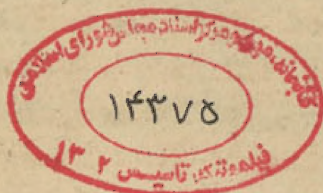


با سند
۲۶ - ۱۲



بازدید شد
۱۳۸۲

۰۴
۱۳۸۷/۸/۱۳
اسکن شد

۸۷۸۳-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۷۹۰۹۹

۱۱۷۰۷

کتاب: حاشیه شرایع الاسلام ۲ ربیع الرضاه
مؤلف: محقق کرکی (نورالدین علی بن حسن بن عبدالمسال)
موضوع:

شماره قفسه ۹۰۰۱

عقلمند فهرست شده
۹۰۰۱

۱۲ - ۳۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۴۳۷۵
فصلنامه و کتابخانه تاسیس ۱۳۰۲

بازدید شد
۱۳۸۲

۴-
۳۸۷/۸/۱۳
اسکن شد

۸۷۸۳-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۷۹۰۹۹

۱۱۷۰۷

کتابخانه حاشیه شریع الاسلام
مؤلف محقق کرک (نورالدین علی بن حسن بن محمد العالی)
موضوع

شماره قفسه ۹۰۰۱

خطی - فهرست شده
۹۰۰۱

ما قول اعلى الاسلام في اذنين الذي
 حصل من الكون والكل كبر كماله على النساء
 من غير هذا وام لا الثقة باليهوده مناظرة
 الاذنين حصل الضمير تبارك في بدن الشاول في بعض الاوقات لا يبرم
 ذلك كما هو المعلوم بالوجه ان يمين يستمر ثاوله حيث يوثق سوداوي
 وفساد المزاج كبرم والا يحصل بغير كماله باليهوده في بعض الاوقات لا يبرم
 وبالجملة فخرج ذلك الى الضرر وعدمه وهو مختلف باختلاف الاخرى والموضع التبرية
 او احبار العارث والاسلام نظائر خطه في خط السج بن الدليل محمد

الحر
 من
 اس

خالف
 ١١٥٦
 محمد
 محمد

والامر في استلزام النفع
 فهذا التي تتعلق بالصلوة ولا
 سبب ان النهي في العبادة
 يستلزم الفساد
 هو حق



از جمله كتب محمود ابن
 فتح شاه قاجار
 بمطبعه السلطانيه
 ١٣٠٥ قمری



کتاب تعلیقات بر شرایع الکام

شماره ثبت کتاب
 ٩٠٩٩
 ١٨٠٧

شماره
 ٦٠٠١



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين **وعبد** هذه فتاوى دمه علقها على كتاب أربع
 الأبدام استعان بها على تحرير مسائلها وتحقيق مطالبها وقد ضمنها بيان
 ما اعتمد عليه في الفتوى ومن الله استمد المعونة وهو حسي ونعم الوكيل
كتاب الطهارة الطهارة اسم للوضوء والغسل واليتم
 على وجهه تأثير في استباحة الصلوة يلوح من قوله الطهارة (اسم للوضوء
 إلى أن التعريف لفظي من حيث أنه بيان الموضوع لفظ الطهارة لا للشيء
 ويلوح من قوله اسم للوضوء والغسل واليتم أن اللفظ الطهارة مشترك
 بين المعاني الثلاثة والثاني أنه موضوع للقدم المشترك بينها على جهة
 التشكيك وهذا الأخير ليس بذلك البعيد والمتبادر من قوله على وجه
 له تأثيران التأثير حاصل بالفعل فيخرج عنه الوضوء المجدد إذا لا تأثير له
 أصلاً فإنه إنما يكون بعد وضوء مبيح فيمتنع كونه سبباً لاستناع تحصيل
 الحاصل جميع من الأصحاب لا يفتدونه طهارة وبعضهم يرى أنه طهارة
 فأدخل في تعريفها قيد صلاحية التأثير يريد به اندراج المجدد في التعريف
 فإنه في نفسه له تلك الصلاحية وإنما لم يترتب عليه إلا بآلة خصوصاً
 بالوضوء الواقع قبله **قوله** وكل واحد منها يفتقد إلى واجب
 وندب المراد كون قسم من الأقسام واجباً أو مندوباً بأصل الشريعة

شاره ثبت
 ٩٠٩٩
 ١٧٠٧

خطي فهرست
 ٠١

بدليل قوله فيما بعد وقد تجب الطهارة بالنذر وشبهه **قوله** إنما كان للصلوة
 واجبة إنما قيد العلم بالصلوة بكونها واجبة لأن الصلوة المندوبة لا تجب
 لها الوضوء وإن كان شرطاً في صحتها وشرعيتها لأن الواجب ما يندبره
 ومعلوم أن تارك الوضوء للصلوة المندوبة لا يذم ولو فعلها كذلك
 كان الذم على فعلها بغية الوضوء لا على ترك الوضوء لها وأما الطواف
 فإن مندوبه غير شرط بالوضوء على الأصح **قوله** أو لمس كتابه القرآن
 إن وجب لما كان لمس كتابه القرآن لا يجب بأصل الشريعة بخلاف الصلوة
 والطواف إنما يجب بسبب بعض كوقوف أو إصلاح المصحف عليه مثلاً وعلق
 النذر واخبره بدائي بالتقيد بالوجوب في المس من قراءة أو إعادة الشرط بخلاف
 أخويه فمما مثل قوله في وجوب غسل الدخول المساجد وقراءة العزائم إن
 وجب **قوله** والواجب من الغسل ما كان لأحد الأمور الثلاثة لا يخفى أن
 المراد أن إذا كان على الكلف أحد الأحداث الكبرى يجب الغسل لأحد الأمور
 المذكورة **قوله** أو لدخول المساجد إذا كان الدخول واجباً بشرطين أحدهما
 أن يكون الدخول مع اللبث لأن الاجتياز غير ممتنع منه للحدث حدثاً كبيراً
 إلا في مسجد مكة والمدينة فإن الاجتياز فيها ممتنع كاللبث
 الثاني أن يكون الغسل ماسوع غسل مس الأموات فإن أحدث للمس
 غير مانع من اللبث في المساجد على الأصح وكذا القول في قراءة العزائم
 الأربع أعني سور السجدة الواجبة فإن أحدث للمس غير مانع من قرائتها
 كما صرح به شيخنا في البيان **قوله** وقد يجب إذا بقي تطوع الحج من يوم

أو لقراءة العزائم إن
 وجباً إنما يجب الغسل
 لدخول المساجد
 ص

5/5

يحب الصوم بقدر ما يقتل الجنب اشهر بقوله وقد يجب الى ان وقوع ذلك نادر وانما كان كذلك لان ضبط المكلف الوقت على هذا الوجه من الامور النادرة ولو وقع غسل الحيض للناس اذا انقطع الدم قتل فجر بمقتضى العمل كذلك **قوله** ولصوم المستاضة اذا غسنت منها نقطة اي يجب الغسل لصومها الواجب وانما يجب لغسل الغداة اذا كان الدم متوسطا فان كان سائلا وجب له غسل النهار دون غسل العشاءين في الليلة المستقبلة فيكون وجوب الغسل للصوم تابعا لوجوب للصلاة وادبر امعه وتضيقة تابعا لتنظيفه ولو كان الغسل قبل طلوع الفجر في يوم يجب صومه ففي وجوب تعدي الغسل على الفجر كالتيمم وحمل **قوله** والواجب من التيمم الى قوله تضيق وقتها سياتي ان شاء الله تعالى ان مرعات التضيق انما يجب اذا كان العذر ناقلا الى التيمم محرم الذوال فان لم يرج زواله قبل خروج وقت الصلاة جاز فعله مع السعة وهذا الحد الاقوال الثلاثة **قوله** والجنب في احد المجدنين يخرج به المتبادر من العبارة من حدث له الجنابة في احد المجدنين يعني مسجد مكة والمدينة ومورة الخبر المتكلم وقد عداه الاصحاب الى مطلق الجنب بل الى الجنب في غير المجدنين اذا دخل احدهما عمدا أو سهواً وفي تحريم الاحتياز بينهما على الجنب ايماء الى ذلك ويجب تحري القرب الطرق يخرج به ولو كان من العمل لم يخرج العدول اليه وان استوى زمانها ولا يستع بدغير الخروج ولا

البيت المنور على
الوقر من تاسمرا

والنفس الطيِّب في المعنى

ينزى به البدلية والظاهر انه لا بد فيه من ضربتين والحاصل كالحجب
في ذلك رواية الى حمزة الثمالي عن الباقر صلوات عليه **قوله** والمذوب ما
عدا لا يخفى ان التيمم يحجب ايضا الطواف الواجب والمس كآيات القرآن اذا
وجب وكذا دخول المساجد مع التيمم في غير السجدين وقراءة العزائم اذا
وجب وصوم الجنب والحائض والنفساء والمسحاة الكثيرة الدم على ما سبق
تفصيله لا يحتاج بالتيك كل ما يحتاج بمبدله وبمبني بدونه من كل
ما يمنع منه بدونه بمبدله فالعبارة غير جيدة **قوله** وقد تجب الطهارة
بالنذر وشبهه شبه النذر العهد واليمين والتحلل عن الغيرة باجارة ومحوها وهذا
هو الوجوب الناشئ عن احداث المكلف بسببه باختياره ولا يخفى انه يشترط
لصحته نذر الطهارة بانواعها من غيرتها فلو نذر الوضوء مع العمل الجنبية
لم ينعقد او لمحو غسل الجمعة يوم الثلاثاء مثلاً لم ينعقد وكذا التيمم المشروط
بتعذر الطهارة المأمرة مع التعذرة عليها **قوله** وهو استحقاقه ذلك
بين اهل العرف وان جاز تقيدها بتقيدها غير لازم كما هو البحر وماء النهر وماء
السماء وغير ذلك **قوله** وكله طاهر في اصل خلقه والحدث مقول بالاشراك
النفق على معينين احدهما خروج البول ومحوه والثاني اثره الذي يحصل في البدن
وهو الخجاسة الوهيية التي تحصل في البدن بسبب الخارج ولا بد في رفعها من
النية وهذا الاخير هو المراد هنا والحجب هو الخجاسة العينية التي تنعقد
الى المادتي مع الوطوءة ولا يحتاج زوالها الى نية **قوله** اما الجاري المراد
بالجاري ما كان نالاً من الارض ولا ينجس كينه ولا فائده الا باستيلاء

كل ما يستحق الظلال
الماء عليه من غير إضافة
المراة ص
الركن الأول في المياه

من الحديث ما يطلق حقيقة على معنى افروبو
الاسباب الموجبة للطهارة

الحكماء ايمان يكون ترك شخص او فعل حق
او فعل الزك او ترك الكف او فعل
الواجب لا يثبت بان الله عليه

الخفاصة واعلميتها على احدى اوصافه الثلاثة اعنى اللون والطعم والرائحة
 دون غيرها من الاوصاف كالحراة والباردة وانما يكون ذلك مع الملافة فلو
 ترواح الماء بالجيفة القريبة منه لم يخب قطعا ولا يشترط في هذا الحكم
 الكرية على المشهور **قوله** ويظهر بكثرته الماء الى قوله حتى يزول تغيره
 ينبغي تعيق ظهوره بزوال التغير لمكان المادة وان كان يتجدد الماء
 الظاهر عليه من اللوازم **قوله** ويجتمع بمجرى الماء الحام اذا كان له مادة
 المراد بماء الحام هنا هو الذي في حياضه الصغار التي هي دون الكرية
 حيث لا يكون مادة متزعزعة من الجارية فان هذا من اقسام الجارية
 ويشترط في المادة الكرية على اصح القولين وينبغي تنقيح البحث بان المادة
 اما ان يكون سطوحها مساويا لسطوح الخوض المذكور او اعلى
 او اخفض فان كان مساويا وهما معا طاهران كفي لرفع الخفاصة
 وعدم الانفعال عنها بالملافة كون المائتين معا كرا وان كان
 مسطح المادة اعلى اعتبر في زمان اتصال مائتيها بالخوض تسلط
 عليه بلوغها الكرية وهذا انما يكون اذا كانت في الاصل ازيد
 من كروان كان سطوحها اخفض اعتبر مع هذا افوران المادة
 من تحت الخوض بقوة ودفع بحيث تظهر عامليتها فيها فلو
 كان اتصالها به انما هو اتصال حماسة او يجري اليه ترشحا
 لم يمتد بها **قوله** لم يخرج عن كونه مطهر مادام اطلاق الكلام
 بآية عليه عرفا **قوله** واما المحقون المراد به ليس بنابع وان

الخفاصة واعلميتها على احدى اوصافه الثلاثة اعنى اللون والطعم والرائحة

دون غيرها من الاوصاف كالحراة والباردة وانما يكون ذلك مع الملافة فلو

الخفاصة واعلميتها على احدى اوصافه الثلاثة اعنى اللون والطعم والرائحة

كانه

المرجع في هذا الاطلاق الى العرف العام لان المرجع في الماء المطلق الى صدق الاسم عليه

جرى على وجه الارض ولهذا يتنجس بالملافة اذا انفصل عن الكرية
 والقول بتنجسه بالملافة هو المعروف في المذهب وفي قولنا لا
 يتنجس الا بالتغير ذهب اليه ابن ابي عقيل وهو ضعيف **قوله**
 ويظهر بالقاء كبر عليه فان اردت دفعه الماء بالدفعه وقوع جميع اجزاء
 الكرية في زمان قصير فان هذا هو المتعارف في مثل قوله دخل
 القوم البلد دفعة واحدة ولا ينبغي لو وصل به فجدى اليه من خيل الله
 خلاف المتبادر ويظهر ايضا باتصاله بالجارية اتصالا تقو وكذا بالمادة
 وبما المطر كذلك وهناك طريق خامس مختلف فيه اشياء التي لم يزل ولا
 يظهر باتمامه كرا على الاظهر يريد ان لا يفرق بين اتمامه بطاهر او نجس
 وقيل يظهر مطلقا وقيل بالتفصيل ولا شك ان القول بعدم طهره مطلقا
 احوط وفي القول بالطهارة مطلقا قوة وقد يجتنأ عن ذلك في عدة
 مواضع **قوله** والكرالف وما شارب رطل العر في الرطل العر في احدون
 متفالا والرطل المدنى رطل ونصف رطل العر في **قوله** على الاظهر
 هذا هو المعتمد وقيل انه بالمدينى **قوله** او ما كان كل واحد من طولاه
 وعرضه وعظمته ثلثة اشبار ونصفه او ما بلغ ثلثة اشبار
 اشنين واربعين وسبعة اثمان شبر لكان اشمل المعبر بشبر مستوي
 الخلق وهو الغالب مثله في الناس والمعروف في المذهب ان التقدير
 تحقيق لا تفرق فلو نقص ولو قليلا انتفت الكرية **قوله** وليتوى
 في هذا الحكم مياه الحياض والاولى على الاظهر هذا هو المعتمد **قوله** وكل

بقوة

لان ما كان الكسر حراما انما يصح على ما رأى الاعداد والاعمال في بعض المواضع

القدر ان

ينحل بالمقامات قبل تردد الألفاظ الخمس هذا القول هو الأشهر بين الأصحاب إلا
 القول بعد الخامسة بالملاقات هو الأصح في الفتوى والآن دليلنا الصحيح
 على هذا أن النسخ مستحب أن يقع فيها مسك المراءى بالمع بالاصالة دون الحية
 ولا فرق في هذا الحكم بين القطر وما زاد **قوله** أو فاعاد المراد به المقتضى من ما الشجر
 الذي يسمى بالسفيرة **قوله** أو حلال الماء الثلث على قوله من مقابل ذلك الشجر
 لفظاً بخاستها وجمع من الأصحاب ما يؤيد ما بين غيرهم من الماء **قوله** أو مات
 فيها يعني **قوله** المراد به ما يعمر الذكرو الأنثى والثور كالبعير ذلك **قوله**
 فإن تغلغل يستيعاب ما يها تراوح عليها أربعة كل اثنين دفعة يوماً إلى الليل
 التراوح تفاعل من الراحة لأن كل اثنين يرتحان دفعة وأقل ما يكون أربعة
 ويجوز أن يكونوا أكثر ما لم يؤد الكثرة إلى تراخي العمل ويستفاد من تكرار الآية
 اعتبار كونهم رجلاً فلا يجرى النساء ولا الصبيان ولا الخنازي والمراد بهم
 يوم الصوم من طلوع الحج الثاني إلى غروب الشمس فيجب
 حرمان من الليل أو لا وأخرى وفي قوله إلى الليل إيماء إلى ذلك
 ولا يجرى الليل لأنه خرج عن التقوى وما يعزى فيه من الغنم
 لا الملق منه ومن النعام ولا يجب التحري أطول الأيام
 ليلة الأوسط ولهم الاجتماع في الصلوة والأكل **قوله** ينزع
 كره أن مات فيها دابة أو حمار أو بقرة البغل كذلك لو
 رده في بعض الأحبار وأما الفرس والبقرة فقد قال
 المصنف في المعبر هاتما لا تقرب **قوله** وينزع سبعين أنما

قوله المراد به من الإنسان

قوله مراد به ما يعمر الذكرو الأنثى والثور كالبعير

صاحبها
 المراد به ما يعمر الذكرو الأنثى

قوله مراد به ما يعمر الذكرو الأنثى

فيها

فيها انسان لا فرق بين الصغير والكبير والذكر والأنثى والمسلم والكافر و
 قال ابن ادریس يجب للكافر اذ مات نزع الجميع لأنه اذا برأه حياً نزع حله
 الجميع فبعد الموت اولى وفي الاولوية ضلور والنص على حكم الميت
 فكيف يصح العدول عنه ولو وقع الكافر في البر حياً ثم مات امكن وجوب
 الجميع هنا **قوله** والمردى اربعون او خمسون ظاهر الرواية عدم وجوب
 التحسين للتحسين بينهما وبين الأربعة ان كان القول بوجودها اشهر **قوله**
 او كثيره كذبح الشاة والمردى من ثلاثين الى اربعين اي كدم ذبح الشاة
 والعمل بالأربعين اقرب للرواية وان كان التحسين بينهما وبين الثلاثين يقتضي
 عدم تحميمها الا أنه لا فائول الثلاثين **قوله** او كلب وشبهه المراد بشبهه
 في الحج كان اوى والظاهر ان حكمه كلب الماء وخنزيرة والسنور اوصى
 كذلك ولو وقع الخنزير في البر حياً ثم مات امكن وجوب الجميع لأن
 وقوعه حياً مما لا نص فيه **قوله** ولبول الرجل المراد به البالغ فما زاد
 وبول المرأة مما لا نص فيه **قوله** والمردى ذلكا يسير حملها الشخ والحماة
 على انها عشرة وفي توجيهه كلام **قوله** وينزع سبع لموت الطير المراد
 به فوق العصفور وما اشبهه وقد فسر جمع بالحامة والنعام وما بينهما
قوله ولا غزال الجنب المراد به من كان بدن خالته من الجحاشة العينية
 وخصه ابن ادریس بالمردى وهو ضعيف وقد صرح الشيخ وجماعة بعدم
 صحة غسله للذهي المسند للعبادة وهذا اشكال وهو ان المفروض عدم
 نجاسة عينيه على بدن فلا يعقل حدوث نجاسة في البر لان التحسين

قوله مراد به ما يعمر الذكرو الأنثى
 قوله مراد به ما يعمر الذكرو الأنثى
 قوله مراد به ما يعمر الذكرو الأنثى

من نجاسة عينيه

بغير نجس باطل ونزله بعض المحققين على سلب ظهوره بغير بناء على سلب ظهوره
 المستعمل في الكبرى وان ماء البئر بمنزلة العليل من الركد ولهذا ينبغي علانية
 النجاسة وانما يتم هذا التتميز على القول بارتفاع حدته بالغسل وقد عرفت
 ان الجماعة لا يقولون به فلا يظهر للنزج هنا وجه الا ان يحمل على ارادة
 تطيب الماء وازالة النجاسة للحادثة في النفس بسببه وح فلا وجه لتقصير
 الحكم على الاغتسال **قوله** نزع خمس لذرق الدجاج الجلال المشهور
 اختصاص النزج بذرق الجلال منه واطلق بعضهم نزج الخمس لذرق الدجاج
 وليس بمعتد والدجاج مفتوح الاول ويتلصق حكاة في القاموس والذرق
 باسكان الراء معروف **قوله** ونزع ثلث لموت الخبيثة والغارة ونزع
 دولموت العصفور وشبهه المراد بشبهه ما في حمة تقر بيا وهو ما دون
 الحامة **قوله** وبول البهي الذي لم يعتد بالطعام المراد به من يعتد
 باللبن في الخولين بحيث يغلب على الطعام فلا يستوي اقل من بضع
قوله وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخر الكلاب ثلاثون
 دلو والخالط احدها جزء ثلثون بطريق اولي وهذا اشكال وهو ان
 البول ان كان بول رجل ففيه امر بوجوب دلو او بول صبي سبع دلاء
 او بول جنين فذلك وان كان بول غيره فما لا نص فيه على ما ذكره
 والعذرة ان كانت ذات فحشون دلو او اربعة فحشون وخر الكلاب
 مما لا نص فيه وترك الاستفصال يدل على الاستواء في الحكم فكيف اجزاء
 الجميع ثلاثون وجواب الحمل على نجس الماء المذكور مع ذهاب اعيانها

دلو والخالط احدها جزء ثلثون بطريق اولي وهذا اشكال وهو ان
 البول ان كان بول رجل ففيه امر بوجوب دلو او بول صبي سبع دلاء
 او بول جنين فذلك وان كان بول غيره فما لا نص فيه على ما ذكره
 والعذرة ان كانت ذات فحشون دلو او اربعة فحشون وخر الكلاب
 مما لا نص فيه وترك الاستفصال يدل على الاستواء في الحكم فكيف اجزاء
 الجميع ثلاثون وجواب الحمل على نجس الماء المذكور مع ذهاب اعيانها

فانذره اذ لا بعد في ان يكون المتنجس بالشيء اخف منه في الحكم **قوله**
 والدلو التي ينج بها ما جرت العادة باستعمالها المراد ما جرت العادة باستعمالها
 في تلك البئر فان تعددت فلا غلب فان استوت امكن التحية ولو لم يكن
 للبئر ولو امكن اعتبار الغالب في البلد **قوله** حكمه صغير الحيوان في النزع
 حكمه كبره وكذلك الذكر والانثى الا المور **قوله** وفي تضاعف مع العامل
 تردد احوط التضعيف الاصح التضعيف توفير على كل سبب متضاه
 لان التداخل على خلاف الاصل **قوله** الا ان يكون بعضها من جملة
 لها مقدر فلا يزيد حكم بعضها عن جملة هذا مستثنى مما سبق و
 تحقيقه ان لو وقع جز حيوان فان العين الطهارة موقوف على نزج
 مقدر للجملة فلو وقع جزء آخر من ذلك الحيوان بعينه قبل النزج وجب
 لها من نزج واحد وكذا لو توزعت اجزاء الحيوان ثم تعاقبت في
 الوقوع اجزاء الجميع مترجح واحد بخلاف ما لو وقع من غير شيء مثله
 الى ان بلغ المجموع حد الكثرة وجب مترجح الكثير **قوله** وقيل نزج
 ماوها فان تعذر لغرامته تراوح عليها او بعد يوم ماوها اولي
 بل الاصح ان النجاسة ان لم يكن لها مقدر نزح جميع الماء وان كان لها
 مقدر نزح اكثر الامر من من المقدر وما يزيد ولا يتغير **قوله** او كانت
 البئر فوق البالوعة المراد بالبالوعة هنا الكنيف والمراد بالغرف فيه
 كون قرار البئر اعلى وتحقيق علو احدهما بكونه اكثر عمقا وبالجبهة
 فانه قد ورد في الاخبار ان مجاري العيون كلها مع مذهب الشافعي

فيكون جهة الشمال على فعله هذا اذا استوى القتران حسا وكان احدهما
 في جهة الشمال كان اعلى باعتبار الجهة ولا يخفى ان المراد بالذراع المذكور
 هنا وفي غيره من المواضع الاثنية هي الذراع المذكورة في تحديد المسافة
قوله ولا يحكم نجاسة البئر الا ان يعلم وصول ماء البالوعة اليها
 يعلم منه انه لا يكتفي بالنظر المستند الى قرينة القرب فاذا علم الوصول
 تنجست البئر عند المص ومن وافقه على القول بالنجاسة بالملاقاة وعلى
 ما اخترناه لا ينجس الا بالغير **قوله** ولا في الاكل والشرب الا عند
 الضرورة لكن يجب الاقتصاد على القدر الضروري فلو كان مسافرا في
 ما يكثر معه سفره ولو كان ذا حرفة يضطر اليها روي يمكنه منها نحو
 ذلك **قوله** وان لم يجد غيرها ثمتها يمتنع ولا يجب الا رافة خلافا
 للشيخ بل قد يحرم اذا اضطر اليها بعطش ونحوه **قوله** وهو كل ما
 اعتصر الخ ينبغي ان لا يقرأ ما ممدود الا ان المضاف ليس من اقسام
 الماء فكيف يوجد في تعريفه بل يكون ما ذكره موصوفة ولا يضر كون التعريف
 اعلم لا يدخل نحو الدم المعصر من جسم الحيوان فيه لا مكان ارادة التعريف
 اللغوي على قانون اللغة او الحقيقي على قانون المتقدمين من اهل النظر فان
 قيل فكيف قسم الماء الى المطلق والمضاف قلنا مجازا وقد يتسامح في
 التقسيم بمثل ذلك بخلاف التعريف **قوله** لكن لا يرفع حدثا اجماعا
 لم يعبر خلاف ابن بابويه وابن ابي عقيل فادعى الاجماع لا نقرض القول
 بذلك بعد ما **قوله** ولا خبنا على الاظهر هذا هو الاصح خلافا

شأن المضاف

اعلم لا يدخل نحو الدم المعصر من جسم الحيوان فيه لا مكان ارادة التعريف اللغوي على قانون اللغة او الحقيقي على قانون المتقدمين من اهل النظر فان قيل فكيف قسم الماء الى المطلق والمضاف قلنا مجازا وقد يتسامح في التقسيم بمثل ذلك بخلاف التعريف قوله لكن لا يرفع حدثا اجماعا لم يعبر خلاف ابن بابويه وابن ابي عقيل فادعى الاجماع لا نقرض القول بذلك بعد ما قوله ولا خبنا على الاظهر هذا هو الاصح خلافا

للمرضى

للمرضى **قوله** وبكرة الطهارة بماء السخن بالشمس في الآتية اخترنا بالآتية
 عما السخن بهما في الخوض والساقية ونحوهما فانه لا يكره استعماله واطلاق
 الآتية يعبر بالمنطقة كالحديد والنحاس وغيرها وهو الاصح وخص
 الكراهية بعضهم بالمنطقة ويروج من اطلاق العبارة عدم الفرق
 في الكراهية بين القطر الحار وغيره وهو الاصح ولا فرق فيها بين القصد
 الى شئيه وعدمه ولا بين بغاء السخونة وزوالها على الاصح فيها
 ولو قال المصنف السخن تسخن كان اشتمل لشعاره بالقصد الى الخسيس
 وكما يكره الطهارة بغيره التنجس به لورود النص بذلك **قوله**
 وما السخن بالنار في غسل الاموات المراد ان تغسل الاموات بالماء
 المسخن وبالنار مكره وان كانت العبارة قد توهم خلاف ذلك
 ولا يخفى ان ذلك لا يكره شئ من الطهارات بالماء المسخن بالنار عند الغسل
 المذكور لا شقاء المعصية **قوله** الماء المستعمل في غسل الاضحية نجس
 الخ هذا هو المشهور بين الاصحاب والمراد به الماء القليل المنفصل عن
 محل النجاسة اذا غسل به سواء الثوب والبدن والافاء وغيرها
 وهذا الماء هو في الغسل الذي يتوقف عليه طهارة المحل ومن زاد
قوله عدما كاستنجا فانه طاهره المستعبر بالنجاسة او تلاقه
 نجاسة من خارج اختار المصنف المعبر بكونه نجسا معفو عنه
 فلا يستعمل مرة اخرى وصرح هنا بجمع من الاصحاب بطهارته و
 هو اوضح دليل وان كان ما ذكره احوط ولا فرق بين نجاسة المحر بن

والقانون النصيب من الماء القليل المستعمل في غسل الاضحية نجس الخ هذا هو المشهور بين الاصحاب والمراد به الماء القليل المنفصل عن محل النجاسة اذا غسل به سواء الثوب والبدن والافاء وغيرها وهذا الماء هو في الغسل الذي يتوقف عليه طهارة المحل ومن زاد قوله عدما كاستنجا فانه طاهره المستعبر بالنجاسة او تلاقه نجاسة من خارج اختار المصنف المعبر بكونه نجسا معفو عنه فلا يستعمل مرة اخرى وصرح هنا بجمع من الاصحاب بطهارته وهو اوضح دليل وان كان ما ذكره احوط ولا فرق بين نجاسة المحر بن

والله

الركب الثاني
في الطهارة الماسة

يعني خاسة السع وحاسة البصر وخصها بالذكر لكونه اعرج الحواس
 اذ ركا والمراد **قول** عليها عدم الادراك بهما ومع اشقاء احدها
 يجب تقدير وجودهما والعمل بما يغلب على الظن **قول** والاكتفاضة
 الظاهر ان المراد بها القليلة لانه يصدد حصر موجبات الوضوء
 والمتوسطة في الظاهرين والعشائين **قول** ولا ينقض الطهارة
 مذى ولا ودى المذى ماء لخرج يخرج عقيب الملاحظة بعد
 انكسار الشهوة والودى بالذال المعجمة ما يخرج عقيب الانزال
 والودى بالذال المهملة ماء ابيض غليظ يخرج عقيب البول
 وهو غير ناقض ايضا **قول** ولا ما يخرج من السيلين الا ان
 يخالطه شيء من النواقض لا ريب ان ظاهر العبارة غير مراد لان
 ما يخرج من السيلين غير النواقض لا ينقض اصلا سواء صاحبه
 شيء منها ام لا فان النقص مع مصاحبة شيء ومن النواقض
 مستند الى ذلك الناقض دون مصاحبه **قول** ويجب فيه
 ستر العورة المراد جلوسه على وجهه لا يرى عورته من غير
 نظره اليها لا القاء الساتر عليها كما هو المتعارف ولو كان
 الناظر من بياح نظره كالزوجة والمملوكة التي تجل طوها لم
 يجب الستر عند **قول** ويجب ستر البدن المراد جلوسه بحيث
 لا يرى بدنه بان يلبس ثيابا او خيفة ويحونها **قول** ويجب استقبال
 القبلة واستدبارها المراد بالاستقبال التوجه اليها بمقادير

في هذه فان كان في وقت السجدة
 السجدة فالتوجه اليها بالقبلة
 والى القبلة فالتوجه اليها بالقبلة
 والى القبلة فالتوجه اليها بالقبلة

والى القبلة فالتوجه اليها بالقبلة
 والى القبلة فالتوجه اليها بالقبلة
 والى القبلة فالتوجه اليها بالقبلة

بدنه

بدنه كما لا يخفى **قول** ويجب الاخراف في موضع قد يربى على ذلك
 يعلم منه ان الجلوس على الموضع المبنى على القبلة غير محرم اذ حصل
 الاخراف ولا بد منه من الخروج عن القبلة بيدته فلا يكفي الاخراف
 العورة خاصة كما توه بعضهم **قول** ولا يجزى غير مع القدرة
 قدرته من هذا القيد اجزاء غير الماء مع العجز عنه وليس كذلك و
 لعله يريد الاجزاء بالنسبة الى ما هو مشروط بالنظر من الخاسة
 فانه مع العجز عن الماء يصح الصلوة وما في معناها اذ لجفت
 المحل تراب ونحو **قول** واقل ما يجزى مثله ما على المخرج هذا المشهور
 بين الاصحاب وببرورد النص والظاهر ان المراد بذلك حصول
 الغسل مرتين فيجب الفصل بين المثلين ليكون كل واحد منهما
 غسله فانهما لو وردا دفعة كان ذلك غسل واحد **قول** حتى تزول العين
 والامر يتعدى كان مجزى ايهن الاحجار والماء وفي حكمه الاحجار الخزف
 والخزف والخشب وكل قاع حاف طاهر يجب امر كل حج على موضع
 الخامة هذا احد القولين الثاني اجزاء التوزيع فيصنع بحجر بعض
 المحل بحيث يستوعب المجموع المجموع ويحصل النقاء مع ذلك والاول

والاخر الاول

بدنه كما لا يخفى
 يعلم منه ان الجلوس على الموضع المبنى على القبلة غير محرم اذ حصل
 الاخراف ولا بد منه من الخروج عن القبلة بيدته فلا يكفي الاخراف
 العورة خاصة كما توه بعضهم
 قدرته من هذا القيد اجزاء غير الماء مع العجز عنه وليس كذلك و
 لعله يريد الاجزاء بالنسبة الى ما هو مشروط بالنظر من الخاسة
 فانه مع العجز عن الماء يصح الصلوة وما في معناها اذ لجفت
 المحل تراب ونحو
 واقل ما يجزى مثله ما على المخرج هذا المشهور
 بين الاصحاب وببرورد النص والظاهر ان المراد بذلك حصول
 الغسل مرتين فيجب الفصل بين المثلين ليكون كل واحد منهما
 غسله فانهما لو وردا دفعة كان ذلك غسل واحد
 حتى تزول العين والامر يتعدى كان مجزى ايهن الاحجار والماء وفي حكمه الاحجار الخزف
 والخزف والخشب وكل قاع حاف طاهر يجب امر كل حج على موضع
 الخامة هذا احد القولين الثاني اجزاء التوزيع فيصنع بحجر بعض
 المحل بحيث يستوعب المجموع المجموع ويحصل النقاء مع ذلك والاول

بدنه كما لا يخفى
 يعلم منه ان الجلوس على الموضع المبنى على القبلة غير محرم اذ حصل
 الاخراف ولا بد منه من الخروج عن القبلة بيدته فلا يكفي الاخراف
 العورة خاصة كما توه بعضهم
 قدرته من هذا القيد اجزاء غير الماء مع العجز عنه وليس كذلك و
 لعله يريد الاجزاء بالنسبة الى ما هو مشروط بالنظر من الخاسة
 فانه مع العجز عن الماء يصح الصلوة وما في معناها اذ لجفت
 المحل تراب ونحو
 واقل ما يجزى مثله ما على المخرج هذا المشهور
 بين الاصحاب وببرورد النص والظاهر ان المراد بذلك حصول
 الغسل مرتين فيجب الفصل بين المثلين ليكون كل واحد منهما
 غسله فانهما لو وردا دفعة كان ذلك غسل واحد
 حتى تزول العين والامر يتعدى كان مجزى ايهن الاحجار والماء وفي حكمه الاحجار الخزف
 والخزف والخشب وكل قاع حاف طاهر يجب امر كل حج على موضع
 الخامة هذا احد القولين الثاني اجزاء التوزيع فيصنع بحجر بعض
 المحل بحيث يستوعب المجموع المجموع ويحصل النقاء مع ذلك والاول

احوط **قوله** ولا يكتفى استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات بل الاصح انه
يكتفى **قوله** ولا يستعمل الحجر المستعمل وجب تعديله بما اذا كان نجسا فانه
مع الطهارة لا امانع من استعماله **قوله** ولا المطعوم والمراد بالطعوم
للناس عادة **قوله** ولا اصقيل لا يزل عن النجاسة مثله الخش جذا الذي
لا يمكن الاعتماد عليه لقلع النجاسة وكذا الرخو الذي يغتت بالاعتماد عليه
قوله ولو استعمال ذلك لم يظهر هذه العبارة شاملة للعظم والروث
والمطعوم واضح القولين ان استعمالها يظهر مع طهارتها وحصول
التقاربها وان كان ذلك محتملا كما لو استعمل حجر مغسول وينبغي التقيد
ايضا بان لا يكون على السجمر بذر اراب ونحوه لانه مع نجسته نجاسة المحل
يلصق به وله يثبت العفو عنه **قوله** وهي مندوبات ومكروهات
انما يكون المكروهات من سن الخلو باعترار لو انهما فانه يلزمها
استحباب اجتنابها لان المندوب والمكروه يتعاكسان كما ان الواجب
والحرام يتعاكسان **قوله** الجلوس في الشوارع والمشايع الشوارع
جمع شارع وهي الطرق والمشايع جمع مشرع وهي طريق الواردة الى
الماء **قوله** وتحت الاشجار الغرة المراد بهما ما من شافها ان يكون
مشمرة ولا يغني ان ذلك حيث لا يلزم التصرف في مال الغير عدوانا
قوله وموضع اللعن فسرت بابواب الدور وجميع النادي وكل
ملاعن **قوله** واستقبال الشمس والقمرة مراد قمرها لاجتهاد
والمراد من كون الاستقبال بغير جبر ان لا يكون بينهما وبين الفرج حائل

الكتاب
في معرفة

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्चनम् ॥
 श्रीगुरुभ्यो नमः ॥

قولہ

Handwritten signature or mark.

فصل في اليأس وفيها خاتمة عليه اسم الله تعالى وكذا أسماء الأنبياء و
الأئمة صلوات الله عليهم **فصل** وهل يجب نية رفع الحدث
أو استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة الأظاهرة لا يجب بل الأصح
وجوب نية أحد الأمرين **فصل** ولو ضل إلى نية التقب ارادة
التبرد أو غير ذلك كانت طهارة مجزئية الأصح عدم صحة الطهارة
على الوجه المذكور ويدخل في قوله أو غير ذلك نية السخن بالماء الحار
لو توضأ به وكذا ارادة التنظيف وموضع الخلاف ما إذا كان ذلك
مع النية الواقعة بالفعل فلو نوى التبرد ونحوه بعد غروب النية الأولى
لم يعيد بها فعله على هذا الوجه من غسل ومسح فولا واحد إلا أن
الاستدانة ضعيفة جدا فيتمحض الفعل المأني بمر ما أحدثه من نية التبرد
فصل ووقت النية عند غسل الكفين إنما يكون ذلك إذا كان غسل
الكفين مستحبا للوضوء فلو كان الغسل واجبا ليجزئها أو يحرم مكان ماء
الوضوء ينقص غسلها ولا يكون الباقي كافيا للوضوء أو مكررها التوهم
ذلك أو تحبها الغير للوضوء كالغسل من الأكل أو مباحا كما إذا كان الآباء
غير واسع الرأس أو كان كرا ونحوه أو لم يكن الوضوء من حدث
النوم أو البول والغايط لم يكن الغسل مستحبا للوضوء فلم يعيد
بالنية الواقعة عنده لكونها المتع عند أول الوضوء **فصل** يجب
استدانة صاحبها إلى الفراغ أصح القولين أن الاستدانة مفسرة بآداب
عدي وهي أن لا يحدث نية تنافي الأولى **فصل** وقيل إذا

بیشتر
حق تعالی

4

4.

اجزى عن الاصح عدم
 الفرق بين غسل
 الجنبات وجنته محمد
 نوى غسل الجنابة وغيره فيصح الفصل ويرفع الحدث كله وبإباح الصلاة
 من غير توقف على وضوء **قوله** وهو ما بين منابت الشعر في
 مقدمة الرأس المراد بذلك منابت النخشة وما حاذاه من
 النخيتين الى اول منابت الصدغين فيدخل في تحديد الوجه موضع
 التحذيف فيكون غسله واجبا ولا بد من تفسير هذه المذكورات
 فالناخشة هي الشعر الذي في مقدمة الرأس كيتنفه بياضان غالبا وما
 النخيتان بالتحريك وموضع التحذيف بالذالك المعنى هو الشعر الذي بين
 النخشة والصدغ ويحذف النساء والمترفون الشعر منه والاصح انه
 من الوجه فيجب غسله والصدغ حاذي العذار فوقه ولا يجب غسل
 والعذار هو المحاذي للأذن متصل اعلاه بالصدغ واسفله بالعارض
 وفي وجوب غسله قوة ويلوح ذلك من قول المصنف بعد ولا يمن تجاوز
 اصابعه العذار او قصرته عنه اما البياض الذي بينه وبين الأذن
 فلا يجب غسله قطعا والعارض وهو ما على العظم الذي عليه الأسنان
 السفلى ويجب غسله قطعا كما صرح به في الذكرى قوله ويجب ان يغسل
 من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر هذا هو
 اصح القولين وكذا لو غسل الاسفل قبل الاعلى والذقن محو مجمع الحامين
 اعنى العظمين الذين عليها الأسنان السفلى **قوله** ولا تجليلها اي
 لا يجب تجليل النخشة وظاهر إطلاق العبارة انه لا يجب تجليلها وان
 كانت تخفيفة هو الاصح القولين والفرق بين الكثيفة والخفيفة ان

الناصب والناصب
 قصاص الشعر
 وقصاها فقها
 بتأمله كالتصا
 روي بها
 فافهم

لا يجب غسل
 النخشة

الكثيفة

الكثيفة ما لا ينظر الى البشرة من خلال شعرها في مجلس الخطاب والخفيفة
 بخلافها والمراد تجليلها تحريكها بحيث يغسل ما تحت الشعر مما لا يتبع عليه
 حسن البصر عند المواجهة ولما ما بين الشعر مما يقع عليه حسن البصر لا بحث
 في وجوب غسله **قوله** والمرفقين ظاهرة وجوب غسل المرفق اتصاله
 على انه من محل الغرض وهو اصح القولين فيجب غسل جزء من العضد من
 باب المقدمة والمرفق كمنه مجلس هو المفضل وهو عبارة عن رأس
 عظم الذراع والعضد **قوله** ولا يبدأ من المرفق ولو غسل
 منكوسا لم يجز بهذا اصح القولين وكما لا يجزئ التمسك لا يجزئ الا ابتداء
 من غير المرفق **قوله** وان قطعت من المرفق سقط غسلها المراد ان المرفق
 قطع جميعه بنا على وجوب غسل الاصاله ولو قلنا بوجوبه من باب
 المقدمة سقط غسل ما بقى منه اذا قطع الذراع **قوله** ولو كان له يد
 زائدة وجب غسلها الاصح انه انما يجب غسلها اذا كانت في محل الغرض
 او كانت فوق المرفق وانتهت بالاصلية ولا له يجب الفصل **قوله**
 والواجب منه ما يسمى برأسه المسح الرأس بعد ان في طول الرأس
 وعرضه فاما في الطول فما به يتحقق صدق المسح من غير تقدير واما
 في العرض فما صدق عليه الاسم الى قدر ثلث اصابع فيكون الواجب
 انما كليها بالنسبة الى افراد هذا المقدار مقولا بالشدة والضعف
 فيكون مشكوكا وعلى هذا فيكون ما زاد على ثلث ما صدق عليه اسم المسح
 موصوفا بالوجوب على انه بعض افراد ذلك الكلى وهذا هو اصح القولين

بكسر

عند المحققين وقوله ان المذنب مقدار ثلث اصابع يريدون به
استحباب هذا الفرد بعينه مع كونه واجبا بخلافه لا بعض
افراد الواجب اعني الامر الكلي اذ لا منافاة بين الوجوب التحيزي
والاستحباب العيني **قوله** ولا يجوز استئناف ما جديد ولو فعل لم
يصح المسح ووجب اعادته بما بقي من بلل الوضوء فان تغذر اعادة الوضوء
قوله ويكره مدبر على الاستحباب هذا اصح القولين **قوله** ولو غسل
موضع المسح لم يجز للماء غسل بما جديد او اراقته الماء عليه من غير ما
شره بطن اليد وان كان من بلل الوضوء اما لو كان بلل الوضوء كثيرا بحيث
يجري على الحمل وكان اجزأه بطن اليد فانه لا يخل بوجه المسح **قوله**
ومحور المسح على الشعر المختص بالمقدم المار به ما لا يخرج بالذم عنه **قوله** وكذا
لومسح على العمامة الخ لا فرق في عدم الجواز بين وصول البلل الى البشرة
وعدمه لان المسح لا بد فيه من الصاق بطن الكف بحمل المسح **قوله** الى
الاعين لا ريب ان ادخال الكعبين في المسح اولى **قوله** وليس بين
الرجلين ترتيب **قوله** والاصح وجوب تغذير العيني فلا يجزى مسحاً دفعة **قوله**
ولا يجزى على حائل من خف وغيره اجماعا ما وان وصل البلل الى البشرة
قوله الا للتقديروا الضرورة لا بعد ان يعد من الضرورة شدة
البرد الذي كان يخاف منه على العضو وخوف فوت الرفعة بترج
الحف وخوف الجيرة وما جرى مجراها **قوله** واذا زال السبب اعاد
الطهارة على قول وقيل لا يجب الا للحدث والا لحوط اصح القولين

للاصحية
جوز

ان زال السبب لا يوجب الاعادة **قوله** للمواكاة واجبة و
هي ان يمس كل عضو قبل ان يحف ما تقدمه ويتبع ان يراحتان
جميع ما تقدمه فلا يطل الوضوء بما بقي منه شيء وهذا هو الاصح **قوله**
والثالث بدعة اي محترمة وهذا هو الاصح في المذهب ولو نكث غسل
لاعضاء جميعا بطل الوضوء لتعذر المسح ببلل الوضوء **قوله** وليس
في المسح تكرار **قوله** اي لا واجبا ولا مندوباً بل هو مكره ولا يجزى على
الاصح الا ان يعتقه شرعية ولا يطل الوضوء **قوله** يجزى في الغسل ما
يسمي برغلة وان كان مثل الدهن اعتبر في التذكير بان يجزى جزء
من الماء على جزءين من البشرة وهو جيد سواء جرى الماء بنفسه او باجراء
المكاف **قوله** من كان على بعض اعضاء طهارته جبار فان امكنه
نزعها او تكرار الماء عليها حتى يصل البشرة وجب والا اجزى المسح عليها
مقتضى العبادة ان يمتن نزع الجيرة وجب وان امكن تكرار الماء
حتى يصل البشرة وليس كذلك فانه اذا امكن النزع وامكن اتصال الماء
الى البشرة بحيث يغسل كفي اتصال الماء اليها على هذا الوجه اذ كانت
طاهرة او امكن تطهيرها من غير نزع وكذا مقتضى العبادة ان اذا تغذر
النزع وامكن اتصال الماء الى البشرة يجب وان كان الحمل نجسا وانما
يستقيم ذلك اذا امكن تطهيرها مع التكرار ولو تغذر تطهيرها
وتغذر النزع فلا فائدة في التكرار بل يجب المسح عليها اذ كان
ظاهرها طاهرا وهذا كله اذ كانت الجيرة في موضع الغسل فلو

ومن الموطأ ان
اذا اجتمعا كما في
مسح

كانت في موضع المسح وامكن النزح تعين وان امكن اتصال الماء الى البشرة وكذا
 البشرة طاهرة او امكن تطهيرها بغير نزح لم يكن بدين النزح لان المسح لابد
 فيه من الصاق بطن الكف بكفة العبارة غير مستقيمة على ظاهرها **قوله**
 واذا ازال استناف الطهارة على نزح فيه اصح القولين ان لا يجب
 الاستئناف ما لم يتجدد الحدث **قوله** لا يجوز ان يتولى وضوءه
 غيره مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار ان لا يجوز لمن عليه الوضوء ان
 يكون غيره من تولى وضوءه مع الاختيار او لا يجوز للغير ان يتولى وضوءه
 غيره والحاصل ان هذا الفعل حرام على كل منهما مع قدرة المكلف
 على فعل الوضوء بنفسه اما مع تعذر ذلك لمحض ومحوه فانه يجوز ويجب
 ولو توقف على بذل الجرة وجب مع الامكان وبدونه فهو فاقط للظهور
 ويتولى النية من عليه الوضوء لان ذلك معذور له مادام مكلفا ولو
 نويامعا كان احسن وانما ينوي ما يطابق الواقع وهو توضئة الغير
 اياه كما لا يخفى لان ذلك هو المكلف به ولا بد من مقارنة النية لاول
 الفعل فيعتمد ما يمكن معذرة من اشارة ومحوها **قوله** لا يجوز
 للمحدث مسح كتابه القرآن هذا اصح القولين واشهرهما ومن التثنية
 الهز والمد والتشديد على الظاهر بخلاف الاعراب **قوله** من به
 سلس البول قيل يتوضأ بكل صلوة وقيل يصلي بوضوء واحدات
 الا ان يحدث حدثا اخر ولا مع الاول ولو كان له فرة تسع تطهارة
 والصلوة وجب تحريكها **قوله** وقيل من به البطن اذا تجدد حدثه في

الصلوة

وهو حسن

الصلوة

الصلوة يتطهر ويبنى الاصح انه كالسلس فيما ذكرنا والسلس محركة دوام
 البول والبطن محركة والبطن **قوله** في وضع الاناء على اليمن و
 الاختلاف بها هذا اذا كان الاناء واسع الراس فان كان ضيقه
 فعلى اليسار ليكون الصب في اليمن **قوله** والتسمية اي قول اسم الله
 وبالله وان النعم اليها باقى ما نقل كان افضل **قوله** والدعاء قال
 في الذكرى ويستحب الدعاء بعد التسمية لقوله المجدد الذي جعل الماء
 طهورا ولم يجعله حنبا وان ينه في الاول تذكيرا في الانتهاء
قوله وغسل اليدين هو من مفصل الزبد **قوله** والضمضة ثلثا
 والاستنشاق قال في الذكرى وكيفيتهما ان يبداء بالضمضة ثلثا
 ثلثا الكف من ماء ومع الاجواز يكف واحدة وكذا الاستنشاق
 وان يكون الوضوء بمذسبات في الفطرة بيان المد واحتمل في الذكرى
 ان يكون الاستنجاء من المد لان اشباغ الوضوء يحصل بدون
 المد **قوله** ويكره ان يستعين في طهارته المراد بها صب الماء في
 يده لغسل الاعضاء اما احضار الماء للوضوء فان استدعا على
 لا بعد استعانة والصب على الفرس العضو تولية **قوله** او يلقينها
 وشك في المتأخر تطهر الى اخره الاصح التفصيل بان يقال العالم بوقوع
 الحدث والطهارة منه اذا لم يعلم السابق منهما والمتأخر ان لم
 يعلم قبل قبل زمانها يجب عليه ان يتطهر وان علمه فان جوزه
 توالى حدثين او توالى طهارتين اخذ بضد ما قبلهما وان قطع

والصحيح ان السلس هو الذي لا يمكن ان يتغير في موضع واحد
 والصلوة يتطهر ويبنى الاصح انه كالسلس فيما ذكرنا والسلس محركة دوام
 البول والبطن محركة والبطن **قوله** في وضع الاناء على اليمن و
 الاختلاف بها هذا اذا كان الاناء واسع الراس فان كان ضيقه
 فعلى اليسار ليكون الصب في اليمن **قوله** والتسمية اي قول اسم الله
 وبالله وان النعم اليها باقى ما نقل كان افضل **قوله** والدعاء قال
 في الذكرى ويستحب الدعاء بعد التسمية لقوله المجدد الذي جعل الماء
 طهورا ولم يجعله حنبا وان ينه في الاول تذكيرا في الانتهاء
قوله وغسل اليدين هو من مفصل الزبد **قوله** والضمضة ثلثا
 والاستنشاق قال في الذكرى وكيفيتهما ان يبداء بالضمضة ثلثا
 ثلثا الكف من ماء ومع الاجواز يكف واحدة وكذا الاستنشاق
 وان يكون الوضوء بمذسبات في الفطرة بيان المد واحتمل في الذكرى
 ان يكون الاستنجاء من المد لان اشباغ الوضوء يحصل بدون
 المد **قوله** ويكره ان يستعين في طهارته المراد بها صب الماء في
 يده لغسل الاعضاء اما احضار الماء للوضوء فان استدعا على
 لا بعد استعانة والصب على الفرس العضو تولية **قوله** او يلقينها
 وشك في المتأخر تطهر الى اخره الاصح التفصيل بان يقال العالم بوقوع
 الحدث والطهارة منه اذا لم يعلم السابق منهما والمتأخر ان لم
 يعلم قبل قبل زمانها يجب عليه ان يتطهر وان علمه فان جوزه
 توالى حدثين او توالى طهارتين اخذ بضد ما قبلهما وان قطع

يتعاقب الحديث والطهارة بحيث لا يتولى حدثان ولا طهارة ان اخذ
 بمثل ما كان قبليهما **قوله** او شئت في شيء من فعل الوضوء بعد انضامه المرة
 المراد بعد انضامه من فعل الوضوء اي فراغه من **قوله** ومن ترك غسل
 موضع النجاسة عاد الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا اما العامد فيعيد
 في الوقت وخارجة وكذا الناسي واما الجاهل فيعيد في الوقت خاصة
 على الاصح وهذا حكم جاهل النجاسة اما الجاهل بحكمها العالم بها فعامدا
قوله ومن جدد وضوءه بنية الذنب الخ المراد بتجديد الوضوء على
 وجه يعتقد كون الوضوء السابق رافعا كما هو شأن المجردة وقوله بنية
 الذنب غير محتاج اليه لانه لو جدد بنية الوجوب لكونه قد نذر التجديد
 مثلا كان الحكم كما ذكره **قوله** فان اقتصرنا على نية القرية الخ المراد بنية
 الطهارة كونه متطهرا لان احدي الطهارتين صحيح كالحالة وان
 اعتبرنا مع القرية نية الوجوب او الذنب كاختارة المعص فان اتفقتا
 في الوجوب او الذنب فكذلك وان اختلفتا في ذلك ففيه تفصيل
 انه يقع الطهارة والصلوة في صورتين وتقبل في البوابة الاولى ان ترضا
 ولجبا وجدة تدب مع خلوة من مشروط بالطهارة والثانية عكس ان
 ان ترضا ان تدب مع براءة الذمة وجدة واجبا بنذر وشبه بعد اشتغالها
 بمشروط بالطهارة فانه في هذين الصورتين لا يجب عليه اعادة الطهارة
 ولا الصلوة الواقعة بالطهارتين معا لان ايتما فسدت اجزات
 الاخرى ولم تعرض للصف الى هذا وكان حقه التعرض اليه لكونه متطهرا

وهو
الر

على مذهبه في النية **قوله** بناء على الاول يريد انه يعيد الاولى خاصة
 اما اعادة الاولى فلا مكان كون الخل من طهارتها فلا يحصل تعيين البراءة
 منها واما الثانية فانها وقعت بطهارتين فبناء على الاكتفاء بالقرية
 لا يجب اعادة الخل لان الخل من احدي الطهارتين فيكون الاخرى مجزية
قوله ولو احدث عقيب طهارته منهما الخ المراد انه اذا ترضا فحدث
 نذر كانه تخل حدث بين احدي الطهارتين والصلوة بين يعيدها مع
 الاختلاف عدو الا فذلك العدة بناء على القول بالقرية والفرق
 بين هذه وبين مسألة الاختلال ان الحدث على تقدير وقوعه عقيب
 الطهارة الثانية يقتضي بطلان الطهارتين معا بخلاف الاختلال
 وكذا الوصل بطهارة الى قوله وجدة طهارة الخ المراد بالتجديد هنا معناه
 اللغوي وهو فعل الطهارة مرة اخرى فانها طهارة مستقلة غير مبنية
 على ما قبلها **قوله** وقيل يعيد حضا والاول اشبه هذا قول ابن
 زهرة والى الصلاح وهو آت في المسائل المتقدمة ايضا والاصح الاول
قوله فان حصل ما يشبه الخ ذكر من خواص المعنى فلانا ان يخرج يدعي
 في دفعات غالبا وان يقاربه الشهوة عند خروجه وان يعتزل الجسد
 بعد خروجه والمراد بفتورة انكسار الشهوة وله خواص اخرى ومعرفة
 هذه كافية في تمييزه وهي متلازمة غالبا وانما تختلف عن مزية الذوق
 بضعف قوته فتى وجدة بعض الصفات اللازمة وجب العسل **قوله**
 واثنين واربعا يطلق بينها اطلاقا ثلاثيا بين الظهر والعصر والعشاء

بعضها العارض كما في الرقعة فانه
 لا يتحقق
 الفرايض

وتبين من الجهر والاختلاف ولا ترتيب بينهما ولو كان تذكر في وقت العشاء
 الأخيرة من وقت الاطلاق لحي في التردد بالنسبة الى الظاهر والاداء
 بالنسبة الى العشاء **قوله** وان وجد على قربة او جسد مينا الى انما
 يجب الغسل اذا امكن كون المني منه ولو كان دون البلوغ حكمه ببلوغه
 اذا كان البلوغ ممكنا في حقه عادة وحدا في المنتهى بالثني عشرة
 سنة ولو شارك في النوب غيره بان كانا فيه دفعة او تعاقبا
 مع نسيان صاحب النوبة لم يجب الغسل على واحد منهما وان
 قطع بانه من احدهما اذا لم يعلم بغيره لكن لا يترتب على العدد في
 الجمعة ومخوها ولا يعتد احدهما بالآخر ولو علم صاحب النوبة
 حكمه بكونه من الاخير لا ان يقطع بكونه ليس منه **قوله** والنقي للثلاث
 اي موضع الختانين والمراد بالالتقاء التماس على حد قولهم النقي القارن
 لا امتناع الالتقاء بمعنى التضمام **قوله** وجب الغسل على الاصح هذا
 هو المعتقد **قوله** الاجماع المركب لم يثبت الا ثواب ادخال بعض
 الحشف والمراو هنا ادخال جميعها لان مناط وجوب الغسل هو عبثها
 جميعا والمراد بالاجماع المركب اطلاق اهل الحال والعقل في مسألة على
 قولين بحيث لم يقل قائل منهم ثبالت فانه كما يحرم حرق الاجماع
 البسيط كذا يحرم حرق الاجماع المركب باحداث قول ثالث و
 تحرير البحث ان المرتضى قدس سره زعم ان فقهاء الامة قد اختلفوا
 في مسئلة وطى المرأة في الدبر ووطى الغلام على قولين احدهما التحريم

في وقت العشاء
 في وقت العشاء
 في وقت العشاء
 في وقت العشاء

الغسل بوطى كل منهما والثاني نفى الوجوب عنهما في كل منهما ولم
 يقيص في اصل منهما فاوجب في وطى احدهما ونفى في وطى الآخر
 ولما اقام الدلائل على استحباب الغسل بالوطى في دبر المرأة حكمه
 بوجوبه بوطى الغلام محتجا بانه لو اذ لك لدم خرق الاجماع الم
 لم يثبت ولا يخفى ان هذا الطعن لا يقدح لان الاجماع المستفاد
 بنحو الواحد حجة بناء على حجية خبر الواحد وكفى بالسيدنا قالا
 وانما القادح الاطلاع على قائل بالفرق بين المسلمين ولعل المص
 اراد ذلك الا ان العبارة لا تغني عن كيفية كان فالاصح الوجوب **قوله**
 ولا يجب الغسل بوطى ايه اذ لم يترك الا حوط الوجوب **قوله**
 فاذا اسلم وجب عليه وضع منه قيل عليه وجب عليه مستدرك سبق
 ذكره عن قريب واجيب بان اعادته لدفع توهمه من عساة يتوهم
 سقوطه بالاسلام من حيث ان الاسلام يجب ما قبله ومعلوم ان
 الغسل المستتب عن الحدث لا يسقط لان الاسلام انما يسقط
 احكام التكليف لاحكام الوضع وتعايل ان يقول ان الاسلام
 لما كان مسقطا لاحكام التكليف وجب ان يسقط به وجوب
 الغسل اذا وقع في غير وقت عبادة مشروطة به بناو على ان
 وجوبه تابع لوجوب غاية المشروطة كما يراه المصنف نعم حكم
 الحدث لا يسقط لانه من احكام الوضع فيكون كمن اجنب
 قبل الوقت فيكون اطلاق العبارة محتاجا الى التقييد **قوله**

حتى البسطة اذا نوى بها احديها وكذا كل الية مشتركة بين الغزمية وغيرها
مع النية **قوله** ادشى عليه اسم الله سبحانه المراد تحريم من اسم الله
سبحانه وان كانت العبارة كذلك عليه لكن لو كان اسم الله سبحانه
على الدرهم ففي خبر في الربيع عن الصادق صلوات الله عليه
انه لا بأس بيسها للجنب وفي حديث اخر عنه صلوات الله عليه
النسب عن من الدرهم المذكورة فيمكن الجمع بالحل على الكراهية وعلى
هذا فالمحدث حدثنا اصغر بطريق **قوله** والجلوس
في المساجد المحرم هو اللبث والتردد فلا يكون التحريم مقصورا
على الجلوس **قوله** ووضع شيء فيها هذا هو اصح القولين
لرواية **قوله** ويخفى الكراهية بالمضمضة والاستنشاق
يلوح من العبارة انها لا تزول وظاهر الاحكام زوالها **قوله**
والخضاب اي بكرة سواء كان تحتها او غيره وهذا اصح القولين
وقيل يحرم ولو اختضب ثم اراد الجنابة فلا بأس اذا اخذ
ماخذ **قوله** وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا به ولو قال وتخليل
بما لا يصل الماء الى البشرة الا بتخليل كان ادنى **قوله** والترتيب
بدا بالراس الخ المراد بالراس هنا ما بعد الرقبة والاثنين و
ظاهر الصحاح منهما والوجه توسعا ولا ترتيب فيه ولا في شيء
من الجناب فيجوز ان يغسل الاسفل من كل عضو قبل الاعلى
ولو كان في الاذن ثقب ملقوه ونحوها وجب ايصال الماء

يجوز لها

الى باطنه **قوله** وليسقط الترتيب بارتعاشه واحدة المراد
ارتعاشه واحدة في العادة فلو تراخي الزمان كثير المصع غسل
ولا يراد بذلك ان يكون اصابة الماء لجميع البدن في زمان واحد
قطعا **قوله** تقديم النية عند غسل اليدين المراد به الغسل المستحب
في الغسل ويستحب غسلها ثلاثا من المرفق فوقه والبول امام الغسل
هذا انما يكون للرجل المنزلة دون غيره وقيل بوجوبه وهو احوط
قوله والمضمضة والاستنشاق المراد ما سبق ذكرهما في الوضوء
قوله اذا اراد المغتسل بالا الخ المراد بالليل المشبه بحيث يجوز كونه
بولا او منيا ولا ريب انه لا شيء عليه مع البول ولا ستر وكما
انه لا ريب في اعادة الغسل اذا المرأيت بواحد منهما ولو اقتص
على البول فعليه الوضوء او على الاستبراء مع امكان البول فكمن لم
يستبراء ومع تعذر كاشي عليه اصلا ولا يخفى ان عبارة الكتاب
محذوفه وتفتحها يتم بما ذكرناه **قوله** اذا غسل بعض اعضائه ثم
احدث الخ المراد بالمحدث الاصغر واصل الاقوال الاكبر
بانها الغسل **قوله** فما يخص معه الرمي الخ تنكير المتعلق
لينطق على القولين في تفسيره لا قرأ وهو كونها الاطهار او الحيض
فان له تعلقا بانقضاء العدة على القولين مع ان الاطهار لا
يتعين الا بالحيض وانما يخرج النفاس بقوله وتعليله حد لان العدة
تنقضي بالنفاس في الحامل من زنا اذا وضعت بعد الطلاق

الاصح الوجوب

قوله يخرج بخرقة اي يلذخ الخرج عند خروجه لانه يخرج بدفع **قوله** وكذا
 فيما يخرج من الايمن اي وكذا قيل فيه انه ليس بحيض لان مجرى الحيض هو الايسر
 وهذا القول وهو المشهور بين الاصحاب وهو الاصح **قوله** وهما شرط
 التوالي الى قوله الاظهر الاول الاظهر الظاهر والمعبر في التوالي ان يكون في
 جميع الايام الثلاثة مع الليالي متى وضعت القطنة وصبرت خرج دم
قوله وقيل في غير القرشية والنبطية خمسين سنة المراد بالقرشية من
 انتسبت الى قرشين اسمها والنبطية بالبحر يك من كانت من جملة الجبل
 المعمرين والنبط وقد ذكر جمع من اللغويين في تعريفهم للنبطية كون
 البطائح بين الكوفة والبصرة والقول بان غير القرشية والنبطية قياس على حال
 خمسين سنة كاملة وهما يبلغون ستين سنة كاملة هو المشهور بين
 الاصحاب **قوله** وما يراى من الثلاثة الى العشرة المراد ان اى عدد
 من الاعداد التي بين الثلاثة والعشرة اي مثل الثلاثة والعشرة في كونها
 حيضا اذ المانع من كل ذلك مانع فلو منع مانع كسب حيض لم يخل
 بينها عشرة ايام هي اقل الظاهر وسبق نفاس لذلك او تاخره لذلك
 ايضا لم يكن ذلك حيضا فقول ما يمكن ان يكون حيضا اشارة الى
 ما ذكرناه وقوله تجانس او اختلف يريد به كون الدم يلون وحده
 او متعدد فانه في جميع ذلك حيض اتفاقا **قوله** وتصير المرأة
 ذات عادة الخ لما كانت العادة على ثلثة اقسام عادة مستقرة
 عدد او وقتا وعادة مستقرة عدد الا وقتا وعادة مستقرة وقتا

لا عدد اكانت المعتادة ايضا على ثلثة اقسام وعبرة المصنف
 انما اشتمل ثنتين فانه ان كانت المرة الاولى والثانية في الوقت والعدد
 بحيث يكون مثلا في اول الشهر الهلالي ومخوذ لك واستويا في الاخذ
 ولا انقطاع فهي القسم الاول وان تماثلت في العدد خاصة فهي
 القسم الثاني والقسم الثالث لا يتناول العبارة لان قوله غلبت تلك
 العدد يخرج به **قوله** ولا عبرة باختلاف لون الدم معناه لا عبرة
 بذلك في ثبوت العادة وعدمه **قوله** برؤية الدم اجماعا هذا
 اذ ارادته في زمان عاداتها لا مطلقا **قوله** وفي المبتدأة تردد الهم
 انها تعمل على المستحاضة الى ان يعنى ثلثة ايام **قوله** كان الكل حيضا
 اي الدمان وما بينهما **قوله** والثاني يمكن ان يكون حيضا مستأنفا
 المراد من قوله يمكن ان يكون حيضا لان الحكم بكونه حيضا ابروع كان
 كونه حيضا **قوله** فعليه الاستبراء اي هو واجب فان على يدك
 على ذلك بالاستعمال الشائع وصورة ان تقدم وتلتصق بطنها
 الى الحائط وترفع رجليها اليسرى الى الحائط ثم تدخل الكرسي في
 اليمنى **قوله** وذات العادة تغتسل بعد يوم او يومين من عاداتها
 المراد ان ذات العادة مع وجود الدم تغتسل بعد يوم او يومين
 من مضي عاداتها وهذا على سبيل الاحتياط على الاصح فان
 ارادت ان تغتسل بعد العادة كان لها ذلك ولها ان تغتسل
 لا تغتسل الى تمام العشرة فان اغتسلت علمت اعمال المستحاضة الى العشرة

يجوز ان زاد ويمكن ان كان
 المانع اذ لا يخلو من ثلثة ايام
 انما هو في وقت الحيض
 الا ان كان من حكمه حيضا
 الحكم فيه ارجح الحكم بكونه
 مستأنفا

فان انقطع الدم على العاشر فكل حيض تقضي صوم العشرة وان تجاوز العاشر
 فقط حيض تقضي صومها وتقضي الصوم والصلاة لزمان الاستظهار
 لانه قد يتبين كونها طاهرة فيه **قوله** واذا حاضت وقدمت
 مقدار الطهارة والصلاة الخ ولا بد من ادراك جميع الصلاة تمام لانها
 والشروط اقل الواجب لا تمنع التكليف بعبادة لا يسهلها وقتها وهذا
 ينفذ اخر الوقت فانه يكفي مع ادراك الشروط مقدار ركعة لان من
 ادرك ركعة من آخر الوقت فقد ادرك الوقت كله ولا يخفى انه لو
 دخل عليها وقت الصلاة وهي متطهرة ومستتر لا مثالا لم يعتد وقت
 لا ادراك الطهارة والشرطي وجوب الاداء والقضاء مع الاختلاف **قوله**
 لا يجوز لها الجكوس في السجدة قد سبق تنقيح في الجنب **قوله** وبكره لها
 ما عدا ذلك طاهرة كراهة مطلق القراءة غير العزيم وينبغي ان يستثنى
 لها سبع آيات كاجنب لظاهر قول الباقر صلوات الله عليه لا بأس بان
 تنكح الحيض والجنب القرآن **قوله** وكذا ان استعت على الاظهر هذا هو
 الاصح والاشتماع انما يكون مع الاصفاء والاشتماع من غير اصفاء على الاصح
قوله فان وطئ عامدا عالما وجبت عليه الكفارة احترازا للعامد
 الناس للحيض وبالعالم عن الجاهل بغيره فانه لا شيء عليه ما قطعوا
 جاهل التحريم كجاهل الحيض والاصح عدم وجوب الكفارة لعدم طهارة
قوله والكفارة في اوله الخ المراد بالدينار هو مئة الدينار **قوله** والاول
 الذي كانت قيمته في اول الاسلام عشرة دراهم ولا يجزئ قيمة والاول

في الحيض والحيض

والاول وسط والآخر نجس حيض المرأة ونفاسها على الاصح وقيل نجس
 اكثر الحيض فربما خلا عن الوسط والآخر عن احدهما **قوله** ولو تكرر
 منه الوطئ الخ المراد بذلك ان يطأ مرارا في اول الحيض او وسطه او
 اخره والاصح التكرار مطلقا فعلى هذا قد يجب بوطئ واحد كما رأت
 نلت على القول بالوجوب كما في النفاس اذ كان لحظة **قوله** لا يصح
 طلاقها اذ كانت مدخولا بها وزوجها حاضر معها انما يجوز طلاق
 العايش بشرط ثلثة الاول ان يكون مدخولا بها فلا يحرم طلاق الجاهل
 غير المدخول بها الثاني ان تكون حائلا فالخاسل لا يجوز طلاقها ولو
 كانت حائضا الثالث ان يكون زوجها حاضر معها او في حكمه
 الحاضر وهو القريب منها بحيث يمكن استعلام حالها والغائب
 عنها بعد وطئها قبل ان يمضي مدة يعلم اشتغالها فيها من طهر الى اخر
قوله وقضاء الصوم دون الصلاة لما كان القضاء عبارة
 عن فعل العبادة خارج وقتها المضروب لها كان الساقط عنها
 من الصلوات هو الموقت المعين دون غيره فلا يسقط كعتا
 الا حرام ولا للمندورة مطلقا **قوله** او يكون مع الحمل على الاظهر
 اختلف كلام الاصحاب في ان الحيض يجتمع مع الحمل لا والاصح جبه
 الاجتماع **قوله** فهي اما مبتدأة واما ذات عادة مستقرة او
 مضطربة المراد بالمبتدأة البكر الدال ونحوها التي ليست لها عادة
 في الحيض وبذات العادة ما يعبر من استقرت عادتها عدوا

ووقتا ومن استقرت عدد خاصة ووقتا خاصة وبالمضطربة
 من نسيت عادتها بعد ثبوتها واستقرت رها عدد او وقتا او
 وقتا خاصة او بعد خاصة **د** رجعت الى عادة نسائها ان
 اتقن المراد بهن النسوة الا قارب من الاوين او احدهما ولا
 يشترط اتفاق عادتهن فلو اختلفن في العادة رجعت الى
 الاغلب ان كان **د** وقيل او عادة ذوات اسنانها من بلاد
 هذا القول ذكره الشيخ وتبعه فيه اكثر الاصحاب وعليه الفتوى
د جعلت حيضها في كل شهر سبعة ايام السنة كالسبعة
 فتخير فيهما **د** وقيل عشرة وقيل ثلثة والاول اظهر المراد
 بالقول ان يحض بالبعثرة دائما في احدهما وبالثلثة دائما في الاخر
 والاصح الاول **د** فان اجتمع لهما مع العادة تميز الى قوله
 والاول اظهر المراد اجتماعها على وجه لا يتطابقان وهذا ظاهر
 في ذات العادة المستقرة عدد او وقتا او وقتا خاصة اما
 المستقرة عدد خاصة فانما يكون ذلك اذا اقتضى التمييز زيادة
 على العادة او نقصا والاصح ان ترجع للعادة **د** اذا كانت
 عادتها مستقرة عدد او وقتا لا ريب في الحكم لكن ههنا
 تترك الصلوة والصوم لا ريب في وجوب التريص ثلثه
 اذا تقدم الدم العادة وينبغي في التاخر ذلك ايضا ويحتمل الترك
 باول حصوله لان التاخر بذكر حصوله **د** رأت قبل العادة و

في العادة الخ لا فرق في ذلك بين اختلاف لون الدم وكون ما خرج
 عن العادة بصفة الحيض وما في العادة بصفة دم الاستحاضة
 وعدمه **د** والمضطربة العادة ترجع الى التمييز فتعمل عليه ولا
 تترك هذه الصلوة الا بعد مضي ثلثة ايام على الاظهر قد تقدم
 ان المضطربة ثلثة اقسام ولا ريب ان اطلاق رجوعها الى التمييز
 لا يستقيم فان الناسية للوقت انما ترجع الى التمييز اذا كان كائنا في
 العدد الذي ذكرته وكذا القول في ناسية العدد اذا ذكرت
 الوقت اما ناسيتهما فتستقيم الاطلاق بالنسبة اليها والاصح انها
 لا تترك الصلوة والصوم برب تد الدم ما لم يحض ثلثة ايام وانما
 يستقيم ذلك في غير الناسية للعدد المذكورة للوقت اذا رأت
 في الزمان الذي ذكرت انه وقت للحيض **د** ذكرت العدد
 ونسيت الوقت الخ هذا القول للشيخ وانما يستقيم اذا لم يعلم
 وقت طرد الدم عليها بان عرض لها جنون ونحوه مستدافا
 ووجدت الدم ولم تعلم متى فاتها فان علمت رجعت بتجاوز
 العشرة الى عدد العادة فان استمر الى الشهر الثاني فهو محل التاخر
 والظاهر انه ليس المراد من قوله تعمل في الزمان كله ما تعلمه المستحاضة
 الاقتصار على ذلك بل الظاهر ان الواجب عليها عند ان تترك
 ما تتركه للحايض والمراد من اعتسائها الحيض في كل وقت تفرض
 فيه الانقطاع اعتسائها عند اعادة فعل كل صلوة لان الغسل انما يعمل

ما اذا كان في الزمان
 من الزمان

الصلوة وما جرى مجراها ما هو مشروط به وليس المراد ظاهرة فان كل وقت يحتمل الانقطاع والاحصاء فيها يتميز في تخصيص العدد بأي زمان شاءت ثم تتخذ عادة لها **قوله** ذكرت الوقت ونسبت العدد الى قوله ما لم يقصر الوقت الذي عرفته المذكور في كلامه فثمان من اقسام ذكره الوقت ناسية العدد وبقي ثمان احران وبما اذا ذكرت وسطه او ذكرت يوما في الجملة فان ذكرت الوسط حلت بهن طرفين الثلثة وان ذكرت يوما في الجملة فهو الحيض وحده وفي القسم الاول تعلم في السبعة بعد الثلثة عمل المستحاضة ^{في السبعة} والمستقطعة الحيض وتترك ترك الحيض وكذا في القسم الثالث في السبعة التي بعد الثلثة وكذا القسم الرابع ^{في السبعة} الا ان ذلك في سبعة ايام بعد اليوم المعلوم واما السبعة التي قبل الثلثة في القسم الثاني والثالث والسبعة التي قبل اليوم المعلوم في القسم الرابع فانها تعمل فيها عمل المستحاضة وتترك ترك الحيض وقوله وحملت في بقية الزمان ما تعلم المستحاضة جميعا الا انه لا يترتب عليه على الاحتياط بترك الحيض ومتى تكون وقوله وتغتسل الحيض في كل وقت تفرض فيه الانقطاع يجب تنزيهه على ما ذكرناه فانه لا ينافيه لكنه لا ينافيه لا يبدله عليه وقوله وتقضي صوم عشرة احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذي عرفته قيل عليه ينبغي القول بوجوب قضاء عشرة مطلقاً لان الاحتياط لا يثبت الا بذلك فان لون الحيض عشرة تحتمل فلما كانت ذات علامة

مستقرة وقد علمت عددها وجب الرجوع اليه فان عدد العادة مع تجاوز العشرة هو قدر الحيض اتفاقاً ولا جرم باحتمال الزيادة اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحكام المذكورة تنبئ على التوكل بالجمع بين التكاليفات للاحتياط والذي يقتضيه الدليل ان اقتصارها في الاقسام الثلثة الاولى على الثلثة ان لم يعلم الزيادة عليها او حرمها في الجميع الى الستة او السبعة او الثلثة مع العشرة فتضمن الى علمته ببقية احدها **قوله** نسبتا جميعاً هذه هي المشهورة بين الفقهاء بالمتغيرة لغيرها في شأنها وقد تسمى بحيرة لانها تحير الفقهاء في امرها واهم القولين انه لا يجب عليها الاخذ بجمع الاحتياط بل ترجع الى الروايات مع فقد القيمة فتأخذ احد الأعداد التي ورثت بها النص فتخصصه بزمان وتجعل بمنزلة العادة وتعمل في باقي الزمان ما تعلم المستحاضة **قوله** اما ان لا ينقب الكرسف المراد بكونه ان ينقب الكرسف وبكونه لنفسه ان يستوعب جميعه ظاهر وظاهرنا **قوله** وفي الاول يلزمها تغيير القطنة وتحديد الوضوء عند كل صلوة وكذا يلزمها تطهير ما اصابه الدم من ظاهر الفرج وهو ما يبد منه عند الجلوس على القدمين ولا فرق في اعتبار تحديد الوضوء عند كل صلوة بين كون الصلوة واجبة ومندوبة ولا بد من معاقبة الصلوة للوضوء الا بعد امرار ما لا بد منه غالباً كستر العورة وكذا ان والا فانه ويحذر ذلك **قوله** يجمع بينهما المراد

جمعها بينهما في وقت فضيلتهما بان تأخر الاولى الى اخر وقت فضيلتهما
 وتقدم الثانية في اوله **قوله** وان اخلت بالاعمال المصم
 المراد بالاعمال غسل النهار فلو اخلت بواحد عنها بطل الصوم
 ولو اخلت بغسل الليل لم يؤثر في صوم اليوم السابق **قوله** وليس
 لقليله حد والتحديد بلحظة من حيث انها اقل ما يتصور
 واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر هذا هو المشهور
 وعليه الفتوى وقيل ثمانية عشر وقيل احد وعشرون **قوله**
 ولولم يزد ما ذكرنا في العاشر كان ذلك نفاسا اي كان
 ذلك وحده لكن بشرط ان ينقطع الدم على العاشر وان غير
 العشرة وكانت عادتها في الحيض عشرة ايام كان ذلك الدم
 نفاسا والا فلا نفاس لها **قوله** ولو رأت عقيب الولادة
 ثم طهرت ثم رأت العاشر الى المراد بقول طهرت كونها نقيت
 من الدم وانما كان ما بين الدمين نفاسا لكون النقاء قد
 اجتبى بدمين كلاهما نفاس وانما يكون كذلك اذا انقطع
 الدم على العشرة فمادون او صادف الدم الثاني العادة
 وانه كان النفاس هو الدم الاول خاصة **قوله** ومحرم على
 النفساء ما يحرم على الحائض الى اطلاق الاصحاب كون
 النفساء كالحائض في جميع الاحكام ويستثنى من ذلك امور
 الاول والاقل الثاني الاكثر فقل ثمانية عشر واحدا وعشرون

الثالث لا ترجع النفساء الى عادة النفاس بخلاف الحائض
 الرابع لا ترجع الى عادة نساؤها في النفاس ايضا وان كان في
 كل من هذين روايد لا عمل عليها الخامس لا ترجع المبتدأة الى
 عادة نساها في الحيض ولا هي والمضطرة الى الروايات ولاهما
 ذات العادة الى التمييز السادس للخص بدل على البلوغ بخلاف النفاس
 لحصولها بالحل السابع العدة تنقضي بالحيض دون النفاس غالبا
 واجملت من زنا ورات قرين في زمان الحل حسب النقل
 قرره اخر وانقضت به العدة خ قيل لا يشترط ان يكون بين
 الحيض والنفاس اقل الطهر بخلاف الحيض **قوله** ولا يصح طلاقها
 بشرط ان يكون مدخولا بها وزوجها حاضر معها او في حكم
 الحاضر **قوله** وهو فرض كفاية الاصح انه فرض كفاية ولا فرق
 في وجوبه بين الميت الصغير والكبير والذكر والانثى والحد
 وغيره وانظروا انه يبقى على الاستقبال الى ان يغسل ويسقط
 الوجوب باشتباه القبلة **قوله** ويستحب تلقينه الشهادتين
 والاقرار بالنبى والائمة عليهم الصلوة والسلام لا يخفى ان تلقينه
 الاقرار بالنبى صلى الله عليه وآله مع تلقينه الشهادتين مكره لخص
 تلقين الشهادتين الاقرار بالنبى عليه الصلوة والسلام و
 انظروا ان المراد حمله على النطق بذلك لان في روايد انه
 يفعل ذلك حتى ينقطع منه الكلام **قوله** ونقل الى مصلاه المراد

الموضع الذي كان يكثرت فيه الصلوة من بيته وهذا اذا تعسر خروج
 روحه **قوله** فبما انبغضت الموت هي نحو الخساف صد عينه
 وميل البقعة وامتداد جلدة وجهه والخلع كفة من ذراعين واستغفار
 قد مبد وتخلص انثنية الى فوق مع تدلى الجلدة **قوله** ويكره ان
 يطرح على بطنه حديث ذكر ذلك الشيخان واكثر الاصحاب **قوله** قال ابن الجوزي يجمع على بطنه شيئا
 به او لا يجمع غير انه فيمن يترون في ذلك كما يترون في الارث **قوله** يجمع روي
 واذا كان الاوليا برجالا ونساء فالرجال اولى هذا في الميت
 الرجل وينعكس الحكم لو كان الميت انثى والمراد بالولوية عدم
 تقدم غيره عليه فالوسلم الى حامل الميت جاز ولو امتنع ففي اجابة
 او سقوط اعتباره بتردد وانما يجب تغسيل المسلم ومن لم يجد حتى
 تعيطوا من الاسلام او داء الكفر وضيقها مسلمة يحسن الحاقه به **قوله**
 ويعسل الرجل محاذمه من وراء الثياب اذا لم تكن مسلمة المحرم
 من حرم نكاحه موبدا بنسب او رضاع او مصاهرة مع حل
 السبب وانما يعسل المحرم مع فقد ما نزل الميت حتى الاجنبى و
 ينبغي ان يراد بالثياب ما يقسم البدن وهذا الحكم انما هو من
 له فوق ثلاث سنين وكذا المرأة ويعسلها بمجرد التبادر من الملاقاة
 تغسلها بمجرد عدم وجوب سنن العورة وهو متجدد ويستفاد من
 قوله ويعسلها بمجرد ان المرأة تغسل من له دون ثلث مجرد بطنه
 اولى **قوله** وكل مظهر للشهادتين معتقد الحق يجوز تغسيله الخ

هذا هو الوجه في قوله
 انما يعسل المحرم مع فقد ما نزل الميت حتى الاجنبى

ثلاث سنين قوله
 الاول لها دون

لا ينجي

لا ينجي ان النواصب والمجتمه وكل من جحد ما عليه شوبته من الدين
 ضروره لا يجوز تغسيلهم ومن عداهم من السليين يجوز تغسيلهم ويجب البعد **قوله**
 وكذلك من وجب عليه القتل يومه لا يغسل قبل قتلته لا يغسل بعد ذلك
 المراد امره ان يغسل غسل الاموات ثلثا مع الخليليين والظاهر انه
 يومه بالخط لا نه من توابع العسل ورمما تعذر تحنيط بعد القتل
 لجهامة بعض المساجد **قوله** فان كان فيه الصدر والصدر وحده
 الخ الحق شيخنا الشهيد بالصدر القلب من باب مفهوم الموافقة وليس
 ببعيد والمراد بكفينه كالميت وينبغي ان يقال ان كان موضع القتل
 الثلث موجودا كف في ثلث والا ففى اثنين **قوله** وكان في عظم
 الاصح ان العظم المحرود كذلك فنجب غسله كما يغسل الميت **قوله**
 وكذا السقط اذا لم تجبه الروح وذلك اذا كان له دون اربعة اشهر
قوله وروى النعمان يغسلون وجهها وكفينها لا عمل على الرواية
 على الاصح **قوله** ثم يغسل بماء السدر المراد تغسيله بما وطرح فيه يسمى
 السدر وان قل ويشترط ان لا يكون كثيرا جدا بحيث يخرج الماء به
 عن الاطلاق ولا بد ان يكون بحيث يخرج بالماء فلو طرح فيه شيء من
 ورقه وبقى بحال لم يستهلك الماء لم يحجز وقيل مقدار سبع ورفقة
 الاصح الاول **قوله** وبالماء القراح اخبر القراح بفتح اوله هو الماء
 الغالي من السدر والكافور وقد تشبهه بعض الضعفاء من
 قول ائمة اللغة ان القراح هو الخالص ان ماء السيل الكلدان لا يصح

ان الرتبة قد دلت في بعض النسخ
 في تغسل بذلك هو الصدر
 يغسل من اوله وغسل بغيره

ان وجوب الغسل للميت
 ثبت الصلوة على نعشها في
 وجبت الصلوة عليه وحب
 تغسله بغيره فلهذا

ولا ينبغي وضع السدر في الماء
 صحيح لا يخلو فان المراد القراح
 انما هو السدر والظاهر ان
 السدر هو السدر في

التغسل به وليس بشئ لان المراد بالقراح هنا ما خلا من الصدر والكافور فان
 ذلك مقتضى المقابلة وكيف يتصور عاقل صحة غسل الجنابة بهذا الماء وعدم
 جواز غسل الاموات به ان هذا الشئ عجيب **قوله** كما يغسل من الجنابة
 كما اورده في الحديث وفي رواية الى وجوب النية في غسل الميت وهو الاصح
 وتخيير بين نية واحدة لجميع العضلات وبين نيات الثلث لكل غسلة نية
 ويجزى في تغشيلة غسلة في الكثير لكن لا بد من تغاير المياه ليمتاز كل من مياه
 العضلات عن صاحبه **قوله** وفي وضوء الميت نزود الاشياء لا يجب التعمد
 استحبابه **قوله** ولا يجوز الاقتصار على اقل من العضلات المذكورة لا عند
 الضرورة فيلحق بالتدور بايديها بالاول ثم ما بعده ويتم عن المفقود على الاصح
قوله وقيل لا يقط الغسلة بغوات ما يطرح فيها وفيه نزود الاصح علام
 السقوط فيغسل ثلثا بالقراح ناويا ما يميز كل غسلة عن غيرها **قوله** لو خيف
 من تغشيلة تناثر جلده كالخترق والجذور يعم بالتراب المجدود وهو من
 اصابه الجذري وهو معروف ويجب ان يعم ثلاث مرات عن كل غسلة
 مرة سبت مرات على الاصح وقيل مرة **قوله** ان يضع على ساحة الساج
 خشب معروف والمراد هنا مطلق الخشب فانه لا يعلق بهذا الحكم مخصوص
 هذا الخشب **قوله** مستقبل القبلة الاصح وجوب الاستقبال بالميت
 حال الغسل كما في الاقتصار **قوله** تحت الظلال قاله الاصحاب فلا يقال
 به السما **قوله** ولا بأس بالبوحة المراد بالبوحة هنا البوحة الماء بخلاف
 ما سبق في احكام السر فان المراد بها الكيف **قوله** وان يقتضى قبضة

في وضوء الميت
 لا بد من تغاير المياه
 ليمتاز كل من مياه
 العضلات عن صاحبه

في وضوء الميت
 لا بد من تغاير المياه
 ليمتاز كل من مياه
 العضلات عن صاحبه

ويخرج من تحت المراء شقة لم يكن من خرعه من تحت حذره من تطلعه بالجناسه
 لو كانت رائحته باذن الوارث البالغ وليس عورته لا يغني ان السرة واجب
 مع وجود ناظر محرم **قوله** بالصدر والخض الخض تغشيلة الرملة واسكان الاراء
 الاثنان ويجوز ضمها **قوله** ويمسح بطنه في الغسلتين الاوليين اي في كل
 من غسلتي الصدر والكافور قبلهما ولا يستحب الثالثة **قوله** ولا يغسل الاكل
 يديه مع كل غسلة وليكن من مرقيقه **قوله** وان يقعد ويقص الظفار وان
 يرسل شعره الى ستره فان فعل وجب دفن ما انفصل من الاظفار والشعر
 معه **قوله** وان يغسل مخالفا لى بكراهة ان يتعرض الى ذلك ان وجد
 من يغسله **قوله** فان اضطر غسلة غسل اهل الخلافة ظاهر الاصح
 انه لا يجوز تغشيلة غسل اهل الحق **قوله** ميمر وميمس وازار يجب ان
 يرعى في هذه الوسط في الجنس يرعى الاوسط باعتبار الالاق بمال الميت
 فلا يجب الاقتصار على ادون المراتب وان ما كسر الورثة او كانوا صغارا
 ويجب في الميمر كونه من السرة الى الركبة بحيث يسترها ويجوز الى القدم
 باذن الوارث وفي الميمس كونه الى نصف الساق مطلقا ويجوز الى القدم
 وفي اللقافة شمولها له من قبل راسه ورجليه بحيث تشد **قوله** ولا
 يجوز التكفين بالحري سوا في ذلك الرجل والمرأة والطفل وحال الضرورة
 والاختيار **قوله** الا ان يكون الميت مجرما فلا يعبر به في الكافور فلا يجوز
 تخنيطه ولا تغشيلة بربل يجب ان يغسل الماء من ذنوبه والظاهر انه لا
 يجب غسله لان ذلك هو الغسل الواجب بالنية اليه **قوله**

في وضوء الميت
 لا بد من تغاير المياه
 ليمتاز كل من مياه
 العضلات عن صاحبه

في وضوء الميت
 لا بد من تغاير المياه
 ليمتاز كل من مياه
 العضلات عن صاحبه

والذرية قال المصنف في المعبر وما احسن ما قال انما الطيب المسحوق
او توضع وضوء الصلوة المراد به الوضوء الذي يكون مع غسل المس للصلوة
قوله وان يزداد الرجل خيرة غيرية غير مطرزة بالذهب المجرة بكسر الجاء المهملة
وفتح الباء الموحدة والراء بعد ثوب يعني وهو منسوب الى عمر بن الخطاب
المهملة واسكان الباء الموحدة وهو اسم موضع او جانب واحد وكلاهما يجوز
ان يكون مطرزة بالذهب فكذلك يجوز ان يكون مطرزة بالحرير **قوله**
وخرقة الخنزير يكون طولها ثلث اذرع ونصفا في عرض شبرين ياربدين
التخديد بما ذكره في الطول والعرض على حجة التقريب فلا يضر التفاوت
اليسير **قوله** وشدة طافها على حقوبه الحقوب الاسكان الكشح **قوله**
ويزداد المرأة على كفن الرجل يستفاد من العبارة ان كفن الرجل ثابت لاصح
الزيادة وهو كذلك الا العمامة فانها تبدل بها قمعا **قوله** ونمط
النمط بالتحريك ثوب فيه خطوط معد للزينة فان لم يوجد حصل
بدله لفافة كما يجعل بدل المجرة لفافة اخرى عند فقدها قال الاصحاب
قوله ويكون ذلك بترتيب الحس من حلوته اربعة فان لم يوجد فبالاصبع
مع فقد التربة المطهرة الشريفة تكسب بالماء والطين ومع عدمه فبالاصبع
ويمكن الكتابة مؤثرة **قوله** ولا فمن شجر رطب ان وجد الريان فهو
مقدم وقد يستفاد من تعديد الشجر بكونه رطبيا اعتبار الرطوبة في الجريدتين
مطلقا **قوله** وان يطوي جانب اللفافة الايسر على الايمن اي على اليمن
الميت **قوله** وان يعمل الاكفان المبتدأة الكمام احترز بالمبتدأة عمالو

قوله
قوله
قوله

قوله
قوله

كفن

كفن بنحو تقيصه فان الكمام لا تقطع **قوله** وان لاقت كفنك فذلك
الا ان يكون بعد طرده في القبر فانها تقرض الاصع وجوب غسلها
وان كان بعد وضعه في القبر اذا امكن ولم يشق التحذر من العسالة
فان شق كنفها وضعت الا ان تقش فيلزم من قرصها هتك الميت وشاد
الكفن فيتم كماله **قوله** كفن المرأة على زوجها وان كانت ذات مال
هذا في الزوجة الدائمة اذ المكن ناشئ اعلى الاصع وكذا مؤمن النجفين
كالخليطين وماء العسل **قوله** فان لم يكن له كفن دفن عريانا و
يصل على عليه قبل الدفن بعد ان يستعمره فان تعذر وضعه في القبر
وسترت عورته وصلى عليه **قوله** وان تربيع الجنائز الترميع حمل
الجنائز من جوانبها الاربعه وهو اولى من الحمل بين العمودين عند علمائنا
وافضل التناوب وافضل ما ذكره المصنف **قوله** وان توضع الجنائز
على الارض في هذا في الرجل دليل قوله بعد والمرأة محمولة على القبلة وكذا قوله
وان ينقله في ثلث دفعات مخفف بالرجل والمرأة دفعة واحدة **قوله**
وان ينزل من ينال له حافيا ويكشف راسه ويحل زيارته هذه
مستحبات للنازل **قوله** فالغرض ان يوارى في الارض مع القدرة
لا بد من مواراة الميت في الارض فلا يحزى البناء عليه فوقها ولا
جعله في صندوق وشبهه ولا بد من مواراة في حفرة تكتسب راحة
وتصون عن صغير السباع ولو تعذر ذلك للنجس ونحوه وجبت
مواراة محجب الممكن ولو بالبناء عليه **قوله** وراكب البحر يقي

فيه ما شقلا أو مستورا في وعاء كالحماصة وشبهها مع تعذر الوصول
الى البحر عليه من العبارة أن ركب البحر إذا تعذر البحر تجوز في دونه بين
أن ينظر فيه لقبيل كالحجر ويرسل في الماء موحها الى القبلة كالمعدن
في البحر بحيث يعوض في الماء وبين أن يجعل في اناه ثقيل ويرسل في
الماء مستقبلا ويرفع القبر مقدار اربع اصابع مضومة او مفترجة التي شبر
قوله ويصب عليه الماء من قبل اسد ثم يدور عليه ليكن الصب
متصلا يبدأ بالراس وينتهي اليه ولا فرق في الايتاد وبين كونه من
جانب القبلة او من الجانب الآخر **قوله** ويوضع اليد على القبر
وليكن موثرة مفترجة الاصابع **قوله** ويلغنه الولي الخ من يامر الولي
كالولي في ذلك ويختار من استقبال القبلة والقبر معا وبين استدبارها
واستقبال القبر ويستحب الملعبين للصغير والكبير على الظاهر **قوله**
ويكفي ان يراه صاحبا اي ان يرى المعري صاحب المصيبة وان
دعاه وللميت كان افضل وان صنع طعاما لاهل الميت كان
اكمل وكبره للرجل تعزية المرأة الاجنبية الشابة **قوله** وكبره فرش
القبر بالساج الخ المكروية فرشته بالحسب مطلقا وينبغي كراهية
كل ما جرى مجراه **قوله** وتخصيص القبور قال الشيخ المكروية تخصيها
بعد اذمر اسمها لا ابتداء وفيه قوة خصوصا اذا كان المراد به
دوام تميزه ليزار ويرحم عليه **قوله** ودفن ميتين في قبر هذا
اذا كان ابتداء فلو دفن فاريد النشس لدفن اخر حرره **قوله**

٢٤
الا الى المشاهد المشرفة وكذا الى مقبرة قوم صالحين توجي بركة بقبر **قوله**
وان يستند الى القبر ويشي عليه اي يكره كل منها لان حرمة المؤمنين
ميتة كحرمة حيا **قوله** لا يجوز نبش القبور ولا نقل الموتى بعد دفنهم
استثنى من اطلاق تحريم النشس مواضع الاول اذا صار الميت مريضا
اتفاقا والمراجع في ذلك الى النظم المستفاد بالقرآن الثاني اذا
دفن في ارض مفضومة او مشتركة ولم ياذن الشرك وان ادى
الى منك الميت الثالث اذا كفن في مفضوب ولا يجب اخذ
القيمة لو بذلت بل يستحب الرابع لو وقع في القبر ماله قيمة عادة
جاز النشس لاخذة الخامس النشس للشرها دة على عيونه اذا اجتمع
الى ذلك الشيء ومن الامور المترتبة على موته كاعتداز زوجة
وقسمة تركته وحلول ويورثه التي عليه وبرأه كقبيله ونحو ذلك
وهذا انما يكون اذا لم يعلم بغير صورته بحيث لا يعرف
السادس قيل اذا دفن بغير غسل او الى غير القبلة نبش ولا يصح العدم
واولى بعدم النشس لو دفن بغير كفن واولى منه لو دفن بغير صلوة لا
مكافاة
على القبر السابع اذا اراد نقله الى احد المشاهد المشرفة وللأصحاب
في جواز قولان وللجواز قوي لكن بشرط ان لا يبلغ الميت حالة
يأمر من نقله متكه ومثلثة بان يصير منقطعا ونحوه **قوله** ولا شق
الثوب على غير الاخ والاب هذا في حق الرجل اما المرأة فيجوز
لها الشق على جميع الاقارب **قوله** والشهيد يدفن بثيابه

قد سبق لتقيده بالمقتول بين يدي الأمام إذا مات في المحرمة فلو نقل
 منها ثم مات غسل والمقتول في الجهاد السابع كما لو هجم الكفار
 على بلاد المسلمين حتى منعه على بركة الإسلام فإن المقتول هنا
 كالمقتول بين يدي الأمام في هذا الحكم بخلاف المقتول في ضرب
 قطاع الطريق فإنه ليس له هذا الحكم **قوله** إذا مات ولد الحامل
 قطع وأخرج وإن أمكن إخراجها بغير التقطيع كادخالها باليد
 ونحو ذلك كمن يجر التقطيع ويستعمل في ذلك الأرفق فالأرفق وألا
 جاز **قوله** وإن ماتت هي مشتق جوفها وأفرغ وخيط الموضع
 هذه الأحكام كلها على طريق الوجوب ولكن الشق من الجانب
 الأيسر **قوله** وقضاءه يوم السبت أول وقت قضاؤه زال
 الشمس من يوم الجمعة إلى آخر السبت ونوى المغتسل الأداء إن فعل
 في وقته وألا فالقضاء أو التقدير **قوله** وستة في شهر رمضان
 يستحب الغسل في فرائد رمضان كلها وفي ليلة ثلث وعشرين
 غسلا في أول الليل آخره **قوله** وعرفة هو يوم التاسع من
 ذي الحجة **قوله** ويوم الغدير والمباهلة يوم الغدير هو الثامن
 عشر من ذي الحجة ويوم المباهلة هو الرابع والعشرون من ذي الحجة
 وقبل الخامس والعشرون من ذي الحجة **قوله** وغسل المفطر في صلوة
 الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر المراد
 احتراق جميع القرص وقد قيل يوجب هذا الغسل الأصح الاحتياط

قوله وصلوة الحاجة وصلوة الاستحارة أي وغسل صلوة الحاجة
 والمراد بها صلوة مخصوصة منقولة في كتب الأصحاب يستحب لها
 الغسل كأي صلوة اقترعها المكلف وكذا غسل صلوة الاستحارة
قوله ما يستحب للغسل والمكان مقدم عليها يستثنى من ذلك
 غسل التفریط في صلوة الكسوف فإنه بعد ذلك وكذا غسل التوبة
 وسبيل الغسل قبل الوزع وغسل من سعى إلى مصلوب عمدا البراءة
 بعد ثلثة أيام وفيها موخران أيضا وقيل إذا انضم إليها غسل
 إلى الأصح عدم تعدد غسل الغسل المندوب سواء انضم إليها أو لا
 أم لا بل لا بد لكل سبب من غسل بانفرادة ينوي به ذلك السبب
 المخصوص **قوله** قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب
 ليراه عامدا بعد ثلثة أيام وكذا غسل المواد والأظفار الاستحارة
 المعتمد الاستحباب فيها ولا فرق في استحباب غسل السعي إلى رتبة
 المصلوب بين كونه مصلوب الشريعة أو لا وإنما يستحب بالقعود
 المذكورة فإن استثنى واحد منها انتفى الاستحباب وغسل المولود
 يستحب عند ولادته **قوله** غلوة سهمين في كل جهة من الجهات
 الأربع إن كان الأرض سهلة وغلوة سهم إن كانت الأرض
 حرة غلوة السهم هي مقدار رمي من الرمي المعتدل
 وكالته المعتدلة والسهلة باسكان الماء وكسرها الخالية
 من نحو الحجارة والأشجار ولو اختلفت في ذلك يوزع الحكم

الركن الثالث في
 الطهارة الرابعة

بحسبها **قوله** ولو اخل بالضرب حتى ضاق الوقت اخطا وصرح
 بتممه وصلوته على الاظهر المعتمد ذلك الا ان يجد الماء في حمله
 او مع اصحابه البادلين او في الغلوات **قوله** وكذا لو وجد
 بمن يضره في الحال ينبغي ان يراى بالحال حال المكلف ليعلم الضرر
 الحاصل في زمان الحال بصرف التعمق في شراء الماء وكذا المتوقع
 في زمان الاستقبال لكونه اذا صرف لا يوجب تجب العادة
 بتجدد مال في زمان الحاجة اليه او قبله **قوله** وان لم يكن يضر
 في الحال لزمه شراؤه وان كان باضعاف ثمنه المعتاد لو اجحف
 بالمال فهو كما لو اضر بالحال على الاقرب **قوله** ولا فرق بين
 ان يخاف لصا او سباعا لا فرق في الحكم بين كون الخوف على
 نفسه قتلا او جرحا او اهما انه لا يتحملها مثله بغير حق وبين
 كون الخوف على مؤمن او فاسق مخترقة **قوله** او يخاف ضياع
 مال كالمال ليتناول ماله وماله خيره اذا كان ممن يجوز المحاماة
 عنه **قوله** وكذا لو خشي المرض الشديد احترازه عن نحو
 صداع يسير حاضر لا يخشى عاقبته ولا فرق بين خوف حدوثه
 وزيادته وبطوئه برئه ويكفيه الاعتماد على تجربته فان لم يكن
 له تجربة في ذلك الامر عول على قول الطبيب العارف **قوله**
 او الشين هو شئ يعتل الجلد ويستوهه ينشأ من استعمال
 الماء في شدة البرد ولكن ينبغي ان يقيد الحكم بكونه فاحشا فلو

قبلي

خاف حدوثه بغيره لم يكن ذلك مجوزا للقيم **قوله** وضف
 العطش الى لا فرق بين خوف العطش على نفسه وعلى حيوان
 محترم وان لم يكن مكافا وان كان معدا للذبح اذا المراد
 ذبحه في الحال **قوله** ومجوز للقيم بارض النورة والحصى هذا
 قبل الاحراق اما بعده فلا وتراب القبر المراد به ما خالط
 بدن الميت اما غيره فلا ويشترط لجواز التيمم تراب القبر
 عدم اختلاطه بغيره الميت **قوله** وبالتراب المستعمل المراد
 به ما تعلق باليد عند الضرب دون المضروب عليه **قوله** ولا
 بالوحل مع وجود التراب الا ان يجفقه فان تراب **قوله**
 فان استهلك التراب حدا الاستهلاك ان لا يرى الخليط
 ان يقع على الممتزج اسم التراب ولا يخفى ان جواب الشط لم يحد
 تقديره فذلك اوجاز **قوله** من ربا الارض وهو اليها الربا
 بضم الراء جمع ربوة وهو ما علا من الارض **قوله** ومع فقد التراب
 يتم بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من بساط وغيره فهو كغيره المذكورات ويجب ان يتحرى كثيرا
 ترابا واللبد بكسر اللام واسكان الباء **قوله** وهل يصح مع سعة
 فيه تردد والاحوط المنع المعتمد التفصيل يكون العذر المجوز
 للقيم يرجي زوال قبل خروج الوقت فراجع الضيق وعدمه
 فيجوز مع السعة **قوله** والواجب التيمم بغيرها مع القرية

الطرف الثالث
 فيما يجوز التيمم

الطرف الثالث
 في كيفية

والوجوب او النذب التعميم الى بدلية التيمم عن الغسل والوضوء
ويتعين بنية الاستباحة ولا يجوز نية رفع الحدث بحال ان
التيتم لا يرفع الحدث بحال **قوله** ثم مسح الجبهة بهما الاصح
وجوب مسح الجبهتين والمجاخين ايضا **قوله** من قضاها شعر
المراحم القصاص من مستوى الخلقه وغيره بحال **قوله** الى
طرف انف المراد طرف الانف الاعلى وهو ما يلى سفلى الجبهة
ويخرج من العبارة عدم جواز النكس وهو المفتى به **قوله**
وقيل باستيعاب مسح الوجه والذراعين والاول اظهر الاصح
عدم الاستيعاب **قوله** والتفصيل اظهر المعتمد للقول
بالتفصيل **قوله** ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه كما
لو تيمم بالما وعليه نجاسة لكن في التيمم راي ضيق الوقت
هذا احد القولين وفيه قوة لان ازالة النجاسة من جملة مقدمات
الصلوة فبقا وقتها لا ينافي حصول الضيق المعتمد في التيمم
وقيل ان صحة التيمم يبنى على جواز التيمم مع سعة الوقت وفيه
اقوال ولما كان التفصيل اظهرها كانت صحة التيمم معها توفيق
على كون العذر غير جواز الزوال وقيل فمن تعد الجنبات وخشي
على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد الاصح انه لا إعادة
عليه الا ان يكون تعد الجنبات بعد دخول الوقت وممكن
من الوضوء فانه يتيمم ويصلي فانه يعيد في هذه الصورة

كمن اراق الماء بعد دخول الوقت **قوله** وفيمن سقاه زحاما
الجمعة الاصح ازالة إعادة عليه ايضا **قوله** وكذا من كان على بدنة نجاسة و
لم يكن معه ماء لاذلتها واظهر عدم الاعادة عليه المعتمد انه لا إعادة
ايضا **قوله** وقيل يسقط الفرض اداء وقضاء وهو الاشبه بهذا هو الاصح
قوله وقيل يحض في صلوة ولو تلبس بتكسية الاحرار حسب وهو الاظهر
هذا القول هو المعتمد **قوله** فلا فضل تخصيص الجنب به وقيل يخص به
الميت وفي ذلك تردد الاصح الاول ولو كان الماء مبدؤا لا لا يخرج ببدنه
او وصيته وعنده ذلك فصرفه الى الجنب واجب **قوله** الجنب اذا تيمم
بدلا من الغسل ثم احدث اعادة التيمم بدلا من الغسل سواء كان حدثه
أكبر او اصغر هذا هو المشهور بين الاصحاب وقال السيد المرتضى يتيمم بدلا
من الوضوء ان كان حدثه اصغر لان الجنابة قد سقط اعتبارها بالتيمم
بدلا منها وهذا انما يتم اذا كان التيمم يقتضي رفع الحدث كالغسل وهو
باطل بالنسب والاجماع لان التيمم اذا وجد الماء انما يتطهر عن الحدث السابق
قطعا فكيف يعقل فيه الرفع **قوله** اذا تمكن من استعمال الماء انتقض
تيممه ليشترط لذلك زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة المائية امر لا فيه
وجها ان احدهما انه يشترط لاستباح التكليف بعبادة لا يسهلها وفيها
فاذا تلف الماء قبل ان يمضي زمان يتمكن فيه من فعل الطهارة تبين عدم
التكليف باستعمال الماء فيلزم تغير التيمم لان النقص انما يكون للمكسرة من
المبدل لا ليقال لو كان كذلك لاستنع في الطهارة بنية الوجوب قبل صفى

جسده

زمان يمكن فيه من فعلها لأن نية الوجوب فرع الوجوب وهو لا يثبت إلا
إذا مضى ذلك القدر من الزمان لأننا نقول نية الوجوب يكفي في صحتها إمكان
الحال اعتمادا على أصالة البقاء فإن اتسع الوقت كانت الطهارة صحيحة
لأن اكتشاف المطابقة والاتباع عدم الوجوب لاكتشاف انتفاء الشرط
ومثله ما لو شرع المكلف في الصلوة أو في الوجوب فإنه لا يعلم بقاء
على صفة التكليف إلى انقضاء وكذا الإبقاء في عام الاستطاعة مع
إمكان تلف المال وعرض الضرر والصد قبل الحال المناسك **قوله**
من كان بعض أعضائه مريضا لا يقدر على غسله بالماء ولا مسح جاز له التيمم
ولا يتبع بعض الطهارة بذلك على القابل بأنه يغسل الأجزاء التي يقدر
على غسلها ويتم عن العضو المريض فيستغنى طهارته من المائسة والتمرية
فإن قيل كيف يجمع بين التيمم هنا وبين قوله إن المرح الذي لا لصيق
عليه والكسر الذي لم يوضع عليه حيرة إذا تضرر بالماء يكفي غسل ما حوله
ولا ينتقل إلى التيمم بذلك قلنا يمكن الجمع بحال هذا الحكم على ما إذا لم
يستوعب المرح العضو والانتقال إلى التيمم على ما إذا استوعبه
بحوز التيمم لصلوة الجنازة مع وجود الماء الخ الأصح استحبابه وإن
لم يخف فوت الصلوة لاطلاق الرأية ولا ينوي في هذا التيمم
البدلية لا مئاعها **قوله** وأظهم الطهارة هذا هو المعتمد **قوله**
وفي معنى ما لا نفس له تردد والطهارة أشبه المعتمد الطهارة **قوله**
وما كان منه لا تحله الحيوة كالعظم والشعر فهو طاهر الخ وقد حفر ذلك

الركن الرابع في الجائزات

في عشرة أشياء وهي هذه العظم والسنن والظفر والظلف والقرن
والخافر والشعر والوبر والصوف وقشر البيض الأعلى المتصلب والأظفار
الأن يكون عينة نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأظفار قال السيد الطهارة
ما لا تحله الحيوة من نجس العين والأصبع العذبة **قوله** ويجزئ غسل على من
مس ميتا من الناس قبل تطهيره وبعد برده احتراز بقضية التطهير عنها
إذا أظهر بالغسل على الوجه المعتبر فإنه لا يجب بمس الغسل في حكمه ما إذا نجس
بالموت لكونه معصوما أو شهيدا أو من قدر غسله لوجوب الغسل عليه إذا
قبل السبب الذي اغتسل وكذا إذا حكم بطهارة عضو أو تمام الغسل
بالأضافة إليه في قول لا يخرج من وجبه واحتراز بعد تيرة البرد عما إذا لم
يكن قد برد بالموت فإنه لا يجب بمس الغسل كما أن الحل الملاقى له لا ينجس
خ ويندرج في العبارة من لم يغسل أصلا وقد برد ومن غسل فأسد أو
غسله كافرا وسبق موته قبله أو قتل بغير السبب الذي اغتسل له و
من فقد في غسله أحد الخليطين أو كان ميمما ولو عن بعض العضلات
والكافر وإن غسل فإن الغسل يجب بمس هو لا بانتفاء التطهير على الوجه
المعبر عن كل منهما **قوله** وكذا إن مس قطعة فيها عظم من المعتمد
سواء أبلت من حي أو ميت والأصح إن العظم المجرد كذلك **قوله**
وغسل اليد على من مس ما لا عظم فيه أو مس ميتا لا نجس من غير النجس
الأصح إن اليد لا ينجس إلا مع الرطوبة سواء ميت ولا حي وغيره وكما
يغسل اليد بمس ما لا عظم فيه فكذا ينجس بمس ما فيه عظم بطريق أو لى

وكذا العظم المحرود اعلم ان المراد بالنفس هنا الدم الذي يجمع في العروق
فاذا اقطعت خرج منها بقوة وهو المسوخ **قوله** لو نذا الكلب على
حيوان فاولد رعي في الحاقه باحكام اطلاق الاسم هذا انما يكون
اذا نذا الكلب على نحو الشاة فانه يراعى في نجاسته اغلبيه او صحت
الكلب على الولد بحيث يقع عليه اسم الكلب فان غلبت اوصفت
الشاة عليه فهو طاهر حلال ولو انتفى عنه الامر ان فهو طاهر حرام ولو
نزا كلب على خنزيرة فاولدنا فالولد نجس على كل حال **قوله** وفي الارباب
والثعلب والفارة والوزغة نزهة الاظهر الطهارة الفارة مهوراة
والوزغة محرمة سام اربص والقول بالنجاسة ضعيف خصوصاً في
الوزغة **قوله** المسكرات وفي تجنيسها خلاف والاظهر النجاسة المراد
المايعة بالاصالة لان الهامة بالاصالة ليست نجسة والقول بالنجاسة
هو المذهب بل كما يكون اجماعاً **قوله** وفي حكمها العصيدة اغلاو
اشد المراد العصيدة العنبي ولا يعلق به عصير الزبيب ولا عصير التمر والمراد
بغليانه صيرورة اعلاه اسفله وباشتاده حصول الثخانة المسببة
عن الغليان يعني كذلك حتى يذهب ثلثاه او يصير دساً ولا فرق بين
غليانه بالنار وبغيرها الفقاع في الغاموس الفقاع كرمقان والمراد به
المتخذ من ماء الشعير على ما ذكره المرتضى في الانتصار وما يوجد في
اسواق الخافين محكوم بنجاسته اذ المراد بصله عملاً باطلاق التسمية
قوله الكافور وضابطه مخرج عن الاسلام او من اتخذه وحيد ما يعلم

اي الوقوع في القود

منه

من الدين ضرورة كالحواجر والعلالة المراد بمن خرج عن الاسلام من بائنه
كاليهود والنصارى ومن اتخذه وحيد ما يعلم من الدين ضرورة من اتقى الله
اليه وظهر التدين به لكن حجب بعض ضرورياته **قوله** ودخول المساجد
انما يجب ازالة النجاسة لدخول المساجد مع خوف التقدي الى المسجد اولى
شي من فرشته وآلاته لا مطلقاً **قوله** وعن الاولى لاستعمالها اذ كان
الاستعمال يقتضي ذلك كما اذا استعملت فيما يحتاج اليه في الصلوة او كان
الاستعمال للاكل والشرب ولا يجب ازالة في نفسها بل في غيرها ذلك
نعم يجب عن المصاحف والآلات الخاصة بها كالجلد والغلاف و
عن الصرايح المقدسة والمساجد وآلاتها وفرشها **قوله** وعفي في الثوب
والبدن عما يشق التعرّض منه من دم القروح والجروح التي لا ترقأ
ان كثر لاجابة الى قوله عما يشق التعرّض منه فان القروح من دم القروح
والجروح غير مشروطة بمشقة التعرّض ولا يجب عصب موضع الدم ولا
منعه من ولا تغسيل الثوب بل يثبت العفو الى حين البرء **قوله**
وعما دون الدم سم سعة من الدم المسفوح الذي ليس احد الدماء
الثلاثة البغلي باسكان الغين وتخفيف اللام منسوب الى راس البغل ثم هو
ضارب كان يضرب الدماء الكسرة يدي في الاسلام نسبت اليه و
كانت قبل ذلك تعرف بالكسرة وية وقيل انه يفتح العين وتشديد اللام
منسوب الى بغل قرية بالجماعين والامر في ذلك سهل والمراد بالدم
المسفوح النجس لكن يستثنى من هذا الحكم الدماء الثلاثة لغلظ نجاستها

مطهر
النجس

بفتحها

وعدم نجس العين وهو الكلب والخنزير والكافر والميتة وقد رمت
سعة الدرهم بأخص الرضة وهو مفضل الكف **قوله** وما زاد عن
ذلك يجب أن الله أن كان مجتمعا أشار بقوله ذلك إلى ما دون
الدرهم أي وما زاد عما دون الدرهم فيندرج فيه ما كان بقدره
وما زاد عليه **قوله** وإن كان متفرقا قيل هو عفو وقيل يجب
إزالته وقيل لا يجب إلا أن يتفاحش والاول أظهرى وإن كان
الزائد على ما دون الدرهم متفرقا بان كان لوجع لبلغ ذلك قيل
بالعفو عنه كإينا ما كان وقيل يجب إزالته كالمجتمع وقيل أن تفاحش
وجبت وكافلا وفسر التفاحش تارة بكونه محله ربع الثوب
وأخرى بكونه شبرا أو الأصح أنه كالمجتمع فيجب إزالته **قوله**
يجوز الصلوة بما لا يتم الصلوة فيه منفردة أو ذلك نحو التكة و
القنصوة والخف والنعل والجورب وغيره وهل يشترط كونها
من جنس الملابس قبل نزعها وعلى هذا هل يشترط كونها في محالها قبل
نزعها أيضا ولا ريب في أنها أحوط وإن كان نجاسة لم يعف
عنها أي لم يعف عنها في غير **قوله** وبعض الثياب من النجاسة
كلها إلا بول الرضيع فإنه يكفي صب الماء عليه المراد عصرا إذا غسلت
بالماء القليل أما إذا غسلت بالكثير ونحوه فلا وفي غير
بول الرضيع وهو من لم يعتد بالطعام في الحولين بحيث يساوى
اللين فإن اعتدى به كذلك فهو كالعظيم ولا يلحق به في هذا

الحكم الصبيحة الرضيعة والمراد بالصب كاستيعاب المحل بالماء
اغلبية ولا يشترط جريانه على المحل لأن ذلك شرط في الغسل وكذا
فصله والرش كالنصب ويغسل الثوب والبدن من البول مرتين
وكذا غير الثوب والبدن من البول مرتين بقاءه إذا كانت الغسالة بحيث
تفصل بينهما أو بالعصير كالخشب والحجر وكذا يجب غسل المذخورات
من جميع النجاسات غير البول مرتين على الأقوى بمفهوم الموافقة
وما لا يمكن فصل الغسالة عنه مثل الصابون والورق والغواكه
الأنحوظات البطيخ والعجين والخبز والجوب وما جرى مجرى الماء
يطهر غسله في الكثير ونحوه أما المتنجسين من الثياب كاللحاف فإنه يغسل
بالقليل ويجزى عن عصره دقة وتغيره **قوله** وإن كان يابس
بالماء استحبابا وقد سبق أن الرش والصب واحد **قوله** وقيل
يمسح يابسا ولم يشيت المراد مسح بالتراب ولا عمل عليه **قوله** وإن
لم يعلم ثم علم بعد الصلوة لم يجب عليه إعادة وقيل يعيد
في الوقت الأصح أنه يعيد في الوقت **قوله** ولو برأى النجاسة
وهو في الصلوة فإن أمكنه القاء الثوب وسر العورة بغيره
وإن لم يدرى لم يعلم سبق النجاسة من أول الصلوة فإن علم
ذلك أعاد بناء على أن العامل يعيد في الوقت إذا تجدد
علمه **قوله** وإن تعذر إلا بمبطل استأنف قيده بعضهم
بما إذا كان في الوقت سعة ومقتضاه أنه مع الضيق يتم

صلوته وفيه نظر لا يقتضاه كون ضيق الوقت عن إزالة
النجاسة موجبا لاشقاء شرطيتها فيها فعلى هذا إذا كان ثوب النجاسة
في ثوب المكلف أو بدنه وموقاده على الإزالة لكن إذا اشتغل
بما خرج الوقت يسقط وجوب الإزالة وتعيين فعل الصلوة
بالنجاسة وظواهر النصوص الدالة على الشرطية تنافي ذلك
قوله والمرية للصبي إذا لم يكن لها الأثوب واحدة
في كل يوم مرة المراد في كل يوم وليلة واستغنى بدخول الليلة في
اليوم تبعاً عن ذكر ما يخصها ولو كانت ترى صبيته أو صبياناً
لم يعد القول بالعفو مع الغسل مرة من باب عموم الموافقة ولو
تعدد الثوب واحتاجت إلى ليس الجميع دفعة لبرء ومحوه
فكالثوب الواحد ويجب أن يكون في وقت الصلوة قوله
وإن جعلت الغسل في آخر النهار أمام صلوة الظهر كان حسناً
وجبره أنه يمكن جعل الغسل في النهار فتصلي به الظهر والعشاء
طاهر **قوله** صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منها منفرداً على
الأظهر هذا هو المعتمد خلافاً لابن ادريس وهذا إذا لم يجد ثوباً
طاهراً يتعبد فإن وجبه تعيين فعل الصلوة فيه لوجوب الجهر
بالنية إذا أمكن ووجوب اجتناب النجس في الصلوة ولا
يتم إلا بتجنبها **قوله** وفي الثياب الكثير كذلك إلا أن يضيق
الوقت فيصلح عرياناً المراد أنه إذا تعدد النجس تكرر الصلوة

بحيث يزيد على عدة النجس بواحد إلا أن يضيق الوقت وهذا
صحيح لكن قوله فيصلح عرياناً ليس بمعتمد بل الأصح أنه يصلح بحجب
الممكن **قوله** ويجب أن يلغى الثوب ويصلح عرياناً إذا لم
يكن هناك غيره المراد أنه إذا كان نجساً والبدن طاهراً والأصح
أنه لا يتعين ذلك بل تحريم الصلوة فيه وعارياً أو بالصلوة
فيه أفضل **قوله** وقيل لا يعيد وهو الأشبه بهذا هو المعتمد **قوله**
والشعر إذا جفت البول وغيره من النجاسات عن الأرض
والبوارى والحصر طهر موضعه لا بد من تعقيد النجاسة لكونها
لا جرم لها التراب والجفاف ولا بد من كون التحفيف
بأشرفها على النجس وإذا جف حكم بطهره كما صرح به النص
والأصح وقيل بعدم لكن بالتحفيف يجوز الصلوة عليه
والنصوص مصرحة بطهره **قوله** وكذا كل ما لا يمكن نقله
كالنبات لا يخفى أن المراد قبل قطعها مطلقاً فإذا انقطعت
فهي كسائر الأشياء **قوله** ونظهر النار ما أحالة المراد ما
أحالة وما دأبوا ودخاناً ولو أحالة فخاف في وجهه أنه طهر
ولا يخفى معاقبة **قوله** والتراب باطن الخف واستدل القدم
والنعل المراد بباطن الخف أسفله والحجر كالتراب في ذلك
وكذا الرمل والسخة وكل ما يعد أرضاً ويشترط طهارته و
جفافه وزوال عين النجاسة ولا يشترط المشي على الأظهر **قوله**

قوله وماء الغيث لا يجس في حال وقوعه ولا في حال جريانه
من الميزاب وشبهه الا ان تغيره نجاسة لا يشترط في عدم تنجيسه
بالنجاسة جريانه من ميزاب ونحوه خلافا للشيخ **قوله** والماء الذي
يعسل به النجاسة نجس سواء كان من الغسله الاولى والثانية
وسواء كان مغلونا بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على الغسل
عين النجاسة او نقي وكذا القول في الاناء على الاظهر المأثور ان الماء
القليل الذي تعسل به النجاسة نجس وعظم في الغسله الاولى والثانية
محاولة بذلك التنبيه على النجاسة في جميع الغسله الواجب بالنسبة
الى اقل مراتب الغسل وهو الممران فرد بذلك على الشيخ في الخلا
حيث حكم بطهارة ماء الاخرة وعلى السيد القائل بطهارة جميع
الغسله بشرط عدم التغير بالنجاسة فانه مع التغير نجس الغسله
اجماعا والقول بالتنجيس هو الاظهر في المذهب ولا يخفى ان قوله
على الاظهر يشير به الى الخلاف في اصل المسئلة فلا يختص بالاناء
قوله وقيل في الذنوب اذا التقي على نجاسة على الارض يطهر الارض
مع تعاقبها على طهارة التماسيل بذلك الشيخ ومستندة قضية الامر الى
والذنوب بفتح الزاوي العجم الدلو الملاهي والاصح عدم طهارة
الارض ونجس الماء الا ان يكون الماء كرا ويلقى على الارض مرة
واحدة **قوله** وقيل يجب اجتناب موضع الغصه هذا هو الاصح
والمراد بغيره الغصه فلا يشرب بعينه من موضع الغصه وكذا

اي قسب الماء
ص

لا يוכל به منه **قوله** وفي جواز اتخاذها لغيرة الاستعمال تردد والظاهر المنع
اتخاذها لغيرة الاستعمال قد يكون لتزوين المجالس بها وقد يراد قنيتها
نقط من غير استعمال ولا تزيين والاصح التحريم مطلقا **قوله** والى
المشركين طاهرة حتى يعلم نجاستها لا فرق في ذلك بين كونها
مستعملا او لا وكذا القول في سائر ما بايدهم عدا الجلد واللب
وكذا الحكم في كل كافر **قوله** ولا يجوز استعمال شئ من الجلود
الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكيا هذا اذا كان الحيوان نفس
فان لم يكن النفس فتذكية ليست شرطا في استعمال الجلد لانه لا
يجس بالموت **قوله** ويعسل في الاناء وبولوج هو شرب
الكلب مما في الاناء يطرف لسانه والاصح ان التعفير بتراب
طاهر ولا واجب وانما تجب الغسلتان بعده في القليل وفي
الكثير يعسل بعد التعفير مرة واذا تعذر التراب اجزأ ما يشبهه
من كشان وصابون ولولطاع الكلب الاناء بلسانه فكما
بطريق اولي لا ان اصابه بغير ذلك من اعضاءه **قوله** ومن
الحمر والجرد ثلثا بالماء والسبع افضل الجرد كصير ذكبير الفار
ولا فرق في الحكم بين الصغير والكبير وان كانت العبارة
لا تعني بذلك والمراد ان الفارة اذا نجس الاناء بها ميتة
يجب غسله كما لو ذلك والاصح وجوب الغسلات السبع للاناء
اذا نجس بالحمر والفارة على الوجه المذكور وكذا من ولوغ الحنير

يذهب

لولوج

الاصح غير ذلك مرة واحدة والثلاث احوط الاصح وجوب
الثلاث **قوله** والمغروض منها تسعة لما كانت الكسوف وال
الزلازل من جملة الامات كان عددها من جملة الاقسام المغرضات
غير مستقيم لان القسم لا يكون قسيما ولذا ورد ما شيخنا الشهيد الى سبعة
قوله وما يلزمه الانسان بنذر وشبهه يدخل في شبه النذر العهد واليمين
والتحلل عن الغيرة **قوله** ونوافلها في المضارب وتكون ركعة على الاشهر هذا
هو الاظهر في الروايات والمعروف في المذهب وروى تسع وعشرون
ثمان للنظر قبلها وركعتان بعد ذلك وركعتان قبل العصر للمغرب ثمانتان
بعدها وركعتان قبل العتمة فيسقط اربع من نوافل العصر والوتره
وروى سبع وعشرون بان يقتصر بعد المغرب على ركعتين **قوله**
وعقيب العشاء ركعتان من جلوس تغدان بركعة يجوز فعلها من قيام
ولا يزيد بها العدد ولا يبادل من الركعتين من جلوس **قوله** والوتره
على الاظهر هذا هو المشهور بين الاصحاب **قوله** وصلوة الاعرابي
هي عشر ركعات كالصبح والنظر من عدد او ترتيبا **قوله** ويختص
النظر من اوله بمقدار اداها وكذلك العصر آخره هذا هو الاظهر للاصحاب
وقال ابن بابويه ان الوقت مشترك بين الصلوتين من اوله الى اخره
ويعبر عن الاول بالقول بالاختصاص وتحريره انه اذا مضى من حين الزوال
مقدار اداء النظر تامه الافعال والشروط اقل الواجب بحسب حال المكلف
باعتبار كونه مقيما ومسافرا وصحيحا وآمنا وبطي القراءه والاشغال

هذا هو المشهور بين الاصحاب
والنظر من اوله بمقدار اداها
وكذلك العصر آخره هذا هو الاظهر للاصحاب

ومستجمعها الشر وط الصلوة بان يصادف اول الوقت منظره اخلاليا
ثوبه وبدنه ومكانه من نجاسته ونحو ذلك واصداها فيختلف
وقت الاختصاص باختلاف هذه الاحوال ولو اتى بالنظر فترك
واجبا سهوا فان كان مما يندرك كالسجود فوقت تداركه من قوت
الاختصاص وكذا وقت سجود السهو فيما يسجد له ومثل القول في المغرب
والعشاء **قوله** المستطير في الاوقات المنتشرة او ميل الشمس الى الجانب
الايمن لمن يستقبل القبلة قيد جماعة الاستقبال بكونه لقبلته اهل العراق
وقال في المنتهى وقد يعرف الزوال بالتوجه الى الركن العراقي لمن كان بمكة
ولقائل ان يقول ان كان المراد ان ذلك علامة لاول الزوال فليس
كذلك لان الشمس انما تميل الى الجانب الايمن للمستقبل اذا مضى من اول
الوقت زمان كثير وان ازيد انه اذا وجد وتحقق كان دليلا على حصول
الزوال في الجملة فهو حق الا ان ذلك لا يختص بمكة كما لا يخفى **قوله**
والغروب بذهاب الحمرة من المشرق وهو الاظهر هذا هو الاصح
المراد بذهابها من المشرق الى جانب المغرب بحيث تجاوز الليل
قمة الراس **قوله** والمماثلة بين الفري الزايد والنظر الاول وقيل بل هي
مثل الشخص المراه بالنظر الاول هو الذي يتخلف عند قيام الشمس
وقت الاستواء فان ذلك هو الغالب وقد لا يبقى للشخص ظلي في
هذا الوقت اصلا كما في مكة وصنعاء اليمن في اطول يوم في السنة
والمشهور بين الاصحاب ان المماثلة بين الفري الزايد والشخص وهو الاصح

قوله

وهو الاصح

والتي يقال على ما بعد الزوال والظل على ما قبله **قوله** وقيل اربعة اقدام
 للظهر وثمان للعصر المراد انه قد قيل ان من زوال الشمس الى ان يصير ظل
 كل شيء مثله اي يزيد الظل عن ظل الاستواء مثله وقت الظهر والعصر
 من حين امكان الفراغ من الظهر الى ان يصير ظل كل شيء مثليه اي يزيد
 عن ظل الاستواء مثليه وقيل للظهر زيادة اربع اقدام وللعصر زيادة
 ثمان وقوله والمثالة بين التي الزايد الخ معترض واعلم ان القدم مائة
 نص على ذلك في القاموس **قوله** هذا المختار وما زاد على ذلك
 حتى يعزب وقت لزوي الا عذار المراد بدوي الا عذار نحو المربعين
 والمسافر وذو الحاجة التي يضر فوتها ومتقضى هذا القول ان الصلوة
 بعد الوقت المحدود مساقا قضاء الا في حق المعذورين وهو ضعيف
قوله وما زاد حتى ينصف الليل المضطر وقيل الى طلوع الفجر هذا
 القول ضعيف بتخصيص التحديد بالانصاف بالمضطر **قوله**
 وعندي ان ذلك كله للفضيلة اشار بقوله ذلك الى ما سبق من تميز
 وقت المختار عن وقت المعذور في الصلوات الخمس جميعا ولا
 ريب ان جعل هذا التحديد للفضيلة هو المختار **قوله** وقيل
 ما دام وقت الاختيار باقيا المراد بوقت الاختيار ما نزل منه
 على الفضيلة وهو المثل والمثلان في الظهر والعصر وهذا القول اقرب
قوله وقد تلبس من النافلة وله بركة الظاهر ان المراد بالبركة ما
 كمل ركوعها وسجودها **قوله** ويراد في نافلتها اربع ركعات

كما ضعف القول

اشنان

اشنان منها الزوال المراد اشنان منها يصلان عند الزوال اي بعده
 وست عند انبساط الشمس وست عند ارتفاعها وست عند قيامها
 ويؤى منها نوافل يوم الحجرة والظاهر ان الزيادة لا تختص بها اذا
 الجمعه **قوله** فان بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة اجمع بدا بالبريضة هذا
 اذا كان قد صلى ركعتين فقط فاما اذا كان في خلال ركعتين فانه
 يتمها ولا يجب القطع **قوله** وينبغي ان يجعلها خاتمة نوافله المراد
 بذلك الاستحباب **قوله** ولا يجوز تقديمها على الانصاف الى
 قوله رطوبة راسه ينبغي ان يكون الحصر اضا فنيا بالنسبة الى من لا عذر
 له فكانه قال لا يجوز تقديمها على الانصاف لمن لا عذر له فان كانت
 البرد ومهريد الجنابة يجوز لها التقديم وكذا حكمه غيرهما في
 الاعذار على ما يستفاد من بعض الاخبار **قوله** ويصلي النوافل
 ما لم يدخل وقت البريضة المراد ما يعم فعلها اداء وقضاء وظاهر
 العبارة عدم جواز النافلة بعد دخول وقت البريضة عند النافلة
 المرتبة لتلك البريضة والامع الكراهية **قوله** اذا حصل احد
 الاعذار المانعة من الصلوة كالجنون والحيض وقدم من الوقت
 مقداره الطهارة واداء البريضة الخ لا بد من ادراك جميع البريضة
 لاستناع التكليف بفعل لا يسعه وقته ولا بد ان يمضي من الوقت
 ما يسع جميع شرطها من الطهارة وغيرها ان لم يصادف دخول
 الوقت حصولها فلا يكون الحكم مختصا بالطهارة وان خصها

صلوة ص
 واما احكامها

المع بالذكر **قوله** ولو زال المانع فان ادرك الطهارة وركعتين بنية
لزمه اداؤها ويكون مؤديا على الاظهر اذ رآك ركعة مع شرايط صحة
الصلوة من اخر الوقت كاف في ثبوت الوجوب والفرق بين اول
الوقت واخره ان باقى الفريضة يراخه به خارج الوقت ومن لم يكن
مؤديا للجميع او قاضيا للجميع او بالتوزيع اقوال اصحها الاول ولا بد
في ادراك الركعة من ادراك زمان يسع قراءة اقصر سورة ان
كان يعلمها فان كان مع وجوب السورة **قوله** الصبي المتطوع بنية
الوقت اذ بلغ بما لا يبطل الطهارة والوقت باق استأنف على الامة
الاصح ان افعال الصبي غير بنية غير شرعية فلا يوصف بصحة ولا فساد
فمضى ببلغ والوقت باق بمقدار الطهارة وركعة وجبت الصلوة
ولا يعتد بما فعله من طهارة وصلوة واراد بالبلوغ بما لا يبطل الطهارة
البلوغ بخوال السن واحترز عن البلوغ بالانزال **قوله** وان بقي من وقت
دون الركعة بنى على نافلة في هذا الحكم اشكال على القول بان افعال
الصبي غير شرعية وقد يجاب بان صورة الصلوة كافية في صيانتها
عن اللبطل **قوله** وان كان الوقت دخل وهو متلبس ولو قبل التسليم
لم يعد على الاظهر هذا هو الاصح وانما يكفي بدخوله قبل التسليم بناء
على القول بوجوبه واما على القول بالاستحباب فيمنع اعتبار عدم قراءة
من التشهد **قوله** عدل بنية ما دام العدول ممكنا المراد بالعدول
بالنية ان يتصد بغيره كون ما مضى من صلوة وما هو بصدد فعل هو

صلوة كذا وانما يتعذر العدول ذاك في الثالثة والسابعة ثمانية
او في الرابعة والسابعة ثلاثية واذا اختلف المعدول عنها والمعدول
اليها في الاداء والعقبة نواه ايضا **قوله** فان تاخيرها الى المهردولة
اولى ولو صار الى ربع الليل الاصح استحباب التأخير ولو صار ثلث
الليل والعشاء الافضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الاحمر المراد به
الشفق المغربي وهذا هو المعتمد وقيل لا يجوز فعلها قبل سقوطه والاصح
ان صلوة العصر الافضل تأخيرها الى ان يصير ظل كل شئ مثله **قوله**
والمستغل بوجوه الظهر والعصر حتى ياتي بناقلتهما وكذا الصبح اذا كان
قد صلى ناقلتهما قبل طلوع فجر الثاني **قوله** والمستحاضة تؤخر الظهر
والعصر هذا اذا كان معها سايلا فانما تجتمع بين الظهرين والعشاءين
في وقت فضيلتهما بان ياخر الظهر الى اخر وقت فضيلتهما وكذا
المغرب يستحب التأخير في مواضع اخرى منها المهرجة للصبي ذات
الثوب الواحد فانها تؤخر الظهرين ليكون الغسل معيدا بالنسبة
اليها والى العشاءين ومنها تأخير ذوي الاعذار رجاء زوالها
ومنها التأخير مع عدم متيقن دخول الوقت بغير وخوه الى ان يكمل
التعيين ومنها تأخير المستيم مع رجاء زوال العذر او مطالعا ومنها
التأخير لانتظار الجماعة اما ما كان او ما موما ومنها التأخير مع
مدافعة الاخشين او الريح او النوم بمقدار التخلص من ذلك **قوله**
فان ذكر وهو فيها عدل بنية المراد انه يعدل سواء فعلها في وقت

الثالث في القبلة

الاختصاص ام بعده ووجهه اما المانع من صحتها هو كونها العصر
وقد وقعت في الوقت المختص بالظهر ولما كان محل العدول باقيا
لم يتحقق كونها العصر **قوله** اعاد بعد ان يصل الظهر على الاظهر هذا
بالمعتمد وعلى القول بترك الوقت من اوله بين الصلوتين
لا يجب اعادة العصر **قوله** القبلة هي الكعبة لمن في المسجد كان
والسجد لمن كان في الحرم والحرم لمن خرج عنه على الاظهر بل الاصح
ان القريب الذي يتمكن من محاذاة الكعبة كالذي في المسجد الحرام
او الذي في بيوت مكة او في الاقطار ونحو ذلك قبلته عين
الكعبة بحيث لا يخرج شي من بدنه عن محاذاتها واما البعيد
فان قبلته جهة الكعبة وهي السميت الذي شان البعيد ان
يجوز على كل جزء من اجزائه ان يكون فيه الكعبة ويقطع بعدم
خروجها عنه ويختلف ذلك باعتبار مراتب البعد سعة وضيقا
ضيقا فكلما بعد المكلف عن الكعبة كان ذلك السميت باعتبار الجهة
التي هو فيها اوسع وتحقق ما قلناه ان علامات القبلة في كل جهة
من الجهات المعينة في كلام القوم يشترك فيها جميع اهل تلك الجهة
من غير تفاوت ولا احتياج الى الخراف للاستدانة اللهم الا
ان يكون المصلي في احد جانبي تلك الجهة فيتيامن ان كان في جانبها
الايمن كاهل الموصل بالنسبة الى جهة العراق فيجعلون الجدي بين
الكفتين واهل العراق يجعلونه على المنكب الايمن وبالعكس كاهل

البصرة فيجعلونه على صفحة الخذا الايمن وكذا ان الحكم في كل جهة
فاهل الارض وان كانوا حول الكعبة مستدبرين الا انهم ليسوا في الاستدابة
لمحيط الدائرة لما قلناه من ان المتوسطين الجهة يصلون الى سمت واحد
اذا عرفت ذلك فاعلم ان البعيد ان عرف ذلك السميت قطعاً
بحرابة معصوم ونحوه وجب عليه التوجه اليه على نهج الاستقامة
بحيث انزلوا اخرج من موقفه خط لوقع على ذلك السميت مستقيماً بحيث
عن جنبه زاويتان قائمتان ولا يلتفت الى اجتهاده نفسه لوطن تيامنا
او تياسره شيء من العلامات التي قد تعرض له وان علمنا بنحوه ارجح
الكثير من السبل في شيء من بلادهم او قبورهم وجب التعويل عليه اذ لم
يعلم فيه غلطاً ولو اداه اجتهاده وكان حاداً الى مخالفة يسيرة كالا
اليسيرة يميناً وشمالاً اعول عليه لان خالف كثير الكائمين والشمال الا
ان يقطع الغلط في قبلتهم كقبلة المخالفين بحراسان ونحوها من البلاد
فانه يعول على اجتهاده ولا يعرج على قبلته ويبلغ ان يعلم ان العلامات
المقررا لاهل كل قطر انما هي معرفة السميت المذكور فلنا انتقاء القطع
بالمحاذاة المطلوبة مع البعد الكثير وجهة الكعبة هي القبلة لا البينة
المراد ان القبلة هي موضع البينة من الارض السابقة الى السماء لا من
البينة فلا محل لذلك لا يتفاوت الامر بتفاوتها وزوالها والبينة بوزن
عينية **قوله** وقيل يتلقى على ظهره ويصلي الى العور والاول اصح المراد
انه يصلي الى البيت المعمور مومياً للركوع والسجود وهو ضعيف **قوله**

نحوه

ولا يعول

ولا يحتاج الى ان ينصب بين يديه شيئا المراد ان من صلى في موضعها بعد
زوالها والعبادة بالله تعالى وعلى سطحها لا يحتاج الى ذلك خلافا لبعض
العلماء **قوله** فاهل العراق الى العراق في هذا توسع فان اهل العراق
لا توجهون الى نفس هذا الركن كما صرحوا به بل هذا الكلام كله وتقريري فان
قبلة البعيد اما للجهة او الحرم على اختلاف القولين وكلاهما لا ينطبق على
هذا كما لا يخفى **قوله** واليمين الى اليمين هو تخفيف الياء لان الالف بدل
من الياء الاخرى نضوا عليه فيقولون يمين بالتشديد ويمان بالتخفيف
قوله واهل العراق ومن والاهم يحملون العجز على المنكب الايسر المغرب
على الايمن المراد من والاهم من كان في سمتهم كاهل حراسان ومن والاهم
نض عليه الاصحاب وينبغي ان يراد بالمنكبين هذا الكتفان لاستناع
المرادة غير وفي كلام شيخنا الشهيد التعسّد يكونها الاعتدالين و
ينبغي ان يحقّق ههنا ان هذه من العلامات التقريرية للقبلة فان
فان من جعل المهدى على منكبه الايمن كان مخمّرا فاعن نقطة الجنوب
الى جانب المغرب فكيف يكون المغرب عن يمينه والعجز عن يساره
وهذا حلي فهو مثل قوبهم ان القمر ليلة سابع الشهر يكون محاذيا للقبلة
قوله والمهدى محاذي المنكب الايمن المهدى مبكّر كانض عليه اهل
اللغة هو يخمّ معنى يبدور هو والغرقان حول القطب وهو يخرج في كراه
الاحد يد البصر في كل يوم وليدة دورة كاملة والمراد بالمنكب هنا هو
العظم الذي بين الكتف والعنق والمراد بمحاذاته اياه ان يكون

خلف الاذن اليمنى من جانب علوها وانما يكون علامة اذا كان
في غاية الارتفاع والغرقان في غاية الانخفاض او بالعكس لانه
ح محاذي القطب الذي هو العلامة الحقيقية **قوله** وعين الشمس
عند الزوال الحاجب الايمن هذه علامة تقريرية فان الشمس انما
تخادى الحاجب الايمن للمستقبل اذ مضى من وقت الزوال
دخان كثير **قوله** وسحب لهم التماس الى يسار المصلي منهم
يسار هذا مبني على ان قبلة البعيد هي الحرم وهو بالاضافة
اليهم عن يسار الكعبة ثمانية اميال وعن يمينها اربعة فاذا اتى
عن العلامات التي هي دليل على محاذاة الكعبة صار متوسطا
في الحرم الذي هو القبلة وهو ضعيف **قوله** فان جهلها
عول على الامارات المغيرة للظن المراد انه جهلها على وجه
لم يستطع معرفتها بالعلامات المثمرة للتعين كمحاذاة الجبل
والشرق والمغرب مثلا فان هذه محصلة للتعين في الجملة و
ان لم يحصل بها الفرض سمت يقينا والمراد بالامارات المغيرة
للظن نحو الضوء اللئيم اخر النهار في يوم الغيم المغيظ ان
ذلك الجانب هو المغرب **قوله** واذا اجتهد فاجزه غيره
بخلاف اجتهدا قيل تعيل على اجتهدا ويقوى عندى انه
ان كان ذلك الجبر او ثق في نفسه عول عليه ينبغي ان يقال
ان اخبره عدلان على طريق الشهادة عمل بخبرهما دون اجتهدا

والأفعلى اجتهاده **قوله** ولو لم يكن له طريق إلى الاجتهاد فاجزه
 كما فرقله يعمل بخبره ويعتوى انه ان افاد النطق على الأصح انه لا
 يعمل بخبره الا في موضع واحد وهو ما اذا جهل القبلة ولم يكن
 له طريق سوى الصلوة الى اربع جهات وضاق الوقت الا عن
 جهة واحدة فانه ان وثق بخبره تعين عليه الصلوة الى تلك الجهة
قوله ومن ليس بمتمكن من الاجتهاد كالأعمى يعول على غيره انما
 يجوز له التعول على خبر العدل عن تعين او عن اجتهاد **قوله**
 ولو كان الراتب الى قوله الفريضة على الرخصة اختيارا قيل نعم
 وقيل لا وهو الأشبه الأصح عدم جواز الصلوة على الرخصة
 وان كان من استغنى الأفعال وان كانت معقولة وكذا
 الارجوة المعلقة بالمحتمال **قوله** ويجب الاستقبال في فرائض
 الصلوات مع الامكان وان كانت الفريضة صلوة الجنازة
قوله وعند الذبح الواجب فيه توجيه الذبحة الى القبلة
 بحيث يكون موضع الذبح اليها **قوله** وبالميت عند احضاره
 ودفنه والصلوة عليه لا يخفى ان الاستقبال في هذه الاوقات
 مستغاة في الكيفية ويجب الاستقبال به في العمل والتكليف ايضا
 واما النوافل فالأفضل استقبال القبلة بها يلوح من هذه العبارة
 انه لا يصح في فعلها الى غير القبلة والأصح المنع **قوله** ويجوز ان
 يصلى على الرخصة سقرا وحضرا والى غير القبلة على كراهية متأكدة

في الحضرة المراد ان النافلة تجوز فعلها على الرخصة سقرا وظاهرا
 وحضرا اذا كان المكلف في الاضطرار منه في المهمات ويركع ويسجد بحسب تمكن
 ولو اياما وقبلته حيث كان توجهها وقوله والى غير القبلة على كراهية يريد
 به اذا كان مستقرا مطمئنا وقد تقدم المنع منه الا في حال الضرورة **قوله**
 فان عول على رايه لا مارة وجدها ولا فعلية الاعادة الجرا محمد وفى
 فان عول على رايه لا مارة وجدها صح مثل ان يمس ما غلب على ظنه انه محراب
 المسجد ولو صلى اقرارا اعادة وان صادف القبلة **قوله** فان كان
 مخفيا يسيرا فالصلوة ما ضيق المراد به ان يكون بين المشرق والقبلة
 او بين المغرب والقبلة **قوله** وقيل ان بآلت انه استدبر اعادة وان
 خرج الوقت هذا القول هو المعتقد **قوله** اذا اجتهد لصلوة ثم دخل وقت اخرى
 فان تجدد عند شك استأنف الاجتهاد لو قال بدل ذلك لا يجب
 تجديد الاجتهاد لكل صلوة ما لم يتجدد شك لكان اشتمل **قوله** وهل
 ينقضي استعمال في غير الصلوة الى الذبح قبل نفيه وقيل لا وهو الاظهر على كراهية
 الأصح انه لا ينفذ لكن بكثرة بدونه **قوله** الا الحز الخالص الحز ذو نية
 بحرية ذات اربع اذا فقدت الماء ماتت واخلاف بين الاصحاب
 في جواز الصلوة في وبرها والاخبار ناطقة بذلك مع كونها مالا لوكل
 لمح عندنا فان حيوات الماء لا يحل منه الا مال فلس كاسك وهل
 يجوز الصلوة في جلد ها قولان للاصحاب اصحاب الجواز ولا فرق
 بين كونها مذكاة وعدمه كحانص عليه في المعبر والذكرى وكذا كل

ما لا نفس حيوان الماء **قوله** وفي المغشوش من نور الثعالب والآيات
 روايتان أحدهما المنع هو المعتمد **قوله** الثالث يجوز الصلوة في فروج السجاة
 فإنه لا يؤكل اللحم وقيل لا يجوز والأول يظهر التعليق بكونه لا يؤكل اللحم موجود
 في الأخشاب وكان المراد به أنه ليس بسمع والأصح جواز الصلوة في فروج
 بشرط الذكوة وما يتصل من أنه لا يذكي غالباً فلا يصل في ذلك لا يعتد
 به إذا أخذ من سلسله عليه في الذكر **قوله** وفي الثعالب والآيات
 روايتان أحدهما المنع هو المعتمد **قوله** لا يجوز لبس الحر المحض للرجال
 الخشن كالراجل والمراد بالحرير ما يعم المس بالقر واحترز بالخص من المنسج
قوله ويجوز للنساء مطلقاً أي في حال الضرورة والاختيار **قوله**
 وما لا يتم الصلوة فيه منفرداً كالنكتة والقلنسوة تردد والأظهر الكراهية
 الأصح جواز الصلوة فيه المنطقه والخف لا يجوز قعة الثوب وما جرد
 مجزأة **قوله** ويجوز الركوب عليه وأقره على الأصح هذا هو المعتمد
 هل يجوز التدثر به أي الكفاف به فيه وجهان وليس بعيد
 الجواز **قوله** ويجوز الصلوة في ثوب مكشوف به المراد بالكف
 ما يجعل في أطراف الثوب كالذيل وبروش الأكمام والريق ونهاية
 أربع أصابع مضمومة من شوى الخلق وكذا اللبنة منه وهي الجيب
قوله وإذا خرج بشي مما يجوز الصلوة إلى قوله سواء كان أكثر
 من الحرير أو أقل منه مدرك الحكمة ذلك على صدق الاسم عرفاً الناشئ
 عن كون الخليط معتد به فلو اضطل جد بحيث لا يعتد به لعلته

كالحيض والعليلة في الثوب فإنها لا تنافي صدق اسم الحرير عليه كالشعر
 الطويلة السود مثلاً في الحيوان الأبيض لم يجز الصلوة بخلاف ما لو كان معتد به
 فإنها يجوز فيه قطعاً ولا عبرة بالسمية المقترحة وهي التي لا تكون منها أو
 اضمحلاً الخليط فالوصي المنسج حريراً اقترأ حاله قدح ذلك في الجواز قطعاً وما
 وقع لبعضهم من أن العباءة التي سداً قد لا يصل في سميةها قريئة
 من الأدهام الفاسدة ولا يلحق بالمنسج المبطن بالحرير ولا المحسوب فلا
 يصل فيها **قوله** الثوب المغصوب لا يجوز الصلوة فيه ولا يصح بيعه سواء
 كان هو الساتر أم لا وفي حكمه الخاتم المغصوب ونحوه وقيل أنه إذا كان
 المغصوب غير الساتر لا تبطل الصلوة لرجوع النسي إلى امر خارج عن مية
 الصلوة بخلاف ما إذا كان هو الساتر فإن النسي يرجع إلى شرط الصلوة
 فتصل به لأن الشرط إذا انتفى شرعاً انتفى الشرط والأصح البطالة
 مطلقاً ومثله ما لو كان مصاحباً لشيء مغصوب ولو خيطاً **قوله** ولو
 اذن مطلقاً جاز لغير الغاصب على الظاهر أي بناء على ظاهر الحال للاستفاد
 من العادة بين غالب الناس وهو التحق على الغاصب وحسب موافقة
 والاستقام منه فإن ظاهر ذلك يقتضي عدم الأذن له فيكون ما نفعاً
 تناول العموم له **قوله** لا يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشك
 المراد أن كل ما يستر ظهر القدم كله أو بعضه ولا يكون له ساق وهو ما يتجاوز
 مفصل القدم بحيث يستر بعض الساق لا يجوز الصلوة فيه والأصح عدمه
 الجواز على كراهية **قوله** ولا يجوز للمرأة الأفي ثوبين دبر وخمار

الماء ثوبان فعلا وقوة فلو كان الثوب الواحد كبر الحيش يعالج الجسد الزا
قوله وظاهر القديمين على نزول في القديمين الاصح عدم وجوب ستر القديمين
 ظاهرهما وباطنهما وما عدا هذه المستثنيات يجب ستره حتى الشعر والاذنين
 والعنق ويجوز ان يصل الرجل عن راسه اذا استقبله ودبره المراء بالقبض
 والاشيان وكذا يجب ستر ما بين القبل والدبر فخشفه او من باب المقدمة
قوله واذا لم يجد ثوبا ستر بهما وجد ولو بوبرق الشجر يلوح من العبارة
 انه اذا يجوز ستر بوبرق الشجر مع فقد الثوب والاصح الجواز مع وجوده اذا
 عمل على وجه يحصل به مقصود الستر وكذا الخشيش ونحوه فان فقد ستر
 بالطين ومع التعذر فبالوحل والماء الكدر حيث لا ضرر ويركع ويسجد
 ان امكن والا او ماء وكذا الخفورة والحطب والتابوت والعنقطة
 الضيق اذا لم يكن لبسه **قوله** صلى جالساً وفي الحالين يؤمى على الركوع
 والسجود فاذا صلى قايماً او ما دها قايماً واجالساً ويجعل السجود خفيفاً
 ويجب ان يبلغ بالسجود نهاية المكان من الكفاءة وهو ما لا يؤدي الى
 انكشاف شيء من العورة والركوع دونه باقل فارق **قوله** فان
 افتقرت في اثنا لها الى فعل كثير استأنفت هذا مع سعة الوقت ظاهر
 فاما مع الضيق فانه يجعل عدم الالتفات فيعمل صلواتها كذلك وفيه تردد
 بينه من الشك في كون ضيق الوقت مسقطاً لاشتراط الستر **قوله**
 وكذا الصبيبة اذا بلغت في اثنا الصلوة بلا يبطأها كما اذا بلغت
 بتكامل تسع سنين وهذا انما يستقيم على القول بان افعال الصبي شرعية

ولو قلنا انها تنبتية محضه وجب الاستيناف على كل حال البقي
 الوقت مقدار الطهارة وركعة **قوله** تذكر الصلوة في الثياب السود
 ما عدا العمامة والخف وكذا الكساء ويلوح من اقتضائه في الكرامة
 على السواد عدم كراهية غيره وقد حكاه في الذكرى عن كثير من الصحابة
قوله فان حكما مختلة لم يجز التبادر من السياق ان المراء حكاية
 اللون والاصح ان حكاية حجم العورة لحكاية اللون في عدم الجواز قوله
 ويكره ان ياتر إلى قوله وان يشتمل الصامسرة في البسوط بان
 يلتحف بالازار ويدخل طرفه تحت يده ويجعلها على منكب واحد
قوله او يصلي في عمامة لا تحتك لها المراء بالحنك ما يدله العلامة
 تحت الحنك وهل يتأدى السنة باذنه غيره هافيه نرد **قوله**
 وان يامر بغيره ^{الرد} هو الثوب الذي يجعل على المنكبين **قوله**
 وفي ثوب يتم صاحبه المراء به المنهم بالتسايل في الخجاسة احتياطاً
 للعبادة وفي الذكرى ان ثوب من لا يتوقى في المحرمات في ملابسه
قوله وتكره الصلوة في ثوب فيه تماثيل او خاتم فيه صورة للمراء
 بالتماثيل والصورة ما يعبر صورة الحيوان وغيره خلافاً لابن ادريس
 حيث خص الكرامة بصور الحيوان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة
قوله بشرط ان يكون مملوكاً او ما دونه فيرد اذا حمل الاذن على الترخيص
 شرعاً عام مباح الاصل الوقت العام **قوله** او بالغوى كاذنه
 في الكون فيه مثل شيخنا الشهيد للغوى باذخال المالك الضيف

يجمعها

ان من لا ستر في العنق
 المقدمة
 الخامسة في
 مكان المصلي

منزله وجعل الاذن في الكون فيه مما يدل على فعل الصلوة صفاتها لانها من جملة
 الكون وهو حسن **قوله** او بشاهد الحال اذا كان هناك اماره تشهد
 ان المالك لا يكره الاذن المستفاد بشاهد الحال في نحو الصغار الخالية
 من اماره الضرر فانما استقر العرف على التسامح في المهور بها
 والكون فيها حيث لم يتعلق بالمنع منها عرض ولم يتوجه بالكون فيها ضرر
 كان ذلك كالتشاهد على الاذن **قوله** وقيل ذلك مكره وهو الاشبه بهذا
 هو المعتمد ولا يخفى ان قوله ولا يجوز ان يصل الى جابنيه امرأة
 تصل الى امرأته قد مر منه ان ذلك مختص بالرجل فلا يتعلق بالمرءة
 ولا كراهية وليس كذلك بل الحكم متعلق بهما فلو تقدم احدهما بصلوة
 فاواد الاخران يصلح بحدانه امكن القول باختصاص الحكم بالمتاخر **قوله**
 لو كانت وراءه مقدم ما يكون موضع سجود محاذيا للقدمية سقط
 المنع لا بد سقوط التحريم او الكراهية من تاحرها عنه بمسقط العبد
قوله ولو حصل في موضع لا يتمكنان من التباعه صلى الرجل او لا وجبا
 على القول الاخر ولو اختص احدهما بالمكان فهو اولى بالتقديم **قوله**
 اذا كانت نجاسة لا تتعدى الى ثوبه ولا الى يديه انما يمنع بقضايا
 الى الثوب من جهة الصلوة اذا كان الموضع الذي يتعدى اليه الثوب
 محاذيا للمصلي ولو كان مطر وحاصل على الارض كطرف العمامة لم يضر وان
 تحرك بجر كته ولو كانت النجاسة مما يعنى عنها في الصلوة كدرون الدرع
 من الدرع المخفف امكن القول بعدم التبطال **قوله** ويكره الصلوة

في الحمام اذا كان طاهرا ولا حرمته ولا باس بالمسح والسطح **قوله**
 وبوت الغايط مع عدم تعدى النجاسة **قوله** ومبارك الابل
 المراد مباركها التي تأنى اليها دون مناخها العلفها او وروها
 ذكره العلامة في المنتهى وفي الحديث المردى الناجس من خيل
قوله ومسكن الغنم لعدم انفكاك المصلي من اذا ما او قتل بعضها
قوله ومجرى المياه لانه لا يؤمن هجوم الماء فيسلب الخنوخ **قوله**
 ارض السبعة لعدم كمال التمكن من الارض فان حصل التمكن فلا باس
 وبمثل الوصل والرمال المنهال ولو لم يتمكن لم يجز **قوله** والتابع لعدم
 التمكن ايضا **قوله** ومن المقابر الا ان يكون حائل ولو عشرة او مائة
 وبها عشرة اذ مرع سواء استقبلها او صلى بينها ولا فرق بين المعبر
 العتيقة والحديثة في ذلك ولا بين القبر والقبور وما زاد ولا نزل
 الكراهية لجعل القبر خلف المصلي من دون البعد المذكور والعشرة
 محركة بين العصا والرمح في رسمها **قوله** وبوت النيران
 الظاهر ان المراد بها ما أعدت لضررها عادة وان لم تكن موضع عبادة
 ولا فرق بين كون النار موجودة في وقت الصلوة وعدمه **قوله**
 وبوت الخنزير وكذا اسائر المسكرات المايعة **قوله** وجواد الطبق
 دون الطواهر التي بين الجواد للنص على ذلك **قوله** وبوت الجوس
 ولا باس ببيت فيه يهودى او نصراني فان رشت الارض را
 الكراهية وقد في المبسوط بالجفاف وهو حسن **قوله** ويكره

في الحمام اذا كان طاهرا ولا حرمته ولا باس بالمسح والسطح

المقدمة السادسة

ان يكون بين يديه نار مضرية على الاظهر وقيل يحرم والاصح الكرامة والمضرة
الموقدة ولو كانت النار في حجرة او قنديل فذلك **قوله** او نضار ويرى
يكبره بين يديه نضار ويرى ما يخالص اليه الاصحاب واكثر العادة **قوله**
وتكره وبين يديه مصحف مفتوح هذا اذا كان مبصرا وفيه الشيخ يكونه قاريا
ايضا **قوله** الى انسان مواجه او باب مفتوح هذا هو الاصح ويقر مواجبه
بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول **قوله** ولا على بيت من الارض اذا
كان مأكولا بالعادة المراد يكونه مأكولا بالعادة ان يطرد اكله فلو اكل نادرا
كما في محل الضرورة او في قطر لم يمنع منه ولو اكل في قطر عام فالظاهر
حرم التعريم **قوله** وفي القطن والكثبان روايتان اشهرهما المنع وهو
المفتى به ولا فرق فيه بين ان يكونا معمولين او لا **قوله** ولا يجوز السجود
على الوصل فان اضطرب او ما وجد الوصل الذي لا يجوز السجود عليه انفرق
فيه الجبهة ولا يثبت عليه ويرى في الماية ان يكون حاله ان امكنه
ان يخفى مقربا جبهته من الوصل حسب المكن **قوله** ويجوز السجود
على القرطاس قيده بعضهم بما اذا اتخذ من النبات غير اللبوس فلو اتخذ
من القطن او الكثبان او الحرير لم يجز ولا بأس به **قوله** ويكره اذا كان
فيه كتابة هذا اذا كان المصلي مبصرا بحيث يشتغل به **قوله** مسجد على
ثوبه فان لم يكن فعلى كعبه يجب ان يكون على طوره لئلا يحتمل السجود على الكعب
قوله وان يكون خاليا من نجاسة وان لم يكن متعذرة **قوله** واذا
كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجعل موضع النجاسة

منه

لم يسجد على شيء منه ويجوز في المواضع المشقة المراد بالمحصور وغيره
المحصور ما كان كذلك في العادة لان الحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية
عند فقد الشرعية ولا نه لولا ارادة العرفية هنا لا يمنع تحقق الحكم فان
كل ما وجد من المعدودات هو قابل للمعدود والمحصور المراد به بالغير
حصره وعده عرفيا باعتبار كثرة آحاده وطريق ضبطه وضبطه انما
انك اذا اخذت مرتبة من مراتب العدد عليها تقطع بانها مأكلا
يحصر ولا بعد عادة لعسر ذلك في الزمان القصير كما لا يغفل عنها
طفاقم تاخذ مرتبة اخرى دينا كالثلثة مما يقطع يكونها محصور
او معدودة لسهولة عد في الزمان القصير فتجعلها طرافا مقابلا للاول
ثم تنظر فيما بينهما من الوسايط فكل ما جرى مجرى الطرف الاول للحق به
وما جرى مجرى الطرف الثاني للحق به وما وقع فيه الشك يعرض على التولين
والنظائر ويرجع فيه القلب فان غلب على الظن الحاجة باحد الطرفين
فذاك والا عمل فيه بالاستصحاب الى ان يعلم الناقل وهذا ضابط
لما ليس بمحصور شرعا في ابواب الطهارة والنكاح وغيرهما فمضى استنبطه
المذكى بغيره والظاهر بالخبر في الثياب والمكان والاواني والمياه
وغير ذلك والمحرم بالاجنبيات وكان غير محصور لم يجب الاجتناب
ولا وجب اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشبه بالخبر الاكلنة
كالبيت والبيتين له حكمه على معني وجوب اجتناب الجميع فلما
يجوز ان يجعل شيء منه مسجد للجبهة لما تقر من ان مسجد الجبهة

يشترط فيه الطهارة وقد تكافى في المشتبه بالجنس كل من طهر في الطهارة
 والنجاسة وكذا استعماله في كل ما يشترط فيه الطهارة كالنعيق في اداء
 الولوع واليتم احوالها بشرطه فانه المحل الملاقي لا يتنجس اذا كان
 محكوما بطهارته قبل ذلك لعدم القطع بملاقات الجنس فيستحب حكم الطهارة
 الثابت قبل الملاقات وما وقع في كلامهم ان المشتبه بالجنس لا يريدون
 به من جميع الوجوه للقطع بانه في الاصل طاهر قطعا ولم يعرض له تنجيس
 وما كان كذلك فهو في نفسه على طهارته فقد خالف حكم الجنس من هذا الوجه
 وغاية ما هناك ان الاشتباه صيره بحيث يتنوع استعماله فيما يشترط فيه
 الطهارة فصار كالجنس في هذه الجهة على ان الشبهة في ما قبل لا يقتضي **قوله**
 المساواة من كل وجه كما هو مقر بين الاصولين **قوله** لكن يشترط ان
 تستلزم المرأة المراهدة محافظتها على ان لا يسمع صوتها اجنبيا ولو كانت بحيث
 لو جهرت به لم يسمعها الا اجنبيا فلا حرج وكذا الجنسي **قوله** وقيل هما
 شرط في الجماعة والاول اظهر الاصح الاحتياط بطلانها وعدم الشرطية
 ولا يخفى ان الشرطية لا تنافي الاحتياط فلا يظهر التناهي بين مختار
 المصنف والقول الشرطية الاجمل المستحب على ما منه بر في الجماعة وهو
 جائز مجازا **قوله** لا يشي من الغرض عند الجنس بل يعول الموقف الصلوة
 فلا تأنحيز بين النصب على الاعضاء والرفع على حذف اليد او العمل **قوله**
 ويصلي يوم الجمعة الظهر باذان واقامة وكذا في الظهر والعصر
 بعرفة وكذا في المغرب والعشاء في المنزلة والظاهر ان اذان العصر

المقد

المعقبة السابعة
 في الاذان والاقامة

والعشاء

والعشاء لا يحرم في هذه المواضع لكنه يكره ولو جمع المسافر والمجاور
 بين الصلوتين في وقت احدهما فالمشهور بين الاصحاب ان اذان الثانية
 يسقط وهو محتج ان اريد سقوط تكبيرة وان اريد سقوط شفعية فليس
 بظاهر بدليل ثبوت في صلوات القضاء **قوله** مادامت الاولى لم تقف
 فان تعرفت صفوهم اذن الاخرين واقاموا يلوح من قوله وجاء
 اخرون ان المنفرد يؤذن ويقوم الا ان يقال يتفاد النفي في شرطه او
 والظاهر انه لا يشترط اتحاد الصلوة فلو كانت الثانية مفعولة في
 وقت الاولى اداء او قضاء كفي اذان الجماعة الاولى واقامتهم عملا
 بالعموم نعم لو تجدد دخول وقت صلوة اخرى اذ توالها ولا فرق
 بين المسجد وبخيره في ذلك وينبغي ان يراد ببقاء صفوهم بقاءهم
 على حال الصلوة ولو في التعقيب نظر الى انهم لو خرجوا الى حال
 بعد تراخي الزمان لم يمنع من الاذان وانما يصدق تفرقهم بتفرق الجميع
 فلو بقي واحد على حال الصلوة صدق انهم لم يتفرقوا **قوله** ويعتبر فيه
 الاسلام فلا يعتد باذان الكافر ولا يصير بتلفظه بالشهادتين مسلما
 لعدم العلم باصدائه الاقرار والاذعان بذلك كما كان كونه مستتر
قوله والذكورة فلا يعتد اذان المرأة اذا سمعها الاجانب ولو اذنت
 المحارم ولم يسمعها اجنبيا اعتد به **قوله** ويستحب ان يكون عدلا
 الاصح الاعتداد باذان الفاسق وان كان العدل اولى والمهرد بانه
 ربيع الصوت ويستحب ان يكون صوته حسنا **قوله** ما لم يركع وفيه

رواية اخرى عن ابي ربيعة محمد بن مسلم عن الصادق صلوات الله عليه
يرجع ما لم يلبس بالقرائة والشيخ قول بان العام يرجع دون الثاني
والعمل على الاول **قوله** والاقامة فصولها مشي مشي الصواب الا
على واحدة لان مشي معدول عن اثنين اثنين **قوله** وان يقف على
اواخر الفصول فيكره اخلاها ولو فعل اعتد به وكذا يكره ان يكون الحائض
ويعتد باذانه لو فعل **قوله** ويفصل بينهما بركعتين او سجدة او جلسته
او خطوة او تسبحة او سكتة **قوله** الا في المغرب فان الاولى افضل
بخطوة او سكتة او تسبحة وفي الرواية ان بينهما في المغرب نفسا
قوله وكل ذلك تياكدي في الاقامة يستثنى من ذلك رفع الصوت
فان المستحب كون الصوت في الاقامة ادون من الاذان **قوله** ويكره
الترجيع في الاذان الترجيع تكرير الفصل بزيادة على الموقوف وتحت بعض
العام في الشهادتين فاستحب ذكرهما مرتين بخفض الصوت ثم يعيد
راغباهما صوته ولو اراد بذلك اشعار من لم يشعر من المصلين فلا حرج
لرواية عن الصادق صلوات الله عليه **قوله** يكره قول الصلوة خير من قول
الشهور بين الاصحاب تحريمه **قوله** من نام في خلال الاذان الى قوله وكذا
ان اعني عليه اي لو نام في خلال كل منهما والاصح ان جواز البناء مشروط بعدم
فوات المواكبات بسبب طول الزمان وكذا لو سكت طويلا او تكلم
في الاثناء بحال او محرم **قوله** ولو اراد في اثناء الاذان ان يرجع
استأنف على قول الاصح عدم الاستئناف الا اذا اطل الزمان بحيث

دوسا

تخرج عن المواكبات عادة **قوله** يستحب لمن سمع الاذان ان يحكيه نفع
فيقطع الكلام ان كان متكلم وكذا اقرأة القرآن لو كان يقرأ ولو دخل
المسجد والمؤذن يؤذن ترك صلوة التحية الى فراغ المؤذن ليجمع بين
المؤذنين والحكاية بجميع النقاط حتى الحركات وليس بعيد ان يراد
الممكن بقوله ان يحكيه مع نفسه ان لا يرفع صوته به كالمؤذن وسمعت
من بعض من عاصرت من الطلبة استحباب الاسرار بالحكاية ولا يطلع
الى الآن وجهه **قوله** ومع السواي يقرع بينهم التشاح فاعل من التشاح
والمراد التشانع بينهم لان كل واحد اراد ان يكون هو المؤذن والمراد
بالاعلم هنا الاعلى بالحكام الاذان وفي الدرر وس تقديم من يصفه
كحال ثم يقرع **قوله** امام لا يقتدي به اذن لنفسه واقام المراد الصلوة
خلف المخالف للنعية وفيه ايماء الى عدم الاعتداد باذان المخالف
واقامة **قوله** وان خشي فوات الصلوة اقتصر على تكبيرتين وقد قات
الصلوة المراد قد قامت الصلوة الى الاخر الاقامة فيجزي بآخرة الاقامة
قوله النية وهي ركن في الصلوة لواصل بها عهد او نسيانا لم ينفقد
صلوته لاختلاف بين الاصحاب في ان النية معتبرة في الصلوة بحيث
تتطل لاختلال بها عهد او سهوا وانما الخلاف في انها ركن وجزا او شرط
وخارج ولا شبهة منه في تحقيق الحق في ذلك والواجب انما هو معرفة
ما تقدم لكن ينبغي ان يعلم ان شهادتهما بالشرط اشد من حيث انها تقدم
على الصلوة وتصابها الى اخرها كسائر الشروط وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم

بالصلوات

الكبير الياء الى الشطية **قوله** وحققتها استحضار جملة الصلوة في الذهن
والقصد بها الى امور اربعة الوجوب او الذنب والقربة والتعيين
وكونها اداء او قضاء لا يخفى ان حقيقة النية القصد والارادة ونية الصلوة
هي القصد الى امور اربعة الصلوة المعينة كالنظر مثلا والوجوب الوجبة
اي فعلها الوجوبها او الذنب في المذوبة اي فعلها المذوبها والاداء او القضاء
والقربة ولا يجب في القصد الى هذه الامور القصد الى معانيها مفصلة
بل يكفي القصد اجمالاً اذا كان قد علمها تفصيلاً ليكون هذا الاجمال منزلاً
على ذلك التفصيل ولا يخفى ايضا ان استحضار حقيقة الصلوة في الذهن
ليس هو النية ولا يعتبر فيها ان اريد استحضارها تفصيلاً وان اريد الاجمال
فان كان المراد به تعيين الصلوة فهو داخل في الامور الاربعة وان
اريد به غيره فليس بواجب ولا معتبر في النية وقد تراعى اول جزء
الكبير لانه اول جزء من الكبير لانه اول الصلوة فان قيل انما يحقق الدخول
في الصلوة تمام لقوله صلى الله عليه وآله وتحرى بها الكبير والوجوب انصرف
المستقيم اذا تمكن من استعمال الماء قبل تمام قلنا بتمام التكبير تبين الدخول
في الصلوة من اوله ولولا ذلك لكان التكبير خارجاً من الصلوة فلا يكون
ركناً وهو خلاف الاجماع فعلى هذا يجب استحضار العور الاربعة جملة
والقصد اليها عند اول التكبير وان استدام ذلك الى اخره كان اولى
ولو عسر قصد الجميع جملة واحدة لتوجه ان كل امر من الامور التي هي متعلقة
النية اذا التفت اليه الذهن لزمن الغفلة عما سواه وان لم يكن هذا المراد

كفاه الاتيان بالمقدور الذي لا عسر فيه **قوله** ولا عبرة باللفظ فعلى هذا
لا يجب الجمع بينه وبين القصد **قوله** ولو نوى الخروج من الصلوة لم يطل
على الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما ينافيها بل الاصح البطلان بكل من قال
قوله وكذا لو نوى بشئ من افعال الصلوة الربا او غير الصلوة
هذا اذا كان ذلك الشئ واجباً او مذوباً قولياً حقيقياً فضاء الكا
اذا كان دعاء او ذكراً وقصد به غير الصلوة فانها لا تبطل به ولو كان
مذوباً فعلياً لم تبطل الصلوة بذلك القصد بالم يبلغ حد الكثرة **قوله**
ولا يصح الصلوة من دونها ولو اخل بها نسياناً تكبير الاحرام كن في الصلوة
عند جميع الاصحاب تبطل الاخلال بها وزاد بها عمداً وسوا **قوله**
عقد قلبه بمعناه مع الاشارة ليس المراد بعقد القلب بمعناه المعنى
الوضعي التفصيلي ولا يجب ذلك على احد المراد القصد الذي يصير
تلك الاشارة قائمة مقام التكبير والمراد الاشارة بالاصبع ويجب
تحريك اللسان ايضا **قوله** فان كبر ثالثة ونوى الافتتاح انعقد
الصلوة اجبر ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا لم يبق قبل التكبير الثانية
بطلان الصلوة فان نواه ونوى الصلوة على الوجه المعين بطلت
الاولى وصحت الثانية وانما اطلق المص العبارة لما اسلف من ان
نية الخروج بمجرد ذلك لا تبطل الصلوة **قوله** فلو كبر قاعداً مع القدرة
او وواحد في القيام لم تنعقد صلوة لانه لا فرق في ذلك بين كونه
عامداً او ناسياً او جاهلاً لان القيام في التكبير كن **قوله** والمنون

فيما ان يأتي بلفظ الجملة من غير مد بين حرفيها المستحب ترك هذا
بن اللام والهاء من الاسم الشريف وانما كان مستحباً لانه لا يخرج به الاسم
عن وضعه اما مد الهمزة منه بحيث يصير منها ما فانه مبطل لخرجه
عن الجزئية الى الاستفهام ولا يشترط قصد ذلك لان دلالة اللفظ
على الموضوع لم يشترط بالتصديق بالوضع خاصة **قوله** وبلفظ كبر على
وزن الفعل فلا ينطق بها مع تعطيل اه لا ولو اعتمد على فتح الباء حيث
صاربت الفاء لم يصح كانه يخرج عن التكليم ويصير جمع كبر وكذا الومد
الهمزة بحيث يصير استغما **قوله** وهو ركن مع القعدة فمن اقل به بعدا
او سهوا بطلت صلوة ليس مطلق القيام بركن في الصلوة فان القيام الى الينة
شروط لتقدم على السجدة والقيام في القراءة واجب لا غير وكذا القيام من الركوع
وانما الركن هو القيام في التكليم الاحرام والقيام الذي يتصل به الركوع والقيام
في الينة كذلك ان قلنا انهما ركن فان قيل القيام الذي يركع عنه القيام
في القراءة لا شفا ووجوب غيره والفعل الواحد لا يصف بالركنية فبقاها
قطعا قلنا القيام في مجموع القراءة واجب لا غير وما صدق عليه الاسم
متصلا بالركوع هو الركن فاذا اتى بالمجموع وانصل بالركوع كان المجموع
موصوفا بالركنية لانه فرد من افراد الكل وان منى القراءة هو الركن
واعلم ان زيادة القيام الموصوف بكونه ركنا بافراده لا يتصور لان
القيام في التكليم بدون التكليم وكذا القيام المتصل بالركوع لا يتصور بدون
فتى رادهما تحقق زيادة ركنين فيكون البطلان مستندا الى كل منهما

تخط
القعدة

واجب العزم

والاعيد

ولا بعد فيه فان اسباب الشرح معرفات لا يمنع استناد الحكم الى
المتعدد ومنها واعلم ايضا ان بدل القيام المحكوم بكونه ركنا عند العزيمة ايضا
ركن كما اذا بلغ حد الجلووس او الاصطباح ولا يتعين البدل المذكور للبدلية
الا بالقصد فاذا اخرج من الشاهد مثله لم يتعين ما هو فيه القراءة الا بالتوجه
الى فعلها وكذا الركوع وما في الافعال **قوله** وروى جواز الاعتماد على الخط
مع القعدة هي رواية على ابن جعفر عن اخيه موسى صلوات الله عليه وهي منزلة
على ما ذكره يمين هناك استناد بحيث لو ازيل السناد لسقط فان هذا غير
قادر في الصحة **قوله** وقيل جد ذلك ان لا يمكن من المشي بقدر زمان
صلوته هذا القول ضعيف والمختار انه متى لزم من القيام مشقة مغلظة
لا يحتمل مثلهما في العادة ينتقل الى ما بعده **قوله** والقاعدة اذا تمكن من
القيام للركوع وجب وبالحجب الطمانينة قولان احوطهما الوجوب
قوله والقاعدة اذا عجز عن العقود صلى مصطحعا على جانبه الايمن
فان عجز فعلى الايسر ويستقبل بمقادير بدنه القبلة كالمحدود فان عجز
صلى مستقبلا ويستقبل كالمختصر **قوله** والاخير ان يؤميا بالركوعهما
سجودهما بالرس منحين بحسب الممكن والسجود اخفض ومع العجز
فبالعسن مع مراعاة كون السجود اخفض ولا وجه لتخصيص الايمن
بهذا الحكم بل تقول كل من المذكور ان ركعة السجود على الوجه المعتبر تعين
عليه ولو رفع ما يسجد عليه مع وضع باقي المساجد وان تعذر عليه ذلك
انتقل الى الايمان **قوله** ومن عجز عن حالة في اثناء الصلوة انتقل الى

القرآن

مادونها مستمر ظاهرة انه اذا صادف ذلك القراءة لم يقطعها كما لو كان قائما
فجرت عنه الى الانحناء او تخفينا فجرت عنه الى الجلوس او جالساً فجرت عنه
الى الاضطجاع وهكذا والاصح وجوب القطع حتى يطمئن **قوله** ان يرفع
المصلي قاعدا في حال قراءة المراء بالترجيع هذا ان ينصب فغذيه وساقية
وهو اقرب الى حال القيام من غيره من انواع الجلوس وبه يحصل الفرق
بين القيام والجلوس **قوله** وينبغي رجليه في حال ركوعه المراء ينشئ الرطين
ان يغير رجليه تحت بحيث اذا اعتد يقعد على صدره ما يغير اقعاء **قوله**
وقيل يتورك في حال تشهد هذا القول هو المعتمد وسياتي انشاء الله تعالى
تفسير التورك **قوله** وكذا اعراؤها لا ريب ان رعاية المنقول في صغائر
القراءة والتسبيح والتشهد من حركات وسكنات للاعراب والبناء
وغير ذلك ما يقتضيه النهج العرفي كالادغام الصغير على ما صرح به شيخنا
في البيان والمذاق المتصل واجبة ومع الاخلال بشئ من ذلك تبطل الصلوة
ولا تعرف في ذلك خلافا **قوله** ولا يجزى للمصلي ترجمتها الا في حال
الضرورة ولا في حال الاختيار **قوله** وان كان ناسيا رتائف القراءة
ما لم يركع انما يستأنف من الموضع الذي خالف فيه الترتيب المطلقا
قوله ومن يحسنها يجب عليه التعلم ينبغي ان ينزل قوله ومن لا يحسنها
على من لم يقدر على قراتها اصلا او تعدد لكن لا على ظهر القلب بل من
المصحف فان من كان كذلك يجب عليه التعلم ولا يجزى قراتها من
المصحف اختيارا فان اضطرت قراءته وجب له الحمد والسورة
بها

فلا يجزى العوض ويجب بذل اجرة القراءة من المصحف لو توقفت
عليه وما يحتاج اليه من نحو سراج ولو امكن الاتي تمام ح احتمال القول بوجوب
تقديره **قوله** فان ضاق الوقت قرا ما تيسر فيها وان تعذر قرا ما
يسمى غيرها اوسج الله وهله وكبره بقدر القراءة لا ريب في وجوب
قراءة ما يعلم من الفاتحة اذ التعذر قراءة غيره منها لعدم العلم و
ضيق الوقت بشرط ان يسمى قرا ما ويعوض عن الغايت منها ما يحسن
من غيرها بقدره حروفا ولو امكن تطبيق الايات عليه ايضا وجب
وجوب الترتيب بين العوض والماتى به منها ليجعل العوض في موضع
الغائت فان لم يعلم من غيرها شيئا ذكر ما يعلم منها ليسا وبها
او عوض عن الغايت بالتسبيح والذكر فان لم يحسن شيئا منها عوض
عنها بما يحسن من غيرها بقدره حروفا ولو امكن تطبيق الايات
عليه وجب ولو امكن الاتي تمام فالاقرب وجوبه وان لم يحسن شيئا
يعتد به منها ولا من غيرها عوض بالتسبيحات الاربعة الموطقة في آخر
الصلوة والمراد بما يعتد به ما يسمى قرا ما فلا يجزى بالكلمة والكلمتين
امكن الاتي تمام وجب وقدم على ذلك **قوله** والاخرى يحرك لسانه
بالقراءة ويعتد بها قلبه والمراد ويعتد قلبه بها ان يقصد ما يحسن تلك
الحركات والاشارة بالحمد والسورة وفي رواية يشر باصبعه ولا
باسرها **قوله** وكذا جميع اذكاره وتشهده **قوله** وقراءة سورة
كاملة بعد الحمد في الاولين واجب في الفريض مع سعة الوقت

وامكان التعلم المختار وقيل لا يجب والاول لا يحط الى المعتمد هو القول بالوجوب
ويؤيد من قول وسعة الوقت انه مع ضيقه لا يجب السورة والاصح الوجوب
مع ان دلالته المفهوم ضعيفة نعم لو اجملته حجة او كان مريضاً يشق عليه
قرايتها لم يجب **قوله** ولا يجوز ان يقرأ في الفريض شيئا من القرآن
فلو تعد قراءة شئ منها بطلت صلوة وان شئ وجب العدول وان
تجا وزحل السجود ويتضميه بعد الصلوة وان لم يذكر حتى فرغ من السورة
اجزائه ويمكن القول بوجوب العدول ما لم يركع لان المنع عنه لا يكون
ما موراه وهو قوي واختاره في البيان **قوله** ولا ان يقرأ بين سورتين
وقيل بكثرة وهو الاشبه الاصح الكرامة وتكرار السورة الواحدة كالسورتين
وجب الجهر في ذلك مطلقا على الرجل والنخعي ان يسمع الا جني
جهر في موضع الجهر وجوبا والاخافت وجوبا واما المرة فانهما
في موضع الاخفات وجوبا ويختار في موضع الجهر ان يسمعها اجني
قوله في اولى المغرب والعشاء والاخفات في الظهرين وبالله التمس
والاخرين من العشاء واول الجهر ان يسمع القريب الى الشك ان الجهر و
الاخفات حقيقتان مختلفتان متباينتان تباينا كلياً وليس كتر الاخفات
اول الجهر ولو لا ذلك لتأدت الصلوة كلها بالفرد الذي يصدق عليه
كل منهما **قوله** الجهر بالبسلة في موضع الاخفات ثم سواد الاوليان
وعنه ما والمراد بذلك انه افضل الواجبين المخير فيهما لا امتناع وجوب
الموصوف مع عدم وجوب الصفة قوله وترتيل القراءة المراد به حفظ

والسنة في
هذا القسم
ص

الوقوف واداء الحروف اى كمال اداها **قوله** والوقوف على مواضع
اى المواضع التي يستحب الوقوف عليها وهو تصريح بما اقتضاه الترتيل **قوله**
العشاء كالاعتدال والمجد بل في العصر والمغرب واما الظهر فكالعشاء و
الحاصل انه يستحب في العصر والمغرب وقصار المفصل وفي الظهر والعشاء
متوسطة وفي الصبح مطلوبة وهو من سورة محمد صلى الله عليه وآله الى اخر
القرآن فالى عند مطلوبة والى النخعي متوسطة وما بقى قصاره **قوله**
وجوب السورتين في الظهرين وليس بمعتد هذا القول ضعيف **قوله**
وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في المواضع السابقة ولو بدلتها بسورة التوحيد
جائز اولى ركعة من ثواب الظهر واول ركعة من ثواب المغرب واول ركعة
من صلوة الليل اولى ركعة من نافلة العشاء واول ركعة من صلوة العشاء
اذا اصبح بها واول ركعتي الطواف واول صلوة الاحرام ويستحب في
ثوابها قراءة التوحيد واداء بقوله ولو بدلتها بسورة التوحيد جائز
ان يقرأ التوحيد في هذه المواضع وفي الركعة التي بعد الحمد والكل جائز
قوله لا يجوز قول اامين الحمد وقيل كرهه الاصح انه لا يجوز في آخر الحمد
ولا غير وسيط بين الصلوة ان تعد **قوله** لو قرأ ظلالها من غير الاستسقاء
القراءة ان تعد ذلك بطلت الصلوة ولا بطلت القراءة فيعيد بها في
من ذلك جواب السلام بمثل وسؤال الرحمة والاستعاذة من البهعة
عند ايتها والدعاء بالمباح للدين والدنيا له ولغيره وتنبيه الغير بالقرآن
ولو مع قصد التنبيه اذا قصد مع ذلك القراءة وتسميت العاطس

المراد بالعشاء اداء الصلوة
لم يصلها حتى انقضى الصبح
وقد ثبت بالقرآن

وهو الدعاء له وزد جوابه فان شيا من ذلك لا يقطع الموالاة **قوله**
وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت وفي قول بعيد الصلوة المراد بنية قطع
القراءة قصد الاعراض عنها لا قطعها بقصد العود لان هذا لا يخرج عن
حكم السكوت وج فنية قطع القراءة على هذا الوجه يستلزم نية قطع الصلوة
فينبغي على ان نية الخروج مبطله ام لا وقد سبق ان الاصح كونها مبطله
فتبطل بها الصلوة ولو نوى قطع الصلوة تبطلت بطريق اولى **قوله**
او نوى القطع ولم يقطع معنى في صلوة لو سكت في اثنا والقراءة لا بنية
القطع لم تبطل الصلوة ولا القراءة الا ان يطول الزمان كنية المخرج يخرج
مصليا فان صلوة تبطل او عن كونه قاريا فان قراءة تبطل دون صلوة
ولو نوى قطع القراءة ولم يقطع فقد جزم المصلي بغيره البطلان فينبغي
الحكم بالبطلان بطريق اولى الماتى به من القراءة بعد نية القطع بمنزلة
قراءة الاجنبى في اثنا للصلوة **قوله** ولا يقتصر البسطة بينهما على الظاهر
الاصح انه لا بد منها ومن رعاية ترتيب المصحف **قوله** وفي اخرى اربع
والعمل بالاول احوط الاصح انه يجزئ اربع وان ياتي بالاثنتى عشر على قصد
الوجوب اجزاء بناء على ان الواجب امر على تيامى بالفرد الاضعف
والا قوى **قوله** وركن في الصلوة وتبطل بالاخلال به بعد الوضوء
على تفصيل باقى اجمع الاصحاب على انه ركن في الصبح والمغرب وطلوع
السفر واولى الرباعيات وخالف الشيخ في ركنية فيما عدا ذلك
والاصح ركنية مطلقا **قوله** ان ينبغي تقديرها كمن وضع يديه لا يكفي

ع 2



في ذلك بلوغ رويس الاصابع بل لا بد من الراحتين ولا فرق في ذلك
بين الرجل والمرأة **قوله** وان كانت يدا في الطول والبر وقصير اليدين
اليفم مخفى مستوى الخلقه **قوله** ولو كان متبجحا او تهللا الى اخره
الاصح ان مطلق الذكر كاف فيجزي كل ما تغص ثناء على الله تعالى سواء كان
صيفة كبرى او صغرى وافضل سبحان ربى العظيم ومجده ولفظة ومجده
معطوفة على محذوف تقديره بصفات كماله او جزاء الجملة محذوف
على ان الجملة معطوفة على الجملة وتقديره ومجده أعلن ويخوذ ذلك **قوله**
وبل يجب التكميل الى قوله والظاهر الذنب الاظهر اظهر **قوله** وان يدعو
امام السبع وان يسبح ثلاثا او خمسا او سبعا فما زاد الى اربع وثلاثين او
ستين اذ لم يحصل المصلى سأم ولم يكن اماما الا اذا انحصر وعلم منهم
الاطالة **قوله** ان يقول بعد ان تصاب به مع الله من حمده ويستحب الحمد
بها الغيرة المأموم وحلى دعاء او ثناء كل محفل ولم انظر في كلام احد
يتصرح باحدهما **قوله** ويكره ان يركع ويده تحت ثيابه بل يكون بارزتين
او في كنية قاله الجماعة وسروى عن عمار عن الصادق صلوات الله عليه ثوب
اخر فلا بأس فان لم يكن فلا يجوز ذلك الحديث وكثير من العبارات
مطلقة ليس فيها التقيد الكرامية بما اذ لم يكن ثم ثوب اخر **قوله**
وتما ركس في الصلوة تبطل الخ قيد بقوله من كل ركعة لان الاخلال بها
من ركعتين لا تبطل قطعها ولا يخفى ان الحكم يكون فيها معا ركنا وان الاخلال
بواحدة سهوا مستثفايان لان الركن اذا كان مجموعا كان الاخلال بواحدة

اخلا لا به لان المجموع يعدم بعدم جزء من اجزائه فيلزم البطلان بالواحدة سهوا
ومذا اشكال دابر بينهم ودفعه بعضهم بان الركن هو ما صدق عليه سمي
السجود فاورد عليه زيادة واحدة سهوا فانها لا تبطل واللازم على ذلك
البطلان بها فكيف كان فالمدح بالابطال بزيادة سجدتين او نقصها
من ركعة ولو سهوا بالواحدة وان كان التعيين الركن منها يعابرة
سليمة عن الطعن لا يخلو من عسر ولا فرق في ركنية السجدين معنا
من ركعة بين الركعتين الاوليتين والاخيرتين خلافا للشيخ **قوله**
والركبتان والهامي الرطين الواجب في كل واحد من المساجد وضع
ما يصدق عليه اسم الوضع فلا يشترط وضع مقدار الدرهم من الجبهة
على الاصبع وان كان افضل والكف يستتبع الاصابع فلو اقتصر على وضعها
فالمسح الاجزاء ولا يجزى وضع ظهر الكف قطعاً ولا يجب في الاثني عشر
وضع رؤسها بل اى جانب وضع منها اجزاء ولا وضع غيرهما من الاصابع
الاصغر تعذر وضعها وعابرة جمع من الاصحاب مطلقاً بوضع اظفار
القدمين من غير تعيين الاثني عشر **قوله** فلو سجد على كور العمامة لم يجزى
كور العمامة بفتح الكاف والمراد به هنا دوسرها وانما يمنع من ذلك
اذا كانت متخذة من جنس ما لا يسجد عليه كما يلوح من العبارة حيث
قال ما يصح السجود عليه كور العمامة واطلق الشيخ المنع منه وكأنه يرى
ان السجود لا يجوز ان يكون محمولا للمصنعي وهو ضعيف **قوله**
الا ان يكون علوا السر المقدار لئلا يزداد قدر الجماعه اللبنة بارجع صانع

قوله فلو سجد على كور العمامة

مضمون مستوى الخلقة **قوله** الذكر فيه كما قلناه في الركوع الحكم منا كما سبق
في الركوع والافضل مناسجان رجا الاعلى ويحده **قوله** وفي وجوب
التكبير للاخذ فيه والرفع منه نزود والظاهر الاستحباب الاظهر **قوله**
ثم هو للسجود لو كبر في هوية فقد اتى بالتكبير المسح دون هيئته
المستحبة ولو اعتقد ان المسح هو ما اتى به بطلت صلوة وكذا
تكبير الركوع ونحوه **قوله** وان يكون موضع سجوده مساويا لموقفه
او اخفض بارباع اصابع فما دون لا يزيد **قوله** ويريد على الشيعة
الواحدة ما تيسر الحكم ما سبق في الركوع **قوله** ويدعو عند القيام
فيقول اللهم حولك وقوتك اقوم واقعد **قوله** ويكره الاعاء
بين السجدين يكره الاعاء مطلقا وهو عندنا عبارة عن ان يعيد
نصدا ورجعا يد على الارض ويجلس على عقبه **قوله** فان تعذر
سجود على احد الحسينين من غير ترتيب بين الامين والايم والظاهر
انه يضع على ما يصح السجود عليه وكذا الذقن **قوله** والسجود وال
في العزائم الاربع للقارى والمستمع انما سميت هذه عزائم لان
السجود فيها عزيمة اى واجب والمراد بالمستمع المصنعي **قوله**
ويستحب للسامع على الاظهر بل الاظهر الوجوب **قوله** ليس بشئ
من السجودات تكبير ولا تشهد ولا تسليم المراد ما يعم تكبيرة الاحرام
وتكبيرة السجود اى لا يسرع فيه شئ من ذلك **قوله** ولا يشترط فيها
الطهارة ولا استقبال القبلة على الاظهر الاصح انه لا يشترط فيها

الطهارة خلافا للشيخ في النهاية وابن الجنيّد وكذا لا يشترط خلوا البدن
والثياب من الخبائس ولا يشترط الاستقبال ولا شراعية وهل يشترط
السجود على الأعضاء السبعة أم يكفي وضع الجبهة وكذا القول في اعتبار
منزلة المسجد للموقف ووضع الجبهة على ما يصح السجود عليه
وجهاً ولا يشترط احوط **قوله** ويستحب بينهما التغير التغير
تغليب من التغير بفتح العين المهملة وهو التراب والمردية وضع التراب
على التراب وبه يتحقق تعدد سجود الشكر لأن عودته إلى السجود بعد
التغير سجود آخر **قوله** وصورتها تشهد أن لا آله إلا الله واشهد
أن محمداً رسول الله ولو قال تشهد آله آله آله الله وحده لا شريك له
واشهد أن محمداً عبده ورسوله كان أحد الواحدين على الخبر **قوله**
والصلوة على النبي وآله صلوات الله عليهم أجمعين وفاطمة والحسين
صلوات الله عليهم وليس بجديد أن يراد منهم باقي الأئمة المعصومين
صلوات الله عليهم تغليباً ومثلاً لك في الاستعمالات واقع **قوله**
ومن لم يحسن تشهد وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع ضيق الوقت
وهل يعرض عن الغاية بالتحديد تحمل لك ولو لم يحسن شيئا منه غرض
عنه بالتحديد واليه ذهب في الذكرى تعويلاً على ما حمل عليه روايتين
باجزاء التحديد عن التشهد فإن لم يحسن شيئا أمكن القول بالحكوس
بقدره وهذا الفرض بجيد لأن الإسلام إنما يحقق باقرار الشهادتين
قوله التسليم وهو واجب على الأصح للأصحاب في وجوبه قولان

السابع التشهد

الثامن التسليم

والاستحباب امتن دليل والقول بالوجوب احوط فتح فتعين التسليم
عليكم ورحمة الله وبركاته ولا يمتنع بين العبارتين كما ذهب إليه البعض
لأن رواية أبي بصير عن الصادق صلوات الله عليه دلت على أن التسليم
علينا وعلى عباد الله الصالحين لا يعيد تسليمه وأنه يوقى بها مقدمته على
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومن حجب نية الخروج بمن الصلوة
فيه قولان الصحيح العدم **قوله** والامام بضعة وجهه أي يسلم الامام
إلى القبلة تسليم واحدة ويؤم بضعة وجهه إلى يسنة **قوله** وكذا الامام
ثم إن كان على يساره غيره أو ما استلمه أخرى إلى يساره بضعة وجهه
جعل ما بابويه الحائط عن يساره كافياً في استحباب التسليم للامام
العقد بالتسليم إلى الأنبياء والأئمة والحفظة والمأمومين ولقد قصد
المأموم بالأولى الرد على الامام استحباباً وبالثنائية الأنبياء والأئمة والمأمومين
والمنفردة لذلك الألف قصد المأمومين ولو أضاف الجميع قصد الأئمة
أجمعين ومن على الجانبين من سلمى الأسن والجفن كان حسناً ذكره
في الذكرى **قوله** ثم يكبر اثنين ويتوجه يريد أنه يكبر السادسة ثم يكبر
سابعة الأحرام وإذا كبر السادسة قال يا محسن قد أتاك المسمى إلى آخره
الدعاء **قوله** وهو مخير في السبع الخ ذهب في الذكرى إلى استحباب
التوجه بالتكبيرات في جميع الصلوة ولا بأس به **قوله** قضاء بعد
الركوع أي تذكرك بغير نية فإن نسيت تذكرك بعد الصلوة جالساً
ناوياً فإن نسيت تذكرك في الطريق ناوياً مستقبلاً ويستحب للجهر به
طريقة

للمأموم ولا بأس به ويستحب أنه

والأصح

مطلقا لغير المأموم **قوله** قيل ولو احدث ما يوجب الوضوء سهوا ^{تظلم}
 وبني وليس بمعتد القابل بذلك الشك وان وهو ضعيف **قوله** وهو ضعيف
 اليمن على الشمال وفيه تردد الاصح انه يبطل اذا وقع **قوله** عشرين
 فصاعدا هذا انما يبطل عمدا خاصة والظاهر انه لا فرق بين وقوعه
 بالاكراه واختياره بل الحرف الواحد المعنى مثل ق فعل ادر من الوقاية
 والحرف بعده مده مثل يا ك الحرفين في الابطال فيه نظير والابطال اجم
قوله والالتفات الى ما وراءه سواء كان بوجهه خاصة ام بكلمة
 والاصح ان هذا يبطل عمدا وسهوا **قوله** وان يفعل فعلا كثيرا فيصير الصلوة
 المجمع في الكثرة الى العرف فابعد فاعلمه معرض عن الصلوة كالتعميم
 بجماعة طويلة كثيرة وغيره قليل كلبس العمامة وقيل الحية والعقرب والاصح
 ان الفعل الكثير يبطل مطلقا سواء وقع عمدا او سهوا وليس شرط فيه التوالي
 فلا تبطل بالمتفرق وان كان بحيث لو توالي بعد كثير اعلى الظاهر **قوله**
 واليكافئ شي من امور الدنيا المراد ما اشتمل على صوت والانتخاب فلا
 يضم خروج الدمع فقط وانما يبطل اذا وقع عمدا خاصة وان وقع على وجه
 لا يستطيع دفعه واحترق باحمرار الدنيا على الوكي من خشية الله تعالى
 او من احوال الآخرة ونحو ذلك فانه لا يضر بل هو من افضل الطاعات
قوله في صيغة تلك الليلة لكن لا يستدبر القبلة ظاهر العبارة ان هو
 الاكل والشرب يبطل وهذا قول الشيخ وبعض الاصحاب قيد بيلوغ
 الكثرة وشيئا الشهيد قيد في بعض كتبه بكونها موزنين بالاعراض

انما يبطل عمدا وسهوا

انما يبطل عمدا وسهوا

مسى

عن الصلوة وهو حسن واطبقوا على انه انما يبطل عمدا لا سهوا لكن
 لا بد من تقييده بعدم بلوغ الكثرة فلو بلغ هذا الحد بحيث يحى معصية
 الصلوة ابطال على كل حال ولا تبطل بالبتلاع ذوب سكرة ونحوه واستثنى
 من ذلك الشرب في صلوة الوتر لمن يريد الصوم في صبحته تلك الليلة
 وهو عطشان وقد خشي طلوع الفجر للرواية وقيدته المصنف بعدم استدبار
 القبلة وموجبه وينبغي ان يقيد ايضا بما اذا لم يلزم منه فعل كثير غير الكثرة
 وان لا يكون ظاهرا لانا نجسا بحيث يصير حاملا للنجس ولا فرق بين كون
 الصوم واجبا او مندوبا ولا بين كونه في القنوت او غيره وهل يعزق
 بين كون الوتر واجبا بالنداء ام لا يحتمل عدم الفرق **قوله** وفي عقص
 الشعر للرجل تردد ولا شبه الكراهية اى في تحريمه في الصلوة بحيث يلزم
 من تعمده بطلانها والاصح الكراهية وقيد بالرجل لان المرأة لا يحرم عليها
 ذلك ولا يكره لها والعقص هو جمع الشعر في وسط الراس وشده وقال
 في الصحاح وعقص الشعر شق وقيل على الرأس كالكتيبة **قوله** ويكره الاتسا
 يمينا وشمالا هذا اذا كان بوجهه خاصة وفي قول ضعيف ان تعمده يبطل
قوله او يقع اضالعه قد ورد النهي عن ذلك كله ولا ريب ان كراهية
 التائب حيث يمكن دفعه ونفخ موضع السجود والبصاق مقيدان بان
 لا ينطق بحرفين فان كان كذلك حرم وبطلت تعمده **قوله** ان بال حرف
 اصل التاوة قول كلمة أو كجاء وحيت وهى كلمة تعال عنه الشكاية
 والتوجع والمراد بها النطق بهذا الصوت على وجه لا يظهر فيه جوفان

فان ظهر منه عرفان فهو كلام محرم **قوله** يذاع البول او الغائط او الريح
وكذا النوم وهذا اذا كان قبل الدخول في الصلوة وفي الوقت سعة
اما لو عرض في اثنا لها فان المدافعة واجبة لغير قطع الصلوة وكذا
مع ضيق الوقت ولو عجز عن المدافعة او خشي ضررها قطع ولا حرج
وان كان خفيفا استحبابه نزع الصلوة هذا اذا كان قبل الصلوة
او كان نزعها لا يستلزم فعلا كثيرا **قوله** يستحب له ان يحمد الله وان كان ذلك
في خلال القراءة لم يقطع به المواكاة ولو صادف اول الفاتحة كفاء الحمد لله
رب العالمين للعطية والقراءة اذا قصدتها **قوله** وكذا ان عطس
غيره يستحب له التسمية تسميت العاطس ان يقول له برك الله بالسين
والستين جميعا وانما يستحب لانه دعاء فلا يقطع الصلوة ولا القراءة
وحل يحجب على العاطس رد الظاهر لا لعدم كونه تحية شرعا ولو رد للصلى
بالدعاء فسمت لم تبطل صلوة ولا قراءته **قوله** اذا سلم عليه يجوز ان
يرد مثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام على رواية تحجب بالسلام
في الصلوة اجماعا وليكن الرد بمثل ما قال المسلم لصحيبه محمد بن مسلم عن
ابي جعفر صلوات الله عليهما وانما يحجب الرد اذا كان المسلم بالغيا
عاقلا مسلما ويجب اسماع الرد تحقيقا او تقديرا ولو تشاء على الصلوة
ولم يرد اثم ولم تبطل صلوة ولو جابا المصلي احد بعين السلام كالصباح
والساء لم يرد الا على قصد الدعاء اذا لا بعد ذلك تحية شرعا ولا يخفى
ان قول المصلي اذا سلم عليه يجوز ان يرد لا يدل على وجوب الرد والمطلوب

بيان الوجوب **قوله** يجوز ان يقطع صلوة اذا خاف تلف مال او فرار
عزيم او تردى طفل او ما شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا الا
في قطع الصلوة ان يكون محرما وقد يجب اذا توقفت انقاذ نفس محترمة
عليه وكذا حفظ المال الذي يضر فوته وكذا استم العورة لو عرض للكشف
او تحققت المملوكة وكانت مكشوفة الرأس ونحوه او بدنه نجاسة
لم يعرف عنها وهو قادر على ازالها ولو استمرح بطلت صلوة وقد
يستحب ذلك في مواضع مثل مراك الاذان والمحافظة على ادراك
الجماعة وحفظ المال الكثير اذا لم يضر تلفه وسباح لقتل الحية التي لا ينجى
اذاها ويكره لحرار المال اليسير مع احتمال التعرير واذا اراد القطع فالا
له ان يسلم **قوله** ويخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله الممانعة بين
الشيء والرايد بعد الزوال والشيء على ما سبق مثله في وقت فضيلة الظهر
قوله لو خرج الوقت وهو فيها اتم جمعة اما ما كان او ما هو ما هذا
اذا ادرك قبل خروج الوقت ركعة وكان قد شرع فيها بطل ادراك
جميعها فبين ضيق الوقت وان لا يسع الا ركعة فلو علم انه لا يدرك
الا ركعة مثلا لم يشرع للجمعة لانها لا تفعل خارج الوقت بخلاف غيره
من الصلوات **قوله** وتغوت الجمعة بغوات الوقت ثم لا تقضى
جمعة انما تقضى ظهرها في العبارة تجوز لان الظهر يصلي اداء بلا استعجال
ولست قضاء الجمعة والمراوانه بيدراك فابيت الجمعة بفعل صلوة
الظهر **قوله** وكذا لو ادرك الامام ركعا في الثانية على قول هذا القول

سواء اجمع **قوله** ثم شك هل كان الامام ركعا او ركعا لم يكن له جمعة وصلى الظهر
لما عرض له الشك واستوى الظهر فان بقيت نية شغل المذمة بالصلاة خاليا
من مقتضى السقوط **قوله** السلطان العادل او من يرصّب الى قوله
جاز ان يقدم الجماعة من يتم بهم الصلاة وتجب عليهم والعبارة قاصرة على فائدة
الوجوب وليكن تقديمهم اياه بما لا يطل معه الصلاة كإشارة ونحوه **قوله**
وقيل سبعة والاول اشبه الاول هو المعتقد **قوله** ولرواية واحدة ما يتم بها
فايدتها هذا القول هو المعتقد والمراد بالآية التي يتم فائدة الخطبة بها ما
يكون لها معنى يعتد به بالنسبة الى مقصود الخطبة سواء تضمنت وعدا
او وعيدا او حكما او قصدا فلا يجزى نحو قوله تعالى مدد متان ولا نحو قوله
السورة قول ساجدين ويعتبر في الخطبتين ايضا كونها بالعربية مع العدة
ولولم يتم العدد العربية فالأقرب وجوب العجمة والظاهر وجوب تعلمه
ما لا بد منه فيها على الخطيب والسماع والترتيب بين اجزاء الخطبة
الواجبة على الوجه المنقول فلو قدم الصلاة على الحمد ونحو ذلك ستنافى
النية لانها عبادة كالصلاة **قوله** الا تمام ولولم يبق الا واحد لما كان
العدد شرطا في الابدء ولا في الاستدانة لم يضر تغيره بعد التكثير قول
المصنف ولولم يبق الا واحد يمكن ان يريد به بقاء واحد مع الامام فيكون
ذما الى اعتبار بقاء واحد مع الامام فيكون لان العطف بلو الوصلية
انما يكون لأخفى الافراده ووجهه ان يحصل مسمى الجماعة وهو ضعيف
ويمكن ان يريد به بقاء الامام وحده او واحد من المأمومين بغير

امام فتم الجمعة وحجزه وهذا اولى **قوله** وليتغفر المومنين والمؤمنات
المعتقد انه يجب في كل من الخطبتين اربعة اشياء حمد الله وتعيين فيه
لفظ الحمد والصلاة على النبي وآله صلوات الله عليهم وتعيين لفظ الصلاة
ايضا والوعظ الذي هو عبارة عن الوصية بالتقوى والحث على الطاعة
والتحذير من المعاصي ونحو ذلك ولا يتعين لفظ كل ما ادى معناه
ذلك اجزا ولا يكفي التحذير من الاغترار بالدنيا فقط لانه قد يتوهم
به التكرار والمعاد ولا يشترط فيه كلام طويل والقراءة ولو آتية يتم بها الفائدة
ولو ضم الى ذلك الصلاة على ائمة المسلمين صلوات الله عليهم والاستغفار
للمؤمنين كان اولى **قوله** الرابع الجماعة المراد بها الاقتداء فلا بد من
نية الاتيان من المأموم وكذا الا بد من نية الامام للامامة ليحصل العدة
من الجانبيين وكذا في كل جماعة واجبة حتى لو نذر الامام الجماعة تعيين عليه
النية **قوله** ان لا يكون هناك جمعة اخرى بينهما ثلثة اعيال ويعتبر
المسافة المذكورة من المسجد ان صليت في مسجد والا فمن نهاية المصلين
قوله فان اتفقتا بطلتا الى قوله ولولم يحقق السابقة اعاد ظهر
المراد انه اذا صليت جمعتان بينهما دون ثلثة اعيال وتصور ذلك
باجتماع نايبين للامام في بلد واحد او بلدين بل باجتماع الامام وابيه
ولا محذور في ذلك لاسكان عدم علم احدهما صاحبه او اعتقادهما
بلوغ المسافة الحد المعتبر ثم يظهر خلافه فالحال اربعة الاول ان اتفقا
ويقتربا ويحقق ذلك بوقوع تكبيره الا حرام منهما في زمان واحد ولا

عبرة بالتقدم والتأخر بالتسليم وتقبل في الاقتران وعدم مشاهدته عدلين
وتصور ذلك بكونها في مكان يسمعان تكبير الفريقين وحين فيعيدون
الجمعة بان يجتمعوا جميعا او يتباعدوا بالنصاب الثاني ان يتقدم واحدة
بعينها فيصيح خاصة ويصلي الآخرون الظهر الثالث ان يسبق واحدة ولا
يتعين وتحت صورتان احدهما ان يعرض اشتباهها بعد معرفتها بعينها
والثانية ان يكون اشتباهها من اول الامر وحكمها واحد وهو وجه
اعادة الظهر على كل منهما لان الجمعة قد حوت فلا يتصور تميزها ولما تشبه
حال الفريقين باعتبار من صحت جمعة توقفت براءة ذمتهم جميعا على إقامة
الظهر منها والمتجه اعادة احدى او يعتدوا بامام من خارج ولو اقتضى
كل فريق منهم بابه امكن لان يوم الجمع واحد منهم حذر من ان يكون
من صحت جمعة فلا يكون ظهر معتبرة بالنسبة الى الفريق الآخر الرابع
ان يشبه السبق والاقتران والاصح انهم يصحكون الجمعة والظهر معا
لتوقف تعيين البراءة اما الجمعة فلا مكان الاقتران فيكونان معا
باطلتيهما واما الظهر فلا مكان سبق واحدة ويعتبر في امام الظهر ما
سبق اذا انقر ذلك فتقول المص ولولم يحقق السابقة اعادة الظهر ظاهرة
ان هناك سابقة غير متحققة فيكون هو القسم الثالث المشتمل على
صورتين فيكون العبارة مشتملة على صور أربع واحكامها والصور
الخامسة خارجة من العبارة **قوله** والعرج انما يكون العرج مانعا
من الوجوب اذا كان بالغا احد لا قعد بحيث يشق معه الحضور فلولم

يشق عليه وجب الحضور وكذا الحضر انما يكون مانعا مع المشتق لا
بدونها ولا فرق بين النوعين ولا بين خوف زيادته بالحضور وعدمه في
عدم الوجوب اذا كان الحضور بحيث يشق معه **قوله** وان لا يكون
هما اهم بكسر اوله هو الشيخ الغالي **قوله** وكل هؤلاء اذا تكلفوا الحضور
وجبت عليهم الى قوله وفي العبد تردد ويستثنى من ذلك المريض الذي
يتضرر بالبصر وينبغي ان يكون الشيخ الغالي الذي لا يستطيع الحضور
الا بمشقة شديدة والمسافر كذلك فان اكثر الاصحاب على انها لا تجب
عليه وفي انعقادها به بحيث يعتد به في جملة العدد قولان او يهيأ
الانعقاد اما صحتها منه واجزاء وهذا عن الظهر فلا كلام واما العبد
فانما لا تجب عليه اجماعا وفي انعقاده اذ منه قولان والانعقاد قريب
بشرط اذن المولى ولا يخفى ان ظاهر عبارة المص ان التردد في وجوبها
على العبد وانعقاده بابه وفيه ما فيه ويستثنى ايضا الخنثى فان ظاهرهم
انه منا كالمراة ولا يخفى انها تقع من المنية ثم نيا وان لم يوصف فعلم
بوجوب ولا صحة ولا يخفى ان المسافر الذي لا يجب عليه هو الذي لا يلزم
الانتهاء فمن لزمه الانتهاء كالمقيم اى يجب عليه واعلم ان المشار اليه
بقوله وكل هؤلاء هو من دلت عليهم القیود المذكورة في العبارة **قوله**
ولو اتفقت في يوم نفسه على الاظهر الاظهر اظهر قوله اذا زالت
الشمس لم يجز السفر لتعين الجمعة ولو كان بين يديه جمعة بعبارة او ركبها
ففي الجواز لظهر ولو سافر قبل فعلها حيث لا يجوز كان عاصيا فلا

يجوز له القصر حتى يغتفر الجمعة فيبتدأ بالسفر من موضع تحقق القوات وكان
 السفر واجبا كالخروج والعز أو مضطرا إليه فلا حرج إذا كان يختلف يورث
 إلى قوات الغرض **قوله** الأصغار إلى قوله وكذا تحريم الكلام في اثنا عشر
 المراد بالأصغار الاستماع ووجوبه قوى فإن مقصود الخطبة لا يحصل إلا به
 ومتى قلنا بوجوب الأصغار حكمنا بتحريم الكلام وكما يحرم على المأمومين
 يحرم على الخطيب الأصغر الضرورة **قوله** وكذا لا يحرم الجواز قوله
 الاذان الثاني يوم الجمعة بدعة وقيل كرهه ولا دلالة له في البدعة المحرم
 لأن البدعة لا تكون إلا محرما والأصح التحريم وقد اختلف الأصحاب في
 تفسير الثاني فقيل إنه الثاني زمانا فكل ما وقع أو لا فهو شرعي معتبر وما وقع
 بعده فهو البدعة المحرم وقيل هو الثاني وضعا فإن المردى أن الاذان كان
 يفعل من يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر والاذان الواقع قبله
 يحدث في زمان عثمان ومعهودة والمعتمدان الثاني هو الثاني زمانا
قوله ثم وكان البيع صحيحا على الأظهر الأظهر أن النبي في المعاملة
 لا يقتضي الفساد ولا فرق في تأييم للتبايعين بين كونها معا من يجب
 عليه الجمعة أو أحدهما التحريم المعاونة على المعصية فتقول المص ولو كان أحد
 المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعي كان البيع سائغا بالنظر إليه حرما
 بالنظر إلى الآخر غير مريض والمعتمد التحريم بالنظر إليها وفي حكم البيع في ذلك
 ما أشبه كالصنع والنكاح والخلع والطلاق **قوله** قيل يجب أن يصلى
 الجمعة وقيل لا يجوز والأول أظهر المراد كون الأمام غير موجود في موضع

أقامتها ولا ريب أن نصب النايب للصلاة بخصوصها غير شرط وإنما
 الشرط نصبه لها أو نحو ما على وجهين وأما وليس المراد باستحباب صلوة
 الجمعة أنه ينوى فيها الاستحباب لأن الجمعة متى وقعت صحيحة اجزأت
 عن الظاهر وما يجزئ عن الواجب لا يكون مستحبا وإنما المراد أنها أفضل
 الواجبين الخيرة بينهما فإن الوجوب التخييري لا ينافيه الاستحباب العيني
 واضح القولين الأول لكن بالشرط المعبرة في الجمعة ونائب الأمام
 هو الفقيه العدل الأمامي الجامع لشروط الفتوى **قوله** ويتم ثانيا
 والأول أظهر البطلان أظهر **قوله** وركعتان عند الزوال أي بعده
قوله وإن يكون الخطيب بايعا أي قادر على تأليف الكلام المطالب
 لمقتضى الحال بحيث يبلغ به كنه المطلوب من غير ملال ولا اضطراب مع
 فصاحة لأن كذلك إثرا **قوله** ويكره الكلام في اثنا عشر خطبة قد
 سبق أن تحريره في خلال الخطبة أولى **قوله** بغير يمينة أي بالتشديد مضافة
 إلى اليمين والذي في الرواية بغير يمينة وي بالضم البره من رويين
قوله أي يسلم أو لا أي أول ما يصعد المنبر فيجب الرد عليه على الكفاية
قوله ما لم يتجاوز نصف السورة أي فلا يعدل ح والأصح أن يبقي
 في ذلك بلوغ النصف **قوله** الأفي سورة الحمد والتوحيد فإنه
 لا يعدل عنها إذا شرع فيها ما إلا أن يكون قد فعل ذلك شيئا فإنه
 يجوز له العدول ما لم يبلغ النصف **قوله** ويستحب الجهر بالظهور
 في يوم الجمعة سواء صليت جماعة أم لا على الأصح والمراد باستحبابه

انه افضل الواجبين الخيرة فيها وكذا في سائر نظائره **قوله** الاثنيان بها
جماعة وفراوى هذا اصح القولين وقيل لا يشرح الجماعة وحده واصح الاول
والمراد بالاستحباب هنا كونها مستحبة فلا يعقل الوجوب وان كان
المستحب بشرائط القنوت موجودا **قوله** والا فضل ان يقرأ الا على ثم
يكبر بعد القراءة على الاظهر التكميل متأخر عن القراءة في الركعتين خلافا
لابن الجنيذ فانه يكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها الا قرب
ان التكميل الزايد مستحب وكذا القنوت وقال المرتضى بوجوبه
قوله ثم يكبر اربعاً يعني بها اربعاً ثم يكبر خامسة لا يخفى ما في
العبارة من التوسع لان القنوت اربعاً لا يكون بينهما بل بينهما وبعد
قوله وان يطعم قبل فزوجه في العطر لان الافطار فيه مطلوب للنفل
بينه وبين الصوم فيستحب المبادرة اليه وليكن الافطار على الحلو كما
صرح به كثير من الاصحاب ولو افطر على التربة الحسينية جاز ولا يحتاج
قدر الحصنة وفي الاصح عقيب خمس عشرة صلوة اولها صلوة الظهر
يوم النحر هذا المكان يعني سواء كان ناسكاً ام لا اما غيره فعقيب عشر
صلوات اولها ما ذكر وقد اشار المصنف بقوله في الامصار ويوم النحر
يوم العيد **قوله** الله اكبر الله اكبر وفي الثالثة تردد استحبابها الا باس
به والمشهور قربان **قوله** الا المسجد النبوي صلى الله عليه وآله بالمدينة فانه يصلي
ركعتين قبل خروجه استحباباً باعداء صلى الله عليه وآله **قوله** التكميل الزايد
هل هو واجب فيه تردد والا شبه الاستحباب وسبق الوجوب بل القنوت

قوله

واجب الاظهر لا وسبق وجوبه بل يتعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين
وجوب الاصح وجوب التكميل الزايد وكذا القنوت على الوجه الذي سبق
ولا يتعين فيه لفظ الا ان المنقول عن اهل البيت صلوات الله عليهم
اولى **قوله** وعلى الامام ان يعلمهم ذلك في خطبة يجب على الامام
الحضور والا اعلام بذلك في خطبة العيد **قوله** وقيل الترخيص مختص
بمن كان ناسكاً عن البلد كما هو السواد دفعا لمشقة العود وهو الاشبه
بل الاصح ان الترخيص عام في القروي والبلدي **قوله** لا يشغل المنبر من
الجامع بل يعمل شبه المنبر من طين استحباباً ينبغي ان يكون استحباباً
مرتبطاً لكل من الجهتين اي لا يشغل المنبر استحباباً بل يعمل شبه استحباباً فقد
اجمعوا على كراهية فقل المنبر مع الجامع ولو ان الواقف المنبر اثبت
في الجامع بحيث احتاج نقله الى تغيير في الوقت امكن القول بالتحريم
قوله اذا طلع الشمس حرم السفر حتى يصلي صلوة العيد ان كان
ممن يجب عليه ولو كان في طريقه من يصلي العيد وثق بادرار
الصلوة معهم ففي حوار السفر تردد وقد سبق تحقيق ذلك
في الجمعة فلا حاجة الى اعادته **قوله** وفي خروجه بعد النحر قبل طلوعها
تردد والا شبه الحوار المعتمد الجواز وان كان بينه وبين موضع الصلوة
ما يحتاج معه ان يسعى قبل طلوع الشمس ففي تحريم السفر عليه اشكال
ولا بعد القول بالتحريم وكذا القول في الجمعة لو احتاج الى السعي اليها
قبل الزوال **قوله** وهل يجب الماعدا ذلك من ربح مظلم وغيره من اطاوع

السما قيل نعم وهو المسمى الاصح للوجوب لكل آية وهي كل محو من سماء والبلاد
به ما من شأنه ان يخاف منه عامة الناس لا نحو كسوف الكواكب **قوله**
الفصل الثالث في الصلوة المكتوبة ووقتها في الكسوف من حين ابتداءه الى حين
انجلائه نهاية الوقت تمام الانجلاء على الاصح **قوله** فان لم يتسع لها لم يجب المحر
اي قال لم يتسع للصلوة وهذا اذا كان الغالب عليها الاستباح للصلوة فحاشا
قصيرة الوقت على خلاف الغالب اما لو كان الغالب عليها قصر الوقت فهو كالزلة
قوله وتبلي بنية الاداء وان سكنت انما كانت هذه الصلوة اداء لان الاطاع
واقع على كون هذه الصلوة موقفة والتاقيت بوجوب نية الاداء ولما كان
وقتها لا يسعها وامتنع فعلها فيه وجب المصير الى كون ما بعده صالحا
لايقاها فيه حذر امن التكليف بالحال وبقي حكم الاداء مستحبا
لاشفاء الناقل وروى فيها الغورية من حيث ان فعلها خارج وقت
السبب انما كان بحسب الضرورة فاقصر في التاخير على قدر ما دق في ذلك
جمع بين القواعد المتضادة وهي تاقيت هذه الصلوة مع قصر وقتها و
اعتبار سعة الوقت لفعل العبادة **قوله** فان لم يتم السورة قراء
من حيث قطع ولو قرأ من موضع اخر من السورة او عرض عنها وقرأ
سورة اخرى او بعضها في الجواز قولان فان قلنا به فلا بد من إعادة
الفاصلة ويجب مع ذلك ان يكمل السورة في الركعة وهذا القول لا يحل
من قوة **قوله** ان يقرأ السور الطوال مع سعة الوقت ويكتفي في
ذلك الفطن المستند الى قرينه **قوله** وتقتصر خمس فتوات بان

تقتصر على كل مزدوج واقل منه على الخامس والعاشر واقله على العاشر
اذا حصل في وقت فريضة حاضرة كان مخيرا الى قوله وقيل الحاضرة اولى
والاول اشبه ان يقتصر احداهما وجب تقديمها وان اتسع الوقتان
تخير وان قضيتا قدمت الحاضرة ثم ان كان قد فرط في الحاضرة لاول
الوقت قضى الكسوف والا فلا كما لو افاق المجنون وقدم في وقت
بتدبر الحاضرة **قوله** وقيل لا يجوز ذلك الامع العذر وهو الاشبه الاصح
عدم الجواز الامع العذر كسائر الفرائض **قوله** وهو من كان منظر
الشهادتين او طفلا له ست سنين فمن احكمه الاسلام ليتبين من الظاهر
الشهادتين من مجرد بعض ضروريات الدين كالفرق الاربع ويظهر
من كلام الاصحاب وجوب الصلوة على الناصب ولعنه او الانصراف
بالراية ولم يصرحوا بحكم المخالف وان كان اطلاقهم يشمل مع انهم قد حرموا
وجوب تفصيله ولعلمهم يريدون بالمناق ما يعي المخالف والمراد
بالطفل الذي له حكم الاسلام هو من كان احد البوية محكوما باسلامه
حتى لعيط دار الاسلام او دار الكفر اذا كان فيها مسلما يمكن تولد
منه ولا بد في الست من كونها كاملة فلا يكفي الضرب فيها وكذا الجنون
الذي تجدد جنونه بعد اسلامه او كان تابعا للمسلم وكذا اعظام
بدن الميت المسلم والصدر والقلب والبعضة ولا يخفى انه يشترط
ان لا يكون الميت غائبا فلا يصح على الغائب عندنا مطلقا ولا على
البعيد بما يعتد به عرفا كذلك ولا على من بين المصلي وبينه حائل كالقبر

الاخذ الضرورة **قوله** واذا كان الاوليا جماعة فالذكر اولى من الانثى
 فالاب اولى من الام والاخ والجدة اولى من الاخت والحدة وكذا في كل
 مرتبة ولو كان الذكر ناقصا بنقصه وجنون لم يكن بعيد القول بان
 الوكالة للانثى من طبقة لانه في حكم المردوم وعند عدمه فالوكالة لها
 جزما ومع فقد الكمال في تلك الطبقة في الانتقال الى الابد تزد
 فان لم نقل به فالوكالة الى وليه **قوله** ولا قدم غيره اى وان لم يستكمل
 فيه الشرط قدم من شاء لكن بشرط التضافه بشرطه فان لم يجز احد
 سقط اعتباره ويصلي الحاكم او من ياذن له ومع عدمه فقد دل
 المؤمنين ولا يخفى ان اذن الولى انما يعتبر في الجماعة لا في اصل الصلوة
 فلو صلوا افرادى بغير اذن اجزاء **قوله** واذا تساوى الاوليا قدم
 الاقرب فالاقراء المراد انهم كانوا في مرتبة واحدة وتشاخوا والمراد بالافقة
 هنا العلم ببقاء الصلوة وبالاقرء والاقرء الاعلم بمحجرات القراءة
 والاصح وجهها المراد الاس في الاسلام واما صابغة الوجه فقد قال
 المصنف في المعبر لا ارى لهذا اثر في الاولوية وربما صير بالاحسن
 ذكر ابن الناس مجاز القول على صلوات الله عليه انما يستعمل على
 الصالحين بما يحري الله لهم على السن عبادة والا دل مشهور وكلها
 حسن **قوله** وامام الاصل اولى من كل احد فلا يتوقف على اذن الولى
قوله والهائشي اولى من غيره اذا قدمه الولى المراد الى الاولى للولى
 تقديمه ولو اجتمع جناباين فتشاح اوليا و هم قدم اولاهم بالا مائة

فيكون
 فيكون

في المكتوبة وتحيل تقديم من سبق ميتة ولو اراد كل منهم افراد ميتة بصلوة
 جاز **قوله** وكذا الرجال العزلة على ان لا يتد وعورته لهم
 قال الشيخ والاصحاب مع انهم صرحوا بان العزلة يجلسون في اليومية وكانت
 بناء على ان الستة ليس شرط في صلوة الجنائز ونحن نشترط لولم يفرق بينها
 وبين اليومية بالاحتياج الى الركوع والسجود وهذا بخلافه فعنا وليس لى
 لوجوب الايام والمجته فعلمنا من جلوس وسجود عدم التقدم بحاله **قوله**
 ولو كان فيهم من جازى الفردت عن صلواته استجابا وان صلت مع جماعة
 النساء والسفهاء كالى ايضا على الاقرب **قوله** والدعاء بينهما غير لازم
 ولو قلنا بوجوبه لم يوجب لفظا على التعيين بل الاصح وجوبه ولا يتعين
 له لفظ لكن يجب مدلول ما اشتركت فيه الروايات فيشهد الشهادتين
 عقيب التكبيرة الاولى ثم يصلى على النبي وآله صلوات الله عليه وعليهم عقيب
 الثانية ثم يدعو للمؤمنين عقيب الثالثة ثم الموت عقيب الرابعة
 وان كان منافعا اقتصر المصلى على اربع وانصرف بالربعة المراد بالمنافق
 هذا الناصب على ما يشهد به بعض العبارات والروايات ويكون ان
 يراد به المخالف مطلقا لانه جعل في مقابل المؤمنين وفي بعض الروايات
 ما يدل على ان المنافق الحقيقي الذي يتطن الكفر ويظهر الاسلام كذلك
 لانه صلى الله عليه وآله صلى على عبد الله بن ابي فلانة وينبغي ان يعلم ان الاقتصار
 على اربع تكبيرات في المنافق غير واجب بل تخيير بين الخمس والدعاء للبعث
 والاقتصار على الاربعة وينصرف في الرابعة بغير دعاء **قوله** وجعل ركعتي الجنائز

كيفية الصلوة
 على الاقرب

الذي يمين المصلي ويجب ان يكون الميت مستلقيا والجنائز بالكسبيات وتفتح
 او بالكسبيات وبالفتح التمرير او عكسه او بالكسبيات مع الميت ذكره
 في القاموس **قوله** ولو كان طفلا جعل من وراء المرأة هذا اذا كان لم يبلغ
 ست سنين والا جعلت وراؤه وكذا توضع المرأة عن الخنثى **قوله**
 وفي البواقي على الاظهر الاصح استحبابه ايضا **قوله** ويجب غيب الرابطة
 ان يدعوله ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبدعاء المستضعفين
 ان كان كذلك وان جعله سال فقد انقضت مع من يتوكل به انما ياتي
 عدم وجوب الاوعية وقد سبق ان الاصح وجوبها ولا يتعين لفظها
 والمراد بالمؤمن هنا وفي الركوة والخمس والجمع والنكاح والكفارة والوصية
 ونحوها هو من يعتقد اعتقاد الامامية وان لم يكن عن دليل ومقابل
 المناقبة بشعره بانه المخالف والمستضعف هو الذي لا يعرف الحق
 ولا يعاند فيه ولا يولد الى احد البعينة وينبغي ان يقال انما يدعى لم يعبأ
 الجاهل اذ القدر استعلام حاله **قوله** واذا فرغ من الصلوة وقعت
 موقفة حتى ترفع الجنائز الظاهر ان هذا المستحب لكل مصلي **قوله** وان
 يصلي على الجنائز في المواضع المعتادة استحبابا اما بتركها لكثرة من
 صلى فيها واما لان السامع يحوته بقصد الصلوة عليه **قوله** ولو صلى
 في المساجد جاز على كرامته خوفا من تلطخ المسجد بالفجاءة ويستثنى
 من ذلك مسجد مكة فانها لا يكره فيه **قوله** ويكره الصلوة على الجنائز الواحدة

مرتين اذا كان المصلي واحدا او كان التكرار منا في التخييل وتخييل المعاني
 بين يمين الوجوب اعتبارا باصل الفعل والذهب اعتبارا بسقوط العرض
 فاذا فرغ اتم ما بقي ولا ولو رفعت الجنائز اتم ولو على القبر ينبغي ان لا يتم
 ما بقي ولا الا اذا انقضت فعل الادعية وانما يتم ما بقي بعد رفع الجنائز مع
 الدعاء اذا كان مشبههم الى سمت القبلة ولا يعوت به شيء من شروط الصلوة
 فلو استقى احد الامرين والى التكبير وجوبا **قوله** يجوز ان يصلي على القبر يوما
 وليلة من لم يصل عليه ثم لا يصلي بعد ذلك ذهب العلامة في المختلف الى
 ان من دخن ولم يكن قد صلى عليه يصلي عليه متى امكن من غير تحديد يوم
 وليلة ولا زيدا وما عداه لا يجوز الصلوة عليه بعد الدفن ولا باس
 به **قوله** الاوقات كلها صالحة لصلوة الجنائز الا عند تضيق وقت
 فرضته حاضرة ولو خيف على الميت مع سعة الوقت قدمت الصلوة
 عليه المراد بالاقوات كلها ما يقسم الاوقات الخمسة التي يكره فيها البدء
 النوافل ولا ريب في تخيير المصلي اذا السع وقت الصلوتين وتحميم المضيقة
 منها اذا السع وقت الاخرى ولو تضيقا بحيث خيف على الجنائز
 فان امكن دفن الميت قبل الصلوة ثم تودي الحاضرة ثم يصلي على القبر
 قدمت الحاضرة والا قدمت احكام الجنائز ثم يقضى الحاضرة **قوله**
 اذا صلى على جنائز بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان مخيرا ان شاء
 استأنف الصلوة عليها وان شاء اتم الاولى واستأنف للثاني هذا
 قول معظم اصحاب استناد الى رواية لا تدل على قطع الصلوة على الاولى

واستيناها على الثانية وهو مشكل لان قطع العمل مني عنه وليس منا ما يدل
على جواز من نص ولا اجماع فينبغي التوقف عنه نعم لو جئنا على الجنازة
قطعت واستأنفت الصلوة عليها واعلم ان الصلوة على جنازة من قضاه
بحسب فيها قصد هم في النية وتثنية الصلوة وجمعه في الدعاء لهم كما يجب الحاق
علامة التانيث لو كان الميت امرأة ولو اتي بعلامة التذكير بتأويل ليت
جاء ولو اختلف في الدعاء دعي لكل منهم بما هو فرضه حتى الطفل ولو كانت
الصلوة عليه مستحبة لم يتعرض لنية المذبة مع وجوبها على الجنازة الاخرى
لان الفعل الواحد لا يكون واجبا ومنه وبال كيتفي نية الوجود فيذبح
الاخرى تبعا كما يذبح في نية الصلوة الواجبة منه وبالله تعالى واعلم
ايضا ان ما ورد في دعاء الميت من قوله نزل بك وانت خير منزل به
لا يختلف الضمير في باب النية الى الذكر والانثى لان هذه الضمير للميت
واما من سمة اسم المفعول وكثيرا ما وقع الغلط فيه **قوله** ويخير من الاغنية
ما تيسر له ولا فيقل ما نقل في اخبار اهل البيت صلوات الله عليهم لا شك
ان المنقول عنهم في اولى واحرى وقد اورد ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه
جملة كافية وغيره **قوله** وسحب ان يكون ذلك الثالث اشين فان لم يقيس
فاجلعه كذا روى عن الصادق صلوات الله عليه وسحب ان يامر الامام
الناس في خطبة الجمعة وغيرها بتقويم التوبة والاحسان لله تعالى والانتفاع
اليه يامرهم بصوم ثلاثا عقبها ليخرجوا يوم الاثنين صائمين **قوله** وان يخرجوا
الى الصحراء حفاة مطر في رؤسهم محبتين مكثرين ذكر الله عز وجل قال

تتبعها
وز

الفصل الخامس في الصلوات
المغربيات

الوافل

بعض

بعض الاضحاب ولكن في ثياب بذلة وتواضعه **قوله** على سكينه و
وقار السكينة مئة جسمانية تنشأ عن استقرار الاعضاء وطمانينة
والوقار هيئته نفسانية عن طمانينة النفس وثباتها **قوله** فاذا فرغ
الامام من صلوة حول رداءه بان يجعل ما على المكتب الايمن على الايسر
وبالعكس ويجب ذلك للاماموم على الاقرب تعارلا لا يجوز للمحدث خصبا
قوله ثم استقبل القبلة اي استقبل الاخر من دون الاذاكار وان لم يحول وجهه
عن القبلة بعد الصلوة **قوله** وهم يتابعونه في ذلك انما يتابعونه في
العدد ورفع الصوت لافي الجهات **قوله** والاشر في الروايات يجب
الف ركعة في شهر رمضان كما انه الاشر في الروايات كذا هو الاشر
في الاحوال بل كاد يكون اجماعا وانكار الصدوق ضعيف واشتق عشر
ركعة بعد العشاء على الاظهر وخبر الشيخ في النهاية بين هذا وبين صلوة
النما في بعد العشاء والاثنى عشر بعد المغرب والاظهر اظهر **قوله**
وفي كل ليلة من العشر الاواخر ثلثين على الترتيب فيصل في الثماني بعد الفجر
والباقي بعد العشاء **قوله** وروى انه يقتصر في ليالي الاقدار على العلية
حسب ضيق عليه ثمانون اي يصلي في كل ليلة مائة فيبقى عليه عشر ركعة
في ليلة تسع عشرة وستون في ليلة احدى وعشرين وثلاث وعشرين و
اكثر الاصحاب على هذا وعليه ترتيب الشيخ الدعوات في المصباح وكل حسن
قوله يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوة على صلوات اربع عشرة فاطمة
عليها السلام وجعفر فيكون قد صلى اربعين ويبقى من الثمانين اربعون

صيانة

اخرى فيستعد للعمل بهذه الرواية من اول جمعة وهذا واضح اذا لم يكن
 في الشهر الا اربع جمع فان جاء على النادر خمس بقي ثلثون ركعة فيوزعها
 على ما سياتي الى حيث يستوي هذا هو الظاهر ولا يحضر في ذلك شيء
 بخصوصه **قوله** وفي اخر جمعة عشر من المهراد مضافة الى العشر الاخرى
 وليكن هذه العشرين في ليلة ما صرح به في الذكرى **قوله** وفي عشية تلك
 للجمعة عشرين الى المهراد في عشية ليلة السبت صرح في الذكرى وبإشارة
 الشيخ في المصباح وفي ليلة اخر السبت عشرين ركعة بصلوة فاطمة
 صلوات الله عليها وكأنه يريد اخر سبت من شهر رمضان لكن ربما
 كان يوم الجمعة الاخرية بنهاية الشهر وكأنه انما ذكر ذلك بناء على الفاء
قوله وصلوة فاطمة صلوات الله عليها نقل ابن بابويه ان صلوة فاطمة
 صلوات الله عليها وتسمى صلوة الاوابين اربع ركعات بتسليتين
 بقراءتي كل ركعة الفاتحة وقل هو الله احد من حرية **قوله** وصلوة
 جعفر الخ يجوز جعل هذه الصلوة من المواقف المهرتبة وروى ذلك
 عن ابي عبد الله صلوات عليه قال في الذكرى وتظهر من بعض الأصحاب
 جواز جعلها من الفرائض او ليس فيه تغيير فاحش ويجوز تحريمها
 من التسبب ثم قضاؤه بعدها وهو ذاهب في حواجه لمن كان مستجلا
 تكهرا في الذكرى **قوله** وان جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان
 افضل هو افضل من اقامه ركعة من جلوس مقام ركعة من قيام ولا من
 فعلها قايما وان كانت العبارة قد توهم خلاف ذلك **قوله**

الركعة الرابع
 في التسبب

في الخل الواقع في الصلوة هذا باطلا قد شامل الواجب والمندوب
 والظاهر انه لا فرق في الحكم الا في الشك فانه يتخير في الثانية او
 غيرها وفي السهو لا يجب سجوده على الظاهر لان النافذة لا تجب
 بالشروع فكيف يجب حرانها ولا يحضر في هذا الكلام للاصحاب
قوله الا الجهر والاختفات وكذا الواتم في موضع وجوب التقصير
قوله اذا كان في يد مسلم بشرط ان يكون مستحلا للجلد المتبذ بالذباغ
قوله او نجاسة الثوب او البدن او موضع السجود فلا إعادة
 بهذا بناء على ان الجاهل لا يعيد لو اتخذ عمله في الوقت وقد سبق
 ان الاصح وجوب الاعادة فيعيد هنا في الوقت في المواضع الثلاثة
قوله اذا لم يعلم ان من جنس ما يصلي فيه وصلى اعاد وان ظهر انه
 من جنس ما يصلي فيه بعد الصلوة وكذا العظم والشعر والصوف
 وما جرى مجراها وقيل يسقط الزايد ويأتي بالغايث ونحوه وقيل
 يختص هذا الحكم بالخيرتين ولو كان في الاولين استأنف والاول
 اظهر الاول هو الاصح **قوله** قيل لو شك في الركوع الى قولنا رسل
 نفسه ذكره الشيخ وعلم الهدى والاشبهه البطلان المعتمد البطلان
 ويحتمل ان الاختفاء انما يتعين للركوع بالرفع لانه بدونه مشرك
 بينه وبين الهوى للسجود ضعيف لان فعله يقصد الركوع لا يقضي
 كونه ركوعا بل لو فعله بغير قصد معتقدا انه قد ركع تعيين الركوع
 بالنية الواقعة اول الصلوة لان افعال الصلوة لا تجب لكل

واحد منها نية مخصوصة بالنية الواقعة والصلوة كافية نعم بشرط عدم
 الصارف وهو ان لا ينفذ ما يصرفه عن ذلك الفعل المعين **قوله** فان
 نقص الى قوله فيه تردد والاشبه الصحة اي وان نقص ركعة او ركوعا او
 المبطّل عمدا وسهوا مثل الحديث والاستدبار والمبطّل عمدا لا سهوا مثل
 الكلام والكثف والاصح عدم البطلان الا ان يبلغ الكثرة فان الفعل
 الكثير مبطل عمدا وسهوا **قوله** وكذا لو ترك التسليم ثم ذكر اي لا يبطل
 الصلوة الا ان ياتي بالمنا في عمدا وسهوا قبل الايتان به لان المنافي ح
 واقع في الصلوة وهذا بناء على القول بوجوب التسليم كما ذهب اليه
 المحقق **قوله** ولو ترك سجدة الى قوله جانب الاحتياط والمرد في
 الاحتياط البطلان وانما كان كذلك لان به يحصل تعيين البراءة ولا
 شك في صحة كونه مع تكافؤ احتمال الصحة والفساد من غير استناد الى
 مرجح يقي تعيين شغل الذمة بالصلوة بحال **قوله** والاظهر انه لا إعادة
 وعليه سجدة السهو هذا هو الاصح **قوله** او السجود على الأعضاء السبعة
 الا الجبهة فان السجود لا يحقق الا بوضعها **قوله** ولا يجزئ هذين
 الموضعين سجدة السهو وقيل يجب الى الاصح الوجوب **قوله** فضاها
 بعد التسليم وسجدة السهو ايضا **قوله** والكسوف المراد ما اذا شك
 في ركعتهما او لو شك في ركوعاتها ولم يلزم منه الشك في الركعات
 فانه يبنى على الأقل **قوله** وسواء كان في الأولين او الاخيرتين على الأقل
 هذا هو المعتمد **قوله** اذا تحقق نية الصلوة الى قوله كسافات الاقرب

ان ان علم ما قام اليه من الصلوة بنية عليه عملا بالظاهر والا إعادة
قوله من شك بين الاثنين والثالث بنى على الثالث انما يبنى على الثالث
 ويأتي بالاحتياط اذا كان شك بعد اكمال السجدين وبحق اكمال الركعة
 من الذكر في الثانية وكذا كل موضع تعلق الشك فيه بالأولين
 وهل يعتبر رفع الرأس منها في اكمالها فيه وجهان عدم اعتبار قوي
 وينبغي ايضا ان يتذكر او لا فان علمه او ظن شيئا بنى عليه وان اعتدل
 البطلان بنى على الثالث واتى بالاحتياط وكذا يتذكر في كل موضع عرض
 الشك وان كان مبطلا فلا يحق البطلان الا بعد اليأس من رجوع
 احد الطرفين **قوله** ثم اتى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس فيجزي
 في تقديم الركعة والركعتين على الاصح ولو صلى ثلاثا من قيام لم يسلمت
 اجزاء هل يتعين في الاحتياط الفاتحة ام يكون مجزئا منها ومن التسليم الاصح
 اعتبار الفاتحة وعدم اجزاء التسليم وقيل لا يبطل لانها صلوة منفردة
 التي عدم البطلان قوي **قوله** من سهى في سهو لم يلتفت وبنى على كونه
 قد فرغ من التكليفين احدهما ان المراد بالسهو في السهو عرض السهو او
 الشك فيما اوجبه واحد منها من سجدة السهو او صلاة الاحتياط فيكون
 لفظ السهو الاول مستعملا في معناه وفي الشك كما تبنى عليه في الدور
 وكذا لفظ السهو الثاني الا ان المراد به ما وجب لها مجازا اطلاقا كالس
 السبيل في السبب وحكمه انه لا يلتفت فلو سهى في سجدة في السهو
 او في صلوة الاحتياط لم يجب عليه سجدة السهو ولو شك هل سجدة

واحدة ام اثنتين في سجود السهو بنى على الاثنين ولم يلتفت ولو شك
هل سجد اثنتين ام ثلاثا لم يلتفت وكذا لو شك في ركعتي الاحتياط
مثلا هل صلى واحدة ام اثنتين بنى على الأكثر ولم يحجب عليه شي ولو شك
منا هل صلى اثنتين ام ثلاثا بنى على عدم لحوف المبطل ولو تعين ترك
واجب بعد الانتقال عن محله فان كان مثله يجب تداركه في مطلق
الصلوة وجب تداركه هنا والا فلا فلوترك سجدة وذكر بعد الانتقال
قبل ان يركع بعد اتي بالمتروك وان لم يذكر حتى ركع قضا بعد التسليم
بغير سجود السهو ولا اعلم في ذلك للاصحاب تصحيحا لنفسه
الثاني هو ان المراد بالسهو في السهو عرض الشك في وقوع السهو
او الشك في اداء السهو الاول والشك وبالتالي السهو ومعناه اذا شك
هل وقع منه سهو بان تكلم ساهيا او زاد فعلا مثلا وحكمه ان لا يلتفت
لان الاصل عدم وقوعه وهذا صحيح في نفسه ولكن التفتيش الاول الصق
بالمقام **قوله** ولا شك على الامام اذا حفظ عليه من خلفه اي لا حكم له
بمعنى انه يرجع الى حفظ من خلفه لو عرض له شك في فعل او ركعة
هل فعله ام لا والظاهر انه لا فرق بين كون المأموم واحدا او متعددا
ولا بين كونه عدلا او فاسقا ولا بين كونه رجلا او امرأة اخذا
بالعموم اما الصبي فلا يرجع اليه لعدم الاعتماد بحجته وكذا الحكم
لوشك المأموم في فعل او ركعة وحفظ عليه الامام فانه يرجع اليه
ولو سوى احد تها دون الاخر يتعلق حكم السهو باساي خاصة واعلم

ان مشق

ان تفتق **قوله** اذا حفظ عليه من خلفه اعتبار حفظ جميع من خلفه فلو
حفظ البعض خاصة لم يرجع اليه وفيه نزود **قوله** ولا حكم للسهو مع كثرة
ويرجع في الكثرة الى ما يسمى في العادة كثيرا وقيل ان سهو ثلاثا في
الركعة وقيل ان سهو مرة في ثلث فريض والا والظاهر المراد انه لا حكم
للسهو ولا للشك بعد ثبوت الكثرة فانهم قد يطلقون السهو على
مجاز اقلو فعل ما يوجب سجدة في السهو بعد ثبوت الكثرة لم يحجب عليه
ولو شك في فعل لم يلتفت وان كان في محله ولو كان الشك في عدد
الركعات بنى على الأكثر وان سوى عن فعل حتى فات محل تداركه لم يحجب
لشي ولو كان مما يقضى بعد الصلوة كالسجدة والشهد وجب
تداركه اذا عرفت هذا فاعلم ان المختار ان الكثرة تثبت بان سهو
المصلي في جميع ثلاث فريض متواليه وذلك بان سهو ثلاث مرات
في ثلاث فريض او اقل من ثلاث فيسقط عنه الحكم في الركعة
ويجمل سقوطه في الثالثة ويرزول هذا الحكم بانقطاع السهو عنه بمقدار
ما ينشئ عنه الوصف في العادة فيتعلق به حكم السهو والظاهر ان بعد
ذلك وهل يعتبر في مرات السهو التي بها يحصل وصف الكثرة
ان يكون كل منها بحيث يجب له شيء ام لا حتى لو شك فغلب على
ظنه احد الطرفين عد في الثلث لا اعلم في ذلك تصحيحا الآن
والذي يناسب المقام الاول **قوله** وقيل في كل زيادة ونقص
اذا لم يكن مبطلا الاصح وجوبها لكل زيادة وان كانت نغلا ونقصا

الفصل الثاني
في فضا الصلوة

الواجب خاصة بشرط ان لا تكون ابعظتين **قوله** ولو انفرد احدكما
كان حكم نفسه اي لو انفرد احدكما بالسبب الموجب لسجدتي السهو
تعلق حكم الوجوب به خاصة وقال الشيخ انه يجب على المأموم بحجوه
اذا عرض الموجب للأمام وحده والاصح خلافه **قوله** وقيل بالتفصيل
والاول اظهر الاول هو المعتمد **قوله** وهل يجب فيها الذكر منه ترد
الاصح انه يجب **قوله** ولو وجب هل يتعين بلفظ الاستبصار لا بالاصح
انه يتعين فيقول بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد اوسم الله
وبالله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والاخا على الاظهر الاصح
انه لا يجب القضاء معه اذا استوعب الوقت كالجنون وقال المفيد وغيره
بوجوب القضاء **قوله** وعدم التمكن من فعل ما يستحب به الصلوة الاصح ان يفاد
الطهورين لا يجب عليه القضاء **قوله** وشرب المرقد وجب القضاء
الا ان يشتر به جابلا بحاله او لضرره ولا جعت النية فانه لا تقضى **قوله**
يستحب ان يقصد عن كل ركعتين بعد فان لم يتمكن فعن كل يوم بمديل
اذا عجز عن مديل ركعتين تصدق عن كل اربع بعد فان عجز فمصلوة
الليل ومصلوة النهار فان عجز فعن كل يوم مديل **قوله** وترتيب السابعة
على اللاحقة الى قوله وقيل بترتيب الاول اشبه المعروف ان المتيب
على شيء يكون رتبة متأخرة عنه والاصح ان الغائية لا ترتب على الحاضرة
وكذا القوايت سواء كانت ليومه الحاضر او لما قبله من الايام بل
المكلف متخير بين فعل الحاضرة والغائبة وان كان تقديم الغائية اولى

قوله ولو ذكر في اثناهما عدل الى السابقة وجوباً عند كونهما باعثة
والمراد بالعدول نية كونها تلك الصلوة الغائية بقلبي من غير تلفظ
بشيء فانه محرم ومبطل **قوله** ولو صلى الحاضرة مع الذكر اعاد هذا البناء
على وجوب تقديم الغائية وعلى ما قلناه بعيد **قوله** ويقضى صلوة يوم
والاول مروي وهو اشبه بالاصح الاول **قوله** وقيل في الرابعة وهو الاصل
المعتمد انه في الرابعة احتياطاً للدم **قوله** ولا يجوز في شيء من التوافل عدل
الاستسقاء والعيد من مع احتلال شرائط الوجوب وكذا العدير
على الظاهر والمعادة **قوله** والاتصاف مع جابل بين الامام والمأموم
يمنع المشاهدة المراد بالجابل من عدا المأمومين لان مشاهدة بعض
المأموم لبعض كافية اذ كان ذلك البعض يشاهد الامام او يشاهد
من يشاهده ولو بوسايط ويشترط عدم العلم بفساد صلوة ذلك
البعض فان علم بفساده ثم كالحايل الاجنبى والمراد بمنع المشاهدة ما
يمنع في جميع احوال الصلوة فلو منع في حال القيام خاصة او في حال الجلوس
خاصة لم يضر وكذا لا يضر لو كان المانع محمداً كالشباك **قوله** ولو يادرك
الامام ركعاً على الاشبه بهذا هو الاصح **قوله** الا ان يكون المأموم امرأه
فانه لا يضر للحايل ح لكن ذلك انما يستقيم اذا كان الامام رجلاً الا ان
كان امرأه اوضئ اما لو كان المأموم رجلاً او ضئ فلا بد من المشاهدة
كما دل عليه المحصر الحاصل من الاستثناء في سياق النقي **قوله** ولا تتعد
والامام اعلى من المأموم بما يعتد به كالأبنية على ترويه هذا المعتمد

الفصل الثالث في الجماعة

وقد فسر بعض الأصحاب العلو المعبود بما لا يتخفى في العادة وهو ما
يشق تحطيه وفي حسن زراة ما يشهد له **قوله** ويجوز ان يحق الامام
على علو من الرض محدمة بشرط ان لا يحصل البعد المفراط **قوله** ولو كان
المأموم على بناء عال كان جائز بشرط ان لا ينفق به الى البعد المفراط عادة
قوله ولا يجوز تباعد المأموم عن الامام بان يكون كثير في العادة
اذا لم يكن بينهما صفوف متصلة وكذا يشترط بين كل صنفين من الصفوف
قلوا فطر البعد في بعض الصفوف بطلت صلوة ذلك البعض **قوله**
اما اذا اتوا الصفوف فلان ليس بشرط ان لا يروى **قوله** كثرة البعد
الى الخلف الفاحش للمأموم عن الامام بسبب التراخي عليه باستغالاته زمان
كثير **قوله** يكره ان يقرأ المأموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة
جمهرية ثم لا يسمع ولو همهمته الجهر بالهمهمة سماع الصوت من دون
ان يتميز الحروف وقه فيجب القراءة ولا تجب **قوله** قيل يحرم وقيل
يجب ان يقرأ الحمد فيها لا يجهل فيه والاول شبه الاصح الكراهية مطلقا
الا فيها استثنى **قوله** تجب متابعة الامام فلورفع المأموم راسه عاصدا
استمر اي مستمر على حاله متساويا حتى تلحقه الامام ولا يعود فتبطل صلوة
ان فعل **قوله** وان كان ناسيا اعداى اعدا ذلك الفعل بمعنى انه يعود
اليه فيتابع وجوبا ويفتقر تلك الزيادة وان كانت ركنا ولو لم يعد
فهو عاقد من ح ولو ركع قبل قراعه من القراءة بطلت صلوة ان تعد
وان كان ناسيا وجب العود فان لم يعد ولما يفرغ الامام من القراءة

فالمقابلة بطلان صلوة لتعذر الاخلال ببعض القراءة حيث انه قادر على
تدراكه **قوله** وكذا الواو الى السجود او ركع **قوله** يجب تقيده بما
اذا المكيين الركوع قبل تمام القراءة على ما حققناه **قوله** ولو قال كنت
مأموما لم يصح صلواتها اي لو قال كل واحد منهما كنت مأموما بالآخر
وانما بطلت صلواتهما لاستغناء القراءة من كل منهما ويتصور وقوع ذلك
في موضع التيقنة لكن في قبول قول كل منهما في حق الآخر بعد الفراغ من
الصلوة والحكم بصحتها نظرا فان الامام لو اخرج حديثه او عدم تسمه او
عدم قراءته لم يقدح ذلك في صلوة المأموم اذا كان قد دخل على وجه
شرعي فان قيل لما تحقق الامامة والا يتم هنا حكم بالصحته فلم يقدم
اخباره بشي من ذلك قلنا ان كان تحقق الامامة والا يتم شرطه
يصح الصلوة وان اخبر كل منهما بالامامة والاصح كما لا يخفى **قوله**
وكذا الوشكا فيهما الصلوة هذا اذا كان الشك في اثناء الصلوة اما لو
طرا بعد الفراغ منها **قوله** فالذي يقتضيه النظر عدم لا بطلان كان
الشك في المبطل بعد الفراغ لا يقتضي تاثير الشك حيث ان شرط
الصحته لم يحقق حصوله **قوله** ويجوز ان ياتم المعتضض بالمعترضين
وان اختلف الفرضان كالصبح بالمغرب مثلا لكن لا بد من الاتواء
في الكيفية فلا يتبدل في نحو الكسوف باليومية **قوله** والمتنفل
بالمعترض والمتنفل بالمعترض بالمتنفل في اماكن هذا انما يكون
في نحو المعادة بالنسبة الى الامام او المأموم والعبيدين والاستغناء

والغدير فانه ميصور كون كل من صلوة الامام والمأموم نفلا وان يكون
احداها فرضا والاخرى نفلا ويتصور العزيمة في الاستسقاء ونحوها
بالنذر وشبهه ولو حكمنا بشرعية فعل الصبي لكانت صلوة في الجماعة ممن
هذا القبيل **قوله** وقيل مطلقا هذا القول ضعيف **قوله** ويجب ان
يعيد المصنف صلوة اذ اوجده من يصلي تلك الصلوة جماعة اماما كان
او مأموما وكذا من صلى جماعة اذ اوجده جماعة اخرى اماما كان او
مأموما ويخير في نية الوجوب والمذهب كما وردت به الرواية واختار
اجهما اليه اذ انوى الوجوب وينبغي القول باشتراط نية الامامة
لو كان المعهود للصلوة اماما لا تنقأ سبب الشرعية لو كان ذلك **قوله**
ووقت القيام الى الصلوة اذ قال المؤذن قد قامت الصلوة على
الظاهر الاظهر اظهر وقيل عند الفراغ من الاقامة **قوله** وطهارة المولى
احترار عن ولد الزنا فان امامته لا يجوز انتفاقا **قوله** ويشترط ان
لا يكون قاعد القيام وكذا كل من كان في حالة دنيا لا يجوز ان يور
من كان في حالة عليا **قوله** ولا اميا ممن ليس كذلك ينبغي ان يراد بالاي
هنا من لا يحسن القراءة الواجبة في الصلوة **قوله** ولا يشترط الحرية
على الاظهر الاصح انها لا تشترط **قوله** والبلوغ على الاظهر الاظهر المجتهد
قوله ويشترط الذكورة اذا كان في المأمومين ذكرا وخشي يعين ان
ان يكون الامام ذكرا **قوله** ولو كان الامام يلحق لم يجز امامته متيقن على
الظاهر هذا هو الاصح وكذا لا يجوز امامته بلا حض اذا اختلف لحقها

الطرف الثاني

سواء في ذلك ما اذا كان اصلاح لسانه ممكنا وعدمه **قوله** وكذا من
يبدل الحروف كالتمتاع وشبهه في القاموس التمهيد الكلام الى التاء
والميم وان يسبق كلمته الى حمله لا على وفي الذكرى انه الذي تكرر
التاء والتاء فاء هو الذي تكرر التاء اي لا يتسرى التاء والتاء الاية وديها
مرتين فصاعدا في المبسوط فترها بمن لا يحسن ان يؤدي التاء والتاء
وعلى التقية الاولى والثالثة يتخرج كلام المصنف وحكم بعدم جواز
امامته لا على الثاني فانه لا وجه لمنع امامته على هذا التقية وقد صرح
بجواز امامته في الذكرى وصا لا لا تتع بالتاء والثالثة وهو الذي يدل
صرفا بغيره والايغ بنتطيتن من تحت وهو الذي لا يبين الكلام
فلا يصح امامتها الا لثلاثهما **قوله** ولا يشترط ان يورى الامامة لا يشترط
ذلك في صحة الجماعة لكن يشترط في حصول ثواب الجماعة له **قوله**
وصاحب المسجد والامارة والمنزل اولى بالتقدم المراد بصاحب
المسجد الامام الرايت فيه وبالاخير من كانت امارته شرعية وهو
الوال من قبل الامام عليه الصلوة والسلام ومحصل ان الامير في امارته
ومررب المنزل في منزله والامام الرايت في مسجده لا يعارض احد
منهم الا الامام الاعظم وان كان غيره افضل منه اذا كان بشرائط
الامامة قال في الذكرى بهذا ظاهرا الاصحاب وصرح بعضهم بعدم
وجوه ومخالف فيه **قوله** والهاشمي اولى من غيره اذا كان بشرائط
الامامة المراد انه اذا كان بالشروط ولا شك في عدم تقدمه على الاخير

وصاحبه وقد جعله جماعة بعد الافقة الذي هو بعد الاقراء قال في الذكر
ما حاصله انه لا شيء في الاخبار يدل عليه **قوله** واذا انتحى الأئمة الى
قوله قدم الاقراء المراد به الاعلى بحجوبة الآداء واتقان القراءة و
وما يتبع ذلك **قوله** فالافقة المراد به الاعلى بالذقة وظاهرهم ان علمه
بجميع الغفر من المرححات **قوله** فالأقدم هجرة ربحا جعلت الحق
في زماننا سكنى الاضمار لانها تقابل الهادية سكنى الاعراب لان اهل
اقرب الى تحصيل شرائط الامامة والكمال فيها من اهل القرى والبوادي ^{منهم من} _{الافقة} ولا بأس به ووجد بخط الشهيد رواية عن الصادق صلوات الله عليه
فضل الله اهل المدائن على اهل القرى كما فضل الله اهل السموات على اهل الارض **قوله**
فالاसन المراد به على سنا في الاسلام فابن حنبلين كانا في الاسلام **قوله**
فالاصبح المشهور انه اصبح وجهها ذكره عامة الاصحاب وبعض المتأخرين
جعل له الاصبح وجهها او ذكرها حجاز او كان مدخلية المعنى المجازي في الترجيح
استدفعه مكافئ المعنى الحقيقي او ارجح **قوله** وليستحب للامام ان
يسمع من خلفه الشهادتين ليقعدوا به وكذا جميع الاذكار **قوله** اذا
ثبت ان الامام فاستسقى غير الطهارة بعد الصلوة لم تبطل صلوة
المؤمن بهذا اذا كان قد اجتهد في معرفة عدالة قبل الصلوة و
غلب على ظنه عدالة ما بطريق المعبر وهي المعاينة الباطنة او شهادة
عدلين او الشيعاء وكذا ذلك ثم تبين الخلاف اما اذا قصر فان صلوة
باطلة على كل حال **قوله** ولو علم في أثناء الصلوة قبل الساق وقيل يري

او كافر او ص

الانفراد ويتم وهو كشبه الاصح الثاني اذا دخل الامام ركع وخاف فوت
الركوع ركع ويجوز ان يمشي ركعا حتى يلتحق بالصف المراد انه اذا دخل
المكلف موضع الجماعة وقد ركع الامام وخاف ان يفوته الركوع
المراد الحاق بالصف نوى وكسر في موضعه وركع محافظة على
اكثر تلك الركعة لكن يشترط ان يكون موضع التكبر والركوع صالحا
للاقتداء فلا يكون اسفلا بالمعقبة ولا مفرط العلو ولا البعد
عادة بحيث يخرج عن صلاحية الاقتداء في العادة ويشترط المسية
في ركوعه او بعده ان لا يكون فعلا كثير يقطع الصلوة ويجب يحتر
رجليه في مسية ولا يرفعها الرواية **قوله** والمرأة وراة وجوبا على
القول بتحريم المحاذاة والاعلى الذب قد سبق ان المحاذاة بين
الرجل والمرأة لا يحرم في الصلوة فيكون تأخر الخشعي عن الامام مستحبا
لاحتمال ان يكون امرأة وكذا تأخر المرأة عنه لاحتمال كونه رجلا **قوله**
اذا وقف الامام في محراب داخل الى يمكن تصوير المحراب الداخل
بان يكون داخل في الجدار كثير بحيث يكون اذا وقف الامام
فيه لا يراه من على جانبه ويمكن تصويره بان يكون داخل في المسجد
بحيث يكون له جداران في المسجد وهذا الصق بالمقام
فانه يكون من المأمومين من هو على بين الامام وشماله ولا يكون
في مقابل احد فيتحقق عدم مشاهدتهم الامام ولا من يشاهده
بخلاف الداخل في الحائط فان الصف غالبا يكون متصلا فالدين

في الجانبين يشاهدون من يشاهد الامام وهو في مقابلة ولو
 بوساطة **قوله** لا يجوز للمأموم مفارقة الامام لغير عذر يلوح بهذه
 العبارة انه يجوز المفارقة مع العذر مع بقاء القدوة ولغيره يرد في
 نحو التخلّف لفعل الشاهد الاول اذا كان مسبوقا بركعة وفي صلوة
 الخوف والحاصل ان ذلك في مواضع مخصوصة **قوله** فان نوى
 الانفراد جاز حيث لا يجب الجماعة وعلى هذا فتنوى الانفراد فتقل
 بفعل صلوته وانما يباين المنفرد فلو كان قبل القراءة قراء لنفسه وان كان
 بعد الهوى للركوع اعتد بقراءة الامام ولو كان بعد القراءة وقبل
 الركوع او في اثناء القراءة ففي الاعتداد بما قوله الامام قولان يتجدد
 الاعتداد به اذا وقع الانفراد بعد فراغها او بين الحمد والسورة
 فيضم الى فاتحة الامام سورة وان كان في اثناء الحمد او السورة
 اعاد التي انفرد في اثنائها استبعاد التلقيق السورة الواحدة منها
 مع احتمال البناء مطلقا فرفع لو شرع الامام في التوحيد او الحمد فانفرد
 المأموم فعمل بركعة فقلها ^{سواء كان في السورة او خارجة} ام يجوز العدول الى سورة اخرى فيه تردد
قوله اذا شرع المأموم في نافله فاحرم الامام قطعها وتسايف حتى
 الغوات والالتفات ^{بما كان في الركعة} استجابا وان كان فريضة نقل
 نيته الى النقل على الافضل ظاهر الرواية يقتضي ان ذلك اذا دخل الامام
 موضع الصلوة وينبغي الاستحباب قطع النافلة ان يكون بحيث يجوز
 به حصول الجماعة عقيب تحريم الامام ومعارضة المصنف بخلاف

ذلك لانه قيد بخوف الغوات ولعله يريد خوف فوات الاتمام من اول
 الصلوة واما الفريضة فان دلت القران على التساع الزمان بحيث
 يكملها عند تحريم الامام لم يقطعها ولم ينقلها الى النقل والرواية
 بالنقل مطلقة وكلام الاصحاب مختلف **قوله** وفي الركعتين الاخيرتين
 بالحمد وان شاء سمع سواء سمع امامه او قراء الحمد وقيل انه اذا
 ادرك الاخيرتين مع الامام وسمع بتعيين على المأموم القراءة فيهما لقي
 عليه حذرا من خلل الصلوة من القراءة وهو ضعيف **قوله** وقيل في
 على التكبير الاول والاوّل اشبه الاستيناف هو المعتمد وكذا الواوّل
 معه سجدة **قوله** ولو ادركه بعد رفع راسه السجدة الاخيرة كرهه صرح
 فاذا سلم قام ولا يحتاج الى استيناف بكبر لا يتناف النية والتكبير
 كما انه لا يستأنفها اذا ادركه في التشهد الاول فكبر ودخل معه على النبي
 على نيته **قوله** ويجوز ان يسلم المأموم قبل الامام وينصرف والضرر ولا غيره
 بهذا في غير الجماعة الواجبة ولا بد لجواز ذلك من نية الانفراد فان لم ينو
 اثم واجزاء فعلمه صرح به بعض الاصحاب والاخبار مطلقة **قوله**
 اذا وقفت النساء في الصف فجاد رجال وحب ان يتأخرن اذا
 لم يكن للرجال موقف امامهن هذا مبني على القول بتحريم المحاذاة
 وقد سبق انه ضعيف فيكون التأخر مستحبا **قوله** مستحب اتخاذ
 المساجد مكشوفة غير مستعفة لعل المستحب كشفا في الجملة بان
 يستعف بعضها او ان التسقيف المنعني عنه تسقيف خاص فان

ولو ادركه بعد رفع راسه
 السجدة الاخيرة كرهه

خاتمه

الحاجة ما استدعى التقليل لدفع العدد والقول **قوله** وان يكون الميضاة
على اوابها في القاموس الميضاة موضع يتوضا فيه وممنه الطهارة وكل
منها محتمل الارادة يعني فان اتخاذه موضع الوضوء في المسجد فيقتضي انهما
حرمة المسجد فيكون مكرها واتخاذ الكنيسة في المسجد اذا كان سابقا
على مسجدية جائزا لانه مستبعد للتأذي برأية ولا يمتنع المسجد به
قوله وان يكون المنارة في الحائط لا في وسطها في النهاية لا يجوز
المنارة وسطها ويوصى الداخل ان تقدمت المسجدية على بنايتها
وان يتعابد بغيره اي يستعمل حاله عند باب المسجد احتياطا للطلقة
فربما كان فيه نجاسة **قوله** ويجوز نقص ما استهدم دون غيره استهدم
بفتح التاء والدال اي اشرف على الانهدام ولو اراد توسعة المسجد
فانظر حواش المقصود اذا وجدت علامات العارة واجتمعت
الآلات ولو قيل بالتأخير الى تمام المسجد لكان وجهها الا ان يدعو اليه
ضرورة وليس يعيد حواش اذا كانت بخور وزنة وشباك بالمصاحفة
قوله ويجوز استعمال التربة في غيره اي في غيره من المساجد وانما يجوز
ذلك اذا تعذر وضعها في ذلك المسجد واستولى الخراب عليه وكان
الغرض كثره المصلين فيه ونحو ذلك اتباعا للمصاحفة **قوله** ويجرم
زخرفتها اي تذهيبها فان الزخرف بالنظم الذميب ذكره في القاموس
قوله ونقشها بالصورة اطلاق جماعة تحريم النقش منهم للمعم في المعبر و
العلامة في المنقوش والنهاية ونقشنا في الذكرى وكذا اطلاق جماعة تحريم

نصوريها وهو لازم من تحريم النقش بطريق اولى وهو متناول للصورة
الحيوان وغيره **قوله** ولا يجوز ادخال النجاسة اليها الاصح ان النجاسة خصوص
بجوف التعدي الى المسجد او شئ من الآلة **قوله** ولا ازالة النجاسة فيها
التحريم ان لم يؤمن التلوين طاهرها معه كالوعسلها في اناؤه او فحلا لا
يتصل كاللثة فليس يعيد القول بالتحريم ايضا بما فيه من الاحتقان المناق
لعله صلى الله عليه وآله اجنبوا مساحدكم النجاسة **قوله** ولا اخراج الحي
منها وان فعل اعادة النجاسة الى غير القول بما قبله للصلاة والسلام اذا اخرج
احدكم النجاسة من المسجد فليترها مكانها او في مسجد اخر فانها تسبح و
ينبغي ان يكون المحرم الخراج ما يعد جزءا من المسجد اماما لمحق بالعمامة
المشوهة للمسجد فلا لان كسر المساجد وتنظيفها مستحب **قوله**
او محاريب دأخله في الحائط الظاهر ان المراد الدأخله في الحائط كقوله
وكذا اكره المحاريب الدأخله في المسجد لما روى ان عليا عليه السلام
كان يكسرها ويقول كانها مذابح اليهود **قوله** وانفاذ الاحكام وقال ابن
ادريس لا يابس به وهو قول الشيخ في الخلاف والعلامة في المختلف لان
عليه عليه السلام كان نقض في مسجد الكوفة ودكه القضاء مشهورة الى الان و
هو قوي **قوله** وتعريف الضوال وكذا السؤال عنها **قوله** وانشاد الشعر
لو قيل يجوز انشاد ما كان من الشعر موعظة او مدحا للشيء والآخرة
صلوات الله عليهم وصر في الحسين صلوات الله عليه ونحو ذلك كبيت
حكمه وشاهد على الكتاب او السنة او مسئلة علمية لم يسجد لان ذلك

كله عبادة وما زال السلف يفعلون مثل ذلك بغير تكبير **قوله** ورفع الطهارة
ولم يقرأ آية القرآن اذ تجاوز المعتاد **قوله** ويكره دخول من في غيبة الرعية
يصل او يؤتم وكذا كل ذي ربح كرهية والتخيم والبصاق وقتل النمل فان فعل
سره بالتراب اى كثر البصاق والتعلل وهذه الصفة لان المذموم واحد
منها **قوله** وكشف العورة مع عدم الناظر لان فيه استخفافا للمسجد
وكذا كشف السرة والركبة والخض **قوله** والرمي بالحصى هو مقيد
فى كلامهم بكونه حذفا وهو الذى وردت فى الحديث النهي عنه **قوله**
ان كانت فى ارض الحرب او باء اهلها جاز يستعملها فى المساجد
ولا يجوز فى غير ذلك ويلزم منه صحة وقت الكافر ولا يجوز نقصها الا
ما لا يضمنه فى تحقق المسجد كالحراب وكهوه **قوله** فان صليت فراد
فيل تقصر وقيل لا والاول شبه المعتد اذا تقصر مطلقا **قوله** وكانت
الثانية لئلا يبا على القول بجواز اقتداء المعتزض بالمتنفل قد سبق انه
يجوز ذلك فى مواضع بهذا احدا واحدا **قوله** فيؤى من خلفه الا فراد
واجبا قال فى الذكرى ويحتمل عدمه اى عدم وجوب الاتباع نية الا فراد
لان قضية الاتهام انما هو فى الركعة الاولى وقد انقضت وهذا
انما يتم اذا كانت نية الاتهام فى ذلك البعض خاصة لامع الاطلاق
ولا يرب ان نية الا فراد اولى **قوله** انفراد المؤتم وتوقع الامام للمؤتم
حتى يتم اى مع بقاء حكم ايتامه فان ذلك ثابت فى الفرقة الثانية
قوله ويجوز ان يكون كل فرقة واحدا اذا وفى معاومة العدو

الفصل الرابع فى صلوة
الاجرة

صلوة المطاردة

قوله

قوله كل سهو يلقى المصلين فى حال متابعتهم لا حكم له هذا انما هو فى
الشك العارض للمؤتم اذا حفظ عليه الامام ولو عرض له سهو
تعلق به حكمه وقد سبق ذلك فضلا **قوله** لو كان على السلاح نجاسة
لم يجر على قول والجواز اشبه ان كان السلاح مما لا يتم الصلوة فيه
منفردا ونجاسته لا يتعدى او كانت مما يعفى عنه وجب اخذه والاحرم
مع عدم الضرورة الى اخذه والحل بالسلاح هنا آلة الدفع من بين
والنجر والسكين وكهوه مما يغري والحوش والدرع والمغفر وكهوه
مما يكن **قوله** ولو ثقلا يمنع سكتها من واجبات الصلوة لم يجز الا
عند الضرورة **قوله** ثم دخلت الثانية معه فاذا سلم لم يحجب عليها
اتباعه قد تقدم ان سهوا الامام اذا انفرد به اختص حكمه ولم يلحق
بالمؤتمين فاذا عرض له السهو قبل دخول الفرقة الثانية معه لم يلزمهم
حكمه بطريق اولى **قوله** وسجد على قريوس سرجه القربوس فتح القاف
والراء كدرون **قوله** ويقول يدل كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله
الله والله اكبر فيجوز عن كل صلوة لثبوتان وعن المغرب ثلاث
وكذا غير اليومية ولو شك فى عدد داء والحال بهذه بطلت ولا بد من
النية والتكبير والشهد والتسليم **قوله** ولا يستألف وقيل ما لم
يستدبر فى اثناء الصلوة وهذا القول للشيخ وهو صحيح فى الميسر
وهو ضعيف **قوله** اذا خاف من سيل او سبع جاز ان يصل
صلوة شدة الخوف لا يخفى ان ذلك حيث يكون الحال مقتضيا

مقر

له **قوله** ويوميان لركوعهما وسجودهما بهذا اذا لم يكنهما السجود حجب
وكذا الموحل وفي الذكرى لو خاف من اتمام الصلوة استبدل الفرق
ورجعا عند قصر العدد سلامة وضاق الوقت فالظاهر انه يقصر العدد
ايضا بهذا كلامه وللتنظر في الاكتفاء به اذا سلم بعد مجال ولوج بينه
وبين القضا وعند تمكنه منه كان اولى بذراع اليد الذي طوله اربع وثلاثون
اصبعاً تعويلاً على المشهور بين الناس او مد اليقظة الارض المراد بتقديره
بالاصابع في عرضها وقدرت الاصبع بسبع شعيرات عرضها وقيل ست
والشعيرة بسبع شعيرات من شعر البرزوخ وضبط مد البصر في الارض
بكونه ما يتيمم معه والغارس والرامل المبصر المتوسط في الارض المستوية
قوله ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد ليومه فقد كمل مسيره
وجب التقصير في رواية الفضل عن الرضا صلوات الله عليه ايماء
الى انه اذا عزم على العود في ليلة يقصر به صرح بعض الاحباب وكذا
به وكذا لو كان السفر في الليل وعزم على العود في اليوم الذي بعده
اخذ من الرواية المذكورة وبه صرح في الذكرى **قوله** ولو تردد يوماني
ثلثة فراسخ ذاهبا وجائبا وعائدا لم يحجر التقصير الظاهر ان ذلك
في ذلك **قوله** ولو صح ينتظر رخصة ان تيسر الى قول حتى تيسر له
الرخصة ان ويساوي في الصور استكان استطارة لهم اما ان يكون على
راس مسافة او في محل الترخص او دونه وعلى كل تقدير اما ان يتعلق
السفر عليهم او يحرم به من دونهم فان كان دون محل الترخص فلا قصر طوعا

العود ص

وكذا ان بلغه ولم يبلغ المسافة اذا علق السفر عليهم ولم يكن سفرهم
محققا والاقصر الى لمن يومان يتم ولا يخفى ان قوله وان كان دونها
اتم ليس على اطلاقه **قوله** وفي طريقه ملك قد استوطنه ستة اشهر لا
يشترط في الملك ان يكون صالحا لكان فيمكن الخلة وح فيتعاق
الحكم بالبلد الذي فيه الملك ولا يشترط ملك مغربها خلافا لبعض
المناظرين في السنة الاشهر التوالى فيكون لو كانت مائة من بيت
نعم يشترط كونه فيها مقيما ويشترط كون الملك في حدود ذلك البلد
فلو كان في محل الترخص بالنسبة الى ذلك البلد لم يحسب بلد الملك
وكذا يشترط تعاونه فلو خرج عن ملكه بطل الحكم فان عاد عاد ولو
انحرف بلد ادار اقامته على الدوام فهو كبلد الملك وينبغي ان يشترط
الاستيطان سنة اشهر لعدم تعيين الحكم بالاتمام بدونها **قوله**
اتم في طريقه وملكه هذا اذا كان عزمه في اوله سفره الوصول اليه
او الى موضع يسع فيه اذا نه او يرى جذرا نه وان التقى وصوله
اليه بعد التردد في السفر كان في الطريق معتصرا او اذا بلغ موضع
الملك اتم ومثله ما لو نوى الاقامة في بعض المسافة في كل
من الحكيم وان يكون السفر سايقا اي جازيا اما دونها فيه
شرعا بحيث نعم الواجب والمذوب والمباح والمكروه **قوله**
كان معصيته لم يقصر كما يتابع الجايز في جوده لا ان اتبعه
لضرورة كخوف الطريق او دفع شره او شر جارا اخر وكذا لو كان

ولا يشترط ص

مكرها في متابعتها او يخاف ضررا بالخلاف عنه **قوله** ولو كان للنجاة
 قيل يقصر في الصور دون الصلوة وفيه تردد في شأ التردد من اختلاف
 الروايات ففي بعضها انه يقصر الصور ويتم الصلوة وفي بعضها ان يقصر
 في الصلوة والصور متلازمان والاصح ان يقصر فيها معا لتوفر الكمال
 على ان المسافر الى مسافة اعد الميكن عاصيا بسفرة يلزمه القصر مطلقا
 والتاجر ليس بعاص **قوله** والتاجر الذي يطلب الاسواق والبريد
 بهذه العبادة غير الكثر الاصحاب ولم تر قصرها المصنف المعتمد معللا
 بانه يلزم عليه ان لو اقام في بلدة عشرة ثم سافر عشر من ان يتم في
 سفره ولم يقل به احد قال بل الاولى ان يقال ان لا يكون ممن يلزمه
 الاتمام سفر **قوله** فلو اقام احد عشر ثم انشأ سفر اقصر
 الضابط للكثر ان يضاف الى مسافة ثلاث مرات بحيث يتحدد
 حكم الاتمام بعد كل منها ولا يقيم عقيب واحدة بحيث منها عشرة
 ايام في بلدة او في غير بلدة لكن بشرط نية الاقامة في الاخير فانه في
 الثالثة يصير كثير السفر ويلزم الاتمام الى ان يقم عشرة في بلدة او
 في غير بلدة لكن مع النية فانه اذا سافر بعد ذلك الى مسافة يقصر ولو
 تخلل بين السفرات الاقامة المذكورة لم يثبت له وصف الكثرة الا
 بثلاث مستانفة **قوله** وقيل ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملة الملاح
 والاجير والاول اظهر هذا قول البعض الاصحاب فان الرواية
 بالعشرة انما وردت في المكاري والملاح والاجير اطلاق فيه

لان اسم يقع عليها والاصح الاول فانه المذهب ويكفي في العشرة
 كونها مائة لكن بشرط ان لا يتجلبها مسافة وكذا ان يكون كونها في غير
 البلد بعد مئة ثلثين يوما على التردد وفي الاكتفاء بالثلثين من دون
 اقامة عشرة بعد مائة لان الاكتفاء بها قوي **قوله** ويتم ليل الضعيف
 والاول اشبه القول الثاني للشيخ وهو ضعيف والاول هو المعتمد
قوله ولا يجوز له الترخص قبل ذلك الاصح انه لا بد من خفاها
 معا فتمى او ترك احد ما هو في حدود البلد والمهر بخفاها ان لا
 يسمع صوت الاذان ولا يرى صورة الجدار ولا يقدم روية شبه
 من غير ان يتميز صورته ولا عبرة بما افطر غلوه من الجدران كالمنازة
 والقلعة ومحوها من البيوت الخارجية عن العادة والاعتبار باخر
 البلد اذا كان غير مغوط الانساع فان افطر في ذلك كالكوفة فالاعتبار
 باذن محلته وجدرانها ويعتبر في المؤذن ان لا يكون صوته مغوط
 العلوا والاخفاض وان لا يكون هناك ما يمنع كمال الادراك له
 كالهواة القوي ومحوه ولو كان البلد على موضع عال او في ودة او
 كان هناك مانع من الادراك ومنه الاغمي والاصح فالمرجع الى تقدير
 الاستواء والسلامة والعمل بما يقرب على الطن ولو نوى السفر ليل او
 وصلى بالنسبة الى ما قبله وكان ارادة الرد على من اكتفى في القصر في
 الصوم بتبليغ نية السفر من الليل والخروج من منزله **قوله** وكذا
 في عودته يقصر حتى يبلغ سماع الاذان من مصره فتح يتم لان ما بعد

ولو اقام خمسة قبل يتم
 وقيل يقصر نهارا وصالوة
 دون صورة صح

الغاية بحسب مخالفتها لما قبلها وقد يقال هذا مناسف لما سبق في
كلامه من ان احد الامرين كاف في القصر وهو خفاء الاذان والجمعة
فان مقتضاه انه متى خفي احدهما فقد تجاوزه حد ود البلد ويلزم ان
يتحقق حكم القصر متى الى ان يدركهما معا فانه على ذلك التقدير لا يعود
الى البلد ولا يادركهما فكيف يكتفي بسماع الاذان في وجوب الاتمام
ويكفي والجواب بانه يرى ان خفاء الاذان والجدلان مثلا زمان خفي
خفي احدهما فقد خفي الآخر ومتى ادرك احدهما ادرك الآخر فيكون
كسائر الخفاء احدهما في الخروج في قوة اشتراط خفايهما وكذا اعتبار
ادراك احدهما في العود للاتمام في قوة اعتبار ادراكهما وهذا صحيح
لو ثبت اللزوم لكنه غير معلوم ولا يصح في المسئلة اقوال اصحابنا اختراجه
سابقا **قوله** وقيل يقصر عند الخروج من منزله ويتم عند دخوله والا ول
اظهر هذا القول ضعيف **قوله** ولو صلى صلوته واحدة بنية الاتمام
لم يرجع الى صلاحها مع نية الاتمام اى مع نية الاقامة فان نية الاتمام
في الصلوة خير من نية الخروج وقت الرابعة ولم يصل فكان ناويا
للاقامة ثم عن له السفر بعد الوقت ففي وجوب الاتمام للقصر
وهان يلتفتان الى ان حكم الاتمام قد لزمه وجوب القضاء تماما
فيستحب وان ظاهر الحديث ان من لم يصل على التمام يقصر اذ ارجع
عن قصد الاقامة والاظهر الاول وكذا الوجهان لو صلى تماما في موضع
التخيير والتراجع كما سبق ومثله ما لشرع في صوم واجب والاصح

انه اذا زالت الشمس يلزمه الاتمام كما لو صلى تماما **قوله** القصر فانه غير
الا ان يكون المسافة اربعا ولم يرد الرجوع ليوم على قول اى فانه يتخير
والاصح وجوب التمام هنا **قوله** او في احد المواطن الاربعة مكة والمدينة
الاقتصار في التمام بالتخيير على مسجد يها هو اولى القولين **قوله** وكذا الصلاة
لودخل الوقت وهو مسافر فحضر والمجاور للمرابية حابر الحسب صلوات الله
عليه وهو ما دار عليه سور الشهد والمسجد دون سور البلد وفيه جاز الماء
حين امر المتوكل بالجر الماء على قبر الحسين صلوات الله عليه ليغفنه وكان
لا يبلغه فانه تخييرا والاتمام افضل بهذا في الصلوة خاصة **قوله** اذا
دخل الوقت وهو حاضر ثم سافر والوقت باق قبل تمام بناء على وقت
الوجوب وقيل يقصر **قوله** ونقص شبهه الاصح انه متى دخل الوقت
وادرك مقدار الرابعة بشرطها قبل بلوغ حد الترخص يجب عليه
الاتمام سواء ضلها حاج او بعد بلوغ حد الترخص ولو فات قضاءها
تماما **قوله** وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت
باق والاتمام هنا شبه الاتمام هو المختار هنا ايضا **قوله** ويجب
ان يقول عقيب كل فريضة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر هذا مستحب عقيب الصلوة المعصورة خاصة وبصرح
في الذكرى وحكي القصص به عن ابن بابويه وذكر انه في الرواية عن
العسكري عليه الصلوة والسلام **قوله** اذا عزم الاقامة في غير بلد عشرة
الى قوله اتم ذاهبا وعاهدا وفي البلد لهذه المسئلة صور هذه احدها

والحكم فيها ما ذكره الثانية ان يعذر على المخارطة من حين خروجه و
 هذا يقصر اذا خفي عليه الاذان والجدران على الاصح الوجهين والاخر
 انه لا يشترط خفاهما اقتضارا في ذلك على بلد الثالثة ان يعذر على
 العود من دون الاقامة عشرة ولا خلاف في انه يقصر في عودها انما
 الخلاف في حكمه في الزهابة والمقصد واضح القولين وجوب الاتمام
 عملا بالاستصحاب ومساكنا بتقاء المقتضى ولا بد في تصوير المسئلة
 من ان يكون قد صلى على تمام في البلد الذي نوى فيه الاقامة قبل خروجه
 لانه اذا عثر له قبل ذلك فهو ليسا فربما يفاد افارقه وظاهر الحديث
 يشهد لما قلناه واعلم انه لو خرج من موضع الاقامة الى ما دونه المسافة
 فلا عني العزم او متردد اذ في الحكم تردد واتمامه في دهابه و
 مقصده خاصة قوى **قوله** ولو نوى الاقامة عشر ودخل في صلوة
 فعن له السفر لم يرجع الى التقصير فيه تروى نيشا من انه قد دخل
 في الصلوة على قصد الاتمام والصلوة على ما افتتحت عليه فيكون تمام
 ومن انه لم يصل على تمام صلوة فلا يلزم حكمه كما دل عليه الحديث والاصح
 انه ان ركع في الثالثة لزمه حكم الاتمام لانه لا بد من اكمالها اربعاً و
 الا لزمه التقصير لا تتقاء المقتضى للاتمام فيه من قيامه وتبينه تدبير
قوله الخامسة الاعتبار في القضاء بحال تواتر الصلوة لاجال
 وجوبها الى الاصح ان الاداء تابع لمحل الوضوء في الداء يجب
 تماماً والقضاء تابع لاداء في ذلك واما في العود فان الاداء يجب

تماماً اعتباراً بما صار اليه والقضاء تابع وقد سبق ذلك كله **قوله**
 استحباب له قضاء ولها ولو في السفر ينبغي ان يراد بالقضاء هنا معناه
 اللغو وهو الفعل لانه ربما فعلها او وقت الاداء باق **قوله**
 وان ضمنه وانجز بنفسه وكان ملياً كان الذبح له بحيث الزكاة المراد
 بضمانه ادخاله في ملكه باحد الاسباب المملكة والمراد بملاكة تيساره
 بحيث يكون مالاً لمقتدر ذلك المال احتياطاً له وانما يشترط الملاكة
 في غير الاب اما الاب فانه يجوز له اقتراض مال ابنه ان كان معسراً او
 كذلك ما جرى مجرى القرض **قوله** اما الولد يكتسب ملياً او لم يكتسب ملياً
 كان ضامناً للبيوع والرجوع ولا زكاة هنا اي لو انشئ وصفت الملاكة سواء
 انشئ وصفت الولاية ايضا او كان ثابتاً فانه اذا انجز بنفسه بعد ضمان
 المال تملكه لم يدخل في ملكه وكان ضامناً له يعني انه اذا تلف يعزله
 فالضمان هنا غير الضمان المراد من قوله وان ضمنه ورجع فيكون الرجوع
 للبيوع ولا يستحب الزكاة ولا ينبغي ان هذا لا يستقيم على الاطلاق بل
 يجب ان يستثنى الاب فانه اذا ضمن المال يملكه وان كان معسراً كما
 ذكرنا وانما يكون الرجوع للبيوع اذا كان له شراء بعين المال واجاز
 الولي البيع للطفل مع وجود المصلحة فان كان الشراء في الذمة لم ينبغ
 للطفل بل للشري ورجع فلا مانع من استحباب الزكاة له لان المقتضى
 موجود وكذا القول فيما اذا كان الشراء بالعين واجازة الولي للطفل
 فان الحكم بانتهاء الزكاة هنا غير متجه نعم لو رده الولي فانه يفسخ و

كتاب الزكاة

وينبغي ان يحل اطلاق عدم الزكوة على هذا القسم وكذا الحكم اذا انتهى وصف
الولاية وبإدنى تأمل يعلم ان الصور ثمان لانه اما ان يكون وليا وملييا
او ينتقى الوصفان او احدهما وعلى كل تقدير من التقديرات الاربع فاما
ان يتجر نفسه او للطفل واذا نظرت الى ان الشراء بالعين او بالذقة في
الصور التي لا يصح ضمان المال فيها وعلى تقدير كونه بالعين اما ان
يجزى الولى للمصلحة او يفسخ زادت الامتصاص على الثمانية **قوله**
ليست الزكوة في غلات الطفل ومواشيهم وقيل يجب الاصح الاحتياط
قوله وكيف قلنا فان التكليف بالاخراج يتناول الولى عليه امتناع توجبه
الخطاب الى الطفل بوجوب او استحباب لرفع القلم عنه **قوله** وقيل حكم
المجنون حكم الطفل لعله يشبه بذلك الى قوله من قال بوجوب الزكوة في
غلات الطفل والمجنون ومواشيهم **قوله** والاصح انه لا زكوة في ماله
الا الصامت اذا تجر له الولى استحباتا فهذا هو الاصح **قوله** والملوك
لا تجب عليهم الزكوة سواء قلنا بملك او اهلنا ذلك لاننا قلنا ما به
ملك فان ملكه غير تام **قوله** ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه لم يجب عليه
الزكوة وقيل بملك ويجب عليه الزكوة وقيل لا ملك والزكوة على مولاه
الاصح انه لا يملك والزكوة على الولى **قوله** وكذا الواصى له اعتبر الحول
بعد الوفاة والقبول سواء قلنا ان القبول ناقل للملك الى الموصى له او
قلنا ما به كاشف عن دخوله في ملك الموصى له من حين الموت اما
على الاول فظاهر لا شفاء للملك قبل القبول واما على الثاني فلا شفاء

تمامية الملك لا شفاء العلم به ح واشفاء كونه بيده على جهة الملك او
بيد وكيله **قوله** ولو شرط البائع اوها خيارا زايدها عن الثلثة ببيع على
القول باستقال الملك والوجه انه من حين العقد اى بيده وجوب الزكوة
وعدمه على القول باستقال الملك فان قلنا من حين العقد جري في الحول من
حينه وان قلنا بالقضاء الخيار لم يجز فيه الا بعدد والاصح الاول
ولقيل ان يقول متى كان الخيار للبائع اوها فليس تمامية الملك المشتري
ممنوع من كثير من الصفقات **قوله** ولا يجزى الغنيمة في الحول الا بعد
القسمة والقبض ايضا الا ان يقبض الامام نيابة عن الغنائم لا يستقر
الملك **قوله** ولو عزل الامام متطاعا جري في الحول ان كان صاحبه حاضرا
وان كان غائبا فعند وصوله اليه قد سبق ان الامام عليه السلام لو قبض
نيابة عن الغنائم استقر الملك فلا يتوقف على وصوله الى المالك لو
كان غائبا **قوله** ولا الرهن على الاشبه ولا الوقت هذا موجود في
بعض النسخ وما افتى به هو المعتمد ولا فرق بين التمكن من فكه وعدمه
قوله وكذا الفضال ولا المفقود ويمكن ان يراد بالفضال ما كان من الحيوان
والمفقود ما كان من غيره **قوله** ولا الدين حتى يقتضيه وان كان نائمه
من جهة صاحبه قيل يجب الزكوة على ماله وقيل لا والاول احوط للمعتمد
ان زكوة لا تجب على الدين الا ان يعينه المديون ويحلى بيته وبني
الدين فان امتناعه ح لا ينفى ملكه حتى لو تلفت كان تلغه منه تجب
الزكوة بالحوال والشرايط **قوله** ولو تمكن او فرض ضمن المهر انه اذا

النظر في بيان ما
يجب فيه وما
يستحب

ركوة الأنعام

يمكن من الإخراج فلم يخرج أوله تمكن لكنه فرط في حفظها كأن لم يجعلها
في الحرز اللاحق بها **قوله** عدا المحضر كالعنت والباد بجان والخيارد
ما شاكله من المحضر البليغ والقنا والغواك الرطبة والقن بالثناء المشناة
من فوق بنت معروف تغلفه الدواب **قوله** وفي مال التجارة ركوة
الأنعام قوله لأن أحدهما الوجوب والاستحباب أصح المعتمد الاستحباب
قوله فإذا بلغت مائة وأحدى وعشرين فأربعون أو خمسون
أو منها مناسوا لأن أحدهما أن هذا النصاب ليس على نهج النصب
التي قبله وذلك لأنه لم يجعل محل الغرض مائة وأحدى وعشرين بل كل
أربعين وكل خمسين فأي فائدة لهذا العدد الثاني أن الواحدة
الزايدة على العشرين ليست من محل الغرض سواء اعتبرت محل الغرض كل
أربعين أو كل خمسين أو الملقق **قوله** منها فأي فائدة لاعتبارها وحجها
الشكال ثالث وهو أن ظاهره التحخير بين كل أربعين وكل خمسين
والملحق منها وليس كذلك وجوابه أن النصاب الثاني عشر أمركي
لأمرته مخصوصة من العدد وشرط اعتبار هذا الأمر الكلي بلوغ
أكمل العدد المذكور وعلى هذا الواحدة الزائدة شرط لتغيير الحكم
وليست جزء من محل الغرضية وتظهر الفائدة فيما لو بلغت بعد العمل
بغير تقييد فإنه لا يقطع من الغرضية شيء وأما قوله فأربعون أو خمسون
أو منها فليس المراد به تحخير المكاف وإيما بل الواجب عليه اعتبار ما يكون
استيعابه أكثر ففي مائة وأحدى وعشرين يعتبر أربعين أربعين

وفي مائة خمسين يعتبر خمسين خمسين وفي مائة وأربعين يعتبر خمسين
وأربعين وفي مائة وأربعين يعتبر خمسين **قوله** وفي البقرة بضابان ثلثون وأربعون
وأيما عدد العلامة في المنتهى نصيب البقرة أربعة ثلثون وأربعون و
ستون ومنها يتبعان أو يتبعان ثم ما زاد ففي كل ثلثين يتبع أو
يتبعه وفي كل أربعين مسنة والنصاب الرابع هو كل ثلثين وكل أربعين
فهو أمر كلي لأمرته من مراتب العدد معينة كما في النصب التي قبله
وهذا مستجبة بالنسبة إلى النصاب الرابع لأنه لا يمكن الاكتفاء بواحد
من النصب عنه أما الثالث فيمكن ترك اعتباره ولا اكتفاء بالربع
بأن يكون النصب ثلثين وأربعين وكل ثلثين وكل أربعين باعتبار
ما زاد وكأنه إنما عدل كذلك باعتبار اختلاف أوقاتها ولا يخفى
أن عدلهم وكثير من الأصحاب نصب البقرة اثنين لا يرضى بها
لخروج كل ثلثين وكل أربعين عنها وكانها إنما اكتفوا بالاثنتين لأنها الغرضية
فيما زاد ولا يخرج عن الغرضية فيها **قوله** وقبل المحجب أربع شياء
حتى يتبع وهو الأشهر العتوى على الأشهر **قوله** وتظهر الفائدة
في الوجوب وفي الضمان هذا جواب عن سؤال مقدم تقريره إذا كان
على القولين يجب في أربعته أربع فأي فائدة للتحلاف أو نقل وهو الأول
إذا كان يجب في ثلثاته وواحدة ما يجب في أربعته فما فائدة الزايد
وكذا نقول إذا كان يجب في مائتين وواحدة ما يجب في ثلثاته
على القول الآخر فأي فائدة في الزايد وتقرير الجواب أن الفائدة تظهر

في الوجوب والضمان اما الوجوب فانه على القول الاشهر اذ بلغت اربعة
موضع الوجوب مجموعها ولو كانت نافضة عنها واحدة كان موضع الوجوب
ثلاثة وواحدة والزائد عفو وكذا نقول في مائتين وواحدة وثلاثة
وواحدة على القول الاخر واما الضمان فانه متفرع على ذلك فانه لا يحمل
اذا تلفت من اربعة بعد الحول وتعلق الزكوة واحدة بغير تفریط
سقط من الفريضة بالحساب وهو جزء من مائة جزء من شاة ولو حال
الحول عليها وبى دون اربعائه بواحدة مثلاً تلف منها شى بغير
تفریط لم يسقط من الفريضة شى وذلك لما عرفت من ان الزائد
على ثمانية وواحدة ليس محلاً للفريضة وانما هو عفو بخلاف اربعة
ومثل هذا يعينه نقول في مائتين وواحدة وثلاثة واحدة على القول الاخر
كذا قررناه والتحقيق ان فائدة الخلاف تظهر ايضا في ان النصاب
بعد بلوغ اربعة ليس هو هذا العدد المخصوص على القول الاشهر بل مائة
نخلة ما في الباب ان بعد بلوغ هذا العدد يصير كذلك بخلاف ثمانية و
واحدة على هذا القول فان هذا العدد مخصوص هو النصاب وكذا على
القول الاخر مجموع الثمانية والواحدة ليس هو نفس النصاب بخصوصه
بل هو كل مائة فلا يكون الواحدة الزائدة محلاً للوجوب بل شرط للغير
العرض خاصة فلا يستقطب منها شى اصلاً بخلاف المائتين والواحدة
فانه مخصوص هو النصاب على نحو ما سبق فعلى القول الاشهر يكون
النصيب خمسة وعلى القول الاخر يكون اربعة وهذه فائدة اخرى **قوله**

من الابل شتفا ومن البقر وقصا الشبق في الصدقة ما بين العشر
وشتله الوقص بالتحريك وقد استعمل الفقهاء الاول في الابل والثاني في البقر
قوله وان اجتمعت شرائط الخلطة شرائط الخلطة هي الاتحاد في المسج
والمرح والمشيخ والفحل والحالب والمحب **قوله** ولا يفرق بين مالى المالك
الواحد ولو تباعد مكانهما المهر بكونه لا يفرق بينهما انه لا يكون لكل واحد
حكم ما يفراده بل يعينهما مجتمعين فقد يرغم ترتيب عليهما الحكم فان بلغاه
النصاب الاول اخذت فريضة وكذا ان بلغا النصاب الثاني وثلى
هذا **قوله** ولا في السحال الا اذا استغنت عن الامهات بالمرعى
المرعى يفتح الراد مصدر ولا فرق في اعتباره استغناها عن الامهات
ما بين كون الامهات سائمة ومعلوفة ويجب صورها من حين استغناها
قوله ولا بد من استمرار السوم الى قوله ولا اعتبار بالخلطة عادة وقيل
يعتبر في اجتماع السوم والعلف الاغلب والاول شبه السوم كمال
الاشية لمرعى بنفسها والمهر بعلمها اطعامها شياً مملوكاً للثنين والزرع
حتى لو اشترى مرعى وارسلها فيه كان ذلك علفاً بخلاف مالو سائر
ارض للمرعى او اعطى البطالة شياً من الكلاء المباح فانه لا يعد علفاً
والاصح ان المرجع في صيرورتها معلوفة الى العرف فلا عتمة بيوم
في سنة بل وكفى شهر **قوله** وحده ان يمضي احد عشر شهراً ثم يبل
الثاني عشر الاصح ان باقى ايام الشهر الثاني عشر بعد الهلال يكون محسوبة
من الحول الاول وان تعلق الوجوب باول هلال الثاني عشر **قوله**

او عارضها بحبسها او شلها على الاصح المراد بعارضتها بحبسها ان يبيعها
بما شئت من حبسها والمراد بمثلها ما يساويها في الاثوثة مثلا والسوم وكجو
ذلك وسياقي حكايته خلافت في ذلك الشيخ ورده **قوله** وقيل اذا فعل ذلك
فرا او جبت الزكوة وقيل لا تجب الزكوة الاظهر الاصح عدم الوجوب
قوله فان لم يكن عن فطرة لم ينقطع الحول ووجبت الزكوة عند انقضاء
الحول ما دام باقيا اي وان لم يكن الرد عن فطرة ومخرج الضير مدلول عليه
تضمنا بقوله ولو اراد المسلم **قوله** وان لا يكون عوازل المرجع في ذلك
الى العرف كالسوم فلا عبرة باليسر في الزمان الكثير **قوله** من وجب عليه
بنت مخاض وليست عنده اجراء ابن لبون ذكره من قوله وليست عنده
انها لو كانت عنده لا تجزئ ابن اللبون وذلك معلوم الصفة ونحوه
الا ان في المسئلة قولين احولهما عدم الاشتغال اي ابن اللبون الا اذا لم
يكن عند المالك بنت المخاض لظاهر الرواية ولولم يكونا عنده كان محيزا
في اتباع ايهما شاء **قوله** وان تفاوتت الاسنان ما يزيد رتبة واحدة
لم يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في التناقض الى قيمة السوق على
الافضل ولا ريب ان المنصوص عليه اصل هو ما اذا كان الموجود في زكوة
الابل ما فوق الفريضة بدرجة او ما تحتها بدرجة فان الجبران ما عينه
الشاعر ولا ينظر الى قيمته السوق فاما اذا حصل التفاوت بالمسيرة عليه
نصف كما لو كان التفاوت مخرجتين فان المرجع الى القيمة السوقية ولا
يتضاعف الجبران على الاصح يخرج مخرجها القيمة السوقية **قوله** وكذا

ما عدا اسنان الابل الى جبران فيه بل يرجع فيه الى قيمة السوق وذلك
في زكوة البقر والغنم **قوله** وكذا ما فوق الجذع من الاسنان اي اسنان
الابل كالشني والباذل فان المرجع في ذلك الى قيمة السوق **قوله** والشني
تؤخذ في الزكوة قبل ازالة الجذع من الضان والشني من المعز وقيل ما ليس بشاة
والاول اظهر الجذع ما حمل له سبعة اشهر ودخل في الثامن والشني ما دخل
في الثانية والنما يتخير المالك في دفعها في فريضة الابل ام لا الغنم فلا بد من
اعتبار المائلة فيها او مراعاة القيمة **قوله** ولا يؤخذ الفريضة ولا
الهرقة ولا ذات العوار لا يؤخذ الفريضة من الصالح ولا الهرقة الا من
مشاهها ولا ذات العوار يفتح العين وقد يفهم اي ذات العيب الاسن
مشاهها اي **قوله** وليس للساعي الضمير فان وقعت المشاحة قيل يفرع
حتى يبقى السن التي يجب فيها الى اليسر الساعي الضمير مع وجود ما يصلح للفريضة
مستعدا فان وقعت المشاحة بينه وبين المالك بان اختلفا في الدفع
فتم الغنم فستون وافرغ عليه فما اخرجته القرعة لغيره فستين ثم يفرع
بينهما الى ان يبقى الفريضة والاصح ان المالك يتخير في الدفع ادا ادى
الواجب **قوله** وان لم يخرج وجب عليه زكوة حول واحد قبل عليه
انما تجب زكوة حول واحد على كل تقدير سواء اخرج ام لا لان ما اخرج
لا يجب بعد ذلك وجوابه ان المراد بعلق الوجوب في الجملة فكأنه قال
وان لم يخرج تعلق به زكوة حول واحد وخرج فخرج الاخراج صدق بعلق
الوجوب ان يد من حولين **قوله** فلو كان عنده ست وعشرون من الابل

ومضى عليها احوال وجب عليه بنت مخاض خمس اشياء وان مضى عليها ثلثة احوال وجب عليه بنت مخاض وثلث اشياء هذا ينشئ على تقدير ان يكون ثلثت المخاض احدى الست والعشرين او الجميع ثبات مخاض فانه اذا اخرج العرقبة لم يبق الا خمس وعشرون وكذا لو لم يكن منهن بنت مخاض الا الى قيمة واحدة منهن لا تزيد على قيمة بنت مخاض اما مع اشقاء العروس فانه اذا اخرج قيمة بنت مخاض من واحدة من النصاب بقي من قيمتها بقية فان نقصت بقية خمس اشياء وجب في الحول الثالث خمس اخرى لا اربع **قوله** والنصاب المجمع مع المعروف النصف وكذا من البقر والجواميس وكذا من الابل العرب والبغالي يجب فيه الزكاة والمالك بالخيار في التوزيع العرقبة من اى الصنفين شاء البغالي يجمع البغالي بجمعيهما من الابل الخراسانية ولا يصح ان المالك ان لم يتطوع بالاربع من الصنفين وجب التعسيط ولا يجزئ اخراج جميع الزكاة من احد الصنفين الا بالقيمة **قوله** ولو قال يرب المال لم يجز على مال الحول او قد اخرجت ما وجب على قبل منه ولم يكن عليه بينة ولا يمين ولو شهد عليه شاكدا ان قبل لا يفي ان لم يشترط فيها العدالة وانما يقبل في ثبوت الحول وفيما لو ادعى اخراج شاة معينة فشهد ابقاها في ملكه او موتها مثلا وكذا في النقي المحصور الذي يصير غير له الا ثباته لا في النقي المطلق **قوله** واذا كان للمالك اموال متفرقة كان له اخراج الزكاة من اياها شاء هذا مع استوائها وكون الاخراج بالقيمة والا وجب التعسيط

ان لم يتطوع بالاربع **قوله** ولو كانت السن الواجبة في النصاب مرضية لم يجب اخذها لا يجب ولا يجوز ايضا من الصحاح ولا مما فيها صحة **قوله** ولو كان كله مرضيا لم يكلف شراء والصحيحة هذا اذا اتحد المرض او كان مرض العرقبة ادون ولو تبانت اضرها اخرج الا وسط مرضها **قوله** ولا توجد الربا وهي الوالد الى خمسة عشر يوما وقيل الى خمسين ولا الكولة وهي السنة المعدة للاكل ولا فحل الضراب الا كولة بفتح الهجمة ولا يجوز اخذ الربا وان بذلها المالك لانها مرضية وكذا الاكولة الا ان يبذلها ولا فحل الضراب وان بذلوا الا بالقيمة وفي عدد الاكولة وفحل الضراب قولان احوطهما العدد ولو كثرت الفحول فتجاوزت العادة عدت قطعها وكذا السمان **قوله** ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد انما يجوز ذلك في شاة الابل او يكون المدفع من اجس النصاب **قوله** وقيل لا زكاة في العين حتى تبلغ اربعين دينارا ففيه دينار هذا قول ابن بابويه وهو ضعيف والعين هنا الذهب **قوله** يكون مقدار العشرة سبعة مثاقيل فيكون المشقال درهمها وثلثه اسباع درهم **قوله** او ما كان يتعامل بها التي جرت في المعاملة ثم جرت ولو جرى في المعاملة لم يسكن لم يجب فيه الزكاة **قوله** ولا يجب الزكاة الى قوله والآت لله ولو علمت منها وقيل يجب فيه الزكاة الاصح عدم الاستصحاب **قوله** وكذا لا زكاة في السبايك والتغار والبقير يجوز ان يراد بالسبايك هنا سبايك الذهب اما التغار كبكر له فانه قطع الفضة والمبقر بغير

ولو اريد به هنا تراب الذئب لم يبعد **قوله** وقيل اذا غلبها كذلك
فما راو حبت الزكوة ولو كان قبل الجواز والاستصحاب اشبه الاصح
الاستصحاب **قوله** الدرايم المغشوشة لا زكوة فيها حتى يبلغ خالصها
نصابا ثم لا يخرج المغشوشة عن الجياد هذا اذا كان الغش من حبس
الزكوة ولو كان من ذلك الجنس كمن يبيع المجمع نصابا ويخرج منه بالنسبة
قوله اذا كان معه درايم مغشوشة فان عرفت قدر الفضة خرج الزكوة
عنها فضة خالصة وعن الجملة منها محل العبارة على ان المراد بحسره بين الدرهم
ان يخرج عن قدر الفضة فضة خالصة او يخرج عن الجملة منها او محل على ان
عنده خالصة ومغشوشة والاول اقرب الى العبارة **قوله** وان جهل
ذلك واخرج عن جملة من الجياد احتياطا جاز ايضا اي ان جهل قدر
الفضة واخرج عن مجموع المغشوشة جيا واجاز لما فيه من الاحتياط
والقطع بالبرائة ولا يخفى ان تعلق الوجوب انما هو اذا قطع بوجود
النصاب من الخالص ولو اخرج في هذه الصورة من الجياد ما يقطع
معه بالبرائة اجزاء وان لم يبلغ حصة الدرايم **قوله** وان ما كس الذم
تصغيرها ليعرف قدر الواجب المأكسرة يراد بها المشاقة من ليم
بما كس الرجلان عند البيع اذا تشاحا وحي ضد المسامحة وينبغي
ان يلزم بتصغيره جميعها اذا كانت تصغيره البعض الى على
حال الباقي واختار لعلامة في التذكرة والمنتهى عدم الوجوب بتصغيره
مطلقا ويؤخذ منه ما يتحقق شغل الذمة به دون ما يشك فيه وهو

قوى **قوله** ولو شرط المقرض الزكوة على المقرض قبل يلزم الشرط وقيل لا يلزم
وهو الاشبه الاصح ان الشرط لا يلزم وان المقرض فاسد فلا يشترط الملك
قوله اذا ترك نفقة اهله الى قوله يجب لو كان حاضرا وقيل يجب فيها على
التقديرين والاول مروي الاصح عدم وجوب الزكوة فيها الا اذا كان
في يد وكيله وعلى هذا تنزل الرواية ويجمع بين دلائل وجوب الزكوة
وبها **قوله** وقيل السلت كالشجرة والعكس كالحنطة في الوجوب
الاصح الوجوب فيها النضج اهل اللغة بان العكس حنطة والسلت
شجرة والعكس بالتحريك والسلت بضم اوله **قوله** فالنصاب
وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا الوسق انفع الواو قال في
الجمهرة والوسق معروف ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله
الجمع اوسق واوساق كخط الخس الجمع وسوق والاهاق والهم الذي يتعلق
به الزكوة من الاجناس ان يسمى حنطة او شعيرة او زببا وقيل اذا اتمت
ثمرة النخل او اصفر وانعقد الحصرم والاول يشبه المشهور بين الاصحاب
تعلق الزكوة بالاجناس عند اشتداد حب الحنطة والشعيرة والعقاد
الحصرم وتكون ثمرة النخل وهو الاصح والاخراج انما يكون عند التصفية
والجداد ولو احتاج المالك الى التصرف في شيء منها قبل ذلك وجب
معرفة القدر في الحنطة والشعيرة والخض في الرطب والعنب **قوله**
ولا يجب الزكوة في العلات الا اذا ملكت بالزراعة لا بغيره من الارباب
كالايتاع والهيئة لاتباعها قبل العقاد الحب وقيل تكون ثمرة النخل

او اتبها فان عقد جبرها على ملكه وجبت الزكوة وما ذكره المصنف
 منزلا عليها اذا اشتراها بعد تعلق الزكوة بها وهو صحيح وغير البيع
 والهبته من الاسباب المملكة مثلها في ذلك **قوله** ولا تجب الزكوة
 الا بعد اخراج حصته السلطان والمؤمن كلها سوى مؤنة السنة
 على الاظهر كما يحتاج اليه لزرع عادة فهو من المؤمن سواء تقدم على الزرع
 كالحرث والحفر وعمل الناضح ونحو ذلك او قارنه كاستي والحصاد والصيد
 وتقية مواضع المياه مما يحتاج اليه في كل سنة لا اعيان الدولاب و
 الالات ونحو ذلك نعم يجب نقصها لو نقصت والبذر من
 المؤنة فيستثنى لكن اذا كان من ركى سابقا او لم يتعلق به الزكوة
 سابقا ولو اشتراه لم يعد ان يقال بحسب اكثر الامر من مؤنة
 وقدر قيمته والمراد بحصة السلطان ما يستحق في الارض الخراجية
 من الخراج سواء اخذه العادل ام الجائر لكن بشرط ان لا يتجاوز
 مقدار الخراج المعتبر شرعا فلو اخذ زيادة لم تكن مستثناة ثم ان
 اخذ ما من عين العلة ثم من غير تقصير من المالك في المدافعة ولا
 في اخراج حصته الفقراء لم يكن عليه ضمان والا ضمن حصته الفقراء
 ومما يجب اجرة مصفى العلة وقاطع الثمرة واجرة الارض المستأجرة
 للزراعة وهل يعتبر النصاب بعد المؤمن ام يكتفى بلوغه في الجملة
 فيخرج المؤمن ويركى ما بقي قل وكثر الاصح ان المؤمن المدة على يد
 والصلاح يعتبر بلوغ النصاب بعد لان قدره مستثنى للمالك

فلا يصح لتعلق الزكوة به بخلاف المتأخرة عنه لانها بمنزلة المؤمن للارز
 في المال المشترك فيكون من الشركيين **قوله** كلما سقى سحبا او بعلا او
 عذيا فيه العشر وكلما سقى بالبدو الى والنواضع فيه نصف العشر
 المراد بالسقي الجاري والبعل ما يشرب بعروقته والعذى بكسر العين
 المحلة ماء المطر وقيل بالعكس في الاجيرين والدو الى جمع والية وهي
 دولاب معروف والنواضع جمع ناضح وهو البعير يستقي عليه **قوله**
 فان اجتمع فيه الامر ان كان الحكم للاكثر المراد اكثر محو ونفع لا قدرا
 على الاقرب **قوله** مدرك بعضها قل بعض منها الجميع وكان حكمها
 حكم الثمرة في المواضع الواحد المراد ضمنها في الحكم بمعنى اعتبار النصاب
 في الجملة عند بدو الصلاح فاذا علمه النصاب فيها اخذ من كل ما
 بلغ بحسبه قل او كثر وان كان ما بلغ لا يكون نصابا لمحصل الشرط
 وهو النصاب في الجملة عند بدو صلاحها وقول المصنف وان سبق
 ما لا يبلغ نصابا تر بصنائه وجوب الزكوة ادراك ما يبلغ نصابا
 انما يقتضي على ما اختاره من ان تعلق الزكوة بها عنه صيرها بمنزلة
 وزيبا وحظية وشعيرة فانه على هذا القول اذا ادرك ما لا يبلغ
 نصابا لم يتحقق وجوب الزكوة اصلا لا مكان حصول اقله للمال في
 قبل ادراكه فلا يجب اصلا وما على ما اختاره من اعتبار بدو الصلاح
 فانه اذا بدو الصلاح ما يكون نصابا لمحقق الوجوب فاذا ادرك بعض
 ذلك الخراج منه بالنسبة وحقق ما ذكرناه **قوله** سواء اطلع الجميع

ودفعه الى قوله في حكم ثمرةتين وقيل بغيره وهو الاشبه بالاحصاء لانه ثمرة
سنة واحدة خلافا للشيخ **قوله** لا يحزى اخذ الرطب الى قوله ولو اخذه
الساعي وجفت ثم نقص رجع بالنقصان اما يحزى عنه ويرجع بالتقادم
عند الجفاف اذا اخذه عنه براسه ولو اخذه بالقيمة السوقية حيث
لا ضرر جاز ولا رجوع ح اذا مات الى قوله لم يجب على الوارث زكواتها
اذا كان الدين مستوعبا للثركة لم يجب الزكوة اذا كان بدو الصلاح بعد
الموت سواء كان الوارث متحدا او متعددا وان كان بحيث يبلغ نصيب
بعضهم النصاب وسواء قلنا ان الثركة على حكم مال الميت او قلنا بانها
الى الوارث لان الملك غير تام لم يتعلق الدين بها ولو كان الدين غير
مستوعب وكان بحيث يفضل للوارث الواحد او لبعض المتعدد
نصاب ففي وجوب الزكوة احتمالان احدهما لان الملك غير تام لم يتعلق
الدين بالثركة ففي كالهين والثاني نعم لان الدين وان يتعلق بمجموعها
الا ان تعلقها بها اضعف من تعلقه بالدين لان للوارث التصرف بغير
اذن من الدين ولا يخفى ان محل الوجوب ما يبلغ من النصاب والورثة
بعد الدين النصاب **قوله** ولو قضى الدين وفضل منها النصاب
لم يجب الزكوة لانها على حكم مال الميت المراد ان يبلغ الثمرة محل يتعلق
بها الزكوة وان قضى الدين وفضل لوارث نصاب عند المص لا الثركة
في وقت تعلق الزكوة على حكم مال الميت فيمنع تعلق الزكوة بهما
لان الميت خرج عن التكليف واعلم ان قول المص لو قضى الدين يقتضي

قوله ولو

ان يكون شعب المسئلة فلما احدها ان يكون الدين مستوعبا للثركة الثانية
ان يكون غير مستوعب ويبقى بعد قضاء الدين نصاب لكنه لم يقتض
الثالثة الصورة بما لها لكنه قضى فيلزم من هذا ان يفرق في الحكم بين
العضاء وعدمه الا ان الفرق غير مستقيم فانه انما ينظر الى الوجوب
وعدمه وعند بدو الصلاح فان كان بحيث يتعلق به الزكوة ح وجبت
والا فلا وليس للعضاء المتعدد بعد ذلك اعتبار ويجعل قول المصنف
ولو قضى الدين على ارادة امكان القضاء وتباعد بقية من الثركة بعده
يبلغ النصاب فيكون المراد ان الدين غير مستوعب للثركة ويكون قوله
اذا مات المالك وعليه دين منزه لا على ان الدين مستوعب ويمكن ان يريد
معنى انه هو ان الدين على تقدير ان لا يستوعب الثركة ويبقى بعده
نصاب لو حكمنا بتعلق وجوب الزكوة به لم يحكم به قبل قضاء الدين
لامكان تلف بعض الثركة بغير تفریط من الوارث قبل وصولها الى الدين
فيكون الباقي مستعينا لقضاء الدين ويتبين عدم وجوب الزكوة فيكون
قضاء الدين بقا والنصاب كاشفا عن الوجوب وقضاءه تعلل
البعض وعدم بقا والنصاب كاشفا عن العدم وعلى هذا يكون القضاء
معتبرا من هذه الجهة فان قلت المص لا يرى الوجوب مطلقا لا يرى
ان الثركة على حكم مال الميت فلا ينظر الى القضاء وعدمه عنده قلت و
ان كان لا يرى ذلك الا ان عدم الوجوب انما يستند الى كون الثركة على
حكم مال الميت اذا انتفت جميع موانع الوجوب مثل استيعاب الدين

الشركة وعمره وض التالف قبل قضاءه فاذا وجد شيء من هذه الموانع لم يكن
عدم الوجوب مستندا الى خصوص كون الشركة على حكم مال الميت بل يقع
القولين فلا يرد من التعيين بانتفاء الموانع ليكون عدم الوجوب مستندا
الى ذلك ومن هذا يعلم ان قوله لان الشركة على حكم مال الميت تعليل
لقوله ان لا يجب الزكوة واما قوله قبل ذلك لم يجب على الوارث فانه
معلل بامر آخر وهو تعلق الدين بالشركة الموجب للمهر على الوارث فيها
لان الظاهر ان المهر اذا هناك كون الدين مستغرا وتعليل ان يقول ان
الوارث متى تمكن من الشركة تعلق به وجوب الزكوة اذا كانت تبنى
بالدين ويبقى بعده نصاب وان لم يضع يده عليها ولو تلف بعضها
في هذه الحالة لم يسقط من الزكوة شيء فلا يكون الاعتبار القضاء
وجه **قوله** وقيل بعدم الزكوة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها وهو
الاقوى الاصح تقديم الزكوة لما ذكره فان قدر الواجب خارج عن
ملك المدينون فلا يكون جزءا من الشركة فلا يتعلق به الدين **قوله**
وكذا لو اشترى عشرة على الوجه الذي يصح اى مع الشرط المعتبر في بيع
التجار من مثراها بعد بدو الصلاح او قبله وبعد الظهور مع الضميمة
او ازيد من عامه ان قلنا ما يشترطه على ما سياتى بيانه **قوله** فان ملك
الثمرة بعد ذلك فالزكوة على المالك اى بعد بدو الصلاح في المصنفين
اعنى ملك المخل وملك الثمرة لان الزكوة على المالك الذى استقلت منه
لا تنتقلها بعد تعلق الزكوة بها **قوله** وحول الزيادة من حين ظهوره

نعم

لا يخفى ان ذلك مع بلوغها النصاب لا مطلقا وهو النصاب الثانى
قوله روى اذا مضى وهو على النقيضة احوال زكوة لسنة واحدة
استحبها بالعمل على الرواية **قوله** ولو كان بيده نصاب بعض حوالها اشترى
به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض حول الاصل والاشبه يستيناف
الحول المراد انه اذا كان بيده نصاب من النصاب زكوة المال فاشترى
به متاعا للتجارة والاصح ان حول التجارة لا يبنى على حول زكوة المال بل
لا بد من حول مستأنف والعرض ينتج العين المهمة واسكان الرأى المتعارف
قوله زكوة التجارة تعلق بقيمة المتاع لا بعينه ويقوم بدناير اوله يتم
هذا اذا كان راس المال عمره وضاما لو كان نقدا فلا بد من اعتبار البلوغ
بذلك التقدير نصابا **قوله** ولا يجمع الزكواتان ويشكل ذلك على القول
بوجوب الزكوة للتجارة المشار اليه بذلك هو سقوط زكوة التجارة ومنع
دفع الاشكال بان زكوة المال اقوى للاجماع على وجوبها وتعلقها بالمال
بخلاف زكوة التجارة **قوله** لو عارض اربعين الى مائة واستأنف
الحول فيها المراد انه لو كان عنده اربعون سلعة ببعض الحول للتجارة بشرط
عارضها بمتلها للتجارة فيكون قوله للتجارة قيد فيها فان ما حصى من
الحول ينقطع بالنسبة الى المالية والتجارة معا اما المالية فليست
العين في اثناء الحول واما التجارة فلان حول المالية يبتدى من
حين دخول الثانية في ملكه فيستأنف اعتبار بعضها في حول التجارة لان
الحول الواحد كما لا يخفى اعتبارا للزكوتين فكذا بعضها وهذا هو الاصح

والقول بثبوت زكوة المال عند تمام الحول الملتحق للشيخ وصحيف
قوله وهل يخرج قبل ان ينقض المال قبل لانه وقاية لراس المال وقيل
 نعم لان استحقاق الفقراء له اخرج عن كونه وقاية وهو شبه المهراد
 بنقض المال حين ورثه فقد ادبراهم او ذنايرو الاصح عدم الاخراج
 قبل الا منقضاء لما فيه من التغرير بحق المالك ولو تلفت بعض المال
قوله العقار المتخذ للنماء يستحب الزكوة في حاصله ولو بلغ نصابه الا
 يعتبر الحول هنا ولا النصاب بل يخرج قدر ربع العشر وان كان درهما
قوله الخيل اذا كانت اناثا سائمة وحال عليها الحول شرط فيها ايضا ان
 لا تكون عوامل وان مخلص في ملك مكلف فريس ولو مع الشركة فلا شيء في
 بعض الفرس **قوله** ففي العتاق عن كل فرس مياران وفي البرازين
 ونيار العتيق العربي والبرزون كبسر اوله العجمي المراد به هنا ما عدا
 العتيق وان كان بجينا وهو كريمة الاب او مقترقا وهو كريمة الام
قوله المستحقين للزكوة سبعة ائمة اعد هم سبعة لان الفقراء المساكين
 عنده صنف **قوله** ومن الناس من جعل لفقير بعض واحد منهم من
 فرق بينهما في الآية والاول شبه ظاهرا اكثر العرق ولا يتعلق بالعرق
 بينهما وبان الاسود حالهما في هذا الباب عرض كثير **قوله** وقيل
 يعطى ما يتم كفايته وليس ذلك بشرط الاصح جواز الاخذ وان زاد
 على الكفاية دفعة وما في حكمها **قوله** وقيل بل يحلف على ثلثه هذا القول
 ضعيف **قوله** فان تعذر كانت مائة في ذمة الاخذ ولم يلزم الدافع

عن كل فرس

ضمانها سواء كان الدافع المالك او الامام او الساعي بهذا مع الاجتهاد
 بالسؤال عن حال الاخذ ولو منه للاكتفاء بخبره اما بدونه فيضمن الدافع
قوله وكذا الوبان ان المدفوع اليه كافر او فاسق او ممن يجب معونه
 او ياشمى وكان الدافع من غير قبيلة اي يرتجع ومع التعذر لا ضمان
 على الدافع مع الاجتهاد وهذا اذا لم يكن المدفوع اليه عبد المالك
 فان تبين انه عبده لم يجزى عنه ووجب ضمانا والنظر فيه بحال **قوله**
 وفي اعتبار الحرية تردد واعتبار ما قوى لظاهر الآية فان اللام يقتضي
 المالك والعبد ليس اهلا له **قوله** المولف وهم الكفار الذين يستأجرون
 الى الجهاد ولا يعرف مولفة غيرهم هذا الشهر القولين للاصحاب وقيل
 المولفة اعم من ذلك وفيه قوة **قوله** والعبيد تحت الشدة والمرجع
 في الشدة الى العرف **قوله** وروى دافع وهو من وجب عليه كفارة
 ولم يجد فانه يعق وفيه تردد ينشأ من دلالة الرواية عليه ومن اقتضا
 القوانين العقوبة الانتقال عن العتق الى غيره من خصال الكفارة مع العجز
 عنه والا قوى العدم ويحل الرواية على اعطاء من عليه الكفارة من هم
 الفقراء اذا كان منهم ما يشري به رقبة ويعتقها **قوله** ولو صرفه في غيره
 والحال هذه حاز ارتجاعه وقيل لا الضمير في غيره يعود الى مال الكتابة
 المراد بقوله في كتابته وينبغي ان يراد بجواز الارتجاع الوجوب مع مكان
 الا ان يضمن الدافع الزكوة فلا يجب قطعا **قوله** ولو ادعى انه كرت
 قيل يقبل وقيل لا الا بالبينه او يحلف **قوله** والاول شبه الاصح القبول الا ان

الزينة

كيدته المولى ويجوز اعطاء سيد المكاتب مع الاولن وعدمه الا ان يكون
 الاعطاء من السيد فلا بد من الدفع اليه ثم يستردّها ان شاء **قوله** نعم
 لو تاب صرف اليه من سهم الفقراء وجاز ان يقضى هو هذا بناء على عدم
 جواز دفع الزكاة الى الفاسق وسياقنا ان الاصح خلافه **قوله** ولو اهل في
 ما ذا النفقة قبل بيع وقيل لا وهو الاشبه الاصح انه لا يمنع **قوله** لو صرفت
 الغارم ما دفع اليه من سهم الغارمين في غير القضاء ارجح على الاشبه
 هذا هو الاصح لان الغارم لا يملك ما ياحظه من سهم الغارمين فيفعل به
 ما يريد بل يتعين صرفه في قضاء الدين بخلاف الفقير فانه يملك ما ياحظه
 من سهم الفقراء فيتحيز في جهات صرفه **قوله** وقيل لا يقبل الاول كسبه
 الاصح الاول **قوله** وقيل يدخل فيه المصالح كبناء القنطرة والحج ومساعدة
 الزايرين وبناء المساجد وهو الاشبه الاصح ان سبيل الله يعم الجهاد وكل قرينة
 وان كان استعماله في الجهاد شيع وينبغي ان يراد بالقرينة ما لا يكون معونة
 بغنى ومن ذلك بناء الركن ومعونة المحتاجين من الحاج والزايرين
 وكفنين المولى مع الحاجة وابن السبيل الى قوله وكذا الضيف وان كان عينا
 في بلدة المشهور من الامتخاب ان ابن السبيل هو المختار في غير بلده مع
 حاجته عادة وعجزه عن الوصول الى بلده وان كان عينا فيه فيعطى ما يكون
 للوصول الى بلدة ان اراده وان اراد بلدة اخرى اعطى ما يكون له فيها
 وعوده وليس الذي يريد انشاء السفر بابن سبيل فان كان فقيرا
 اعطى من سهم الفقراء من سهم ابن السبيل ويعتبر في الضيف ما يعتبر في

قوله

ابن السبيل **قوله** ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا الاصح وجوب الاعاده
قوله ومع عدم المومن يجوز صرف الفطرة خاصة الى المستضعف وبه
 رواية والاصح انه لا يجوز بل يجب حفظها الى الزوال بعد المومن **قوله** يعطى
 الزكوات اطفال المؤمنين دون غيرهم اى دون اطفال المخالفين والكفار
 ولا يجوز ان يذهب اليهم استقلال بل الى ولهم ومع عدمه فالى من يعبد بامرهم
 كالام ونحوه وينبغي كونه امينا عادة **قوله** العدله وقد اعتبره كثر واعتبر
 اخرون صانعه الكفاية الا الاصح عدم شرطها الا ان اعتبارها احوط واكد منه مما به
 الكسار **قوله** وان لا يكون ممن يجب نفقته على المالك الى ان يشترط في المستحقين الزكاة
 ان لا يكونوا واجبي النفقة على الدافع اجماعا في اصل الاتفاق ويجوز صرف ما زاد
 على النفقة الواجبة مما يحصل به التوسعة عادة على الاقرب وصل يجوز لمن وجبت
 نفقته على غيره تناولها من غير مخاطب بالاتفاق الظاهر نعم لا الزوجة و
 المملوك ولو كان الزوج والسيد معسرين جاز لها الاخذ ولو كانت الزوجة
 ناشئة امع غنى الزوج ففي جواز الرفع اليها تردد وتمكنها من الغنى بالعودة
 الى الطاعة فلو كالتقاوس على التكسب وبهذا كله انما هو فيما اذا كان المدفوع
 من سهم الفقراء ولو كان واجب النفقة غاريا ونحوه لم يمنع من اخذ تلك
 السهام على وجهها **قوله** ولولم يتمكن الهاشمي من كفايته من الحسن جاز ان
 ياخذ من الزكاة ولو من غير هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة الاصح
 انه يدفع اليه قدر كفايته له ولعياله يوما فيوما ولو توقع ضرر الحاجة
 ان لم يدفع اليه ما يكفل به مؤنة السنة عادة دفع اليه ذلك فلو وجبت

القسم الثاني في اوقاف
 المستحق

المستوفى للاخراج

في انشاء التمتع بعد وجوب استعادة ما بقي من الزكوة **قوله** يجوز لها شئ
ان يتناول المتلازمة من شئ وغيره في تناوله الكفارة وجهان والجواز
قريب **قوله** والذين يحرم عليهم الصدقة الواجبة من ولدها شئ خاصة
على الاظهر هذا هو الاصح وقال المفيد وابن الجوزي يمنع بغير المطلب بناء على
استحقاقهم المحض وهو ضعيف **قوله** ولو فرغها المالك والمال هذه قيل لا
يجزى وقيل يجزى وان ائتمر الاولى كسبه الاصح عدم الاجزاء ليقصر فيها
الى الامام عليه السلام وخبر وجع من اهله الصرف لها **قوله** واذا لم يكن الامام
موجودا دفعت الى الفقيه المأمون من الامامية فانه يصير بموقعها المأمون
بالفقيه الجامع لشروط الفتوى وبالمأمون من لا يتوصل الى اخذ الحقوق
بالجمل الشرعية فان العمل بالجمل وان كان جائزا الا ان فيه مع نقص همة والمظا
عما اهل لمن القيام بمصالح الخلق اضرا باالمستحقين فلا ينبغي دفعها اليه
وكذا الفطرة والخمس **قوله** ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد آخر ويجب
ان يجزى اقرب بلد الى بلد المالك الا ان يكون المستحق في البلد بحيث
بالامن **قوله** ولو عين زكوة الفطرة من مال غائب عنه ضمن بقوله عن
ذلك البلد مع وجود المستحق فيه هذا التعيين انما يكون معتبرا اذا لم يوجد
المستحق في الوقت فعز لها وكيل المالك في المال الذي في غير البلد على وجه
المعتبر شرعا بحيث اقتضى ذلك تعيينها فتح لنقلها وكان المستحق موجودا
زمان النقل ثم ضمن لا مطلقا وفي البيان ايماء الى ذلك **قوله** المملوك
الذي لشري من الزكوة الى قوله والاول اظهر الاصح ان ارته لا رباب الزكوة للحرية

في اللوات

في

المدني

قوله

قوله اقل ما يعطى الفقير ما يجنبه النصاب الاول عشرة قيراط خمسة
درهم وقيل ما يجنب في النصاب الثاني قيراطان اربعة دراهم والاول اكثر
اختلف الاصحاب في ان اقل ما يعطى الفقير الواحد من الزكوة هو ما يجب
في النصاب الاول من التقدير او ما يجب في الثاني وفي ان هذا التقدير
على سبيل الوجوب والاصح الاول في المقاييس وهذا التقدير في زكوة
التقدين وغيرها **قوله** اذا قبض الامام الزكوة دعا لصاحبها وجوبا
وقيل استحبابا الاصح وجوبه على الامام من يقوم مقامه **قوله** ولا بأس ان
عادت بميراث وشبهه من السنة شراء وكيله وايضا به ذلك عن دينه وما
جرى هذا المجزى **قوله** والاشبه ان الساخر ان كان بسبب مبيع دام بدونه
ولا يتحدد وان كان اقترضا لم يكن المراد بكونه اقترضا ان لا يكون له سبب
مبيع وهذا هو الاصح وجوز في الدرر كس النظر الا فضل والتاجر بالتعظيم
وجوز في التذكرة للثاني ومختار الدرر كس لا بأس به لكن متى ان التقييم
فلا بد من دفع نصيب الموصودين واشترط في البيان ان لا يعد مملوكا
هو حسن **قوله** ولو كان النصاب يتم بالقرض لم يجب الزكوة سواء
كان عينه باقية او بالقة على الاشبه هذا هو الاصح لانه بالقرض خرج عن الملك
فتقص به النصاب وقاؤه لا يفيد في ذلك شياء **قوله** وله ان يمتنع من
اعادة العين ببذل القيمة عند القبض كالقرض وذلك لان التعقق ان
الواحب في القرض اذا كان قيميا من اول الامر هو قيمته وقت القبض
لانه اول زمان دخوله في ملك المقرض ولا يجب المثل فلا يجب رد العين

وقت التسليم

لو طلبها المقرض ولا يجب المثل فلا يجب وقوله كما لمقرض لا يجزي ما فيه من التكافؤ
من حيث انه تشبه الشيء بنفسه ويمكن حمل على ان المراد كسائر اقسام المقرض
قوله لو دفع اليه شاة فزادت زيادة متصلة كالسمن لم يكن له استعادة
العين كما نريد بذلك بثبوت هذا الحكم عند الجمع حتى من يرى ان جواب
في قرض التمثيل لا يشاء المماثلة صحح الشيخ بانها باقية على ملكية الدافع
ما دامت عينها باقية وخرج عليه انها لو زادت زيادة متصلة او منفصلة
كانت للمالك وهو مبنى على ان القرض انما يملك بالتصرف **قوله** لو نقصت
تقل يرد ولا شيء على الفقير والوجه لزوم التجهيز القرض هذا العقل للشيخ بناء
على ان القرض انما يملك بالتصرف والاصح انه يملك بالتقبض فالوجه **قوله**
والمراد من نية الدافع ان كان مالكا وان كان ساعيا او الامام او وكيله جاز ان
يتولى النية كل واحد من الدافع والمالك المراد الدافع الى الفقير ولا ريب
انه اذا كان المالك اعتبر نية ولا يجزى بدونها وان كان الدافع الى الفقير
الساعي او الامام او من اقامه المالك وكذا عند كفت النية من المالك
او من احدهم وهذا لا يستقيم على إطلاقه بل ان كان الدافع الامام او الساعي
كفت نية احدهما او نية المالك اما المالك فانه المخاطب بها ودفعه الامام
او الساعي بمنزلة الدفع الى الفقير لانها قايما مقامهم واما الساعي والامام
فانها وكيلان عن المالك بدفعه اليهما فيعتبر بينهما عنه عند الدفع الى
الفقير وان كان الدافع وكيل المالك فينبغي معتبرة عند الدفع الى الفقير
لانه وقت صرف الزكاة ولو لم ينفذ واكتفى بنية المالك عند الدفع اليه

لم يجز لان يد الوكيل يد المالك فينبغي عند الدفع اليه بمنزلة نية المال في يد **قوله**
وسيجز عند دفع الى الفقير والامام او الساعي **قوله** ولو نوى بعد الدفع
لم يستبعد جوازه لبقاء العين على ملك المالك بعد القبض اذا كان بدو النية
لان انما يملكها مع كون الدفع بالنية نعم بشرط بقاء العين او علمه القابض
بالحال لان تملكها لا يكون مصنونا عليه فثبتت العوض في ذمته ولو استعمل
الفقير باخذها وصارت في يده فتوى المالك فالاجزاء **قوله** لو قال
ان كان مالي الغايب باقيا فهذا زكوة وان كان تالفا فهي نافلة صحح ولا
كذلك لو قال او نافلة الفرق بين المسئلين ان التريد الاول انما هو في
المعنوي والنية مجردة عنها على كل من التقديرين واما التريد الثاني
فانه في نفس النية لان صورته ان كان مالي الغايب باقيا فهذا زكوة
او نافلة فهو مردد بين كونه زكوة او نافلة على تقدير واحد وهو كون
الغايب سالما ومن ثم كان الدفع على الوجه الاول صحيحا لان الحاجة تدعو
اليه لانه ربما كان المال تالفا فلا يكون المخرج زكوة ولا نفلا ولا مانع من صحة
بوصف من الوجه وقد ثبتت شرعية مثله في الصلوة الفائتة اذا لم يعلم
عينها **قوله** ولو كان له مالان متساويان حاضرا وغايبا فخرج
زكوة ونوى عن احدهما اجزأته لاحاجة الى قوله متساويان فان
المختلين حكمهما كذلك الا ان يحمل التساوي على التساوي في الوجوب
والمراد بنية المخرج عن احدهما اطلاق ذلك في النية من غير تعيين
وجه الاجزاء شغل الذمة بكل منهما وصلاحيته الدفع لكل منهما فلا يقتضي

لوجوب التعيين فتح تعين بعد الدفع والنية المدفوع لا يبي المالين شاء
ويحتمل العدم لما فيه من توقع حصول الضرر على العقر والاحتمال لثقل احد
المالين فيتحيز في تعين المدفوع عن الباقي وكذا لو اختلف القيمة وثبت
الاخراج والاحتساب فيلزم ان يتخير تعين المدفوع عن الأقل وقتد
فيلزم النقص على العقر ومال في البيان الى التقييد فيكون عن المالين
معاً بالنسبة وهو قريب **قوله** وكذا لو قال ان كان الغائب سالماً
يمكن ان يكون المراد انه لو كان له مالان عتسا وان حاضر وغائب فخرج
الزكاة ونوا عن الغائب ان كان سالماً والا فعن الحاضر ووجه الاجراء
المجزم بالنية على كل من التقديرين ويمكن ان يكون المراد انه لو اخرج الزكاة
عن ماله الغائب ان كان سالماً جاز حتى لو بان سالماً وقع ذلك زكاة
عنه ولم يضر الا شرط للواقع في النية لان سلامته شرط لواقع الزكاة
عنه سواء ذكره لك ام لم يذكر **قوله** ولو اخرج عن ماله الغائب ان
كان سالماً شر بان تالفا حاز نفعها الى غيره على الاشبه يمكن ان يكون
مراد العبارة انه لو نوى الزكاة المحرقة عن ماله الغائب ان كان
سالماً فبان تالفا حاز نفعها الى مال اخر غيره ويمكن ان يكون المراد
انه لو اخرج عن المال الغائب زكاة نوايا بها عنه وقصد كونها عنه
على تقدير ثبانه ولم يصح بذلك في النية الا ان فعله مبني على ذلك يكون
من وجوه الغرق بين هذه وما قبلها ان الاشتراط مصرح به في النية
في السابقة وفي هذه مراد في الجملة الا انه لم يحفظ بخصوصه في النية

ووجه جواز النقل انه لم يخرجها الا على وجه معين وقد تبين فوانه
فيستألف الاخراج لا امتناع خروجها عن المالك الا على ذلك الوجه
المقصود ويحتمل العدم لغوات محل النية وهو خيرة المبسوط والاصح
التفصيل وهو انه ان كانت العين باقية كان له النقل وقد سبق
ما يدل على ثبوتها محل النية مع العين وان كانت تالفة وقد علم الفقهاء
بالحال فذلك لانه لم يملكها الا بشعاً المتقضى وهي مضمونة عليه فاذا
بلغت يثبت في الذمة فيقاص بها وان لم يعلم بالحال وتبلغت
العين لم تكن مضمونة لان دفعها اليه مطلقاً لتسليط له على الاطلاق
بغير قيد فلا يثبت في الذمة فلا يكون ثم مال بحيث زكاة **قوله**
قوله الحرة فلا تجب على المملوك ولو قيل يملك لان ملكه غير تام
بل تجب على مولاه الا ان يعوله غيره **قوله** ولا على المكاتب المشروط
ولا على المطلق الذي لم يتحرره منه شيء لانها مملوكان والمحرر عليها فيما
في يد حاكم لا يجوز لها التصرف فيه الا في الدفع الى المولى نعم تجب
فقطرهما على المولى لانها مملوكان وللرواية وقيل تجب فطرة المشروط
دون غيره **قوله** ولو تحرره منه شيء وجبت عليه بالنسبة اي على
المولى بالنسبة ايضا وبعض الاصحاب نفي الوجوب لانه ليس بشيء
ولا حر **قوله** وقيل من محل الزكاة وضابطه ان يملك قوت سنة له و
لعياله وهو الاشبه هذا هو الاصح ولا فرق في ملك مائة سنة من
كونها مملوكة له بالفعل او بالقوة القريبة لكونه ذا حرفة تعني بموئنة

القسم الثاني في زكاة العطر

قول وليجب للعقار ان يرد على غيابه
يتصدق به وذلك بان ياخذ صاعا مملوكا ويدفعه الى احد غيابه
او ياخذ عن نفسه ويفعل المذموم اليه مثل ذلك ويدفعه الى اخر غيابه
يفعل الاخر وهكذا الى ان ينتهي الى الاخير ثم تصدق به على اجنبى ولو
تصدق به على الاول جاز وهذا هو المعنوم من الادارة في الرواية
ولو كان فيه طفل تولى الاب عنه القبض والاخراج **قول** من زوجة
وولد وما شاكلهما وصيف وشاكلهما مشاكل الزوجة والولد والولد
والمملوك ومشاكلة الصيف كل معال تبرعا ويشترط في الصيف ان يكون
عند المضيق للمضيافة في جزء من شهر رمضان متصلا بهلال شوال
ولا يشترط كونه عند الشهر كله ولا العشر الاخر ولا الليلتين من اخر
الشهر ولا الليلة الاخيرة على الاصح ولو كان بعد ذلك ماله يصل العبد
استحب المراد بصلوة العبد خروج وقتها بزوال الشمس فاذا كان شيء
من ذلك قبل الزوال استحب وان كان بعده لم يستحب **قول** وقيل
لا يجب الامع العيلولة وفيه تردد ينشأ من التردد في كون الزوجة
والملك سببا تاما في وجوب الفطرة وعده وظاهر النصوص كونهما
سببين تامين فيكون الاصح الوجوب وان لم يعلمها اذ لم يعلمها
غيره نعم يشترط في الزوجة ان تكون دابة غير ناشرة وان لا يكون
صغيرة ضعفا يمنع من الدخول بها فان الفطرة ديرة مع وجوب
الاتفاق عليها متى لم يجب الاتفاق لم يجب الفطرة **قول**

اذا كان له مملوك غائب يعرف حيوته الى قد يبرهن من العبارة انه
اذا لم يعرف حيوته لا فطرة عليه ولا صاحب فيه فلو كان ولا يجب
ان الوجوب احوط **قول** وان مات قبل الهلال لم يجب على احد
الا بتقدير ان يعوله وجهه ان التركة مع الدين على حكم مال الميت
والاصح انها تنتقل الى الوارث بالموت فيجب عليه فطرة العبد
لانه مملوك **قول** وان قبل بعده سقطت وقيل يجب على الورثة وفيه
تردد اى ان قبل الموصى له بالعبد الوصية بعد الهلال سقطت الفطرة
على الموصى له لانه انما يملك بعد القبول وعن الورثة فانه غير وارث
للعبد بل هو على حكم مال الميت عند المصنف وقيل يجب على الورثة
بناء على انتقال جميع التركة اليهم عند الموت وفيه تردد ينشأ
ما ذكر ومن ان ملكهم للعبد ضعيف من الزوال فانه بمجرد الزوال
اذا قبل الموصى له لا سيما على القول بان القبول كاشف عن دخوله
في ملك الموصى له من حين الموت وعلى هذا لا يجب على الورثة
لا شفاء الملك على تقدير القبول وهل يجب على الموصى له في هذه
الحالة وفيه وجهان احدهما لا لعدم العلم بالملك فيمنع توجه
الخطاب لاستناع تكليف الغافل والثاني نعم لانه مالك حقيقة
على ذلك التقدير والوجوب انما يتعلق به بعد علمه كما لو ولد له
قبل الهلال وهو لا يعلم او مات مورثه كذلك وهو لا يعلم ثم علم
ويمكن الفرق بين تجديد العلم في الوقت وبعد خروجه ولو رد

الموصى له الوصية بعد الفلأل لم يجب عليه قطعاً وياقي في وجوبها على الوارث
 مثل ما سبق والوجوب أيضاً على الوارث اولى كما ان الوجوب على الموصى
 في الاول اولى **قوله** وقيل لو قبل ومات ثم قبض الورثة قبل الفلأل وجبت
 عليهم وفيه تردد ينشأ من احتمال تمام الورثة بالانجاب والقبول
 من غير توقف على القبض نظر الى ان السلب هو العقد ومن وجوب
 الدليل على اعتبار القبض معه والاصح ان الوجوب على ورثة الذكور
 واعلم ان الفطرة انما تجب على من ملك قوت اخرجه ولو تعدد
 عماله والمفضل قدر فطرته فالظاهر انه يخرج بقدر ما يجد ويبدء
 بنفسه ويخير في الباقي ويحمل التقدير للمملوك والزوجة ولا عبء بما
 دون نصف صاع فلا يجب اخراجه ولم اقف في هذه الاحكام على
 شيء ويحمل التام **قوله** ومن غيره ذلك اي من غير ما كان قوتاً غالباً
 لهذه المذكورات **قوله** ومن اللبن اربعة ارطال وفسره قوم باللبن
 فيكون ستة ارطال بالعراقي والاصح انه لا بد من تسعة في اللبن و
 غيره **قوله** وقدره قوم بدرهم واخرون باريعة وانيق ففسره ليس
 يعتمد ويرى ما نزل على اختلاف الاسعار مختاره هو المعتمد والتشتر
 حين **قوله** ولا يجوز تقديمها قبله الا على سبيل القرض على الاظهر الاظهر
 اظهر **قوله** وان خرج وقت الصلوة وقد عثر لها اخرجهما واجبا
 بنية الاداء الى قوله والاول شبهه الاصح انه اذا خرج وقتها المذكور
 يجب قضاؤها بان يخرجها بنية القضاة سواء عثر لها ام لا كما انه

ظن
ورثة

الفطرة

فحبها

اذا اخرجهما في الوقت وجبت نية الاداء **قوله** لا يجوز حملها الى
 بلد اخر مع وجود المستحق ومع عدمه يجوز ولا يضمن هذا اذا كان
 الطريق غير مخوف ولم يتح وجب الحاجة في النقل فلو فعلها الى البعد
 وهو قادم على الدفع الى المستحق في الاقرب ضمن **قوله** لا يعطى غير المؤمنين
 او المستضعف مع عدم الاصح انه لا يعطى المستضعف بحال من الاحوال
 سواء وجد المستحق او لا **قوله** ويعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباءهم
 فساداً لا يخفى انه لا يجوز الدفع اليهم كما سبق **قوله** ولا يعطى الفقير
 أقل من صاع الا ان يجتمع الوجوب جماعة ولا يتسع لهم ظاهره ان لا
 على سبيل الوجوب والاصح الاستصحاب **قوله** للمعادن سواء كانت
 منطبقة كالذهب والفضة والرياحين او غير منطبقة كالليا قوت
 والزرجد والكحل وما ينفق كالنقر والنفط والكبريت قد عد من
 المعادن المالح والنورة والحصى والزرجد والغرة وطين العنكب
 والعلاج وحجارة الرجم والكبريت قال في البيان وكل ارض فيها خصوصية
 يعظم الاشغاب بها **قوله** وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً
 وهو المسمى بهذا القول هو المعتمد ولو بلغ قيمة العشرين ديناراً
 فكما لو بلغ العشرين وهل يبقى بلوغه ما في درهم فيه تردد ينشأ
 من عدم وروده في الرواية ومن ان المائتين كانت قيمة العشرين
 ديناراً في صدر الاسلام وليس بذلك البعيد وكذا كل بعد المائتين
 وهل شرط اتحاد نوع المعدن ام يضم ما حصل من احد الاجناس

كتاب الحجر

مؤدوم في الحجر
في عين الحجر
الحجر

الى ما حصل من غيره فيه تردد ينشأ من اطلاق النصوص ومن اصابة البراءة
من وجوب الضم ولا يشترط في الاخراج الدفعة لكن هل يشترط عدم تحمل
الاخراج من الدفعات فيه احتمالا ان يشترط العلاقة ولا بأس به **قوله**
الكنوز وهو كل مال مذخور تحت الارض لا فرق بين انواع الكنوز مما
يعد ما لا فان بلغ عشرين دينار وكان في ارض الحرب او دار الاسلام
وليس عليه اثره وجب المحض يعتبر في الكثر الضاب والملازم بضاب
الزكوة في التقدير وهو عشرين مثقالا في الذهب وما يتا درسم في
الفضة وفي غير التقدير ما بلغ قيمة ذلك ثم ان الكثر اما ان يكون
في ارض الحرب او دار الاسلام وعلى التقديرين اما ان يكون عليه
اثر الاسلام او لا فالصور اربع والمراد باثر الاسلام ان يكون فيه اسم
النبي صلى الله عليه وآله او احد من ولادة الاسلام وتقسيمها ان ما كان
في ارض الحرب كثر سواء كان عليه اثر الاسلام او لا وكذا ما كان في دار
الاسلام ولا اثر عليه فيخمسها مع الشرط وبحل الباقي وما كان في دار الاسلام
وعليه اثر الاسلام فيه قولان اصحهما انه لقطة **قوله** وان وجده في ملك
مبتاع غيره البايع فان عرفه فهو احق به وان جهله فهو للمشتري وعليه
المحس لا ريب انه يجب على المشتري ان يعرفه البايع فان عرفه فهو له
من غير توقف على بنية ولا يماين اعتبارا ببيده السابقة وان لم
يعرفه وجب ان يعرفه قبله ان امكن فان لم يعرفه فمن قبله مرتبة
بعد اخرى فان لم يعرفه احد منهم فالمشتري احق به وعليه المحس

قوله
ص

قوله وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئا له فله ولو اتبع سكة
فوجد في جوفها شيئا اخرج خمسة وكان له الباقي ولا يعرف اي لو اشترى
دابة فوجد في جوفها مالا وجب تعريف البايع كما في الكثر الموجود في الارض
المهينة سبق ثبوت اليد المقتضى للملك ولان الظاهر ان ما في جوف
الدابة من مال مالها الاصاله عدم اعتلاها غير مال المالك بخلاف السمكة
فان الظاهر ان ما في جوفها من البحر هو على اصل الاباحة ولم يملكه الصائد
اما لعدم صدق الحيازة على ما في جوف السمكة اولان المباحات يحتاج
في ملكها الى نية التملك وهي منتفئة هنا ويشكل هذا الحكم في صورتين
الاولى اذا كانت السمكة في ماء محصور مملوك بحيث منشور فانه فانه
ينبغي مساواة الدابة الثانية اذا كان ما في بطنها عليه اثر الاسلام
وان كان في البحر فان الظاهر انه مال المسلم فيكون لقطة ويمكن ان
يقال ما وقع من مال المسلم في البحر اعرض عنه بحل اخذه لكل من
وجده ولا يكون لقطة وما وجدت في جوف السمكة يحتمل فيه ذلك
فيحل لواحد بعد المحس لاصالة براءة الذمة ما عدا ذلك **قوله**
وقيل يملك الواحد وعليه المحس والاول اشبه الاصح انه يعرف كاللقطة
وقد سبق التنبيه على ذلك في الصور الاربعة **قوله** كلما يخرج من البحر
بالغوص كالجواهر والدرر بشرط بلوغ قيمته دينارا فضاء الخرج
من البحر بالغوص من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة والعنبر
ونحو ذلك يجب فيه المحس بعد المؤنة اذا بلغ قيمته دينارا سواء

قوله وكذا

اخرجه في مرة او مرات لكن بشرط ان لا يتركه اعراضا وانما لا فلو اخرج
دون الدينار ثم اعرض مدة ثم يجده له عزم الغوص فانه لا بد من
اعتبار حصول الدينار في المتأخر مما اكثر فانه يعتبر في الواجب منه
النصاب وما نقص عن النصاب من ذلك فهو داخل في الارباح كما يدل
فيها الاحتطاب والاحتشاش والارض المملوكة بالاحياء وماء الابهار
المملوكة والاصطباذ وغير ذلك **قوله** ولو اخذ منه شئ من غير غرض
لم يجب المحسن اي لو اخذ شئ من الجواهر والدرر ونحوها بغرض غير محسن
فيها محسن الغوص نعم فيها محسن الارباح لانها داخل فيها **قوله** العنبر
ان يخرج بالغوص روي فيه مقدار دينار وان جني من وجه الماء او من
او من الساحل كان له حكم المعادن اختلف في العنبر هل هو ثابت في البحر
او يخرج من عين فيه فبالاول الشيخ والثاني ذكره اهل الطب وذهب
جماعة من الاصحاب الى التفصيل الذي ذكره المحسن في حكمه **قوله** ما يفضل
عن مؤنة السنة له ولعياله من ارباح التجارات والزراعات والصناعات
يدخل في العيال كل من عاله ولو تبرعا وضيافة الضيوق وان كثرت و
الهدايا والتصدقات ومصايف اهل الظلم والغرارات والحقوق
اللازمة بنذري وشبهه ومؤنة الحج اذا صادف وجوبه عام الربح بخلاف
مالو تمكن منه بعد حصول الربح فان وجوب المحسن في الربح اذا استقر قبله
فلا يكون من المؤن المستثناه ومثله القول في الحقوق اللازمة و
الغرامات ونحوها مما ذكره مؤنة الترويح واثمان الجوارى التي

يشترى بها الخدمة او الشرى والدواب التي يحتاج اليها ما يليق بحاجة كثر
الركوب ونحوها وبالجملة فكل ما يبعد من المؤن في العادة للاحقة للمحسب
في عام الربح والظواهر ان المؤن المذكورة مستثناة من الربح وان كان
له مال آخر ويحتمل ان يعسقل على الربح وباقى ماله بالنسبة وهو احوط
ويجب ان يرعى في المؤن اللائق بحاله من غير اسراق ولا تقيير فان اضر
حسب عليه قدر الاسراف وان قدر حسب له قدر التعيير **قوله** اذا
اشترى الدعي ارضا من مسلم وجب فيها المحسن سواء كانت مما فيه المحسن
كالارض المفتوحة غنوة او ليس عليه كالارض التي اسلم عليها اهالها
المرد بها ارض الزراعة كما هو المتبادر والمراد بشرط المفتوحة غنوة
شرا ما يستتبعه من آثار التصرف اعني ثمار العماره فانها انما تباع
بتعادل ذلك وبهذا الاعتبار يخرج حشيشها لا باعتبار نفس الرقبة ولا فرق
في وجوب المحسن في هذا النوع من الارض بين ان يكون قد حشنت
او لا ويتولى النية هنا الا ما مر عليه الصلوة والسلام او الحاكم ولا يؤيدان
النية عن الكافر اذ لا يقع منه ولا عنه مع احتمال ان يقال هذا القسم
من العبادة لا يحتاج الى النية كتغيب الكافر للمسلم وكغسله اذا كان
حايضا تحت مسلم وقد ظهرت وقبلنا ان الحايض لا يحل اتيناها حتى تقتل
قوله الحلال اذا اختلط بالحرام ولا يميز وجب فيه المحسن اي المحسن
في هذا القسم ايضا والظاهر ان مصر ومصرف المحسن ايضا وبعد عمل
الباقى وانما يكتفى تخميسه في الحل اذ لا يدخل في الجملة ان الحرام ازيد من

من الخس فان علم ذلك اخرج الزايد بحسب غلبة الظن وفي مصرف الزيادة
نزود والتصدق بها قوتى ولو كان الخليط وهو الحلال مما يجب فيه الخس
ولم يخس لم يكن هذا الاخراج كافيا في حقه بل يجب تخميصه بعد ذلك
واعلم ان صور اختلاط الحلال بالغير اربع ان يجهل القدر والمالك
وهذه مناط الخس ان يعلم كل منهما فيجب رد المال الى ماله وان يعلم
المالك خاصة فيجب مصالحة ان يعلم القدر خاصة فيجب التصديق به
بعد التخصيص عن المالك تفحصا كثيرا بحيث يحصل الداس منه وعبارة النص
قاصرة عن بيان هذه الاحكام **قوله** الخس في الكس الى قوله وكذا العادى
والغوص وانما يتايط الاخراج في العبد بالمولى وفي الصغير بالمولى وكذا
القول في المعادن والغوص **قوله** لا يعتبر الحول في شيء من الخس ولكن يوزن
ما يجب في ارباح التجارات احتياطا للمكسب لا ريب ان الحول لا يعتبر
في شيء من اقسام الخس ولا في ارباح التجارات والاكتساب والتأخير
في هذا النوع الى اخر الحول انما هو لارتفاف مجال المكسب فان مؤنة
مستثناء من الارباح فلا يجب فيها خس وانما يعلم المؤن بعبور الحول
والفضاها لانه قبل ذلك لا يحل الزيادة والنقصان فانه قد يظن الشيء
على وجه يقينين خلافا للرجح المتعدد في انشاء الحول محسوب فيضم بعضه
الى بعض ويستثنى من المجموع المؤنة ثم يحس الباقي وان قل اما النصاب
فانه يعتبر في انواع الاربعة الاولى على ما قدمناه دون الانواع الثلاثة
الاخيرة فيخرج الخس منها وان كانت قليلة **قوله** اذا اختلف المالك

والمستأجر في الكس فان اختلفا في ملكه فالقول قول المورع عليه اى اذا
اختلفا فادعى كل منهما ان الكس له والحكم بان القول قول المورع عليه هو
القول المشهور للاصحاب والاصح لان اليد الاصلية على الدار للمالك
وبد المستأجر فريضة في ضعيفه بالنسبة اليها فان الاصل اقوى من الفرع
فلا يعارضه **قوله** وان اختلفا في قدره فالقول قول المستأجر مع يمينه
لانه ينكر الزيادة اذ ادعى المالك واليمين على من انكر وقيل بل يمين حصة
اقتسام الاول هذا القول نقله في المختلف عن بعض علمائنا واستندوا به
ربيعي عن الصادق صلوات الله عليه وفيها ان رسول الله صلى الله عليه وآله
كان يقسم الخس حصة اقسام ياخذ خسر الدرع وحل نفسه ويقسم الباقي
بين ذوي القرى واليتامى والمساكين وابناء السبيل ولادلاله فيها
على ان ذلك حتم لازم فلعله كان ياخذ دون حقه صلى الله عليه وآله فينفي
الاخبار الدالة على ثمة ستة اقسام بغير معارض والعمل على المشهور
قوله فلو انسبوا بالام خاصة لم يعطوا من الخس شيئا على الاظهر
هذا هو الاصح خلافا للمحققين وابن ادريس **قوله** وفي استحقاق سبي
نزود اظهر المنع منشاء التردد من احتمال استحقاقهم لانهم من ذوي
القرى ومن دلالة النص صريح على ان ذلك لبني هاشم وهو الاصح والاول
قال المعين وغيره **قوله** بل يجوز ان يخص بالخس طائفة قبل لعمه وقيل لا
وهو الاحوط الاصح انه يجوز اختصاص طائفة بالاحوط البسط
يقسم الامام على الطوائف قدر الكفاية مقصدا المراد انه

يقسم ذلك عليهم باعتبار مؤنة السنة والمال من الاقتصاد وإعادة
المؤنة عادة بالنسبة الى كل منهم **قوله** فان فضل كان له وان اعوز اقم
من نصيبه اي ان فضل من الخس عن حاجة الطوائف سنة على الاقتصاد
فالفاضل له وان لم يبق ذلك بمؤنة سنتهم اكله من نصيبه وهل هذا
الحكم بالنسبة الى الموجودين في بلد عليه السلام او في جميع البلاد الظاهر
ان كل قطر يعتد في قسمته ما ذكر بالنسبة الى الموجودين في ذلك
القطر من الاصناف فان احتاجوا وراء ذلك الى شيء اكله الامام عليه السلام
فما له يختص به في اي قطر كان وان بعد **قوله** ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر
بل الحاجة في بلد التميم ولو كان غنيا في بلد قد سبق في الزكوة فتفسيره
السبيل فلا حاجة الى اعادته **قوله** وعلى مرامي ذلك في اليتيم قبل نعم وقبل
لا والاول احوط الاصح اعتبار الفقر في البيت لان الخس انما يقسم على اهل البيت
بعد الحاجة فلا يتصور دفعه الى الغنى **قوله** الايمان معتبر في الخس على تردد
والعدالة لا يعتبر على الاظهر منشا والتردد من اطلاق الآية ومن ان
المخالفة بعيد عن ذلك ومن العجايب ما شتم مخالفة يرى رايي
امية فيشترط الايمان كالحالة واما العدالة فلا يشترط على الاصح **قوله**
والارضون الموات اذ لم يكن لهما مالك مسلمة ونحوه موجود **قوله**
واذا فقت ديار الحرب فما كان فيها لسطانهم من قطائع وصغايا فغنى
للامام اذ لم يكن مقصود الخ القطائع جمع قطيعة من قرته ونحوها و
الصغايا جمع صغيفة وهو ما اصطلح به لنفسه المستديرات النقية

والمردان ما كان يختص به ملوك اهل الحرب من الاشياء النفية لغنى
للامام عليه السلام اذ لم يكن مقصود من محترم المال ويدخل في الغنى
الذي **قوله** وما يغنيه المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام هذا
هو المشهور بين الاصحاب وبه رواية مرسلته وفيه قول آخر محتمل **قوله**
مسب اباحة المنكح والمساكن والمتاجر في حال العتة وان كان ذلك باجمعه
للامام او بعضه ولا يجب اخراج حصته الموجودين من ارباب الخس
ففيه اي ثبت اباحة المنكح والمساكن والمتاجر في حال عتته الامام
عليه السلام للشيعة الامامية بالنصوص المتواترة عن ائمة الهدى
صلوات الله عليهم وان كانت المنكح والمساكن والمتاجر مما فيه الخس
ولا يجب اخراج حصته الاصناف الموجودين وهم التياحي والمساكن
وابناء السبيل من الهاشميين وصنفها اليهم وفشرت المنكح بالجواري
التي يشترى فانه يجوز شراؤها وان كان فيها الخس ولا يجب اخراجه
ويجوز ح وطؤها بالملك التام وكذا فشرت بسقوط الخس عن مهور
النساء وان كانت مما يجب فيه الخس من الارباح مالم يبلغ حد الشر
وفشرت المساكن بما يشترى من ارض الانفال ونحوها مثل غنيمة
من غزاه بغير اذنه عليه السلام على القول بعدم اختصاصه بها فانه لا
يجب اخراج الخس منه وكذا فشرت بما يشترى من المساكن من الارباح
اذ لم يبلغ ذلك حد السرف بالنسبة الى حال المشتري وهذا التفسير

وتفسير الثاني للمساكن منذ جبان في المؤمن المستثناء من الأرباح فذكرها
 هنا مستغنى عنه وفشرت المتأخرين ببراءة الأموال من لا يحسن فانه لا يجب
 على المشتري من إخراج المحس منها لكن إذا تجدد لها ثمن وجب في الثمن
 المحس وتحمل الأفعال في حال الغيبة كالموات والأجسام وما بها من
 معدن وشجر ونبات **قوله** وقيل بل تصرف حصته إلى الأصناف
 الموجودين أيضا لأن عليه السلام الاتمام عند عدم الكفاية المراد
 أن ما يجب من المحس عما استثنى أصح الأقوال في حكمه صرف النصب
 وهو حصص الأصناف الثلاثة الموجودين إليهم بالأصالة وأما
 حصته عليه السلام فأنها تصرف إليهم إذا لم يصبهم بموتهم
 فإن على الإمام عليه السلام المعوز كما سبق فلا يسقط هذا الحكم
 بغيبته وهذا هو المعتمد **قوله** يجب أن يتولى صرف حصته الإمام
 في الأصناف الموجودين من إليه الحكم بحق النيابة كما يتولى أداء
 ما يجب على الغائب لما كان صرف حصته الإمام عليه السلام
 مع ما يحتاج إليه ذلك من الاحتياط والاجتهاد لكونه تصرفا على غائب
 لم يجز لغيره من النيابة صرفه فلو استغل من عليه المحس بصرف
 حصته الإمام عليه السلام إلى الأصناف على الوجه المذكور أو دفعه
 إلى من ليس له افعلية الحكم لم يصرفه فكل منها ضامن لتعديهما **قوله**
 الأول الصوم هو الكف عن المفطرات مع النية هذا التعريف

كتاب الصوم

للصوم وهو منقوض في طرفة بالكف عن المفطرات مع النية زمانا
 وإن قل في عكسه يفعل شي معينا لبيان أوجهه بالحكم على قول وقد نوى
 الصوم وكف عن المفطرات عمدا **قوله** ويكفي في رمضان أن ينوي
 أنه يصوم متقربا إلى الله تعالى ولا بد من نية الوجوب أيضا صرح به
 جماعة ولو ضم اليها نية الأداء لم يكن به بأس **قوله** وهل يكفي ذلك
 في النذر للمعين قبل نزع وقيل لا وهو الأشبه الأصح أنه لا يكفي إذا لا دل
 على سقوط التعيين والحمل على رمضان قياس وقيل بعيد وقتها
 إلى الغروب لصوم النافلة والأول أشهر الأصح امتداد وقت
 النية في النافلة إلى أن يبقى قبل الغروب ما يعتد بالأساك وإن
 قصر زمانه **قوله** وقيل يحتمل رمضان مجوز تقديم نية عليه ولو لم ي
 عند دخول فضاء كانت النية الأولى كافية بهذا قول الشيخ وهو
 ضعيف **قوله** وكذا قيل يحتمل نية واحدة لصيام الشهر كله هذا أيضا
 قول الشيخ والمعتد خلافه **قوله** ولا يقع في رمضان صوم غيره ولو
 نوى غيره واجبا كان أو نذبا جزاء عن رمضان دون ما نواه هذا
 إذا لم يكن عالما أنه من رمضان أو علمه ونسى فضاء صوما صوابا
 أو واجبا آخر كالقضاء أو النذر فإنه يقع عن رمضان دون ما
 عينه **قوله** ولو صام على أنه إن كان من رمضان كان واجبا وإلا
 كان مندوبا قيل يحتمل وقيل لا يحتمل وعليه العادة وهو أشبه
 القول بالاجزاء للشيخ واختاره في المختلف وقواه في الدرر

قوله ص

سهي در

ولا بأس به **قوله** فان كان ذلك بعد الزوال المك وعليه القضاء الاكبر
 هنا واجب اجماعا والظاهر ان لا بد فيه من النية لانه عبادة وان لم يعد
 صوما ولو تناول والحالة هذه عمد او جبت الكفارة **قوله** ولو نوى الا افطار
 في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا ينعقد وعليه القضاء ولو قيل
 بانقضاءه كان كشبهه اذا علم ان اليوم من رمضان فنوى الا افطار ثم
 نوى الصوم قبل الزوال فالاصح عدم الانعقاد بخلاف ما لو نسي كونه
 من رمضان فنوى الخروج من الصوم ثم علم فجدد النية **قوله** لو عقد
 نية الصوم ثم نوى الافطار ولم يغير ثم جدد النية كان صحيحا الاصح
 عدم الصحة ان فعله ذلك علما بان صوم رمضان والفرق بين هذه
 والتي قبلها سبق نية الصوم منها على نية الافطار بخلاف الاولى
قوله نية الصبي المميز صحيحة وصومه شرعي قد سبق غير مرة ان افعال
 الصبي لا توصف بالصحة ولا يتعلق بها احكام التكليف فلا يكون
 نيته ولا صومه معتبرا **قوله** وعن اجماع في القبل اجماعا وفي دبر
 المرأة على الاظهر ويؤيد صوم المرأة هذا هو الاصح لان اجماع فيه
 موجب للفعل عليها فيعند به صومها **قوله** وفي فساد الصوم
 بوطي الغلام والدابة ترده وان حرم وكذا القول في فساد صوم الموطوء
 والاشبه انه يتبع وجوب الفعل قد قدمنا في كتاب الظهارة
 ان الاصح وجوب الفعل بوطي الغلام فيكون معند للصوم وعلى
 القول بان صوم الصبي شرعي فيفسد صومه ايضا اما الدابة فلا دليل

التالي فيما تمسك
 عنه الصائمين

على وجوب الفعل بوطيها لكنه احوط فيكون احوط القول بفساد الصوم
 به **قوله** وعن الكذب على الله ورسوله والائمة عليهم الصلوة والسلام
 وهل يعيند الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لا ريب ان الكذب
 عن الكذب مطلقا خصوصا الكذب على الله وعلى رسوله وعلى ائمة
 عليهم السلام حرام في الصوم وغيره الا انه في الصوم الكذب والخس
 وانما وقع البحث في الصوم عن الكذب على الله تعالى وعلى رسول
 والائمة صلوات الله عليهم لوقوع الاختلاف في كونه مفدا للصوم
 وعدمه والمعتد انه غير مفند **قوله** وعن الاربعين وقيل بكونه
 والاو اشبه الاصح التحريم ولا يعيند به الصوم ولا فرق في التحريم
 بين ان يعثر الماد جميع بدن المكلف او يعثر برأسه خاصة لدلالة الاخبار
 على ذلك والظاهر ان تحريم غسل الرأس انما يكون مع غسل منافذ
 ايضا **قوله** وفي ايصال الغبار الى الحلق خلاف الاظهر التحريم
 فساد الصوم هذا هو الاصح لكن يشترط في الافساد بالغبار ان يكون
 غليظا عادة كغبار النقص والدقيق فلا عبره بالقليل ولا بد من كونه
 على سبيل العهد حيث يمكن التحرز منه فلو نسي او لم يمكن التحرز
 بحال من الاحوال فعدم الافساد به هو المتيقن ولا بأس بالحقائق **قوله**
 الغليظ الذي يحصل منه اجزاء غليظة وسقدي الى الحلق به وكذا
 بخار القدم ومخذه **قوله** وعن البقاء على الجنابة عامدا حتى يطلع
 الفجر من غير ضرورة على الاشهر هذا هو المذهب وبه روايات

وخلاف ابن بابويه في ذلك ضعيف **قوله** ولو استثنى المسلم امرأة
فامني مسند صومه سواء كانت المرأة محللة او محرمة وكذا القول فامني
واذعي على ذلك الاجماع العلامة في المنتهى وفي عدة اخبار ما يدل عليه
ولا يتقيد الاثنا بذلك بما اذا كان معتادا لانزال بشي من ذلك
علما باطلاق الاخبار وكلام الاصحاب **قوله** وكذا لو نظر الى امرأة فامني
على الاظهر واستمع فامني قال الشيخ لو نظر الى ما لا يحل له النظر اليه
عاما ليشهوة فامني فعليه القضاء وان كان نظره الى ما يحل له النظر اليه
فامني لم يكن عليه شيء والاصح عدم الاثنا في الحالين لاصالة البراءة
واشقاء ما يدل على الاثنا نعم لو اعتاد الاعتناء بالنظر فتعمده
مسند الصوم وان كان النظر الى المحلل وكذا البحث في الاستماع سواء
استمع الى حديث امرأة او الى مجامع فان الاثنا به لا يوجب شيئا
الاصح اعتياده وتعهد فعله وقال الشيخ ان اضني او سمع الحديث
فامني لم يكن عليه شيء **قوله** وبالمجامع محرمه ويتعد بها الصوم على
تردد ينشأ من انها تقتضي اتصال ما يمنع من اتصاله الى المحوف
فكان كالاكل ولو روي المصح منه في الحديث الصحيح ومن ان التعهد به
لا يستلزم فساد الصوم والاصل البراءة ومثابته الاكل لا يقتضي القضاء
والاصح التحريم وعدم فساد الصوم بها **قوله** انما يقصده اذ وقع
عند سواه كان عالما او جاهلا المراد العالم بالحكم والجاهل به ولا يحج
اختلاف في جاهل الحكم والاصح انه كالعالم الا في وجوب الكفارة

وان كان القول باستوائه وجوبها احوط **قوله** وكذا لو اكره على الاكل
او وجب في حلقه اخلاف في انه لو وجب في حلقه المفطر لا يفطر به
ينبغي ان يكون كذلك ما لو اكره على الافطار حتى ارتفع قصده ونوب
اختياره كما لو تهره في شوكه بضرب شديد ونحوه او تحنوت عظيم
وتد يد بليغ حتى لا يملك امره ولم يكن له بد من القيام بالفعل اما لو
خوف تحنوتا لا يرفع القصد لكن حصل بسببه الخوف وشهدت
القرآن بانه ان خالف اوقع به الا ان قصده لم يذهب واختياره
لم يرتفع ففي الاثنا صومه في هذا القسم قولان احدهما واختاره
في المبسوط الاثنا ونجى القضاء لانه فعل المفطر باختياره والآخر
العدم لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطاء والسيئات وما استكروا
عليه وهو الاصح والجواب عن الاول بمنع المقدمتين وان كان وجوب
القضاء احوط واعلم انه سياتي في الطلاق بيان ما به يتحقق الاكراه
وان الاكراه يوجب بالبدن الضرب والشم لمن بعد ذلك في حق ضررا
اذا كان فعل ذلك متوقفا من المتوعد لدلالة القرآن على انه يقع
به ان لم يفعل فينبغي ان يكون بهذا القدر من الاكراه كافيا في عده
غير مكلف معه فكل ما لا يكون بيعه ونكاحه وطلاقه ونحوها معتدا بها
كذا لا يكون اكل مفطر **قوله** ويحب السواك للصلوة بالرطب واليابس
سواء كان اول النهار او اخره وذهب ابن عقيل الى كراهية بالرطب
قوله في الطائير وذوق المرق الضابط في ذلك كما لا يتعدى الى الخلق

لا يابس بمصر الخاتم ومضع
الطعام للصبي ص

فانه لا يفتقر ولو سبق منه الى الخلق شي فهل يفتقر به فيه احتمالان فينبغي
 ان لا يفتقر لكونه نغرض صحيح **قوله** والاستمسك معلوم ان المراد
 حصول الاستمسك وكذا ما جرى مجراه كما لو مسح المرأة فانزل **قوله**
 من اكل ناسيا فظن نسا وصومه فافتقر عامدا فسد صومه وعليه
 القضاء وفي وجوب الكفارة تردد والكثير الوجوب منشاء التردد
 انه فعل موجب الكفارة متعمدا او كانت لازمة له ومن انه فعل ذلك
 جاهلا بالحكم والجاهل معذور فان الناس في سعة حال لم يعلموا الاصح
 وعدم وجوب الكفارة هنا وفي مطلق من فعل المنظر جاهلا بالحكم
 لرواية زرارة والبيهقي عن الصادق صلوات الله عليه القضاء
 فانه يجب لتقصيره **قوله** ولو خوف فافتقر وجب القضاء على
 تردد ولا كفارة قد القضاء ولو خوف لوجود علامات الخوف
 وان لم يخوف كما في موضع التقية فكذا **قوله** الكفارة في رمضان
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا غير في
 ذلك وقيل بل على الترتيب الاصح انها على التخييم لظاهر النصوص
 وهو قول اكثر الاصحاب **قوله** وقيل يجب بالافطار بالمحرم فلا
 كفارات وبالمحمل كفارة واحدة والاول اكثر هذا قول الصدوق
 محمد بن بابويه وبه رواية ولا فرق في المحرم بين كونه بالاصل وبالعارض
 ولا ريب ان القول به احوط **قوله** وكفارة كبرى مجزية وقيل كفارة
 يمين والاول اظهر الاصح ان كفارة النذر في الصوم كفارة رمضان

وفي غيره كفارين **قوله** والكذب على الله الى قوله لا يجب بقضاء
 ولا كفارة على الاشبه بهذا هو الاصح **قوله** الارحام حرام على الاطهر
 هذا هو الاصح **قوله** ولا يجب به كفارة ولا قضاء وقيل يجب به والاول
 كشبه المعتمد عدم وجوب شيء مطلقا **قوله** لا ناس بالحقنة بالجماد
 على الاصح هذا هو المعتمد والمراد به كسد خال نحو الغتيل والتحمل بها
قوله وتحرم بالمنايع ويجب به القضاء على الاظهر الاصح انه يحرم
 ولا يجب به شيء على ما سبق **قوله** من اجنب زنا ويا للعفل
 ثم انبت ثم نام كذلك ثم انبت زنا ويا لثمة نا ويا حتى طلع الفجر لثمة
 الكفارة على قول مشهور وفيه تردد منشأه من اصابة البراءة و
 ومن انه عاد بالنومة الثالثة فكان كما لو نام غير نا والعفل كما شهد
 للاصباح جنبا والاصح وجوب القضاء والكفارة **قوله** والافطار
 اخلاوا الى من اجبر ان العجز لم يطلع مع العذرة على عرفانه ويكون
 طالعا وجهه ان الاخلاص الى المخبر الواحد اى الركوب الى جبهه لا يكفي
 في جواز الافطار بل لابد من المراجعة كما دل عليه رواية معوية بن
 عمار عن ابي عبد الله صلوات الله عليه نعم لو كان المخبر شاهدا
 عدل اتمه عدم وجوب شيء اصلا لانها حجة شرعية واحترزنا بقدر
 على المراجعات عن العجز عنها كما في الاعشى والمجوس فلا شيء عليه ما مع
 ظن عدم الطلوع **قوله** وترك العمل بقول المخبر بطلوعه والافطار
 نطق كذبه لافطار معطوف على قوله وترك العمل والمراد بظن

كذب ظن المعطر ان الخبر كاذب في اخباره لكونه لاعبا ولا فرق بين كون
 الخبر عدلا او فاسقا صرح بذلك جمع من الاصحاب وصححه بعضهم
 قاسم عن الصادق عليه السلام تدل بعمومها المستفاد من ترك الاستفصال
 عليه ولو اجزعه عدلان بالطلوع فتناول وجبت عليه الكفارة لمعقود
 الافطار بعد العكس شرعا بالطلوع ولو عجز عن المراجعة ووطن البقاء وضمن
 اخرا عديس امكن القول بعدم وجوب شيء لو تناول وقد طبع الخبر
قوله وكذا الافطار تقليدا ان الليل دخل ثم تبين فساد الخبر هذا اذا
 كان الاخبار لمن لا يجوز له التقليد في الوقت فان كان ممن يجوز له
 ذلك والمخبر عدل فلا شيء عليه لمحتسكه بما يجوز له المتكسبه ولو شهد
 بالغير وبعد لان ثم بان كذبا فلا شيء على المعطر وان لم يكن ممن يجوز
 له التقليد لان شهادتهما حجة شرعية ولغايل ان يقول على اصل المسئلة
 اما ان يكون الافطار المذكور تقليدا لمن لا يجوز له التقليد مع علمه
 بعدم الجواز ومع اعتقاده انه يجوز فان كان الاول الوجه وجوب
 الكفارة لانه متعمد للافطار حيث لا يجوز وان كان الثاني فهو من
 قبيل جاهل بالحكمة فيجري فيه الخلاف الا ان الاصحاب اطلقوا الحكم
 هكذا وهو محل النظر **قوله** والافطار للظلمة الموهمة دخول الليل
 اي التي لم يحصل معها ظن غالب بل يحصل معها ظن غالب بل بها احتمال
 دخول الليل احتمالا مرجوحا وبشكل عدم وجوب الكفارة بها فانه
 مستبعد للافطار مع الحكمة بقاء النهار ومثله الافطار تقليدا ان

الليل دخل حيث لا يجوز ذلك وينبغي ان يقال ان كان لا يعلم ان
 مثل هذه لا يجوز الافطار فهو جاهل بالحكمة فعلى ما سبق يجب عليه القضاء
 دون الكفارة وان علم ذلك واقدم على الافطار فالمناسب لاصول
 المذهب وجوب الكفارة وينبغي ايضا ان لا يكون فرق بين علمه بعد
 ذلك بقاء النهار وبين استمرار اللبس لان الاصل عدم الدخول ولو تبين
 انه كان قد دخل الليل فاشكال ومثله ما لو افطر معتقدا ان اليوم من
 رمضان فظفر له العيد او شك المسافر في بلوغ محل الترخف فافطر
 ثم تبين بلوغه او ظن ان سفره بعد الزوال فتعد الافطار ثم تبين
 ان الشمس لم تنزل في نظائره كثيرة والذي ينساق اليه النظر حصول الاثم
 بذلك واشتاء الكفارة وينبغي اجادة النظر في ما حطت به البحث
قوله ولو غلب على ظنه لم يفطر قال المعين فيلزم ادائين بقضاء النهار
 وينبغي ان يقال ان ذلك في موضع يعول على الظن فلا وجه للافطار
 لانه مستبعد لظنه ولا طريق له الا الظن وان كان العلم محتملا فلا
 وجه لعدمه والاخبار المختلفة يناسبها التنزيل على ذلك وهذا
 شيء وهو انه اذا امكن العلم فعول على الظن ان كان عالما بعدم
 الجواز فاقدم على الافطار وتبين بقاء النهار يلزم وجوب الكفارة
 والا كان من قبيل جاهل بالحكمة فينبغي ان يلحظ هذه الاحكام بعين
 التأمل فان الدليل يقتضيها واطلاق الاصحاب ينافيها **قوله**
 والحقنة بالمابع قد سبق انه لا يجب بها شيء **قوله** او دخول

وتعد التي ولو زعم المعطير
 وزعم التي وانما ينبغي وجوب
 الكفارة عن التي اذا لم يبلغ
 فخرج منه فصار في قضاء
 انعم فان اقبله وجبت
 الكفارة **قوله**

الماء المالح للبهيمة اي يوجب القضاء دون الكفارة وينبغي ان يكون ذلك حيث لا يكون منه تقصير في الحفظ فان قصر عمد وجبت الكفارة **قوله** دون المضمضة به للطهارة سواء كانت الطهارة لصلوة الغريضة او النافلة وفي رواية ان التمضمض لصلوة النقل لها القضاء اذا دخل الماء للجوف والعمل بها احوط وهذا اذا لم يقصر في التحفظ كما سبق **قوله** ومن نظر الى من يحرم نظرا عليه شبهة فامني قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الاشبه القول للشيخ والاصح عدم الوجوب الا ان يكون من عادة الامانة بمثل ذلك فانه اذا تعد فعله فامني وجب عليه القضاء والكفارة **قوله** وكذا لو كانت محملة لم يجب الحكم كما سبق فلا فرق بين المحملة والحرمة في ذلك **قوله** او طرح في فيه صيرزا او غيره الى قوله ولو فعل ذلك عبثا قيل عليه القضاء وقيل لا وهو شبهه لبا س بوجوب القضاء لانه عرض صومه للافطار **قوله** ما يخرج من بقايا الغذاء بين اسنانه يحرم ابتلاعه للصيام الى قوله والاشبه القضاء والكفارة هذا هو الاصح **قوله** وفي السهو لاشي عليه لكن لو قصر في التحليل مجرى الريق ببقية طعام في خل الاسنان فالاقرب وجوب القضاء خاصة لتعريض صومه للافطار بها ونه في تحليل الاسنان **قوله** وقيل صب الدواء في الاحليل حتى يصل الى الجوف يفسده وفيه تردد بنشاء من

وصول المظفر الى الجوف ومن اصابة البراءة والاصح عدم الاضداد بذلك والاحليل ثقبه الذكر **قوله** لا يفسد الصوم بابتلاع النخامة والبرصاق ولو كان عمدا ماله ينفض عن النغم المراد بالنخامة هنا ما كان من الجوف بدليل ان ما ينزل من الدماغ مذكور بعد هذه الفصل ولا افطار يقسم الاول كما نص عليه العلامة في التذكرة لعدم صدق النغم عليها وانتفاء نزولها من اجنبى كالدماغ فاشبهت الريق نعم لو انفصلت عن النغم واجراءه ثم ابتلعها افطر والا حوط وجوب ثلاث كفارات لانه افطار على محرم وقد سبق **قوله** وما ينزل من الفضلات الى قوله ولو تعد ابتلاعه افسد اي تعد ابتلاع ما ينزل من الركب من الفضلات والاصح انه لا يفسد به الصوم الا اذا اصاب في فضا النغم فابتلعه ولا يجب به الكفارة واحدة لانه ليس افطار اعلى محرم لان النخامة في النغم لا يحرم ابتلاعها وان حرم لاجل الصوم وربما حذر قضاء النغم بما بعد الحاء الملهمة **قوله** ماله طعم كالعلك قبل ليند الصوم وقيل لا يفسد وهو الاشبه المراد ان ماله طعم كالعلك اذا تغير الريق بطعمه ولم ينفضل منه اجزاء فابتلع الصائم الريق المتغير بطعمه في فساد الصوم بذلك قولان اصحهما عدم الفساد لان التغير بالبطم لا يستلزم انفصال شيء من الاجزاء يجوز ان يتغير الريق بمثل كيفية العلك بالمجاورة كما لو تغير طعم الماء او رائحته بالجيفة على الشاطئ **قوله** المنفرد بروية هلال رمضان اذا افطر عليه القضاء

والكفارة وذلك لثبوت الشاهد في حقه وعدم ثبوته ظاهر لا يسقط
تكميله به ورد بذلك على بعض العامة حيث اسقط الحكم عنه بالظن
لوروت شهادة لعدم ثبوت الواحد او لضعفه **قوله** وان كان في
يوم واحد قبل تكرر مطلقا وقبل ان يخلط التكثير وقبل لا يتكرر وهو الاشبه
الاصح التكرر مطلقا سواء تخلط التكثير او لا سواء اتحد جنس المقطر
او تعدد ويحصل التعدد في الاكل والشرب بتعدد ولا زرداء وفي الجماع
باعتدال بعد التمتع **قوله** من فعل ما تجب الكفارة ثم سقط فرض الصوم
بسواء وحيف او شبهه اختلف الاصحاب في ذلك فمنهم من حكم بسقوط
الكفارة ومنهم من حكم بعدم ومنهم من فرق بين ما اذا عرض المسقط
من غير قصد كالجنون والحيض والسفر الضروري وبين ما اذا حصل
باختياره كمالوا الشافعي اختياريا فاسقط الكفارة في الاول دون
الثاني وبنوا حكم هذه المسئلة على قاعدة اصولية وهي ان المكلف
اذا علم فوات شرط الفعل لم يجوز ان يكلف ام يستنع فيه كلام
للاصوليين فعلى الجواز تجب الكفارة وعلى عدمه تسقط وينبغي الحكم
بوجوب الكفارة مطلقا لانه مكلف ظاهر اذا هو متعبد بظنه
وهذا ياتى بالافطار من غير فرق فان الفرق غير واضح **قوله**
فان عاد قبل انما قبل في الرابعة **قوله** من وطئ زوجته في شهر
رمضان وما صاها ان مكرها لها كان عليه الكفارة ثمان وكفارة
عليها ويعزرها الواطئ بحسين سوطا فيتحمل عنها التعزير ايضا ولا

فرق بين الدائمة والمستترة بها ولو اكرهته لم يتحمل عنه شيئا وصومه
صحيح ولا شيء عليه وينبغي ان يغلط تعزير ما بحسب ما يراه الحاكم
قوله فان طأ وعنه فسد صومها وعلى كل واحد من الكفارة وعنه
ويعزرها بحسنة وعشرين سوطا ولو اكرهها في مبدل الاثم طأ وعنه
تعلق به حكم الاكره وبها حكم التمكن **قوله** وكذا لو كان الاكره لاجنبية
وقيل لا يتحمل سوا هو الاشبه الاصح عدم التحمل هنا اقتصارا على مورد
النفس فان قيل يجب التحمل هنا بطريق اولي لان الزنا الفحش فهو
الاسبب بالتقليط قلنا منع الاولوية بجواز افادة الكفارة
تخفيف الذنب وذلك ينافي في التقليط فتحجب عليه الكفارة
واحدة عنه ولا شيء عليها وصومها صحيح ولا يتحمل تعزيره لكونه ينبغي
ان يغلط في تعزيره بحسب ما يراه الحاكم ومثله القول في اعتة لو
اكرهها **قوله** كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز صام ثمانية
عشر يوما ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله تعالى فهو كفارة
ظاهر العبارة ان صوم الثمانية عشر بعد العجز عن صوم الشهرين
والذي في الرواية وكلام الاصحاب انه يصومها بعد العجز عن العتق
والصيام والصدقة فالعبارة تحتاج الى التقيد ونعيم العبارة
يتناول من وجب عليه شهران بالكفارة ومن وجب عليه بغير ذلك
وهل يجب في الثمانية عشر المتتابع فيه قولان اقرها بعدم وان كان
احوط ولو قد على صيام اكثر من ثمانية عشر ففي الوجوب

نظر ولو كان من الصدقة على اثنين وجب لقوله عليه السلام فان لم يكن
تصدق بما استطاع وفي وجوب صوم معه نظر ولو عجز عن صوم
ثمانية عشر يوما على اقل منها ففي وجوبها احتمال ويوجب من قول
الحسن ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله اعتبار العجز عن الصوم
مطلقا في اشغال الغرض الى الاستغفار **قوله** لو تبرع مبرع
بالتكفير عن وجبت عليه الكفارة جاز لكن يراعى في الصوم الوفاة
التي شرع بالكفارة عن الميت تبرئة من فرق بين خصاها واما
الحج فلا يجزئ عن الصوم عنه بحال واجزاء غيره يتوقف على الاذان
لان الوجوب متعلق به فلا يسقط الا بفعل او فعل ناسية **قوله** الشاة
تقبلا ولما وطلاعية استثنى في الذب عن من لا يجرى مشهورة
لا يابس به **قوله** والاحتمال بما فيه صبر هو يفتح اوله وكس ثابته
قوله والسعوط عملا يتعدى الحلق السعوط بفتح اوله نصيب
في الانف من دواء وغيره **قوله** ويتأكد في الترحيل هو يفتح
النون وكسر الجيم معروف وعلمت الكراهية فيه بان فيه سبها
بالمجوس **قوله** وجلس المرأة في الماء وقال ابو الصلاح يلزمها
القضاء وهو ضعيف وكذا الخنثى **قوله** وبالنسب على الجسد
لو رددت النوى عنه وعلل بأنه يقتضي اكنار مسام البدن فيمتنع
خروج الاجرة ويوجب احتقان الحرارة باطن البدن فيحتاج
الى التبريد **قوله** وهل يجب قضاء قبل نغم وقيل لا وهو الاشبه

في وجوب القضاء
على من لم يصوم
في شهر رمضان
او غيره من اشهر
الدين

سائر
الاشهر

الاصح الثاني والقضاء احوط **قوله** وكذا البحث في ايام التبرع
لمن كان بمنى الخ سواء كان ناسكا ام لا على الاصح **قوله** ولا العن
عليه وقيل اذا سبقت من المعنى عليه النية كان يحكم بالصيام والاول
اشبه الاصح الاول وقول المعنى ضعيف **قوله** ويصح صوم العبي
المميز الاصح انه غير موصوف بالبعثة **قوله** ويصح من المستحاضة
اذا فعلت بالحج عليها من الاعمال او الغسل صحة صومها موقوفه
على فعل الاعمال النهارية خاصة دون غسل العشاءين في الليلة
المستقبلة **قوله** والنذر المشروط سفر او حضرا على قول مشهور
العمل على هذا القول **قوله** وهل يصوم منذر باقيل او قبيل نغم وقيل
يكفه وهو الاشبه الاصح انه يكفه الصوم من المسافر بمعنى انه مطلق
الا على **قوله** ويصح كل ذلك ممن له حكم المقيم وهو كثير السفر
والعاصي بسفره وناوى الإقامة عشر ايام في غير بلد والمتردد بين
في غير بلده ايضا **قوله** ولو ائتمت جينا بعد العجز لم يفتقد صومه
قضاء عن رمضان وقيل ولا نذبا اما حكمه قضاء رمضان
فانه مورد الرواية واما القول بان النذر لاحق به فهو قول الشيخ
والاصحاب وعليه الفتوى وكذا النذر المطلق وما يرى مجراه
قوله ويصح من المريض ما لم يستضر به تحقق الضرر بخوف حدث
مرض الخو بخوف زيادته او بطوئه به وبالمشقة الشديدة التي
لا يتحمل مثلها عادة والمرجع في ذلك الى معرفة المريض او قول طبيب

حاذق وان كان فاسقا او كافرا **قوله** او بلوغ خمس عشرة في الرجال
 على الاظهر هذا هو في احكام المعتمد **قوله** والاعتكاف على وجه
 من الاعتكاف الواجب المنذور ونحوه واليوم الثالث اذا
 اعتكف يومين وما يرى مجرى ذلك **قوله** او يرى روية شايعة
 المراد بها اخبار جماعة بالروية لا تجمعهم رابطة الكذب بحيث يحصل
 باخبارهم ما يتاخم العلم سواء كانوا عدولا او فاسقا او مشاء او
 صبيانا **قوله** فان لم يسمع ذلك وشهدنا هذا قيل لا يقبل وقيل
 يقبل مع العلة وقيل يقبل مطلقا وهو الاظهر سواء كان من البلد او
 خارجه المراد بالعلة ان يكون هناك مانع يمنع من روية الهلال
 كيف ونحوه واراد بقوله سواء كان من البلد او من خارجه الرد على
 من اعتبر شهادة اثنين من البلد مع الصحوة او اثنين من خارج والصح
 قبول شهادة العدلين مطلقا **قوله** واذا اراد في البلاد المتعارفة
 كالوفة ويجزأ وحسب الصوم على ساكنها اجمع دون المتباعدة
 كالعراق وحراسان بل طرأ حيث راي المراد انه اذا راي الهلال
 في بلد وثبت روية لحقة في ذلك ما قرب من البلاد كبغداد ونسبة
 الى الكوفة بخلاف ما بعد عنه كحراسان بالنسبة الى العراق بل يخص
 الحكم بموضع الروية وتوابعه دون البعيد والحكم في القرب والبعد
 هو المعروف فلا يعتبر في القرب دون مسافة التقصير في البعد
 قد مر اخلافا لبعض العامة فعلى هذا الوراى الهلال في بلد ليلة

السبت مثلا ولم يرقى الموضع البعيد عنه عرفا الا ليلة الاحد اخلافا
 المطالع كان لكل من البلدين حكم نفسه فلو سافر مكلف من احد
 البلدين الى اخر بعد الروية انتقل الى اهل البلد الاخر فيصوم احد
 او اثنين لو سافر من بلد الروية المتقدمة وتسعة وعشرين لو كان سفره
 من بلد الروية المتأخرة ومع نقص الشهر بصوم ثمانية وعشرين ولا
 قضاء عليه عندنا ومبنى هذه الاحكام على ان الارض كربة لا مسطحة
 لان الكواكب يطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية
 وكذا احكام غروبها ولو كانت مسطحة لاستوى الطلوع والغروب
 في جميع مواضع ذلك السطح ولان السائر على خط من خطوط نصف
 النهار على الجانب الشمال يزداد ارتفاع القطب الشمالي بالنسبة
 اليه وانخفاض الجنوبي وبالعكس لو انعكس مسيره ونقل بعضهم ان
 كل بلد غربي بعد عن بلد اخر شرقي بالف ميل يتاخر غروبه عن غروب
 الشرقي بساعة فيتحقق بذلك اختلاف البلدان في المطالع وحيث
 يتبع البلد البعيد عن موضع الروية لموضعها في شمول حكم الروية
 لا انتفاء المقتضى وثبت الاختلاف في المطالع في الحالة المناهضة
 للتبعية **قوله** ولا ثبت بشهادة الواحد على الاصح الاصح عدم
 الثبوت **قوله** ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد اما الجدول
 فلانه ما يؤخذ من الحساب النجومى في ضبط سير القمر واجتماع الشمس
 ولا يجوز التعويل على قول المخجم ولا الاجتهاد فيه واما العدد فانه

لا اصل له قال في المنقذ وقد روي عن قوم من حشوية الحديث انه معتبر
 وان شهور السنة تسمان تامر وناقص ف رمضان لا ينقص ابداء
 شعبان لا يتم ابداء **قوله** ولا يغيبوبة الهلال بعد الشفق ولا يرد فيه
 يوم الخميس قبل الزوال ولا بتطوقه وقدرى اخبار شاذة تدل
 على اعتبار هذه الامور في كون الهلال الليلة السابقة لا يلتفت
 اليها **قوله** ولو صامه بنية رمضان لا مارة قبل يحزبه وقيل لا وهو
 الاشبه الاصح انه لا يحزى **قوله** وان افطر فاهل شوال ليلة التاسع
 والعشرين من هلال رمضان قضاء لان الشهر لا ينقص ازديدي
 يوم **قوله** القضاء العادة بالنيقصة وقيل يعال في ذلك بروية
 للحنفية والاول اشبه المراد بروية الحنفية ما رواه الشيخ عن عمران
 الزعفراني قال قلت لابي عبد الله صلوات الله عليه ان السماء
 تطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة لا ترى السماء فاي يوم يصوم
 قال افطر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وصم يوم الخامس
 فقد حقق بعضهم ان هذا في غير السنة الكبيسة اما فيها فانه يصوم
 يوم السادس وهي السنة الخامسة من السنة المفروضة او الاثني
 عشرة الهلالية ثمانية واربعة وثمانون يوما وجزء يوم والع
 على هذه الرواية لا بأس به وان ضجعت لا اعتضادها ليعمل جمع
 من الاصحاب **قوله** ولو كمل بعد طلوعه لم يجب عليه الاظهر
 بهذا هو المعتمد **قوله** ولو حضر ليلة او بلدا يعزم فيه الإقامة

في الشروط

عشرة كان حكمه حكم المريض في الوجوب وعدمه فانه اذا كان كذلك
 قبل الزوال ولم يتناول وجب الصوم وان اشقى احد الامرين
 اشقى الوجوب **قوله** وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك
 قضا والاول اشبه الاول هو المعتمد فان الكفر من موانع الصحة
 كالحيض والنفاس **قوله** وكل تارك له بعد وجوبه عليه اذا
 لم يقره مقام غيره اى يجب القضاء على كل تارك للصوم اذا لم يقر
 غيره مقامه فان قام غيره مقامه كالصدقة في الشئ والشيعة وذو
 ومن استمر به المرض الى رمضان اضر لم يجب القضاء وسيأتي
 بتحقيقه **قوله** وقيل يجب التفرق للفرق وقيل يتابع في سنة وغير
 في الباقي للرواية والاول اشبه الاول هو المختار بين اكثر الاصحاب
قوله وان استمر المرض الى رمضان اضر سقط قضاؤه على الاظهر
 وكفر من كل يوم من الثالث بعد من طعام الاظهر اظهر واليه ذهب
 الاكثر وقيل بوجوب القضاء مع الصدقة وقيل بوجوبه خاصة
قوله وان برأ بينهما واضرهما عازما على القضاء ولا كفاره وان
 تركه تهاونا قضاؤه وكفر عن كل يوم من السالف بعد من طعام يقتضي
 متابله التهاون بالعزم على القضاء في العبارة ان التهاون عدم
 العزم عليه سواء عزم على الترك او لم يعزم على واحد من الامرين
 وهذا افسر جمع من الاصحاب التهاون والراجح من الاخبار ان جزم
 المتهاون هو الذي عرض له ما يمنع الصوم وهو طاهر كلامه في التذكرة

العطال

ماثل

وليس بعيد ان يراد بغير المتهاون من عزم على القضاء وكان يؤخر
اعتمادا على سعة الوقت فلما تضيق عرض له المانع فان هذا هو
المناسب لما دلت عليه الاخبار **قوله** الامانة بالسفر فانه يفتي
ولو مات مسافرا على رواية هي رواية منصور بن حازم ومحمد بن
مسلم عن ابي عبد الله صلوات الله عليه والاصح الاحتياط **قوله**
والولي هو اكبر اولاده المذكور والمراد بالاكبر من ليس ثم ذكر اكبر منه فلو لم
يختلف الميت الا ذكر واحد تعلق به الوجوب ولو خلف ذكرين
سن واحد تعلق الوجوب بهم جميعا على الاصح واليه الاشارة
بقوله ولو كان له وليان او اولياء فتاودن في السن مشاؤوا
في القضاء على تردد ومنشأ التردد من اشتغال الاكبر في صورة
الفرض لا استوائهم في السن ومن صدقة على الجميع فان كل واحد لو تردد
تعلق به الوجوب فلا يستقط ذلك بانضمام غيره اليه وهو الاقوى
ولو كان الاكبر غير بالغ تعلق به الوجوب اذا بلغ **قوله** وهل
يقضي عن المرأة ما فاتها فيه تردد المراد انه يلجج على المرأة قضاء
ما فاتها فيه من الصوم اذا تمكنت من قضاء ما كان لرجل ومنشأ التردد
من استوائه الذكور والافات في الاحكام غالبا وما يلوح من رواية
ابي بصير وغيره ومن اشتغال النفل الصريح واصالة البراءة فلا يجب
وهو الاصح **قوله** اذا لم يكن له ولي او كان الاكبر اني سقط القضاء
وقبل تصديق عنه عن كل يوم بمدة من الصوم لم يكن للميت الا اني لم يجب

القضاء عليها ولو كان له ذكور واناث وكان الاكبر اني تعلق وجوب
القضاء بالولد الذكر وهذه الصورة مندرجة في العبارة فلا بد
من استثنائها والقول بوجوب الصدقة عن كل يوم بمدة من طعام
من الزكوة مع فقد الولي قول الشيخ ومما حوط **قوله** وتصديق
عن مال الميت عن شهر الى لو وجب على الميت شهران متتابعان
سواء كانا على النعين او النعيم لكونهما من كفارة محيرة تخير الولي فان شاء
صامهما وان شاء صام شهرا وتصديق عن الشهر الثاني من ترك الميت
عن كل يوم بمدة على الاصح وقيل بتعين صوم الواجبين على النعين ولا ريب
انه احوط **قوله** واذا انشغل الغنابة وعملية ايام او الشهر كله قبل بعض
الصلاة والصوم وقيل بقضي الصلاة حسب وهو الاشبه المشهور وجوب
قضاءهما معا وهو المروي وعليه الفتوى وكذا الواسي كذلك يوما او
يومين **قوله** والحق بذلك كفارة من افطر على محرم في شهر رمضان
عامد اعلى رواية تقدم الكلام ان المشهور بين الاصحاب وجوب
واحدة وان كان وجوب الثلاث احوط **قوله** في كفارة جزاء الصعد
تردد وتنزلها على الترتيب اظهر منشأ التردد اختلاف الدلائل
والاصح التحريم وان كان الترتيب احوط وليس ذلك في جميع كفارات
الصعيد بل هو في كفارة النعامة والتبصرة وانطوى وما جرى هذا المجرى
وسياق تحقيق ذلك انشاء الله تعالى **قوله** والحق بكفارة شق الرجل
ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها وشفط شعر راسها

صوم الكفارة

سبب في كفارة يمين وان الاصح استحبابها واراد بالالحاق المساواة في الحكم توسعا
قوله والحق بهذا كفارة جزاء الحرة شعر راسها في المصائب هذا احد القولين
وفي الاخر انها مثل كفارة الظهار فيكون مرتبة والاصح الاستحباب والمراد بالالحاق
ما قدمناه **قوله** ما يجب مرتبة على غيره الى قوله وهو كفارة الواطئ امته المحرمة
بأذنه سبب في انها بدنة او بقرة او شاة ومع العجز عن البدنة والبقرة فشاة
او صبيام ثلثة ايام **قوله** وكل الصوم يلزم فيه التتابع الا لرابعة الخ المراء
كل الصوم الواجب وهو طاهر وما يوفى معنى النذر الصوم المتعطل عن الغير
قضاء عن رمضان وما جرى مجراه سواء كان التحلل عن الاب او باجارة ونحوه
قوله وكلما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنا له لعذر بني عند زواله
يستثنى من هذه الكلية ثلثة مواضع فان الافطار في الاثنا وفيها وجوب
الاستيناف وان كان لعذر وهي كفارة قضاء رمضان وكفارة
اليمين وثلثة الاعتكاف وما يبنى فيه مع العذر هل يجب المبادرة
فيه عند زوال العذر الاصح نعم **قوله** ولو كان اقل من ذلك استأنف
وكذا الفصل الى قوله بافطار غيره العيد استأنف ايضا محصلا ان
ثلثة الايام المذكورة يشترط فيها التتابع فلو افطر في اثنا لها لغير عذر
استأنف وكذا مع العذر الا في موضع واحد وهو ما اذا ظهر العيد
فافطره وكان طئه خلاف ذلك بشرط ان يكون قد صام يومين فلو كان
انما صام يوما واحدا او كان العذر في الافطار غير ظهور العيد
الاستيناف **قوله** والحق به من وجب عليه صوم شهر متتابع في كفارة

قتل الخطاء والظهار لكونه مملوكا وفيه تردد منشأ التردد من عدم
النص وحمله على ما لو نذر صوم شهر متتابع الذي هو المنصوص عليه
قياس ومن الاعتناء بادراجته في النص مع ان ذلك هو المشهور بين
الاصحاب ولا بأس به **قوله** وكذا الحكم في ذي الحجة مع يوم من آخر
اي مع يوم من شهر آخر قبله او بعده فانه لا يصح ذلك لان العيد في
الحجة فيقتل به العدد ويحكم منه انه لو ضم اليه يومين من اخر صوم
لكذلك لا بد ان يتخير ما نال يسلم فيه التتابع شهر او يوما وذكر في الكسوة
في باب الكفارات ما ينه عن ذلك **قوله** قبل القائل في اشهر الحرم
بصوم شهرين منها ولو اخل بينهما العيد وايام التشريق لرواية زرارة
والاول اشبه بقول المحكي ضعيف والمختار الاول **قوله** والمندوب
من الصوم قد لا يختص وقتا كصيام ايام السنة الى يستثنى من ايام
السنة الصوم الواجب فيها على اختلاف اصنافه وكذا المحرم وان
المكره فانه لا يراد به هنا المرجوح في نفسه لامتناع ذلك في العبادة
لانها قريبة فلا بد فيها من الرجحان وانما المراد به خلاف الاولى وهو
المرجوح بالاضافة الى غيره وان كان راجحا في نفسه ولهذا ينبغي تقدير
نذره **قوله** وصوم ايام البيض اي ايام الليالي البيض لان البيض
انما يطلق على الليالي دون الايام وهي الليلة الثالثة عشر والرابع
عشر والخامس عشر **قوله** ويوم العذير الى قوله ويوم ذو القعدة
يوم العذير هو الثامن عشر من ذي الحجة ويوم المولد هو السابع عشر

من ربيع الاول ويوم المبعث هو السابع والعشرين من حجب ويوم
وجوه الارض هو الخامس والعشرون من ذي القعدة **قوله** وصوم حرفة
لمن لم يضعفه عن الدعاء وتحقق الهلال بشرط الاستحباب صوم عرفة لم يظن
احدا ان لا يكون الصوم مؤديا الى الضعف عن الدعاء والثاني
ان يكون بطلان ذي الحجة محققا فان نظرت الى الاحتمال نحو اماره لم يستحب
الصوم يوم عرفة لاحتمال كونه العيد وعرفة هو التاسع من ذي الحجة وينبغي
ان يقراء وتحقق الهلال بالتحقق فغلا ما ضياع معطوفا على قوله لم
يضعفه اي لمن اجتمع الامر ان **قوله** وصوم عاشوراء على وجه الحزن
او ما يقول على وجه الحزن الى ان صوم يوم صوما معتبرا هو
امساك بدون نية الصوم لان صومه متروك كما وردت به الرواية
فيستحب الامساك فيه الى بعد العصر جزنا ثم الافطار وقد ورد
ان جهوه شعاع بنى امية سرور انقبل الحسين عليه الصلوة والسلام
وينبغي ان يكون الامساك المذكور بالنية لانه عبادة **قوله** ويوم الميابة
هو الرابع والعشرون من ذي الحجة على المشهور وقيل الخامس والعشرون
قوله ولا يجب صوم النافلة الدخول فيه وله الافطار اي وقت شاء
ويكره بعد الزوال من العبادات ما لا يجب بالشرع كالصلوة المندوبة
والصوم المندوب ومنها ما يجب بالشرع كالجمعة والعمره المندوبين
وفي الاعتكاف تفصيل يأتي بعد وذكر العلامة في المنتقى ان الصوم
الواجب بالنذر المطلق يجوز الخروج منه ولو بعد الزوال اما قضاء

رمضان فيجزم بعده لا قبله **قوله** وصوم النافلة في السفر عدلثة ايام
بالمدنية للحاجة الاصح ان النافلة في السفر تنعقد والمراد بكمالية كونه
خلاف الاولى ومثله صوم عرفة مع الشك او الضعف **قوله** وصوم
الضعيف نافلة من غير اذن مضيغة ولا يظلم له لا ينعقد مع النهي
المبته انه لا ينعقد بدون الاذن مطلقا وكذا صوم المضيف بدون
اذن الضيف ولا ينبغي ان هذا انما هو في المسند وب **قوله** وكذا يكره
صوم الولد من غير اذن والده والمراد الصوم ندبا ولا ينعقد **قوله**
والصوم نذر بالحق وعي الى طعام ينبغي ان يكون ذلك حيث يكون الذبح
مؤثما كالتضمة الحديث ولا يشترط ان يكون الطعام منعولا لاحله
قوله وايام التشريق لمن كان بمكة على الاشتهار ايام التشريق هي الحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة والاصح تحريم صومها لمن كان بمكة
سواء كان ناسكا حائجا ومعتبرا ام لا وقيل انما يحرم صومها لمن كان ناسكا
قوله وصوم نذر المعصية يتحقق ذلك بان ينذر الصوم اذا ظفر
بحرمه شكر عليه او اذا فعل الطاعة زجرا عن فعلها والمأز هو النية
فاذا قال ان زني بغلانة فله عليه صوم وهو يريد كون الصوم
شكرا على حصوله كان نذرا لمعصية ولو قصد بلزوم الصوم له زجرا
نفسه عن الفعل فليس بمعصية ولو قال ان فعل الطاعة الفلانية
فله عليه الصوم مرتبة بلزوم الصوم زجرا عنه عن فعلها واستغما
منه كان صوم نذر المعصية ولو قصد به الشكر على فعلها كالتطاعة

فالزجر عن الطاعة والشكر على المعصية سواء في المعصية كما ان الزجر
عن المعصية والشكر على الطاعة سواء في كونها طاعة والصيغة واحدة
والمايز هو النية **قوله** وصوم الصحة وهو ان ينوى الصوم صامه
قوله وصوم الوصال وهو ان ينوى صوم يوم وليلة الى السحر وقيل هو ان
يصوم يومين مع ليلة بينهما الاصح ان الصوم بكل من التفسير من صوم الوصال
وهو محرم فان صوم الليل حرام كله وبعضه **قوله** وصوم المرأة نذبا
بغير اذن زوجها ومنع نهيه لها وكذا المملوك كان المناسبات يصوم
الولد نذبا بغير اذن والده في هذا القسم مع صوم الزوجة والمملوك
لاستواءهم في الحكم ففي رواية ان الولد اذا اصام بدون الاذن
يكون عاقا **قوله** والواجب سفر عدا ما استثنى استثنى ثلثة
ايام بدل الهدى وثمانية عشر بدل البدنة والنذر المقيد بالسفر
والحضر **قوله** المريض الذي يجب معه الافطار ما يخاف به الزيادة
بالصوم الزيادة صادقة مع زيادة المرض ومع زيادة مدة بقائه وذلك
يظهر برئه ولا يبعد كون المشقة الشديدة التي لا يتحمل مثلها في العادة
كذلك **قوله** ويريد على ذلك تمت النية وقيل لا يعتبر بل ينجزه وقيل
الزوال وقيل لا يعتبر ايضا بل يجب القصر ولو خرج قبل الغروب والادل
اشبه الاصح ان المعبر بوجه قبل الزوال بحيث يبلغ محل الرخص ولما
نزل الشمس ولا اعتبار بتبليغ النية ولما قيل ان يقول على اعتبار تبليغ
النية ان نية الصوم ونية السفر متضادان فلو اعتبر تبليغ نية السفر

امتنع اعتبار تبليغ نية الصوم لامتناع اجتماع الصدين ولا ريب
في وجوب تبليغ نية الصوم عليه لانه حاضرا مكلف به فامتنع القول
بتبليغ نية السفر ويكفي الجواب بان المراد بنية السفر من الليل اخطار
بذا العقد على خاطره وذلك غير منافي لنية الصوم لانه لما كان مقبلا
بالفعل كان الصوم لازما له وبجرح قصد السفر لا يصح مسافر افيئوى
الصوم جازما به لنظر الى الحجاب الشارع اياه عليه فان قيل كيف
يجمع نية الصوم الجازمة وقصد السفر قبل الزوال فان قصد احد
الصدين ينافي في قصد الاخر على جهة الجزم قلنا لما اوجب الشارع
الصوم قطعا باعتبار كونه مقبلا بالفعل كان قصد الصوم على هذا الوجه
مجزوما به ولا يراد من الجزم بالنية الا بهذا القدر فان متيقن الحد
الشاك في الظهارة او الظان لهما انما يجزم بنية الوضوء استنادا الى
ان الشارع اوجب العمل بالاستصحاب وحتمه مجزما تابع لذلك
وهو كاف شرعا **قوله** الاصيد التجارة على قول قد سبق في صلوة
المسافر التنبية على ضعف هذا القول وان الاصح التقصير في كل من الصلوة
والصوم **قوله** قبل يلزمهم الاتمام مطلقا عند المكاري قد سبق ايضا
ان هذا القول ضعيف وانه لا فرق بين المكاري وغيره وبين ان
اقامة العشرة في غير البلد لا بد فيها من النية واللام يعتبر **قوله**
لا يتصر المسافر حتى يتوارى عنه جدران بلده او يخفى اذانه قد سئلنا
فيما مضى انه لا بد من خفاءهما معا وتحتنا قول من استثنى بخفاء واحد

لها

وحكم البلد الذي لم يمسافر فيه الا تمام حكم بلده في ذلك **قوله** فلو افطر
قبل ذلك لم يكن عليه مع القضاء الكفارة الحكم في هذه هو الحكم بمن
افطر سفره وقد سبق في كلام المصنف ان عليه الكفارة بحقه القول بوجوبها
هنا وقد مناه القول بوجوبها اولى فالحكم هنا كذلك **قوله** وقيل
الشيخ والشيخة ان عجز اسقط التكليف كما يسقط الصوم وان اطاقا بمسقة
كفر او الاول اظهر الاصح ان الشيخ والشيخة اذا لم يطيقا الصوم اصلا
وراسا بحيث خرجا عن حد التكليف يسقط عنهما اداء وقضاء ولا
كفارة وان اطاقا بمسقة شديدة فعليه الكفارة للافطار عن كل يوم بعد
والظاهر وجوب القضاء عليهما وهو مختار اكثر واما ذوالعطاء
وهو يضم اوله واداءه بروى صاحبه فانه ان يس من برئه لم يجب
الكفارة ولا القضاء ولو ابرأ على خلاف الغالب وان لم يكن ميموسا
برئه افطر وقضى ولا كفارة كغيره من الامراض ولا يجوز لهذا
ان يشرب الا قد مر ما يسهل الرمي لرواية عمار وغيرها وبشيت
الياس من برئه يقول طبيب عارفين ويمكن بثبوتة بقول الواحد
ولا يشترط العدالة نعم خذفها في الطب **قوله** الحامل المغرب
والمرضع العائكة اللبن ان قوله مع الصدقة تعني كل يوم يدين
اما الحائض والمغرب وهي التي قرب زمان وضع حملها و
المرضع العائكة اللبن فانها انما تفطر ان تغضيان مع الصدقة
عن كل يوم يدين من طعام اذا خافتا قصص على الولد فقط لما اذا

خافتا كما لمريض وكذا كل من خاف على نفسه والمركب بالطعام الذي
يصدق به في هذه المسائل ونظايرها هو الطعام الواجب في سائر الكفارات
وقد بين ذلك في احكام الكفارات **قوله** ولا يجب على احدهما القضاء
سواء عرض ذلك اياما او بعض يوم وسواء سبقت منها النية او لم تسبق
وسواء عوج بما ينظر او لم يعالج على الاشبه المخالف في ذلك هو الشيخ
في المبسوط فانه اوجب القضاء بالاخطال بالنية للصوم من المجنون و
المعمر عليه وبما يجزيها بالمفطر اذا بلغ وهو ضعيف لا امتناع الصوم
منها واشفاء التكليف عنهما وسوى بينهما وبين النائم في الامرين ولا
ريب ان النائم اذا اخل بالنية لا يصح صومه ووجب عليه القضاء
بخلاف ما اذا نوى واما وجوب القضاء اذا عوج بالمفطر وقد نوى
فبعد كاستغناء استناد ذلك اليه فهو مكن وحر في خلقه الطعام
قوله من شيوخه له الافطار الى قوله والاول كسبه وكذا الجماع وقيل يحرم
والاول كسبه المراد ان من جازله الافطار بالاصالة كالمسافر لا ذوالعطاء
على ما سبق بانه يكره له التكليف من الطعام والشراب وينبغي له ان يقتصر
على سد الرمق كما وردت به الرواية والجماع اشد كراهية وقيل يحرم
والاصح العدم وهل يحقق بذي العطاء في وجوب الاقتصا على سد
الرمق من حمى مجراه كالشيخ والشيخة والحامل والمرضع فيه احتمال وبعل
الا قرب العدم اقتصار على المنصوص وهو اللب من اطلاق الاحكام
فيهم ويتبدد حكم ذى العطاء **قوله** وهو البت المشغول للعبادة

كتاب الاعتكاف

ولا يخفى حال هذا التعريف وبعده عن تحيز المعرف لانه شامل لمطلق اللبس
المتناول في اى مكان اتفق وادى عبادة فرضت وسياتي انه لا بد فيه من
مكان مخصوص وزمان اقله ثلثة ايام وان يكون صائما **قوله** ولا يصح
الا من مكلف مسلم في صحته من الصبي خلاف كسائر العبادات وقد سبق
من المضيعة انه يصح منه الصوم والصلوة فيصح منه الاعتكاف والاصح
انه انما يقع منه تحريرا وليس شرط مع الاسلام ايضا ان يصح منه الصوم ويجوز
له اللبس في المسجد وهو ظاهر **قوله** اذ مضى له يومان وجب الثالث
على الاظهر وحيد بنية الوجوب بهذا هو الاصح ووقت التجدد غروب
الشمس من اليوم الثاني **قوله** فمن نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه
ان ياتي بثلثة لان اقل الاعتكاف ذلك فان جعلنا اسم اليوم شاملا
لليلة وجب ثلثة ايام بلياليها فيدخل قبل الغروب بلحظة والادخل قبل
التجر بلحظة وهو الاصح والبلحظة من باب المقدمة وكذا لا بد من لحظة بعد
اليوم الثالث **قوله** وكذا اذا وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف
اعتكف ثلثة ليصح ذلك اليوم لان اقل الاعتكاف ثلثة وليس هذا
الحكم مختص بالقضاء بل لو نذر اعتكاف اربعة ايام فاعتكف
ثلثة لو نذر اعتكاف يوم ولم يقيد بعدم الزايد فكذلك ويؤى
في اليومين الوجوب ان يفهما وان قدما لقصد التوصل الى اداء
ما في ذمته فكذلك ولو اعتكف بنية التذنب فلا مانع ان ياتي بالثلث
عما في ذمته ان لم يمنع من عليه صوم واجب من الصوم المندوب

ويمكن ان يقال قد تعين الثالث باعتكاف يومين فلا يجزى عما في الذمة
لتحقق وجوبه بسبب آخر فلا يتداخل السببان فيمكن فرضه في اليوم الثاني
ومتى انظر في ثمن الايام الثلثة فان كان في الواجب تعلق بحكم على
ما سياتي والا حكم المندوب **قوله** ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون
لياليها الى قوله يبطل الاعتكاف ذلك اليوم القول الاول للشيخ
والاصح الثاني لاستلزام قول الشيخ صحة الاعتكاف دون ثلثة ايام
والثاني باطل بالنص والاجماع وبيان الملازمة انه على ذلك التعديل اذا
جاء الدليل جازا الخروج عن الاعتكاف فيسقط اعتكاف ذلك
الصوم عن غيره ويصير منقوضا لوضوح ذلك يصح اعتكاف اقل من ثلثة
ولدخول الليل تبعا ولاق المتبادر من اعتكاف الثلثة من الوالية ذلك
فان قيل لم لا يجوز ان يكون المندوب من توالي الايام ان لا يتخللها يوم خال
من الاعتكاف كما في توالي الايام في الصوم قلنا لو دل دليل على ارادة
لجاز لكن الدليل منتفيع وهو خلاف المتبادر قلنا يحمل اللفظ عليه عند
الاطلاق والغرض بينه وبين الصوم ظاهر لان الليل لا يتصور صومه
فتعين فيه حمل الاطلاق بالتوالي على توالي نهار الايام خاصة لاعتناع
غيره **قوله** الا ان يشترط التسابع لفظا ومعنى المندوب يشترط التسابع
لفظا ان يصح ما يشترطه في النذر بلفظ يدل عليه والمندوب ما يشترطه
معنى نذر ما لا يكون الامتثالا كنذر العشر الاول من شهره **قوله**
فلا يصح الا في مسجد جامع الى قوله وقد ل جعل موضع مسجد المدين الاصح

انه يجوز فعله في كل مسجد جامع والمراقد به جامع البلد وهو المسجد الاكبر فيه
لا نحو مسجد القبلية فلو كان في البلد مسجدان كذلك جاز الاعتكاف في كل
منها والقول بان شرط المساجد الاربعة او اضافة مسجد المدين اليها
او حذف مسجد البصرة وعدة موصغة وان كان مشهورا الا ان يستند
رواية لا صراحة فيها بحيث تبلغ الى مرتبة تخصيص الالية والقابل باضافة
مسجد المدين الى الاربعة محمد بن بابويه والذي رجحه على مسجد البصرة
والده والمراد بقوله وضابط كل مسجد جامع فيه بنى او وصى جماعة ومنهم من
قال جمعة بيان ضابط القول بان شرط المساجد الاربعة او الخمسة قال
مشيختنا في شرح الارشاد ولم يترتب على اختلافهم في الضابطين حكم اذ لم
يثبت مسجد صلى فيه الامام جماعة لا غير الا ما روى من صلوة الحسين عليه السلام
في مسجد المدين جماعة **قوله** وليستوى في ذلك الرجل والمرأة والمراد ان
المرأة والرجل يستويان في اشتراط اعتكافهما كونه في المسجد الجامع او
المساجد المذكورة عند من يقول بخلاف البعض العامة بحيث
جوز للمرأة الاعتكاف في بيتها **قوله** اذن من له ولاية كالمولى لعمده
والزوج لزوجته هل يشترط اذن الوالد في اعتكاف الولد لا شك في
اشتراطه اذا اراد انشاء الصوم للاعتكاف اما اذا اراد الاعتكاف
في صوم يجوز له فعله في اعتبار الاذن فظهر واطلق في الدرر اعتبار
اذن الاب وهو يتناول الصورة المذكورة وعبارة المصنف
محتملة **قوله** المملوك اذا هاله مولاه جاز له الاعتكاف في ايامه

وان المزايد له مولاه هذا اذا كانت المهايأة تفي باقل زمان الاعتكاف
وهو ثلثة ايام ويشترط امران احران احدهما ان لا يهناه المولى فلو نهاه لم يجز
الثاني ان لا يكون الاعتكاف في نوبة المملوك مضرا بالمولى في نوبته كما لو
بذلك صنعت عن الخدمة فان كان كذلك لم يجز الا باذن **قوله** الا ان
يكون قد شرج باذن المولى ومع الاذن فانما يلزم المضي فيه مع النذر او
مضي يومين وكذا ذلك وهو ظاهر **قوله** ولو خرج لغيره لاسباب المصلحة
بطل اعتكافه طوعا خرج او كرها ان خرج عدا لغيره سبب مباح بطل اعتكافه
وان قصر الزمان وان خرج كرها لم يطل الا اذا طال الزمان بحيث خرج
عن كونه معتكفا لان المكروه معذور صرح بهذا التفصيل في التذكرة
والمختلف ولو اخرج بحق يجب وقاؤه وهو قادر عليه ولم يوده بطل
اعتكافه لان ذلك من قبله **قوله** ويجوز الخروج للامور الضرورية
كقضاء الحاجة الى الخروج للعلاء ويمكن ان يراد مطلق الحاجة فيدخل فيه
حاجة نفسه وحاجة غيره من المؤمنين الاستثناء ذلك واذا خرج فحق
في منزله حيث لا يكون له هدمه فلا فرق بين ان يكون بعيدا متاخرا
او غير متفاحش ما لم يخرج عن مسمى الاعتكاف بان يكون منزله خارج
البلد مثلا نص على ذلك في المتن **قوله** وشهادة الجنابة للصلاة
عليها وتشميعها **قوله** فاذا خرج من منزله لم يجز له الاعتكاف في غيره
واقامة الشهادة سواء رغبين عليه الاداء ام لا وسواء تمحلها او
هو متعين عليها ام لا اذا دعي الى اقامتها عند الحكم وتعذر بدو

اذا اعتكف في اثنا الاعتكاف
لم يلزمه المضي فيه

الخروج ولم يذكر والتحليل الشهادة ويمكن ادراجها في قضاء حاجة المؤمن
لا سيما اذا تعين عليه لانه من الواجبات حينئذ **قوله** ولا المشي
تحت الظلال اطلق الشيخ والجماعة ذلك والذي في الاخبار تحريم
الجلوس تحت الظلال واقتصر جمع على تحريم الاستظلال للجواب
وقول الشيخ والجماعة احوط وهذا اذا كان قادرا على الاجتناب فلما
مع الضرورة فلا حرج **قوله** الا بكثرة فانه يصلي بها ان شاء وهذا
اذا لم يضيئ الوقت عن فعلها في المسجد فان تضيق على خارجا
قوله ولو خرج من المسجد ساهيا لم يطل اعتكافه اطلاق الاصحاح
ذلك لان الناسى معذوره وينبغي تقيده بما اذا لم يطل الزمان كثيرا
بحيث يخرج عن ان يكون معتكفا في العادة اذ مع الطول يحقق المنافي
وان لم ياتر **قوله** اذ انذر اعتكاف شهر معين ولم يشترط التسابع فيترك
بعضه واخل بالباقي مع ما فعل وقضى ما اهل الدار بقوله ولم يشترط التسابع
انه لم يصرح به في اللفظ اذ الضبيعة المذكورة تستلزم التسابع فهو
مشرط معنى والمردف قضاء ما اهل تداركه سواء كان متتابعاً ام لا
ولا شك ان اطلاقه بالباقي ان كان عمدا وجبت الكفارة **قوله** ولا يلفظ
فيه بالتتابع كمتانف المردف انه اذا اشترط في النذر التسابع لفظا و
اى بالبعض واخل بالباقي استأنف الشهر من راس وهذا قول الشيخ
واوجب مع الاستئناف التسابع وهو ضعيف بل الواجب فعل
ما بقي من الشهر وقضاء ما اهل سواء كان متتابعاً ام لا وجب الكفارة

مع تعد الاضلال واعلم ان الاعتكاف باعتبار تعيين الزمان وعدمه
واشترط التسابع لفظا او معنى وعدم ذلك واشترط في النذر على الله
اقبال وعدمه اثنتي عشرة صورة واصلا ست عشرة منها اربعة متممة
وهي هذه الاولى ان يشترط التسابع لفظا خاصة وتعيين الزمان و
يشترط على ربه الثانية الصورة بحالها ولم يشترط واما ان تمتنعان
الثالثة ان لم يشترط التسابع لفظا خاصة ولم يعين الزمان ويشترط
كعشرة ايام متتابعة الرابعة الصورة بحالها ولم يشترط الخامسة ان
يشترط التسابع معنى خاصة ويعين الزمان ولم يشترط كالعشرة الاولى
من شهر رجب هذا السادسة الصورة بحالها ولم يشترط السابعة
ان يشترط التسابع معنى ولم يعين الزمان ولم يشترط كالعشرة الاولى
من شهر رجب الثامنة الصورة بحالها ولم يشترط التاسعة ان
يشترط التسابع بالمعنيين وتعيين الزمان ولم يشترط كعشر رجب هذا
متتابعاً العاشرة الصورة بحالها ولم يشترط الحادية عشر ان يشترط
بالمعنيين ولم يعين الزمان ولم يشترط كعشر رجب متتابعاً الثانية
عشر الصورة بحالها ولم يشترط الثالثة عشر ان لا يشترط بواحد من
المعنيين ويعين الزمان ولم يشترط الرابعة عشر الصورة بحالها
ولم يشترط وهما ان تمتنعان ايضا الخامسة عشر ان لا يشترط
بواحد من المعنيين ولا يعين الزمان ولم يشترط كعشرة ايام السابعة
عشر الصورة بحالها ولم يشترط وحكمها على وجه وكل ان كل موضع

تعيين الزمان وجبت الكفارة ان تعذر الاخلال وربما تكررت اذا افطر
 نهرا في رمضان وكونه ولو كان مضطرا فلا شيء عليه ويعتفى الا ان
 يشترط على ربه والاجب في القضاء الاستيناف من رسل بل يأتي بما
 بقي من المنذور ثم يعتفى ما فاته خاصة ان شرط التتابع لفظا ولا التتابع
 على الاصح فيها وكل موضع لم يتعين الزمان لكن شرط التتابع لفظا او معنى
 بجب الاستيناف من رسل بالاخلال مختارا او مضطرا ولو فعل ما يعتفى
 الكفارة على ما سياتي تحقيقه كغيره ولو كان قد شرط على ربه واضطر الى الوقوع
 فلا شيء عليه اصلا واذا استغنى اشتراط التتابع بالمعنيين فان كل ثلثة وخرج
 اختيارا او اضطررا صح ما فعل واتى بالباقي وان نقص عن ثلثة بطل ما فعل
 ثم يأتي بالواجب الا ان يكون حرجه لغيره وروى مع الاشتهار وقتي فعمل موجب
 الكفارة على ما سياتي تعيينه وجبت **قوله** اذا نذر اعتكاف يوم
 الا يزيد لم ينعقد قد سبق انه لو نذر اعتكاف يوم واطلق العقد وجب
 اعتكاف ثلثة ايام وهو مفهوم قوله لا يزيد **قوله** ولو شرط الرجوع
 اذا شا كان له ذلك اي وقت شاء لا قصا اي لو نذر الاعتكاف بشرط
 في نذره الرجوع اذا شا كان الرجوع متى شاء والاجب عليه قضاء الاعتكاف
 لو كان لنذر معين ولا نذرا كه ان كان مطلقا والاصح ان النذر لا ينعقد
 على هذا الوجه بل اشترط الرجوع متى عرض عارض ومحل الاشتهار عند
 النذر ولو اتى باعتكاف المنذور و اراد الاشتهار فيه حيث ان
 اليوم الثالث يصير واجبا على الاصح في شرط المكان وجوبه كان له ذلك

ومحل الاشتهار بنية ولو لم يشترط وجب استيناف ما نذره اذا قطعه هذا اذا
 كان مشروطا بالتتابع او مضى فيه دون ثلثة ايام **قوله** انما يحرم على المعتكف
 النساء النساء وتقبيل هذا اذا كان كل منهما بشهوة لا مطلقا ولو فعل احدهما
 مع الشهوة اثم قطعوا وصح القولين انه لا يعتد باعتكافه ولا يجب له الكفارة
قوله وشتم الطبيب على النظر هذا هو الاصح وكذا الرأحين على الاقوي
قوله والبيع والشراء وكذا ما في معناه من الاجارة ونحوها صح المص في
 التذكرة والاباس به وكذا الاشتغال بالصناعات كالحياكة والخياطة وغيرها
 صح ايضا لمنافاة ذلك كله مقصود الاعتكاف ولو اضطر الى شيء منه جاز
قوله والممارسة الى الجدال ولا يحرم لو كان في مسألة علمية لان ذلك من الفضل
 الطاعات اذا كان الغرض به احرا وبسا **قوله** وقيل يحرم عليه ما يحرم على
 المحرم ولم يثبت القول بصغيف **قوله** ولا عقد النكاح له ولغيره لان
 النكاح طاعة وحضوره مندوب فلا يبعد منافاة للاعتكاف **قوله** ومن
 مات قبل القضاء اعتكافه الواجب قبل حجب على الولي القيام به وقيل
 يستأجر من يقوم به والاول كسبه هذا اذا تمكن من قضاءه ولم يفعل او
 كان قد استقر في الذمة قبل ذلك وقد اطلق الشيخ هذا الحكم هو ظاهر
 اذا تعذر قضاء الصوم الواجب من دون الاعتكاف كان نذر الصوم
 معتكفا مطلقا ما به وانه فيشكل ولا نص يدل على وجوب قضاء كل وجوب
 ومتى قلنا بالوجوب فهل له الاستئانة ياتي منه ما ياتي في الصوم والصلوة
 وذلك في الشيخ في الميسوط في احكامها من يقول بان الولي نقض او يخرج من الم

الى من يؤيد عنه قد كفايته **قوله** فمضى افطر في اليوم الاول في الثاني له
 بحسب كفارة الا ان يكون واجبا وان افطر في الثالث وجبت الكفارة
 لما كان الاعتكاف المنذور لا بحسب البشراح والا اذ مضى يومان لم يجب
 بالجماع ولا بغيره من المفيدات الصوم في اليومين الاولين كفارة سواء جامع
 ليلا او نهارا المجرى الخروج منه ولو كانا واجبين فقد اطلق المص وجوب الكفارة
 بالافشاء فيها والمعمد التفصيل فيها بالافشاء ان يكون متعينين بالنذر و
 شبهه او يكون وجوبا غير متعين كاليومين الاولين في النذر المطلق وقضاء
 الواجب فان كان الاول وجبت الكفارة فيه جميع مسندات الصوم نهارا
 فما بالجماع ليلا وان كان الثاني وجبت الكفارة فيه بالجماع ليلا ونهارا لا بغير
 من مسندات الصوم ولو كان الافطار في اليوم الثالث من الاعتكاف
 وجبت به الكفارة لتعيينه وان كان الاعتكاف من ذهابه لم يعلق المفطر
 نهارا وبالجماع ليلا فيما يخص من ذلك انه متى كان الاعتكاف متعينا بالنذر وما
 في معناه او بمضي يومين او خمسة او ثمانية بالنسبة الى الثالث والسادس
 والتاسع وجبت الكفارة بمطلق المفطر وبالجماع ليلا وان كان واجبا غير
 متعين لم يجب الكفارة الا بالجماع وان كان من ذهابه فلا شيء **قوله** ومنهم
 خص الكفارة الا بالجماع حسب واقعة في غيره من المفطرات على التقاض
 وهو الاشبه اى من الاصحاب من اوجب الكفارة بالجماع في الاعتكاف
 فيه الواجب كاليوم الثالث في المنذور ومطلقا في الواجب
 لو الاصح ما قد مره وان علم ان الكفارة الواجبة في الاعتكاف كفارة

رمضان ولو وجب الاعتكاف باليمين فالمعجزة انما كفارة **قوله**
 وبحسب كفارة واحدة ان جامع ليلا وكذا ان جامع نهارا في الاعتكاف
 الواجب غير رمضان ولو كان في نهار رمضان لزم كفارتان احدهما
 للاعتكاف والاخرى لرمضان لانها شتان ولا صل عدم التقاض
 والظاهر اطلاقه انه لا فراق بين ان يكون للاعتكاف رمضان واجبا
 او لا وكذا اطلاق غيره والاخبار الواردة في ذلك مطلقة وينبغي تقييده بما
 اذا كان للاعتكاف في رمضان واجبا بنذر وشبهه ويمضي يومين ومحوه
 وعلى هذا فلو كان متعينا تعدت الكفارة بمطلق المفطر على ما اخترناه
 ولو كان الصوم واجبا بنذر للمعين فاعتكف فيه واجبات بعده الكفارة
 بالجماع فيه نهارا ومطلق المفطر ان كان الاعتكاف متعينا بنذرا او
 يمضي يومين ومحوه لك فان العلامة في المختلف والوجه ان الاعتكاف
 ان كان في شهر رمضان متعينا بنذر وشبهه وجب بالافطار فيه والجماع
 نهارا كفارتان احدهما لرمضان والاخرى للاعتكاف بالجماع ليلا كفارة
 واحدة وان كان في غير رمضان وكان متعينا فلكذلك وان لم يكن متعينا
 فلا كفارة فيه بالافطار ويجب فيه بالجماع كفارة واحدة ان كان واجبا
 والا فلا **قوله** الارتداد موجب للخروج من المسجد وبطل الاعتكاف
 وقيل لا تبطل وان كان عادسا والاول اشبه الاصح الا بطل اذا لم يكن
 قد اعتكف ثلثة لاستتاع العبادة والقرية من الكافر **قوله** قبل اذا
 اكره امراته على الجماع ومما يعتكفان نهارا في شهر رمضان لزمه اربع

كفارت وقيل لزم كفارتان وهو الاشبه بهذا القول هو المعروف بالصحاب
قال شيخنا في الدرر كسر اليعلم فيه مخالفة اسوى المعية فالمعية الاولى وان كان
القول بوجوب ثلث هو مقتضى الدليل ولو كان الجماع كذلك ليل فلكفارتان على
تردد وكذا يتضايف لو كان في غير شهر رمضان **قوله** اذا اطلقنا المتكافؤ
رجعية خرجت الى منزلهما العين الاعتداد فيه وهذا اذا لم يكن الاحتكاك
متعينا فان تعين لم يخرج **قوله** ثم قصت واجبا ان كان واجبا مضمي
يوما ولا يذ بانشار يتم الى انها اذا اقصت العدة في منزلهما يعود الى المسجد
وثاني نواجب الاحتكاك وانما يكون ذلك اذا لم يكن قد اشتهت شهوة
اعتكافها **قوله** اذا اشترى بطل اعتكافه وقيل لا يتم ولا يبطل وهو
الاشبه الاصح عدم البطلان وكذا غير البيع من عقود المعاملات والبيع العقد
ايضا لان النفي في المعاملات لا يدل على العناد **قوله** اذا اعتكفت
بثلاثة متفرقة قيل يصح لان التتابع لا يجب الا بالاشتراط وقيل لا وهو الاصح
ان كان التفرق على وجه يقتضي التقاطع الايام بعضها عن بعض بحيث
يجتنب يوما ثم يخرج من الاحتكاك لم يجز وان كان يعتكف يوما عن يده
ويوما قضا ويوما اخرنا لثلاثة افعية قولان احدهما الصحة وفيه قوة
لاشقاء المانع **قوله** الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع
اسما لمجموع المناسك الموات في المشاعر المخصوصة اما نقله عن المعنى
اللعنوي فلا كلام فيه انما الكلام في انه اسما لمجموع المناسك المعلوم التي هي
الاحرام والطواف والحج وانه العقد الى تلك الاعمال لا المناسك في المشاعر

ياح او

كتاب الحج

يخرج الاول الى المتبادر الى الفهم عند اهل الشرع ان الحج عبادة مركبة من جملة
عبادات كالصلوة المولفة من الافعال والاذكار المخصوصة وان كل من
تلك الافعال والاذكار المخصوصة وان كل فعل من تلك الافعال داخل في ما يسميه
الحج ويسمى الثاني انه اقرب الى المعنى اللعنوي فان الحج في اللغة العقد
وفي الشرع قصه خاص فيلزمها مناسبة العموم والمخصوص والمناسبة على
المعنى الاول بل هو محل والنقل مع المناسبة اولى وايضا فان المتبادر
من قوله ولا يد بانشار يتم الى انها اذا اقصت العدة في منزلهما يعود الى المسجد
قوله حج بيت الله الحرام لا يراد منه الا ذلك والمناسك المخصوصة معتبة
على هذا المعنى وان لم يكن داخله في مفهومه وذلك غير صابر وخرج بعضهم
هذا المعنى بانه يلزم منه التخصيص ومن الاول النقل وعند التعارض
فالتمخيص خير من النقل وهو فاسد لان ذلك انما يكون اذا لزم اذا
لم يثبت النقل وهو ثابت بالنسبة الى ما كل من المعين فكيف يستقيم
قوله والتاخير مع الشرايط كبيرة موقفة اجمع علما على ذلك وشواهد
ذلك في الكتاب والسنة والموقفة هي المهلكة **قوله** وقد يجب الحج بالنذر
وما في معناه هو العهد واليمين ممن عدم الزاد والراطل او اسلم الحرام بالبيع
هنا تكلف فعل مع تحمل المشقة لعدم الامنية **قوله** ولو دخل الصبي المميز
المجنون في الحج نذا ثم كل كل واحد منهما وادرك المشاعر اخر اعلن حجة الاسلام
على تردد ينشأ من ان بعض افعال الحج وقعت غير واجبة فلا تجزى
عن الواجب ومن ان النقل قد يجري عن العرض في بعض المواضع ومعظم

افعال الحج باقية لو انشا الاحرام بالحج ح اجزا وكلام اكثر يقتضي الاجزاء وهو
 المنصب وعلى القول بان افعال الصبي عمره لا شرعية فالاسكان في الاجزاء
 اقوى ومضى قلنا بالاجزاء عن حجة الاسلام قايما ثبتت مع الاستطاعة
 المعينة في حقها **قوله** وقيل للام ولانية الاحرام بالنطف هذا القول اقوى وبه رآه
 وعليه الفتوى **قوله** ولا يباع ثياب ميمية هي كسيرة الميم بالمحصر من الثياب
 اي يتبدل ولا يفسان وكذا الايباع ثياب تحمل ولا فرس ركوبه اذا كان اهلها
 ولو كانت هذه المسسات بعينه وهي لا بعه بحاله لم يجب الاستدال بها بحاله
 ما اذا لم يكن لالبه بحاله ولو لم يكن له هذه المستثبات ولك ما يستطع به
 الحج لم يجب عليه وجاز صرف المال في ثمرتها **قوله** وبالراحلة راحله مثله
 على معنى انه لو كان سبحا او ضعيفا او امرأة يحتاجون الى الحمل اعتبر في قيم
 ولو كان تحت المشقة العظيمة في ركوب الحمل اعتبر في حقه الكنية ولا فرق بين
 الرجل والمرأة في ذلك **قوله** ويجب شرائها ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل
 ان راد عن ثمن المثل لم والا اول اصح اي وجب شراء الراحلة وكذا الزاد وغيره
 ذلك من الالات وموته وحياله اذ لم يتفق لهم الشر بعد سفره وان كثر
 الثمن اذ كان قادرا عليه لانه مستطع حج وقيل لا يجب الشراء لان زاد عن المثل
 والمرد به الالبقة بذلك الزمان والمكان والاصح الاول نعم بشرط عدم الاحتياج
قوله ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه وجب عليه محض القدرة
 على اقتضائه بكونه قادرا على ذلك بغيره وعلامة ومن جرى هذا المجرى وكذا
 اذا احتاج الى امداد الحاكم شرعا ولو احتاج الى حاكم الجور ولم يكن من

ذلك صرحا لي ولا مالي فكذلك **قوله** فان منع منه وليس سواه سقط الغرض
 بتحقيق المنع بكون المديون معسرا وسعد الحاكم مع الاحتياج اليه ونحو ذلك
قوله ولا يجب الاقتراض بالحج الا ان يكون له مال يقدر ما يحتاج اليه
 زيادة عما استثناه المراد انه اذا كان عنده ما يتوعد منه الغرض حيث
 يتوقف الحج عليه باعتبار كون ماله جسيما لا يمكن تحصيله الزاد والراحلة
 فيحتاج الى اقتراض النقد لتحصيل ذلك لصديق التمكن المقتضى لكونه
 مستطيعا ولو توقف تحصيل الغرض على بدل زيادة توجه شرعي وكانت
 مقدورة وجب بدلها ومنها سوال يرد على هذه المسئلة وبطرها
 مثل المحرم في المرأة والقائد في الاعمي والمحافظة في المبدى وبديل الزاد
 عن ثمن المثل واجرة المثل في الالات سفر صورته ان هذه شروط التوابع
 المشروط فلا يجب تحصيلها لان شرط الواجب المشروط لا يجب تحصيله
 ودفعه بتحقيق المقام وذلك ان شرط الواجب المشروط الذي لا يجب
 تحصيله هو الذي قرآن به الامم اما غيره من الشروط الباقية فان الامر
 بالاضافة اليها مطلق فيجب تحصيلها والامر بالحج مشروط بالاستطاعة
 فكل ما يكون دافعا في سمي الاستطاعة لا يجب تحصيله ولا يجب الحج الا اذا
 حصل اما غيره فيجب تحصيله مع القدرة وبدونها يسقط وجوب الحج
 والاقتراض ليس ذلك في الاستطاعة قطعاً اذا كان المال موجودا
 كذا القائد في الاعمي وغير ذلك وكذا القائد في غير الاعمي وذلك ولو
 كان معه قدر ما يحج به قلنا زعت نفسه الى السكاح لم يحجز صرفه في السكاح

وان شئ تركه ينبغي اذا التزم من تركه ضرر شديد لا يتحمل مثله في العادة او حتى حدوث
مرض تقديم النكاح **قوله** ولو بذل زاده وراحله ونفقة له ولعيله وجب
الحج هذا انما يستقيم اذا كان البذل على وجه لازم كما لو نذر له مالا للحج به او بذله
ما يكفيه لمونة الحج اما لو بذل له لا على هذا الوجه فانه لا يجب القبول و
لو نذر ولم يحج واطلق نذر له لمعين نفى وجوب الحج نظرا لانه لا يصير
مالا الا بالقبض ولا يجب عليه الاكتساب الحج بالقبض وكذا لو اوصى بمال
لمن يحج في بذل لمعين **قوله** ولو ذهب له مال لم يجب قبوله لانه
لا يجب له الاكتساب للاستطاعة في الحج **قوله** ولو استاجر المعونة
الحج انما يجب الحج اذا تخففت الاجارة لا مطلقا وانما يجب تحقيق
الاجارة اذا حصل الاجاب والقبول اذا لا يجب القبول اذا لا يجب
تحصيل الاستطاعة بالاكتساب والقبول نوع من الاكتساب **قوله**
وكذا لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة اى لا يجزيه بخلاف ماله لو كان مستطعا
فتكلفه نحو المشى من الامور المشاقة وانه يجزيه لتوجه الخطاب بالوجوب
اليه **قوله** ولا يجب على الولد بذل ماله لوالده في الحج وكذا العكس بطريق الاكس
قوله وحملته السرب هو يقع السنين المهمة واسكان الزاد الطريق والملاذ
عدم المانع من سلوك الطريق **قوله** اذ كان مخصصا بالاستسكان على الطريق
الملاذ بالضعيف الرصوا الزمن الذي لا حراك به وهل يجب الاستئابة
مع المانع من مرض او عذر او قيل نعم وهو المروى وقيل لا فان الحج ثابتا وسمى الحج
فلا قضا وان زال ويكفى وجب عليه بذله ولو مات بعد الاستقرار ولم يولد

تضي عنه تحرير هذا المبحث ان المرض لا يكون ما يوسا من مبرر اولاد
على التقديرات فاما ان سقيته للحج اولاد على كل تقدير فاما ان يحصل له البر
قبل الموت على خلاف الغالب او يموت قبل فمناخدة صور وحكمها على الاحمال
ان اذا كان قد سبق استقرار الحج في ذمته فانما هو من كلام جمع من المتأخرين
ان لا نتراع في وجوب الاستئابة انما يكون مع اليأس من البر ما مع عدمه
فكلا وهو واضح والامر بتحقيق اعتبار التمكن من المسيرة الاستطاعة في حق احد
من المكلفين وهو معلوم بهطان وحق مالا مع الوجوب واذا بر اصل خلاف
الغالب بعد الاستئابة فقد صرح الشيخ والمصنف بوجوب الاعادة وهو الواجب
ولو استئاب من مبرر جواز زال العذر جاز وان لم يجب واذا لم يجب
في وجوب الحج مع الاستطاعة فان مات بعد البراء وقيل الحج بنفسه وجب
الاستئابة عنه وكذا القول في المايوس من مبرره وان مات قبله فان
استئاب المايوس فلا شئ والا وجبت الاستئابة بخلاف غير المايوس
لعدم وجوب الحج عليه ولا الاستئابة والمنفوع بكبره او زمن بحيث لا يشك
على الراحة او بعد وكالمريض في ذلك كله **فصل** لو سبق استقرار
الحج في ذمته وكان المرض غير ما يوس من مبرره نفى وجوب الاستئابة عليه
تردد فان مات ولم يستاجر فلا بحث في وجوب الاستئابة وان استاجر
ثم مات اجزاعه ان قلنا بوجوب الاستئابة لان ذلك ذمته ولا يحضر في
الآن فصرح بحكمه هذا العذر اذا عرفت ذلك فاعلم ان قوله ولو مات بعد
الاستقرار الحج يريد به من الحج ناپا وزال المانع وتمكن من الحج ببدنه وما

عليه قد صرح الشيخ وغيره
بان وجوب الاستئابة
صح

قبل ان يوردى بهذا المعنى سياق العبارة ويمكن ان يريد به من المستحب
 اذا مات بعد الاستقرار وقبل الاداء وهو صحيح ايضا سواء اتفق
 برئته ام لا **قوله** ولو كان لا يستحب خلقه الى قوله وقبل يريه الاستنابة
 والاول يشبه الظاهر ان هذه المسئلة داخلية فيما قبلها لان قوله او كان
 مخصص بالاستصحاب على الراجح مع الخلق وغيره والحكم في الكل واحد ولا يري
 لافتردها بالذكر وجهها فان قيل تعيد لم يكون عدم الاستصحاب خلقيا غير
 عما قبلها لان سبق الاستقرار غير متصور فلنا هذا غير كاف للافراد ولا
 مخرج عن التكرار لان حكمها مستفاد من حكم ما قبلها **قوله** ولو كان في الطريق
 عدو ولا يدفع الا مال قبل يقطع وان قل ولو قبل بحب التحمل مع المكنة كان حسنا
 اى تحمل دفع المال والقول بالوجوب مع المكنة اقوى الامع الاجحاف للشك
 في ان السلسلة في مثل هذا داخلية في الاستطاعة ولانه لو احتاج الى بدل
 المال لاصلاح الطريق او قنطرة الهذ ومحو آثاره على ذلك التعديل ان لا
 يجب وموضع التردد ما اذا لم يكن قد احرم فان كان عرض العدو
 بعد الاحرام وجب البذل **قوله** نعم لو قال له قبل واوقع انت لم
 يجب الفرق ان هذا التحصيل للشرط اعني الاستطاعة اذا مال المبدول
 لا يشبه في دخول في الاستطاعة **قوله** ومن مات بعد الاحرام ودخل
 الحرام برئت ذمته وقيل يحرم بالاحرام والاول اظهر المعتمد الاول والطلاق
 العبارة تقناول ما اذا عاهد الى الحل بعد دخول الحرم ومات فيه
 لكن اورد المعتمد رواية حكاه في المختلفات تضمنت اعتبار مونة

١٢٠
 في الحرم **قوله** وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة بمحقق
 الاستقرار سبق الاستطاعة وحصول التمكن في عامه قبل عامه وكذا اذا
 كان ذلك في عامه وكان عدم ادراك الحج مستندا الى تفریطه **قوله**
 وسبق الحج في الذمة اذا استكملت الشرايط واهل المهراد استكملها من قبل
 مسير القافلة وتجاوزها الى حين امكان فعل جميع المناسك اقول الواجب
 فلا يكفي استكمالها عند المسير اذا احتلت قبل التمكن من الاتيان بجميع
 الافعال **قوله** ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمشرع لم يجزه الا ان
 يستأنف احراما لان احرام الكافر لا يقع بحال **قوله** فان ضاق الوقت
 احرم ولو بعرفات اى احرم بالحج فيكون حج افراد او ان كان فنه التمتع
 ويكون من المواضع التي يعدل فيها عن التمتع الى الافراد للضرورة ولا يخفى
 انه لو قال احرم ولو بالمشرع بدل ولو بعرفات لكان اولي واشمل **قوله**
 ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الاصح اى لم يجب الاعادة وهو الاصح
قوله ولو احرم مسلمان ثم ارتد ثم تاب لم يطل احرامه على الاصح هذا هو
 المعتمد **قوله** والمخالفة اذا استبصر للبعيد الا ان يحل بركن منه اى لا يعد
 وجوبا والمهراد بالركن ما هو ركن عند ناصره وذلك والاركان في الحج
 والعمرة ثلثة عشر النية والاحرام بالعمرة والتلبية وطوافها وسعيها
 النية والاحرام بالحج والتلبية والكون بعرفات والكون بالمشرع على
 الوجه المخصوص وطواف الحج وسعيه والرتيب هذا في حج التمتع
 والامر في قسمة كذلك والركن جهنا ما يبطل الاخلال به عمدا وسهوا

قوله وصل الرجوع الى كفاية فزناحة او مال او حرفة شرط في وجوب الحج قبل نحر لرواية ابي سعيد وقيل لا عمل بجموع الآية وهو الاولى المرد بالرجوع الى كفاية ان يبقى له بعد ما يصرف الحج والمؤنة لعياله ذهابا ورجوعا ما يكون حرم معاشه بعد قضاء الحج منه له وبعياله واجمع القولين انه لا يشترط قلوله يكن له حرفة ولا مال سوى ما يحج به وجب الحج واعلم ان الصنعة ومن وجب عليه الحج فالمشى افضل له من الركوب اذا لم يصعب هذا الم فعل الموسر لتقليل النفقة فان ارد فعله ذلك فالركوب افضل لرواية البرزنجي عن ابي عبد الله صلوات الله عليه **قوله** اذا استقر الحج في ذمته فزناحت الى قوله وضاعت التركة فسميت على الدين واجرة المثل بالخص والخاص للحج بعد القسمة ان امكن الاستجارة به ولو من اقرب الامكن وجب وكذا لو كفى للحج او للعمرة في غير المتع وان تعذر صرف الجميع في الدين **قوله** ويقضى الحج من اقرب الامكن وقيل يتاجر من بلدته وقيل ان اتسع المال من بلده وكلاهما حيث يمكن والاول اشد الاصح وجوب القضاء من البلدان اتسعت له التركة والامن حيث يمكن وفي تحقق المغالبة بين القول الثاني والثالث نظر **قوله** من وجب عليه حجة الاسلام لا يحج عن غيره هذا مع تمكنه من فعل الحج ولو بمشقة وكذا القول في الحج الواجب بالنذر او الاضداد **قوله** لا يشترط وجود المحرم في النساء بل يكفي غلبة ظنها بالسلامة اي لا يشترط لصحة الحج المرأة وجود المحرم اذا لا يشترط في وجوب الحج المحرم في المرأة بحيث يكون

من حجة الاستطاعة بل يكفي غلبة ظنها بالسلامة ولو احتاجت الى خوف المكابرة على نفسها او الخوف على عرضها او لاحتياجهما الى من ينظر الى ما لا يجوز لغير المحرم نظره ونحو ذلك اشترط وجوده ووجود ما يحتاج اليه من اجرة ونفقة ان توقف القبول عليه وبدون ذلك لا يتحقق الوجوب **قوله** ولا يصح حجتها تطوعا الا باذن زوجها سواء الدائمة والمستتعة بهما **قوله** ولها ذلك في الواجب كيف كانت اي ولها فعل الحج في الواجب سواء اذن الزوج ام لا **قوله** الحرية الى قوله ولو اذن له في النذر فنذر وجب جاز له المبادرة ولو نهاه وكذا الحكم في ذات البعل اي لا ينعقد نذرها الا باذن الزوج سواء الدائمة والمستتعة بهما وكذا القول في الولد فلا ينعقد نذره الا باذن الوالد وكذا الحكم للعهد واليمين **قوله** ولو تمكن من ادائه ثم مات قضى عنه من اصل تركته وهل يجب القضاء من البلد او من اقرب الامكن الظاهر الاول **قوله** ولا يقضى عنه قبل التمكن فان عين الوقت فاقبل مع العدة قضى عنه ويجب مع القضاء الكفارة **قوله** ولو نذر الحج او اضد حججه وهو معصوب قبل يجب ان يستنيب ويحسن بهذا القول الشيخ في المبسوط وفرض الاضداد ومن المعصوب ظاهر الوقوع لا يمكن ان يعرض له ذلك بعد الشروع في الحج فيفسده اما النذر فيشكل انعقاده لانه اذا نذر ما لا يستطيعه لا ينعقد لا متناعه ولو نذر وهو مستطيع فحجر سقط ولو نذر الاستجارة لم يكن له في وجوبه وجه وكيف كان فمنى تعذر عليه الحج بعد وجوبه واستقراره

في ذمة لم يعد القول بوجوب الاستنجاء عليه **قوله** اذا نذر الحج فان
 نوى حجة الاسلام نذرا فلا يجب الحج واحد لا شفا والموجب للمعدة
 وهل ينقذ نذر حجة الاسلام الاصح نعم ونظيره الفائدة في وجوب الكفارة
 بالاخلال **قوله** وان اطلق قبل الحج ونوى النذر اجزاء عن حجة الاسلام
 وان نوى حجة الاسلام لم يجز عن النذر وقيل لا يجزى احداهما عن الاخرى
 وهو كسب اذا نذر الحج واطلق النية فلم يقصد به حجة الاسلام ولا حجة
 اخرى فالاصح عدم النذر اقل سواهما ونوى حجة الاسلام او حجة
 النذر لان الاصل في الاسباب اذا تكثر ثم عدم النذر اقل **قوله**
 اذا نذر الحج ماشيا وجب ويقوم في مواضع العبور اي يقف في السنية
 وجوبا اذا عبر به الرواية السكوني ولو اخل بذلك الشر ولم يقبح في
 في حجة حجة ولو امكن العبور على قنطرة مثلا فهل له ان يعبر في السنية
 وكذا اذا امكن سلوك البر فهل له سلوك البحر فيه نظر ولا اعلم في ذلك
 لاحد قصر بما ينبغي ويجب المشي من بلد النذر ويسقط بعد صلوة
 طواف النساء وفي رواية اذا رمى الحجر زار البيت راكبا **قوله**
 وان ركب بعضا قبل تقضى وتبشئ مواضع ركوبه وقيل بل يقضى ماشيا لا اطلاقا
 بالصفة المشتركة وهو الاصح وجوب القضاء ماشيا **قوله** ولو عجز قبل
 ركب وسوق يديه وقيل ركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا توقع المكنة
 في الصنعة وان كان معينيا بوقت سقط فرضه بعجزه والمروى الاول
 والسابق نذير الاصح هو القول الثالث **قوله** شرط النية ثلاثة

الاسلام وكما العقل وان لا يكون عليه حج واجب هذا اذا كان قادرا على
 اداءه بوجه من الوجوه فان عجزه اصلا وقدر على النية لم يمنع ونشرط
 ايضا في الواجب موت المذنب او عجزه في الواجب خاصة وعامة
 الاجير لا يعني ان الفاسق لو حج عن غيره نية لم يصح بل يعني انه لا يعمل
 على اخباره وليس له وصف الامانة فيستند اليه في حصول البرائة
 كالعدل وكذا العقل في الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات اذا
 استوجبهما ونظيره الفائدة في انه لو علم من نفسه العشق وكان ظاهرا
 العدالة لا يحرم عليه قبول اجارة الحج وكونه ونشرط في الاجير فقهه في
 الحج يعني ان يكون عالما بما فعلا لاجل الاتبع الاجارة صحيحة ويمكن من
 تعلمها تفصيلا ولو يكونه مع مسك كذا يوقفه على كل فعل فعل وجب اليه
 اخذ من ولا يلزمها او التقليد لمن يجوز تقليده وكذا يجب على كل صاحب
 وجب ايضا قدرته على الافعال على الوجه المعبر فلو كان من غير ان
 يستطيع الطواف كمال لم يصح ولو كان لا يستطيع القيام في صلوة
 الطواف ففي الصفة اختيارا فنظر **قوله** ولا عن المسلم المخالف الا
 ان يكون ابا النوايب فانه يجوز له الحج عنه على الارب وفي الجد للام
 تردد وربما قيل يجوز الحج من غير النواصب الا ان يكون ابا والظاهر
 المنع **قوله** وهل يجوز نية التميز قبل الاضافة بما وجب رفع العلم
 وقيل نعم لانه قادر على الاستعمال بالحج نذرا الاصح لعدم لان افعال
 الصبي ثمينة لا شرعية ولا فرق في ذلك بين كون الحج واجبا او

منذ وباء **قوله** ولا بد من نية النية وتعيين المنوب عنه بالقصد في
كل فعل من الافعال المتأخر عليها ولا يجب التعيين لفظا لان النية
هي القصد نعم يجب **قوله** ويصح نية المملوك باذن مولاه ولا يصح
نية من وجب عليه الحج واستقم الامع العجوة ومشيا لا بد من تقدير
محدد في صورته الامع العجوة عن الحج على كل حال ولو مشيا فانه متى قدر على
الحج الواجب عليه المستقر في ذمته باي وجه كان ولو مشيا تعيين عليه الايمان
به ولم يجز له التساؤل غيره ولو لم يستقر الاستقرار وقدر على الحج المشيا
وكان من يعتبر في الوجوب عليه مكنة من الراحلة ولم يجد ما لم يجب عليه
الحج فلو حج عن غيره في هذه الحالة بغيره او باجرة جاز **قوله** ولو تعلق
قبل يقع عن حجة الاسلام وهو حكمه التعلق ضعيف **قوله** ولو حج عن
غيره لم يجز عن احدهما ولمن حج ان يعتمد عن غيره اذ الم يجب عليه العمرة
ولا حج اخر فوري ويمنع من العبارة ان من لم يحج ليس له ان يعتمد عن غيره
وليس كذلك بل له ان يعتمد عن غيره ايضا اذ الم نيات فورية الحج ولو
وجب عليه العمرة ولم يكن الوجوب فوريا كما لو تيسر له على وجه لا يكون
وجوبا فوريا او كونه عليه لذلك جاز ان يعتمد عن غيره **قوله**
ويصح نية من لم يستكمل شرائطه وان كان ضرورة الم من لم يستكمل
شرائطه وجوب الحج والصورة بالبصا والمهلة من لم يحج **قوله**
وكذا لمن اعتمر ان يحج عن غيره اذ لم يجب عليه الحج بينهم من ان من لم
يعتمر ليس له الحج عن غيره وليس كذلك فانه من لم يجب عليه العمرة

او وجب

او وجبت ثم عجز عنها بعد الاستقرار بجوز له الحج نية وهو ذلك وهذا
تحرير العبارة وان كان مراد المصنف ظاهر **قوله** فان احرم ودخل الحرم
فقد اجزأت عن حج عنه ولو مات قبل ذلك لم يجز وعليه ان يعيد
من الاجرة ما قابل المختلف من الطريق ذاهبا وعائدا وطريق معرفة
ذلك ان ينظر قدر اجرة المثل للذهاب والعود وافعال الحج واجرة
المثل لما اتى به وينسب الثانية الى الاولى وياخذ لما في خبر المسمى مثل
تلك النسبة والمراة يقول ما قابل المختلف من الطريق ذاهبا وعائدا ان
الذي بقي من الطريق في ذهابه لانه قد بقي منه بقية ومجموع العود ولا بد
من اعتبار افعال الحج لانها المقصودة بالذات ولو كان الاجرة سكالنا
في الحرم مثلا فتأى انه استوجب الحج ففي اعتبار العود في نظر **قوله** ومن
العقلاء من اجتنبوا الاحرام والاول اظهر الاصح الاول **قوله** وروى
اذا امر ان يحج معفرا او قارنا فحج متمتعاً جاز لعدوله الى الافضل
لامع تحقق الغرض بالقران او الاضداد ولا يرب انه يشترط الصحة **قوله**
على الحج تعيين نوع الحج من تمتع وقرن وافراد فاذا عين نوعا فعديل
الاجرة الى غيره فان كان المعدول عنه التمتع لم يصح ولم يستحق الاجرة
المخالفة وان كان القران او الاضداد صح لصحة الى بصيرة عن احدهما
صلوات الله عليه ما في رجل اعطى رجلا دراهم حج عنه حجة مفردة فيجوز
له ان يمتع بالعمرة الى الحج قال نعم انما خالف الى الفضل والخير وقد جمع
ذلك بما اذا تعلق الغرض بالافضل فلو تعلق غرض بخصوص القران

او الافراد لم يجز وحسن فلو كان احد النوعين متغيبا على المستأجرة
لم يجز العدول والاجاز كما لو كان الحج واجبا بنذر مطلق او كان مذكورا
او كان المستأجرة ذات منكرين بحكمه وناء ولم يغلب عليه احدهما حتى
كان العدول اجازا لم ينقص اجرة شيء ولا يخفى ان عبارة المصنف
توهم ان قوله لا منع تعلق الغرض الخ من جملة المردى وليس كذلك **قوله**
ولو شرط الحج على طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض وقيل
مجاز مطلقا الاصح الاول وعليه يترك الصحيح صرحا عن ابي عبد الله
صلوات الله عليه ولا فرق بين ان يكون الغرض دينيا كعبادة طول
طريق يحصل به الاجر او دينيا كالتجارة ويعول في تعلق الغرض وعدمه
على قرأين الاحوال فاذا علم انتفاء الغرض في المشروط فسلك غيره لم
ينقص من اجرة شيء بخلاف ما اذا تعلق به غرض فانه بالمخالفه يرد
التفاوت بين الطريقين بان ينظر اجرة المثل لكل منهما وليس التباين
الى اجرة المشروط المسمى بتلك النسبة ولا يقال لا يتحقق اجرة لانه لم يأت
بالمستأجرة عليه الا اننا نقول قد يستوجب على عمليين فاقى باحدكما فيستحق
نصيبه من المسمى والثاني قول الشيخ وهو ضعيف **قوله** واذا استوجب
الحج لم يجز ان يوجر نفسه لاخرى حتى ياتي بالاول ويمكن ان يقال بالجواز
ان كان نسبة غير الاولى الاحتمال جدي لكن بشرط ان يكون الحجة
المتأجرة متبرعا بها او لا يجز الوصي وكيفية من يتأجره عاجلا والا
لم يجز التأخير **قوله** ولو صد قبل الاحرام ودخل الحرم استغيد من

الاجرة بنسبة المتخلف ووضعت الحج في المستقبل لم يلزم اجابة وقيل
يلزم بغيره من قوله ولو صد قبل الاحرام ودخل الحرم انه لو كان الصد
بعد ذلك لا يكون الحكم كذلك كما لميت وفيه نظر لان حكم الميت
استغيد من النص ويمكن ان يريد ان الصد لو كان بعد دخول الحرم
على وجه لا يكون له التحلل لا يكون الحكم كذلك لوجوب البقاء على احرامه
الى ياتي ببقيته المناسك وهذا وان كان صحيحا في نفسه الا ان لا يلزم
التعديد بدخول الحرم وقول المصنف استغيد من الاجرة بنسبة المتخلف
يستقيم اذا كانت الاجارة معيinde نسبة فان للمستأجر طلب
باقى الاجر لا لنفسه الاجارة ولا يلزمه الاجارة لو ضمن الحج في
نسبة المستقبل بخلاف ما اذا كانت الاجارة في الذمة غير معيinde
بتلك النسبة فانه لا يتسلط على الفسخ بل يطالب بفعل الحج وهذا
التفصيل هو المعنى به والقول المحكي للشيخين وهو ضعيف **قوله**
ولا يجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر الا مع العذر
كالاعفاء والبطن وما شابههما البطن محرمة على البطن باسكان
الطواف ويدخل في قوله وما شابههما الحائض وقد تردد العلامة
وغيره في جواز استئناهما في الطواف مع حضورهما لا شفاء
النقص في ذلك وللتوقف فيه مجال وينبغي على عدم الجواز عدمها
من التمتع الى الافراد اذا امتنعت من الطواف بالحائض الا انه
مع الضرورة الشديدة المارة بالنقطة عما عن اهلها في البلاد

النائية اذا امتعت من الاستثناء فيه يمكن القول بالجواز **قوله** ولو علمه
 حامل فظاف به امكن ان يحتسب كل منها طوافه عن نفسه التفصيل حسن
 وهو انه ان كان الحمل به عا وبجعله احتسب كل منها طوافه وكذا ان
 كان باجرة لكن استأجره ليجعله في طوافه والا احتسب للمحمول خاصة
 لا استحقاقه قطع المسافة بالاجارة فلا يجزى عن فرض الحامل وعليه
 ينزل صحيحه حفص بن الجهمي عن الصادق صلوات الله عليه **قوله**
 ولو اسند حج من قابل وهل يعاد عليه بالاجرة بنى على القولين يريد
 ان النايب اذا اسند وجب عليه مع الكفارة والاقام الحج من قابل
 وجواز استعادة الاجرة منه بنى على القولين المعروفين المشهورين
 في ان من اسند حجه وجب عليه القضاء ايما يجب فرضه ويكون
 الاخر عقوبة فعلى القول بان الفاسد عقوبة ينسخ الاجارة اذا عين
 زمان الحج بتلك السنة فيعاد عليه بالاجرة ويلزم القضاء وعلى القول
 بان القضاء هو العقوبة والفاسد فرضه وهو الاصح فلا ينسخ
 ولا ينسخ ولو كانت الاجارة مطلقة لم يثبت النسخ بل يجب عليه
 القضاء قال العلامة في التواعد ثم ياتي بعده حج النية بناء منه
 على ان الفاسد عقوبة وهو بناء غير جيد فانه على تقدير كون الفاسد
 عقوبة يكون القضاء هو الفرض فلا مقتضى لوجوب حج اخر وكذا لو
 قلنا ان القضاء عقوبة فان الاولى هي الفرض ومن بذل الذي قرناه
 يعلم ان قول المصنف هل يعاد عليه بالاجرة بنى على القولين لا يستقيم

على اطلاقه

على اطلاقه بل كل مخصوص بما اذا كانت الاجارة معينة بتلك السنة مجزاة
 ما اذا كانت مطلقة كما حققناه **قوله** واذا احصى كل بالهدى ولا
 قضاء عليه اطلاق العبارة يتناول ما اذا كانت الاجارة مطلقة
 وما اذا كانت معينة لشيء فان كانت معينة بعام الاحصاء فواضح
 انه لا قضاء عليه لانها لا تنسخ الاجارة وان كانت مطلقة فالاصح ان لكل
 من الاجرة المستأجر الفسخ ولا ينسخ الاجارة بنفسه باخلا فالشيخ لكن
 يجب على الولي مراعاة المصلحة فقول المصنف ولا قضاء عليه يحتمل ان يريد
 به الانفساخ لقول الشيخ فيلحق وجوب القضاء وان يريد به التسلط
 على الفسخ في المطلقة فان القضاء لا يحتمل على هذا التقدير **قوله**
 وليستحب ان يذكر النايب من ينوب عنه باسمه الحج اي لفظا **قوله**
 وان يعيد المخالف حجه اذا استبصر وان كانت حجة مقتصية العبارة
 استحباب الاعادة على تقدير الجراها وعدمه وليس كذلك اذا لا
 على تقدير عدم الاجراء واجبة **قوله** ويكره ان تنوب المرأة اذا
 كانت صرورة وقال الشيخ وابن البراج بعدم الجواز والاصح الكراهية
قوله ولم ينعين الاجرة انصرف ذلك الى اجرة المثل ينبغي ان يراد
 باجرة المثل ما يقتضيه في العادة بذله في الحج لمن استجمع صفات النيابة
 في ادق مراتبها كما تقول في من المثل **قوله** وتخرج من الاصل اذا كانت
 واجبة ضابط لكل واجبة متعلق بالمال في حال الحيوة كالركوة والحسن
 والكفارة والحج يجب افراده من اصل الركوة ولا يتوقف افراده على

عادة

مسائل

وصية الميت وما لم يكن كذلك كالصلوة والصوم فانه يخرج من الثلث
اذا اوصى به الميت وكذا المذوب ولو اوصى للواجب من القسم الاول
بما يزيد عن الحصة المثل له في العادة كان قدر الاجرة محسوباً من الاصل والزيادة
وصية بحسب من الثلث والاول يخرج وان لم يفضل من التركة عنه شيء
بخلاف الثاني **قوله** ومن الثلث ان كانت نذبا وليست بمثل الاجرة بالعتق
اي يملكها وانما يجب تسليمها اليه بعد العمل كما سيأتي بيانه في الاجابة **قوله**
وان خالفنا شرط قيل كان له الحصة المثل والوجه ان الاجرة الوجه اوجه لانه
مستخرج فيما اتى به لكن يستثنى منه سبق في الطريق والنفقة **قوله** وان علم
ارادة التكرار جرح عنه حتى يستوفى الثلث من تركته ولو كان عليه جرح
وخصه واوصى بهذه الوصية اخرج اولاً ثم كرر الجرح بعد الثلث **قوله**
لو كان عند انسان وديعة ومات صاحبها فعليه حصة الاسلام وعلم ان الورثة
لا يورثون حاز ان يقتطع قدر الحصة فيستأجره لانه خارج عن ملك
الورثة اصل هذا الحكم مستفاد من رواية يزيد بن الجهم عن الصادق
صوات الله عليه ليس في الرواية منع الوارث لكن نذرهما للاصحاب
عليه حذر من التصرف في مال الغير بغير اذنه لغير معتق بضمنت
ان المستودع يحج لكن القول بجواز الكسب يتعارض او عاء جوازه بطريق
اولى وخروج بعضهم وجوب استيذان الحاكم ولا ناس بان امكن اثبات
الصورة عنده والا فلا فائدة في الرجوع اليه قال في الدرر كس طر دوا
يعنى للاصحاب الحكم في غير الوديعة كالدين والغصب والامانة الشرعية

ولو نذر الوديعة امكن توزيع الاجرة ولو نذر كغرض الكفايات وهو يعيد
المكر الى غير حجة الاسلام كالنذر والعمرة وقضا الدين والغفارة والركوة
والحنس بخلاف ذلك والتوقف عنه اولى قصر للرواية المخالفة للاصل على ما
وتعليق المص بانه خارج عن ملك الورثة لا يعيد لانهم مخيرون في جهات
الاداء ولو امكن استيذان الحاكم فلا يجب في الجواز ومتى حاز الاقتطاع
وجب **قوله** فاذا اكل الحصة وقعت عن المستأجر عنه ويستحق الاجرة و
يظهر في انما لا يخرج عن احد هما الاصح انه لا يخرج عن واحد منهما
قوله وان قصر عن اقر الجرح حتى لا يرغب فيه اجير صرف في وجوه
البر وقيل يعود ميراثا عوده ميراثا اقوى لعدم صحة الوصية وهذا اذا
لم يتمكن الوصي من اخراج الوصية فلو تمكن ثم طر الغصب وبعد ذلك الحصة
زيادة الاجرة مثلاً فانه لا يعود ميراثا ويجب صرفه في وجوه البر مع اليك
من صرفه في الجرح **قوله** فان كان الكل واجبا وقصرت التركة تسمت على
الجميع بالحصص هذا اذا كانت الواجبات كلها مالهية فلو كان فيها
مالى كالجرح وغيره كالقصد قدم المال على غيره **قوله** ومنهم من سوى المندوة
وحجة الاسلام في الاخراج الاصل اتي ملة ليومه او لعدة هذا احد القولين
واصحهما بل يجوز التأخير طول ذي الحجة على كراهية في التأخير عن العذر وقيل
يجزى **قوله** وهذا القسم فرض مكران بن منذر له وكذا شئ عشر مائة ازار اذن
كل جانب وقيل ثمانية واربعون ميلاً الاصح الثاني والمراد ان يكون منزله
بعيد عن مكة العذر المذكور من الجهات الاربع فلو نقص البعض بعض

فان عدل قوله

الجهات عنها فليس بناء بل هو من حاضرهما **قوله** الى القرآن والافراد
في حجة الاسلام اختيار المبحر ويجوز مع الاضطراب من صور الضرورة
التي هي المتقدم على طواف العمرة اذ خيف ضيق وقت الوقوف وكذا
الخوف اللازم بالتمتع عن الرفقة عند الخروج الى عرفه **قوله** وقوله
في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل وعشر من ذي الحجة
وقيل وتسعة من ذي الحجة اختلف في شهر الحج على اقوال وعند التحقيق
يرتفع الخلاف فان الذي يقع فيه افعال الحج في المحل الا شهر الثمانية والذي
يفوت الحج بعوائده ولم يأت بواحد من الوقوفين هو ما بين طلوع فجر
النحر وطلوع الشمس وهذا القدر مستغرق عليه بين الاصحاب ومرجح الاقوال
المذكورة الى اعتبارات مختلفة لا منازعة فيها **قوله** وان يحرم بالحج
لمن بطن مكة وفضلها المسجد وفضل المقام هذا الصبح الثمين لان في
رواية عمر بن يزيد عن الصادق صلوات الله عليه ثم صلى ركعتين خلف
المقام ثم اهل بالحج وصحبة معوية بن عمار عن صلوات الله عليه بالتخيير بين
وبين الحجر لاينا في افضاليته وهو قول المعيد وجماعة **قوله** ولو اخرج بالحج
التمتع من غير مكة لم يجزيه ولو دخل مكة باحرامه على الاشبه هذا هو
الاصح كالأحرام من غير الميقات ثم ضرب به **قوله** ولو تعذر ذلك قبل حزنه
والوجوب ان يستأنف حيث اسكن ولو بعرفة ان لم يستعد ذلك اشأه
بقوله ذلك الى استئناف الاحرام بمكة والوجه هو المختار ولو تعذر فلا بد
من الجوع ولو لم يتمكن فالحج له **قوله** وهل يسقط الدم والحال هذه

فيه تردد المراد بالدم المذكور دم التمتع ومنشاء التردد من احتمال كونه
جبرانا وسكنا فعلى الاول يسقط دون الثاني والشيخ في المبسوط
اختار السقوط وهذه عبارة اذا احرم المتمتع من مكة ومضى الى الميقات
ومنه الى عرفات صح واعتمد بالاحرام من الميقات ولا يلزم دم قال
شيخنا في الدرر كس بعد حكاية كلام المبسوط وهو يشعر انه لو انشاء
الاحرام من الميقات لادم عليه بطريق اولى وبه بناء على ان دم
التمتع جبران لا نسك وقد قطع في المبسوط بانه نسك ولا جماعنا
على جواز الاكل منه يعني ولو كان جبرانا لم يحز الاكل منه ولا بد من تحقيق
معنى الجبران والنسك فاما النسك فالمراد به احد الافعال الواجبة في الحج
بالاصالة واما الجبران فالمراد به جبر **قوله** نقص وقد اختلف في دم
التمتع هل هو نسك او جبران فقال الشافعي والبخاري انه جبران
وشروط الشافعي لوجوب دم التمتع شروطها ان لا يكون الممتع من
حاضري المسجد الحرام ومنها ان لا يعود الى الميقات كما اذا احرم بالحج
من مكة ولم يعد الى الميقات ولا الى مثل مسافة ذلك الميقات فان
عاد وانشاء الاحرام منه لم يكن عليه دم لان الدم مشرع جبرالا كقضاء
باحرامه من مكة وعدم عوده الى الميقات وانشاء الاحرام منه وذلك
ساقط عند عامة اصحابنا وظاهر قوله تعالى والبدن جعلنا لكم من
شعائر الله يدفع ذلك قوله لانه صار مرتبطة الاعلى وجه لا يقتصر
الى تحديده عمره وذلك اذا خرج وعاد قبل حضي شهر من احلاله من احرام

العمرة **قوله** وادامع التمتع سقطت العمرة المفردة المراد انما لم يجب مجازا
قوله وهذا القسم والعلم ان فرض اهل مكة ومن بيته وبينها دون اثني
 عشر ميلا من كل جانب قد سبق ان الاصح اعتبار غمانية واربعين ميلا في
 الثاني ودون يكون من حاضرهما **قوله** فان عدل هو كذا الى التمتع
 اضطرارا جاز وبطل يجوز اختيارا قيل نعم وقيل لا وهو اكثر الاصح انما يجوز
 العدول ان تعين القران او الاقرار باصل الشرح او بالنذر وشبهه
 والاحراز **قوله** ولو قيل بالجواز لم يلزمهم هدى الاصح للزم لان وجوب
 دابر مع فعل التمتع **قوله** او من دلالة اهل ان كان منزله دون
 الميقات ظاهر العبارة ان من كان منزله عند الميقات يحرم من الميقات
 من حيث انه شرط في الاحرام من دورته اهله وهي منزله دون الميقات
قوله دخل بيته وشعره بميقاته شمالا المراد انه شعره احد ميقاتيه وهو
 شمالا وهذا في قوة الاستثناء مما قبله فكأنه الاشعار سبق السنام الايمن
 الا ان يكون المسوق بذنا فانه يدخل بيته الى **قوله** ان تعلق في رقبة
 المسوق غلا قد صلى فيه لا بد من الصلوة فيه ولو كانت غلا ففي
 صحيحه معوية بن عمار عن ابي عبد الله صلوات الله عليه يعلدها
 غلا خلتا قد صليت فيها وقد التحق ادا دخلت على الماشي
 وهل يفرق بين صلوة فيها وصلوة غيره لا يحضر في الان في ذلك
 شيء وقد تضمنت الرواية كون الصلوة منه **قوله** لكن يجزى ان
 التلبية عند كل طواف للامحلال على قوله وقيل انما يحل المفرد دون السابق

والحق انه لا يحل الا بالتلبية لكن الاولى يجزى بالتلبية عقيب صلوة الطواف
 لا خلاف في ان للقارن والمفرد اذا دخل مكة الطواف وكذا لا خلاف
 في صحة حجهما مع فعل التلبية عقيب الطواف كما في الرواية الصحيحة
 وهل هو على الفور ام على التراخي لا يصريح باحدهما والاصل يقتضي
 عدم الفورية والاحتياط يقتضيها انما الخلاف في انما هل يحلان تبركها
 ام لا والاصح انها يحلان بالترك للروايات الدالة على كسب التجديد
 واعتبار نيته الاحلال بالطواف في حصول الاحلال اعراض عن النقص
 على ان الطواف مع هذه النية منهي عنه فيكون فاسدا فكيف يقع
 محلا والرواية الواردة بالفرق بين المفرد والقارن ضعيفة فالاصح
 عدم الفرق وعلى هذا قلوا ترك التلبية صا رجحها غيره فينقلب تمتعا
 صرح بذلك الشيخ وغيره وبه وردت الرواية فهل يحتاج الى طواف
 اخر للعمرة ام لا كل منهما مشكل اما الاول فلانه لو احتجج اليه لم يكن لهذا
 انطوائت تأييد في الاحلال واما الثاني فان اجزاء عن احرام العمرة
 بغير نيته معلوم البطلان والظاهر اعتبار فعله وينبغي ان لا يجزى هذا
 الحج عن فرضه لانه خلاف المأمور به ولو نسي التلبية في الاحلال عليه
 تردد اذا عرفت ذلك فاعلم ان قوله بكل كذا يحفظ **قوله** ويجوز
 للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع بهذا اذا لم يكن الا فراد
 متعينا عليه باصل الشرح او بالنذر وشبهه **قوله** ولا يجوز ذلك
 للقارن لان سياق الهدى مبني للتمتع **قوله** والملك اذا بعد

عن ائمة و حج حجة الاسلام على ميقات احرم منه وجوبا المراد انه يحرم فرضه
من ذلك الميقات لعدم جواز مجاوزة الميقات الا حرم **موسم** ولو
اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان عليه الخروج
الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام الى المراد ان من فرضه التمتع ويؤمن
لم يكن من حاضري مكة لو اقام بمكة وهو غير مستطيع للحج فاستطاع و
كان ذلك في خلل اقامة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه عن التمتع الى القران
او الافراد بمجرد ذلك فاذا اراد الحج فلا يبد من خروجه الى الميقات كما هو
فرض الناس ولا يتعين الخروج الى ميقات بله بل الى ميقات خرج
اليه اجزاه ثم يحرم بعمره التمتع فان عجز خرج الى خارج الحرم فان تعذر
ذلك بان كان فيه مستقة عظيمة عادة احرم من مكة ويلوح من كلامهم
اعتبار الاستطاعة من بلده في وجوب الحج عليه ويؤيده استحباب
احكام بلده بالنسبة الى الحج الى ان يحصل ما يقتضي الخروج عنها **موسم**
ولو كان له مشركان بمكة وغيره من البلاد لزم فرض اقلها عليه المراد
ان من كان له مشركان بحيث يقوم في كل منها وقتا واحدا من مكة
والآخر محسوب في حاضرها لان بعده عن مكة لا يبلغ ثمانية واربعين
ميلا يلزم حكم اقلها عليه في الاقامة ويترتب عليه وجوب نوع الحج
بحسب ذلك فان غلب عليه اقامة النائي لزم التمتع والا فاحتمية
والظاهر ان المعبر في الاقامة ما بعد اقامة شرعا فلا يكفي مجرد الكون
اذا عد مسافرا ومنى كان فرضه التمتع اعتبرته الاستطاعة من البلد

خلال

البعيد

فان دخل في الثالثة ميقاته حج

البعيد **موسم** استعمل فرضه الى القران او الافراد المراد انه اذا اقام
ودخل في الثالثة ولم يستطع الحج استطاعة النائي اشقل فرضه في نوع
الحج الى القران والافراد المحاق له بحاضري مكة في الحكم ولا يعتبر في حق
حج الاستطاعة من بلده وانما يلحق بهم في نوع الحج وما يتبع ذلك دون سائر
الاحكام فلا يتناول الوقت عليهم مثلا لاشاء الدليل على اللاحق في غير
نوع الحج ويحمل العموم ولا يخفى ان امر عبارة المصنف ان المجاوزة لا
فرضه اذا اقام سنتين ودخل في الثالثة واولها نقصن انه اذا اقام سنة
او سنتين لا ينتقل فرضه وبها امتدافان لان من كل سنتين لزم دخوله
في الثالثة ليعتق الدخول فيها بمحصول ان بعد ما فلا بد من التاليف فيها
بمحل اقامة سنتين على الضرب في الثانية **موسم** فان شاءا كان له
ان يحج باي الا انواع شاء المراد بذلك حج الاسلام وعلى هذا فلا يعتبر
الاستطاعة من البلد البعيد ولو شئت الحال فلم يدبر من كان هناك
اغلب امره لا فالظاهر انه يتخير ايضا لاصالة عدم الغلبة وفي حكم
الاستطاعة ح اشكال **موسم** ويسقط الهدى من القارن والمفرد
وجوبا المراد انه لا يجب باهل الشرع هدى بخلاف التمتع ومضى
القران وان كان من لوازم حج القران فانه غير واجب **موسم** ولا
ادخال احد بما على الاخر المراد ان يحرم منك قبل القران من افر
قيل ولو فعل بغيره واحدة وفيه تردد بيننا ومن ان الهية قد تضمنت
امر من احد بما غير مشروع فينبطل ويقت الاخر صحيحا ومن ان الهية

والبطالان بالنسبة اليها على حد سواء فبطلان احدهما وصحة الآخر
تخرج بلا مرجح والاصح البطلان **قوله** لاهل العراق العتيق هو داود
كله ميتات فمن اى موضع منه احرم صح صريح به جماعة **قوله** وافضل السبلح
لما اقت على شى يعتمد عليه في ضبط الماء بالمهمله والبعجمه وبلية غمرة
لم نجد في كون الميم ساكنا او غيره شيئا يقول عليه **قوله** وافره ذات عرق
يجوز الاحرام منها اختيارا خلافا لابن بابويه ونقل في المنتهى عن سعيد
بن جبير انها كانت قرية ثم حُرِبَتْ وصارت القرية في موضع اخر
والمقابر في موضع الاول **قوله** واهل المدينة مسجد الشجرة اختيارا
المراد به نفس المسجد على ما يتبادر من العبارة وفي الاخبار ان الميتات
ذو الحليفة وهو بضم الحاء وفتح اللام موضع على ستة اميال من المدينة
وهو ما لبني جثيم فيكون الميتات هو هذا لا نفس المسجد الا ان اقتصر
على المسجد احوط وهو ان الموضع كله لا يكاد يدفع **قوله** وعند
الضرورة الحجة هذا اذا بلغ الحاج ذو الحليفة فانه يمتنع العدل
ح الا اضطررا بخلاف من سلك تلك الطريق او عدل اليها قبل بلوغ
ذو الحليفة مدنيا كان او غيره فانه لا حجر عليه لان هذه مواقيت
لا هلهيا ولمن مر بها ولو عدل اختيارا بعد المرد على ذي الحليفة الى
الحجة او ذلت عرق اساء واجزا على ما اختاره في الدروس
وهو جدير فان اطلاق المصوص بان هذه مواقيت لكل من مر بها
يتناول **قوله** واهل الشام الحجة وهي المهيعة بفتح الميم المهمله

مكرر اجبا من مكرر

وهي الموضع الواسع وقد كانت في الاصل قرية ثم حُرِبَتْ فالمعتبر
موضعها **قوله** واهل الطائف قرن المنازل هو بفتح القاف
واسكان الراء المهمله جبل صغير وفي الصحاح ان الراء مفتوحة وان
اولسا منسوب اليه **قوله** وميتات من منزله اقرب من الميتات
منزله المراد كونه اقرب الى مكة على ما روى عن الصادق صلوات الله عليه
قوله ولو حج على طريق لا يقضي الى احد المواقيت قل حرم اذا غلب
على طنة محاذاته اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر وجه
هذا القول ان هذه المسافة هي اقل مسافة لا يقطعها سالك الميتات
الا محروما ويحتمل ان يحرم من ادنى الحمل مسكا باصالة البراءة من غيره
والاول اقرب وينبغي يفتح المجت بها حاصله ان من سلك
طريقا لا يقضي الى احد المواقيت لا يخاف ان يحصل محاذاة ميتات
من المواقيت او لا فان تحقق المحاذاة احرم ح وقد روى
نحوه في صححه عبد الله بن سنان عن الصادق صلوات الله عليه
وان لم يحقق المحاذاة فغنية الاحتمال ان **قوله** ويجرد الصبيان ممن
فح هي برعي نحو فخر من مكة وظاهر العبارة ان بحر يدبرهم من المحيط
من فح فيكون الاحرام من الميتات كغيرهم واختاره في الدروس
تأخير الاحرام الى فح فيكون المراد من تأخير البحر يد الوارد في الجواب
تأخير الاحرام والظاهر الاول لان الميتات موضع الاحرام فلا يتجاوز
احد الاخير والذى في الاختيار تأخير البحر يد دون غيره وهذا خصة

فيمن حج على طريق المدينة اما غير من الميقات كساير المحرمين **قوله**
 الا نادر بشرط ان يقع الحج في شهره المراد ان من نذر الاحرام
 قبل الميقات احرم من المواضع الذي نذر وفاء بالنذر لكن ان
 كان الاحرام للحج اشترط كونه في شهر الحج وكذا عمره المتمتع لانهما من
 جملة الحج بخلاف المفردة ومنع ابن ادريس من الاحرام قبل الميقات
 لنادر وغيره ومنع من انعقاد النذر والمذهب الاول **قوله**
 او لمن اراد العمرة المفردة في رجب وخشي تقصيره ورد ان عمرة رجب
 تلي الحج في الفضل فاذا خاف تقصيره واراد ادراك احرامها
 فيه شرع له الاحرام قبل الميقات للنص والاجماع **قوله** ولو اخره
 عن الميقات لما منع ثم زال المانع عاد الى الميقات لا يتعين العود
 الى ذلك الميقات فلو عاد الى ميقات اخر لظاهر الاجزاء
 كونها مواقيت لكل من مر بها **قوله** ولو دخل مكة خرج الى الميقات
 او غيره **قوله** كذا لو ترك الاحرام ناسيا وكذا المجاهل **قوله**
 وقيل يحزبه وهو المردى المراد انه يقضي ما هو بصدد الاحرام له
 من حج او عمرة والمراد بقضائه الايتان به وانما يجب القضاء اذا
 كان الشك واجبا مستورا او المعتمد انه ان كان المني النية الجري
 وان كان المني التبيينات اجزاء والاخبار لا تبدل على اكثر من
 ذلك ولا يوجب في صحة الاحرام ترك التجرؤ وليس ثوبى الاحرام
 واختاره العلامة في المختلف ان الاحرام مركب من اللبس والنية

ولو نسي الاحرام ولم يذكر
 حتى اكل مناسكه قيل يقضي
 ان كان واجبا صح

الركن الثاني في افعال الحج

والتلبية وهو بعيد **قوله** وهي توفرت لمرس من اول ذي القعدة
 اذا اراد القصد ويتأكد عند هلال ذي الحجة على الاشبه هذا هو الاجماع
 وقال المعيد يجب ولو خلق في ذي القعدة قدم وكما يستحب ذلك
 اذا اراد التمتع كذا يستحب اذا اراد القران او الاضداد ولو اراد
 العمرة المفردة استحب توفيره شهر **قوله** والغسل للاحرام وقيل
 ان لم يجد ماء يتم له هذا القول للشيخ وتبعه جماعة والتوقف فيه
 محال لنقد الدليل الا ان يدرك المستحبات يتسامحون
 فيها فالقول بالاستحباب لا بأس به **قوله** ويجوز له تقديمه على الميقات
 اذا خاف غور الماء فيه لم يجرى في كلامهم تحديد لوقت التقديم
 ويمكن الاقتصار على اليوم او الليلة بحيث يغتسل اول اليوم او
 الليلة ويوقع الاحرام في الباقي فيكون التقديم هو الرخصة **قوله**
 ما لم ينم ولو حدث حدث تأخير النوم في الحاقه بالنوم نظره وعدم الالتفات
 قوى **قوله** وان يجرم عقيب فريضة الظهر او فريضة فان لم يتفق
 صلى الاحرام ست ركعات واقله ركعتان المراد انه يستحب ان يوقع
 الاحرام عقيب فريضة الظهر بان يصلي نافلة الاحرام ست ركعات
 واقله ركعتان ثم يصلي الظهر ثم يجرم ولو لم يتفق وقت الظهر فاي فريضة
 كانت واطلاقم الفريضة يتناول نحو الكسوف فان لم يتفق وقت
 فريضة صلى النافلة ستا او ركعتين ولا يخفى ان العبارة لا تعني بالذلة
 على هذه الاحكام **قوله** وفيه رواية اخرى انه يقرأ في الاولى

التوحيد وفي الثانية الجحد وكلاهما جائز **قوله** وتوقع نافلة الاحرام بتعاله ولو
كان وقت فريضة مقدرا لنافلة ما لم يضيّق الحاضرة اى يتوقع نافلة الاحرام
في اى وقت اراد الاحرام سواء كان من الاوقات المحسنة المكرومة ام لا
وسواء كان وقت فريضة ام لا لان الصلوة المكرومة في الاوقات
المحسنة هي التي لا سبب لها والنافلة المكرومة قبل فعل الفريضة هي التي لم
يثبت استثنائها وشروطها ونافلة الاحرام استثناء لتبعيتها في الشرعية
للاحرام وثبوت استحقاق فعلها قبل الفريضة الا ان يضيّق فعل الفريضة
فيقتصر على فعلها ثم يحرم بعدها بغير نافلة **قوله** ولو اخل بالنية عمدا
او سهوا لم يصح احرامه قد يقال لم يصح المص فيما سبق بان ناسى الاحرام
حتى باقى بالمناسك بطلان ما فعله ولا بصحته وجكدهنا بالبطلان
بترك النية فحل هو رجوع عن الجزم الى التردد ويمكن الجواب بان احد المتعينين
غير الآخر لان المراد هناك الاجتزاء بالمناسك المتأخر بها غير الاحرام المراد
هنا بطلان الاحرام واحدهما غير الآخر ولا يلزم من بطلان الاحرام عدم
صحة المناسك المتأخر بها بعد **قوله** ولو قبل بالبطلان في الاول ولزم
تجديد النية كان كشبه المراد بالاول الاحرام بها في اشهر الحج والقابل للصحة
فيه ابن ابي عقيل وجميع الاصحح البطلان فيكون الثاني الاحرام بها في غير
اشهر الحج وظاهر العبارة صحة عمدة والاصح البطلان ايضا **قوله** وان كان
حائلا قبل تمتع احتياطا ظاهر الخبر عن علي صلوات الله وسلامه عليه
صحة الاحرام اذ انوى مثل احرام فلان وان كان حائلا وهو احتسب الشئ

وجماعة وهو اختيار الدرر وس فان لم ينكشف له حال فلان قال الشيخ
يتمتع احتياطا وذميب بعضهم الى البطلان وهو احوط **قوله** ولو
لنى بماذا احرم كان محميا ابن الحج والعمرة او الميزنة احدهما ان
لزمه احدهما صرف اليه عملا ما يظهر والا فلا سبيل الى الحكم بالخروج
من الاحرام بعد الحكم باعتقاده ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فيختص **قوله**
فلا ينعقد الاحرام لمتمتع ولا مفردة الا انها ولا بد من مقارنتها للنية كما
يعبر المقارنة لنية الصلوة بتكبير الاحرام **قوله** او بالاشارة للاخر
مع عقد قلبه بها المراد اشارته باصبعه ومحجب بحريك لسانه بها ايضا
قوله وان شاء قلده او اشعر على الاظهر هذا هو الاصح **قوله**
وبالابداء ان كان الآخر مستحبا اى ماى الامور الثلاثة ببدء كان الامر
الآخر منها وهو التلبية ان كان ببدء باحد الآخر من اعنى الاستعارة او
التقليد او احدهما ان كان ببدء بالتلبية مستحبا **قوله** وصورتهما
ليك الله لبيك الى قوله والاول اظهر الواجب هو التلبيات
الاربعة وزيادة ان المحل احوط وبابى الصيغتين من الزيادة الى
اجزائه **قوله** وليس يؤتى الاحرام وهما واجبان لاشبهته في وجوب
لبسهما وانه ياتر ببدء واحد منهما ويرتدى بالآخر ويتوشع به والتوشع
هو تعطية احد المتكلمين فقط ولا يتر ارتعاطيتهما **قوله** وهل يجوز
الاحرام في الحرير للنساء قبل نعم الى الاصح الجواز للرواية الصحيحة الصريحة
قوله وجعل يديه على كتفيه قد مضى القلب بتعنى من احدهما جعل

الثاني التلبيا

وان لم يكن مع الانسان ثوبا
الاحرام وكان معه ثوبا احار
لبسه مغلوبا

فأما على التبيين الثاني جعل ظاهره باطنة ولا يخرج يديه من كمية وكل من التفسيرين معتبر
على الأصح ولو أخرج يديه من كمية في هذه الحالة لزمته كفارة لبس الخيط
لا قبله وأعلم أن قول المصنف ويجعل ذيله على كفتيه يمكن أن يريد به تغيير المغلوب
ويكن أن يريد بالقلب جعله ظاهرة باطنا فيكون قوله ويجعل ذيله الخ ضمنا
للتفسير الثاني إليه ولا بعد فيه **قوله** وقيل عليه دم وحمله على الاستحباب
أظهر المعتمد الاستحباب لحمل الرواية الواردة بالدم على الاستحباب جمعا بينهما
وبين غير الدال على عدم وجوب شيء **قوله** وإن فعل ذلك عامدا قبل بطلت
عمرته وصارت حجة منسوبة وقيل بغيره على إجماع الأول وكان الثاني باطلا
الأول هو الرواية الأولى المشهورة بين الأصحاب لرواية أبي بصير الصحيحة عن
الصادق صلوات الله عليه وهي وإن كانت مطلقة إلا أنها منزلة على المعتمد
جمعا بينهما وبين حسنة معاوية بن عمار عنه صلوات الله عليه المستضنة أن من
دخل في الحج قبل التغطية سيما لا شيء عليه والعنقوى على هذا في كل حج الأفراد
وباقى بعمرة معروفة وينبغي أن كان التمتع فريضته أن لا يجزيه حج هذا لأنه لم يأت
بالمأمور به على وجهه وفاقا للدرر **قوله** فإن لم يبق العقد الإجماع ومثل
لا اعتبار بالتبعية وإنما هو بالعقد الأصح الأول لرواية أبي بصير الصحيحة ويشهد
لها من حيث المعنى الإخبار الدالة على أن التبعية عقيب الطواف يعقد
الإجماع المعروف إذا طاف بعد دخول مكة ولولاها لأصل الثاني قول الأئمة
وهو محتمل لأن يريد أن الاعتبار يعقد الإحلال بالتبعية لا بالتبعية وحده
فإذا لم يبق أحد إلى عقد الإجماع بالتبعية بطلت المتعرج لا بد من ذلك

وبكل بان التبعية إذا لم تكن معتقضية لعقد الإجماع كيف تكون موثقة
مع التبعية ولأن يريد أن الاعتبار بقصد أوله إلى المتعة ولا عبرة بالتبعية
الواقعة بعد ذلك وكلامه في المعنى الأول أظهر **قوله** وفعل به ما يجب على
المحرم وجنبه ما يجنبه أي يجب على الولي أن يفعل ذلك لأن الصبي لا يتعلق
به وجوب ولا حرمة **قوله** ولو فعل الصبي ما يجب به الكفارة لزم ذلك
الولي في ماله وكل ما يعجز عنه الصبي يتولاه الولي من تبعية وطواف وسعي وغيره
ذلك يجب على الولي المهدى من ماله أيضا أما الهدى فلأنه أحد الواجبات
وقد وجب بسبب الولي فيتعلم الوجوب به وكذا سائر الواجبات
التي يعجز عنها الصبي وأما ما يوجب الكفارة ففقيه تفصيل وهو أن الوجوب
أن كان عمدا أو سهواً أو كفارة الأصطفاً يحقق الوجوب وتعلق بالولي
وأن كان موجبا عمدا أو سهواً أو كفارة ففعله وان قطعاً وان فعله عمداً فني
وجوب الكفارة قولان مبنيان على أن عمداً الصبي معدود عمداً أو خطأ
وقد حكموا في الديات بأنه خطأ واختلعا وهذا فصل الحكم بكونه خطأ
على أن يخلو من قوة لأن في النقص خطر أعظم وفأية بهذا رك بالدية **الديات**
بخلاف ما هنا فعلى هذا يجب الكفارة في الغرض المذكور ويتعلق بالولي
أيضا **قوله** روى إذا كان مميّزا أجاز امره بالصيام عن المهدى إلى قوله صام
الولي عنه مع الجهر عن المهدى هي رواية ويؤيد أن الصبي بالتبعية
إلى المهدى فقير إذا لم يجزه من ماله ولا يتحتم من ماله الولي لأن له بدلا
والاشتغال إلى البدل منوط بالفقير من الناسك بقوله تعالى فمن لم يجد فصيام

ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم ولو لم يجد هدي ولا ذبيحة الصبي على الصوم
صام الوالي ولو وجد الهدي ونحوه الصبي عن الصوم قبل تحميم الهدي على الوالي
ام يجوز الصوم ممنوم عبارة الكتاب الاول وكل حصل **قوله** وهل يسقط الهدي
فيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وفائدة الاشتراط الى قوله وقيل يجوز التحلل من غير
شرط والاول اظهر الاصح انه لا يسقط وقوله وفائدة الاشتراط الى جواب
عن سوال معديريه على عدم سقوط الهدي عن المشرط وصورة انه لا فرق
بين المشرط وغيره في وجوب الهدي اذا حصر فلا فائدة للمشرط وجوابه
ان فائدة كون التحلل مستحقا بالاصالة بعد ان كان رخصة ومن فوائده انه
عبارة فتبين عليه الثواب ولا يخفى ما في العبارة من المناقشة قال جواز
التحلل ليس هو الغاية بل ثبوت الجواز اصله **قوله** اذا تحلل المحصور
لا يسقط عنه الحج في القابل ان كان واجبا هذا اذا كان وجهه مستقرا في الذمة
ام لو كان واجبا عامه فانه بالاحصاء تبين اشغاء الوجوب في الواقع
قوله يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجال اي مطلقا الا ما يستثنى
وعند علو الاكام ونزول الالهضام الاكام كاجبال جميع اكمة محركة وهي
الشمل والالهضام الكلام جمع رقيم يفتح الهاء وكسرها وهو المطش من الارض
ويطلق الوادي **قوله** فان كان حاجبا فالى يوم عرفه عند الزوال فاذا بلغ
ذلك قطعها وجوبا ويندسج فيه الحاج عتقا وتلاوا افراد **قوله** وان
كان معتمرا لم يمتعه فاذا شابه صوت مكة عند ذلك عتقه المدينين في اعلى
مكة وعقبه في طوى في اسفلها **قوله** وان كان معتمرا مفردة مثل كان محمرا

في قطع التلبية عند دخول الحرم او مشاهدا للكعبة وقيل ان كان خرج من مكة
للأحرام فاذا شابه الكعبة وان كان ممن احرم من خارج فاذا دخل الحرم والكل
جائز القول الاول للصدوق ومستنده اختلاف الاخبار فخر لها على التخييم
لفظة تناهيا والتفصيل قول الشيخ تزيلا لاختلاف الاخبار على اختلاف
حال المعتمر وحاصله ان المعتمر ان كان قد خرج من مكة للأحرام بالعمرة
المفردة قطعها اذا شابه الكعبة وان كان قد جاز محرمات بها من خارج
فاذا دخل الحرم وهو الاصح **قوله** ويرفع صوته بالتلبية اذا حج على
طريق المدينة اذا علت راحلته البيدار وان كان راجلا فحيث
يحرم هذا كالممنوع لما سبق من تحباب رفع الصوت بالتلبية
للرجل وبانه ان الحاج على طريق المدينة انما يرفع صوته بالتلبية
اذا كان راكبا اذا علت راحلته البيدار وهي الارض التي تنصف
بجيش السفيا في منها على ميل من مسجد الشيعة اقتداء بالبيتي صلى الله عليه
والآله فانه هكذا فعل وهذه غير التلبية التي يعقد بها للأحرام في
الميقات لا امتناع تاجير الاحرام عنه وامتناع عقده بغير التلبية
لغير الفارق فيعتقد بها هناك شرعا كما انه عليه في المنتهى واما
الراجل فحيث يحرم يرفع صوته وكذا من حج على طريق المدينة موضع
احرامه يرفع صوته راكبا كان او راجلا واعلم ان قول المصنف وان
كان راجلا الخ مبني على ان قوله ويرفع صوته الخ مخصوص بالراكب
واذا في قوله اذا حج وقوله اذا علت راحلته كل منهما ظرف لقوله

يرفع صوته وتعين المحل انما يحصل بالثباني ونهيم منه ان الحاج على طريق المدينة
ليس كذلك وقد بيناه **قوله** والاشراط ان يجله حيث حبسه وان
لم يكن حجة معصية اي يجب ذلك والمفهوم من الاخبار ان موضع الاثر
قبيل النية لانه مذكور في الدعاء الذي يجب عند ارادة الاحرام وفي
بعض الاخبار ما يدل على ذكره في التلبيات وليس من طرقتنا ويمكن
ذكره في خلال النية كما في الشرط في الاعتكاف المنذور والظاهر
اجزاء الجميع فان التلبية هي التي يعقد بها الاحرام واذا اهرم بالبحر من
يرفع صوته بالتلبية اذا اشرف على الابطح ينبغي ان يكون هذا مخصوصا
بالركب ويكون التلبية التي بها يعقد القرام سرا وجهه بها اذا انقض بدغيره
ورفع صوته بها اذا اشرف على الابطح خارج مكة كذا ذكر ابن ادريس وقوله
منه كلام شيخنا في الدرر كس وان كان ذلك غير المتفق من الاخبار **قوله**
واشارة ودلالة الاشارة معلومة والدلالة بمنوال القول والكتابة **قوله** ولا
يحرم صيد البحر وهو ما يبيض ويفتح في الماء المراد كون الماء موضع البقية
والفراف في ما يبيض ويفتح في البر نحو البط صيد وان كان يلزم الماء والمعاير
في كل ما يعيش في البر والماء يبيض فان كان في البر تصيد والافخر ولو
اختلف جهته كالسحابة فان منها برية وبحرية فلكل حكم نفسه وليس
الدجاج المبيض صيدا عندنا والمتولد بين الصيد وغيره يتبع الاسم
فان اشفي الاسمان وكان ممتعا فهو صيد الاطلا واقامة ولو كان محلا
اي اقامة الشهادة على النكاح وفي التحريم وجهان والتحريم أقوى لكن مع

قوله

انما التلبى وشهد
حاله ما خرج من مكة

خوف وقوع الزنا المحرم تبرك الشهادة بعلم الحاكم بان عذره شهادة فليكن
الحاكم الى اطلاق ولا فرق بين كونها متعلقة بمحلي او محرمين او بالتفريق **قوله**
والنظر البتة لا بد ونها في الزوجة والاجنبية بالنسبة الى النظر الاولى بناء
على جواز **قوله** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى احدكما وقوعه في الاحرام
واكثر الاخر فالقول قول من يدعى الاحلال ترجيح الجانب الصحة اي قول من يدعى
وقوعه حال الاحلال وذلك لان الاصل في العقد الواقع كونه صحيحا وايضا
فانما بعد اتفاقهما على حصول اركان العقد مختلفان في وصف زائده في
العقد وهو وقوع العقد في حال الاحرام فالقول قول المنكر بيمينه لانه منكر للعقد
فيختلف ويندفع الدعوى لكن ان كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لا غير
بما يمنع من الوطى ولو قيل لها المهر كله كان حسنا لما كان يسبق من قوله فالقول
قول من يدعى الاحلال غير منتهى للمقام نفحة بقوله لكن آه وانما تخبر آه الاكثر
لان مقتضى قوله القول من يدعى الاحلال ان يكون النكاح مسما وان كان الذي
لذلك المرأة ولما لم يكن كذلك حيث كان المدعى للاحلال المرأة خصص هذا القسم
بذكره ون القسم الاخر مسند ركنا بقوله لكن ان كان المنكر المرأة آه فكانه قال
القول قوله من يدعى الصحة في جميع الاحكام سواء كان يدعى ذلك الرجل او المرأة
الا في حكيتين على تقدير ان يكون المدعى المرأة احدهما استمر النكاح فانه لا يفي
على ذلك التقدير لان دعوى الرجل وقوع العقد في حال الاحرام يتحقق الاقرار
على نفسه بغيرها عليه فيكون الناقض لعدم اقرار العقل على نفسه جاز ولا ان
الزوج يملك الفرقة فاذا اعترف بما يتضمنه قبل ولا يقبل قوله بالنسبة الى المرأة

وهذا

في فاء اصل النكاح فيكون النكاح بالنسبة الى كل امرأة كمنتهيا فلا تخل له اما بالنسبة
الى استحقاق المرأة عليه المهر فانه ثابت لان دعوى الرجل بالنسبة الى حق المرأة
قد اذنت فثبتت بيمينها فيتحقق عليه من الثاني استحقاق جميع المهر فانها لا يتحقق
الا بصفة لانه وان وجب جميعه بالعقد الا ان الفرقه الحاصلة باقرار الزوج
الذي تضمنه دعواه حيث كانت قبل الدخول وجبت نصف المهر لانها كانت مطلقة
وهذا احد القولين والثاني وهو الاصح وجوب الجميع وهو الذي حسمه المصل لان
تصفية المطلقة ثبت بالنقل فلا يلحق به كل فرقة لبطلان القياس والاصل
بقا وجوب الجميع الى ان يدل على التصفية وهو منتف ولا يخفى ان الواجب
هو المسمى ان التنازع لو كان بعد الدخول لم يتطرق الى وجوب جميع المسمى اجمالا
اذا عرفت ذلك فاعدا من الحكمين من الاحكام الازمة الاقرار بوجوب احد منهما
الذي تضمنه دعواه يواخذ به في الصورة السابقة وهي ما اذا كان المدعى
للاطال المرأة يلزمها لو ازم الزوجية فلا يحمل لها الزوج ونحوه من نوايج الزوجية
مواخذة لها باقرارها ويلزم الرجل لو ازم الف وقد ان يزوج الخاصة واختها
ونحو ذلك هذا بحسب الظاهر واما في ما بينهما وبين الكسب جانه فاما يلزمها حكم ما هو
الواقع في نفس الامر وفيما لو انعكست الدعوى بان كان يدعى الوقوع في الاطال
الرجل اذ اختلف استحقاق النكاح فظاهر او دعوى الزوج بمقتضى اقراره بنقله للمبيت
عنده ومهره وليس لها المطالبة به بان لم يكن قبضته ولا له استرجاعه مع القبض
هذا اذا كان قبل الدخول اما بعده فيطالب باقل الامرين من المسمى من مهر مثل مع
جهلها ان لم يكن قبضته وكذا الاطلاق بالنسبة والمبيت وعليها القيام بحقوق

الرجل

الزوجية ظاهر او فيما بينهما وبين الكسب جانه فاعلم انه الحق بحسب الامكان فان
كانت صادقة وجب عليها المهر فاما كسب ما لم يكن ولو كانت من كسبه عا الطلاق
او تحصيل الفرقه فلا يلزم منه ضرر عليها ولا مخالفة للحكمة ظاهر وجب عليها
لا محالة وانما جعلا بين هذا الاحكام المستثناة توفير كل من الكسب للمنافاة
مقتضاه ان كان اجتماعهما في الواقع مستعاضا ان حقوق العباد مبنية على
الحض فلا يجوز تضييع حقها لاحقة بل يرضى الجمع بين الحقين ما لم يكن **قوله**
وشراء الاما في حال الاطرام لانه ليس نكاحا ولو قصد به التبري ولو كان مقصده
فعل ذلك في حال الاطرام حرم الفعل ولا يقيد العقد لعدم منافاة الاطرام له و
المنه في المعاملات لا يقتضي الف **قوله** والطبيب على النعم بهذا هو الاصح
ما خلا حقوق الكعبة المخلوق بفتح الغاء هي احاطة من الطبيب منها الرخص ان
فعلى هذا الحريم لو كان طبيب الكعبة غير ما قال الشيخ لو دخل الكعبة وهي حجر او طبيب
لم يكن له الشتم **قوله** ولو في الطعام مع بقاء كفيته من لون او طعم او رائحة
ومع اشتداد الجوع واستهلاكه فلا بأس ولو اضطر الى اكل ما فيه طبيب او الطبيب
قبض على الف **قوله** اي وجوبه فثبت الكفارة بدونه وقد يقتصر بعض على اربع
المسك والعين والرجل والورس والاول الاطرار والآخر الخواز اختصارا
او اضطررا الاطرار **قوله** واما الغلظة فمما يزرع الحايض اجماعا العلماء كسب
العين ثوب رقيق يحمل تحت الثياب **قوله** ويجوز لبس السراويل للرجل اذا لم
يجد ازارا ولا فدية عليه نص عليه في التحرير **قوله** وكذا لبس طليسان له ازار
لكن لا يزرع على نفسه الطليسان ثوب منسج محيط بالبدن ولا يجوز زده

للمنع عليه ومنه يستفاد بالآية عدم جواز عقد ثوب الاحرام الذي يكون على المشككين
وكذلك وكذا يحرم ما يشبه الخيط من الشيايب المنسوجة كالدرع ونحوه **حوله** والاحتياط
بالسواد على قول الاصح تحريمه وفي الرواية التعديل بكونه زينة **حوله** وكذا النظر
في المرأة على الاشهر وهذا هو الاصح ايضا **حوله** وقيل يشبهها وهو متردك هذا القول
هو الاصح لورود الامر به ولو جوب كشف ظهر القدم بحسب الامكان والمجدال هو
قول لا والله وبلى والله الاصح ان مطلق العين جبال حرام ولو اضطر الى ذلك
لرفع الدعوى الكاذبة فالاقرب الجواز **حوله** وقيل هو ام الجسد حتى التعلل بجمع ثوبه
وهي دابة كالتعلل والبراعين والقراد فلا يجوز قتل شئ منها على حال ولو نحو الزئبق
حوله ويجوز نقله من مكان الى آخر من جسده ويجوز القاء القراد والحلم توصلا الى
وضع الضرورة لكن يشترط ان يكون المنقول اليه الرز من الاول او مثله فلو كان
ينقله معرضا لسقوطه لم يحز اما الانفا فلا يجوز بحال الا في القراد والحلم فيجوز
القاءهما عن نفسه وبغيره **حوله** ويجزم لبس الخاتم للزينة ويجوز لبسة فعلى
هذا يكون المجمع الى قصده **حوله** ولبس المرأة الحلى للزينة وما لم تعتد لبسه منه
على الاولى ولا يابس ما كان معتادا لها لكن يحرم عليها اظهاره لزوجهما يحرم على المرأة
لبس الحلى للزينة مطلقا وكذا غير المعتاد وان لم يكن للزينة واما المعتاد
لغير الزينة فلا يخرج في لبسه وظاهر قوله لكن يحرم عليها اظهاره لزوجهما انه لا يحرم
اظهاره لغير الزوج من الحارم وتعليل في التذكرة بجدة لبسة المشبهة الى الطاغية
عنه قد يشتر بذلك الا ان في الرواية من غير ان نظره للرجال في حرمها وكثيرا وهو
عام **حوله** وكذا ما ليس بطيب احتياط بعد الاحرام لا ريب انه لا يحرم استعماله

قادر
قبل الاحرام ففي رواية واذهبن بما شئتم من الدمن حين تريدان تحرم فان
احرمت فقد حرمت عليك الدمن والاطلاق يتناول ما اذا بقي اثره
بعد الاحرام وعدمه وينبغي ان يقر طيب يستزيد الياء **حوله** وازالة
الشعر قليلا وكثيره سواء كان بحك او امراريد او غيرهما لان كان
تاثيرا في العين **حوله** ويجوز ذلك للمرأة لكن عليها ان لا تفرغ وجهها
وفي وجوب كسرة الحد المشترك بين الراس والوجه ترجيح الجانب
الصلوة او كشفه ترجيح الجانب الاحرام تروى وفي ترجيح جانب الصلوة
قوة لسبق الوجوب فيه على الاحرام فيستحب ولان حرمة الصلوة
اعظم واما الحنثي فانها يتخير في الاحرام بين الغرض الرجل والمرأة ولا يجب
الكفارة الا اذا جمعت بين نقطية الراس والوجه معا **حوله** ولو لبست
فناحرها الى راسها الى طرف الغوا جاز بشرط لا يصيب وجهها **حوله**
وتظليل المحرم عليه سارا هذا اذا كان رجلا كما لا يخفى وانما يحرم التظليل اذا
جعل ما تظلل به فوق راسه فلو شئ في ظل الحمل من بعد فانظما به عدم التحريم
حوله واخراج الدم الا عند الضرورة وقيل بغيره وكذا في حكة الجسد
المسقتى الى ادمانه وكذا في السواك والكرامية اظهر الاصح تحريم اخراج
الدم سواء كان بالعصا او بالحجارة او بالحك او بالسواك او غير ذلك
وفي رواية عما ران حكة الا بحرب جلده لا يحرم وان افضى الى خروج الدم
حوله وقطع الشجر والحشيش الا ان يثبت في ملكه ويجوز قلع شجر النواك
والاذخر والنخل وعودي الحماله على رواية المحرم قطع الاخضر من دون

اليابن كما صرح به الجماعة وكذا لا يحرم الغسل المنكسر الذي هو في حكم المبان ولا
يجوز قطع اصول اليابس والاخر كسب العثرة والحائض الممسوحة بلبس محرم
والحائض كسب الميم البكرة العظيمة وعودتها للذان يجعل عليهما المستقي بها والرواية
المذكورة هي ما رواه الشيخ بسنده الى ازاره عن الباقر **ع** وتقبل الحرم
لومات بالكافور اي لا يجوز ذلك وكذا لا يجوز تحنيط بالكافور بل يغسل ثلثا
بالسدر والقرح مرتين وج فلا يجب بمسح بل **ع** وللبس السيل غير الضرورة
وتقبل بكفه وهو شبه الاصح التحريم **ع** ويستحل الحناء للزينة ولو فعل السنة
لم يحرم **ع** وكذا للمرأة المراد ان الحناء للمرأة حرام كالرجل **ع** ولو قبل الاطعام
اذا قارنته المراد ان التحريم ثابت بعد الاحرام وقبله اذا كان يقارنته والثالث
في قول المص اذا قارنته لعله يعود التغيير الى الزينة **ع** والنقاب للمرأة
على تزود ينشأ من الاصل ومن هنا فانه لكشف الوجه والاصح التحريم **ع**
ويستعمل الرياحين والاصح التحريم **ع** كل من دخل مكة وجب ان يكون محرما
ع ممن يستثنى منه العبد لانه لا يجوز له انشاء الاحرام الا باذن السيد
وقيل من دخلها فقال جاز ان يدخل محلا كما دخل النبي عام الفتح وعليه المعفر
الاصح الجواز الا في ما استثنى من المستثنيات جواز لبس الخيط وكسر
الراس وكسر القدم وجواز التظليل وجوب كشف الوجه **ع** فيجب
للمتبع ان يخرج الى عرفات يوم التروية بعد ان يصلي الظهر من بها و
ليس هذا الاستحباب مختصا بالمتبع بل كل حاج يستحب له الخروج مكة
يوم التروية وهو الخامس من ذي الحجة بعد ان يصلي الظهر من بها الا الامام

محيث ص

فانه يستحب لان يصلي الظهر من بمعى واما المضطر كالنفس والمريض والمرأة و
خائفت الزحام فانه يجوز له الخروج من مكة قبل الظهر يوم او يومين او ثلثة
ع ويبيت بها ليلة اي يستحب ذلك في القواعد انه مستحب للترفة
لا فرض ففهم بعضهم منه انه لا ينوي له اذ ليس من المستحبات الدينية وليس
شي لان المستحب ديني وان كان الفرض منه الدنيا لكن لا يجوز اذ
محرم الا بعد طلوع الشمس استحبابا فبكرة قبله وقيل يحرم ومكسر السنين الممطر
موضع من منى ذكره في الصحاح **ع** ويكره الخروج قبل الغر الا الضرورة
اي يكره الخروج من منى قبل الغر من يوم عرفه وقيل يحرم **ع** وان يغتسل
للقوف بعد الزوال قبل الصلوة **ع** فالواجب البنية ويجب كونها
مقارنة لاول الزوال لوجوب الوقوف في مجموع هذا الوقت وان
تأخرت اثم واخر ويعتبر فيها قصد الفعل والوجه وتعيين الحج والقرية
والاستدانة **ع** بكرة او عربة او ثوية منزلة بفتح النون وكسر الميم و
فتح الراء وعربة بفتح العين المهملة وفتح الراء والنون وثوية بفتح النون
وكسر الواو وتشديد اليا المشاة من تحت المفتوحة جابلا او كاسيا
فلا شئ عليه **ع** ولو علم قبل الغروب وجب العود ان امكن فان لم
يفعل فهو عايد **ع** فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما هل يشترط التوالى
في صيامها لا الظاهر عدم **ع** من تركه عايدا فلا حج له ولو تركه جابلا
مفنيه وجبان وظاهر قوله اصحاب الازاك لا حج لهم بطلان حجته وفيه
قوة **ع** اذ اعرف انه يترك المشعر قبل طلوع الشمس المراد الظن

ثم نام اوجن او انجي عليه صح وقوفه وقيل لا الاول كشيبة الاصم الصحة **ور**
ولوا فاض قبله عامدا بعد ان كان به ليلا ولو قليلا لم يطل حجه اذا كان قف
بعرفات وجبه لشاة ينبغي ان يعيد بكونه عامدا عالما كما سبق في و
وقوف عرفه ولا بد من التقيد بكونه اختيارا للرجل لان المرأة والراعي
والخائف والمريض لا يجز عليهم ويعلم من اجزاء المبيت عن الوقوف
بعد الفجر عند الضرورة والاختيار كونه واجبا بطلان اجزاء المسحب
عن الواجب ويعلم من قوله اذا كان وقف بعرفات انه ليس اختياريا
محضا لاجزاء اختيارى المشعر وحده عند عدم ادراك عرفه **ور**
وليست الوقوف بعد ان يصلي العجزة ان يدعوا بالدعاء المرسوم ان كان
هذا الوقوف هو المستوى فهو واجب من اول الوقت ولو لم تفل بوجوب
استيعاب الوقت لم يحج القول باستحباب التأخير الى ما بعد الصلوة
وحمل شيخنا الشهيد مثل هذه العبارة على الوقوف للدعاء فيكون المراد
استحباب القيام للدعاء بعد الصلوة كما سبق في عرفه **ور** والبطاء
الضرورة المشعر برجله وقيل يستحب الصعود على فرج وذكر الله عليه قد
سبق ان الضرورة من لم يحج والمراد بوطيه برجلان يعقل عليه وان لم يكن
فبغيره وظاهر العبارة ان المشعر الحرام مغلر بفتح بضم القاف وفتح
الزاي والحاء المهملة وقال الشيخ المشعر جبل هناك يسمى فرج ويستحب
الصعود عليه وذكر الله عنده وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وآله ركب
القصور حتى الى المشعر الحرام فقرأ عليه الى ان قال فلم يزل واقفا حتى

ومال في الصحاح شاة
مضوء وناقصة قصور
او اذ قطع من طرف اذ لنا

ان النبي صلى الله عليه وآله وقف عليه
وقال هذا فرج وهو الموقف
وجمع كلها موقف وفي الخبر

اسفر جدا قال في الدرر كس والنظ انه المسجد الموجود الآن واعلم انه
يتبادر الى الفهم كثيرا من توهم وطى الصلوة المشعر برجله كونه حافيا لكن استحباب
وطيها به بعبارة قد بينا فيه مع ان الوطى بالرجل صادق مع الحفا والاشغال
فلعل المراد استحباب الصعود على وجهه لا يكون محمولا على غير البعير مثلا او يراد
انه يستحب ان يطأه برجله فان لم يفعل فبغيره **ور** من فاته الحج تحلل بعمره
مفردة المراد انه اشغل الحرام الى اتمام العمرة المفردة بالنية لانه باق على حرامه
ثم باق بافعالها ثم يقضيه ان كان واجبا قد سبق حرارانه انما يقضيه اذا
كان وجوبه مستقرا **ور** لكن من الحرم عد المساجد وقيل عد المسجد الحرام و
مسجد الخيف لا ريب في وجوب التقاطها من الحرم واصح القولين الحرم
من المساجد مطلقا **ور** ان يكون مما يسمى حجرا ومن الحرم وابكار الاشربة
في انه يعتبر فيها وقوع اسم الحجارة عليها عرفا فلو اشتهت في الصغر الى حد
لا يقع عليها الاسم لم يحز ويعتبر كونها ابكارا لم يرم بها قبل ذلك **ور** ملتقطة
اي غير مكسرة بل تؤخذ كل واحدة بخصوصها ولكن لا يجوز وادي محسر الا بعد
طلوعها اي لا يجوز له ذلك فان فعل ثم ولا كفارة وينبغي ان يكون المراد
لا يحا وزا اليه اي لا يدخله لان وادي محسر ليس من المشعر ولا يجوز الخروج
من المشعر قبل الطلوع بناء على ان الوقوف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس
كله واجب **ور** والسعي بوادي محسرة اي الهرولة وليكن مائة ذراع
خطوة **ور** فالواجب فيه النية بحسب استمالها على تعيين الفعل وجهه
وكونه في حج الاسلام او غيره حج التمتع او غيره والقرية والمقارنة لاول الرمي

والاستدانة قال في الدرر والاولى التعرض للاداء ولا يكس به فعلى هذا اذا
 فأت وتداركه نوى القضا **روى** والطهارة قد قيل بوجودها والاصح خلافه
 ولا فرق بين حدث الاصغر والاكبر **روى** وان يرميها حذفاً قد قيل بوجوده
 وهو حق ومنه الاكثر بان يضع الحصى على بطن الهام يده اليمنى ويدفعها
 بنظر السبابة ومنه السيد بان يضعها على الهام يده اليمنى ويدفعها بنظر
 الوسطى وفي الصحاح الرمي باطراف الاصابع وفي جملة العقبة يستقبلها
 وليست برقبلة وفي غير يستقبلها يستقبل القبل المقصود بالبيان منها هو
 رمي جمرة العقبة واما غير فلا وجه لذكره الا الاستعداد **روى** وهو وجوب
 على المتمتع ولا يجب غيره سواء كان مفترضا او مشقلا ولو تمتع الكلى وجب
 عليه الهدى قيل لا يجب على الكلى اذا تمتع وهو حق **روى** والنية شرط في الذبح
 ويجوز ان يتولاه عنه الذابح يجب فيها تعيين الحج يذبح فيه والوجه القرينة
 ولو كان نائبا نوى النية وعين المنسوب ويجب مقارنتها الاول الذبح
 والاستدانة ويجوز الاستدانة في النية والذبح معا اختيارا **روى** ولا يجزى
 واحدا في الواجب الا عن واحد وقيل يجزى مع الضرورة عن خمسة وعن
 سبعة اذا كانوا اهل خوان واحد والاول اشبه الجوان بضم الجاء
 المعجمة وكسر الكاف وكتاب ما يוכל عليه الطعام قاله في القاموس والمراد
 بكونهم اهل خوان واحد ان يكونوا اهل بيت والاصح عدم الاجزاء عن غير
 الواحد نعم لو كان الهدى من ذبا كالا ضحية وكذا المبعوث من الافاق
 والمشرع به في السياق اذا لم يتعين بالاشعار والتقليد والقول اجزاء مع

روى في الدرر والاولى التعرض للاداء ولا يكس به فعلى هذا اذا فأت وتداركه نوى القضا **روى** والطهارة قد قيل بوجودها والاصح خلافه ولا فرق بين حدث الاصغر والاكبر **روى** وان يرميها حذفاً قد قيل بوجوده وهو حق ومنه الاكثر بان يضع الحصى على بطن الهام يده اليمنى ويدفعها بنظر السبابة ومنه السيد بان يضعها على الهام يده اليمنى ويدفعها بنظر الوسطى وفي الصحاح الرمي باطراف الاصابع وفي جملة العقبة يستقبلها وليست برقبلة وفي غير يستقبلها يستقبل القبل المقصود بالبيان منها هو رمي جمرة العقبة واما غير فلا وجه لذكره الا الاستعداد **روى** وهو وجوب على المتمتع ولا يجب غيره سواء كان مفترضا او مشقلا ولو تمتع الكلى وجب عليه الهدى قيل لا يجب على الكلى اذا تمتع وهو حق **روى** والنية شرط في الذبح ويجوز ان يتولاه عنه الذابح يجب فيها تعيين الحج يذبح فيه والوجه القرينة ولو كان نائبا نوى النية وعين المنسوب ويجب مقارنتها الاول الذبح والاستدانة ويجوز الاستدانة في النية والذبح معا اختيارا **روى** ولا يجزى واحدا في الواجب الا عن واحد وقيل يجزى مع الضرورة عن خمسة وعن سبعة اذا كانوا اهل خوان واحد والاول اشبه الجوان بضم الجاء المعجمة وكسر الكاف وكتاب ما يוכל عليه الطعام قاله في القاموس والمراد بكونهم اهل خوان واحد ان يكونوا اهل بيت والاصح عدم الاجزاء عن غير الواحد نعم لو كان الهدى من ذبا كالا ضحية وكذا المبعوث من الافاق والمشرع به في السياق اذا لم يتعين بالاشعار والتقليد والقول اجزاء مع

الضمانة عن سبعة وعن سبعين بمعنى انه يحصل به التعبد بهذا المنسوب
 بالنسبة الى جميعهم وقد نبه على ذلك بقوله ويجوز ذلك في الذب ولا يريد به
 الحج المنسوب قطعاً لان الحج المنسوب يجب بالشرع فوجب له الهدى
 كما يجب في الواجب باصل الشرع فلا يجزى الا عن واحد ولا يجب مع ثبات
 التحمل ولو فعل الجمر لانه مخاطب بالصوم جوازاً لاحتمال الاصل ولهذا لو
 تبرع له مشرع اجزاء **روى** ولو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه لم يجز عنه
 الاصح انه يجزى اذا ذبحه عن صاحبه للرواية الصحيحة واختاره في الدرر
 وهل يجب تعريفة في روايته انه يعرف ثلثة ايام ثم يذبحه ولم اجده احد
 تصريحاً بوجوده وصرح في الدرر كس الاستحباب وعلله لكون الفعل يدخله
 النية فلا يلزم من عدم التعريف ضرر ويمكن ان يقال ان التعريف فائدة
 عدم احتياج مالكة الى هدى الفريضة ولا يلزم الضرر بوجوده او كيف
 قلنا فلو ترك التعريف قبل الذبح وذبحه صح ويحتمل وجوب تعريفة بعد
 ذلك فان لم يظفر بالمالك ينبغي ان يوق يتصدق به ويسقط وجوب الكل
 ح ولا اعلم بهذا التفصيل تصريحاً **روى** ولو احره اثم واجزه لان الترتيب
 غير شرط وان كان واجباً وكذا الوقدم المعلق على الرمي او الذبح عليه **روى**
 ويجزى من الضمان الجذع لسنة اذا اكل سبعة اشهر ودخل في الثامن
روى فلا يجزى العوراء سواء كان عوراً بيتاً ومى المتخلفة العين
 ام لا صح به في المنتهى فلو كان على عينها بياض ظاهر لم يجز **روى** ولا العرجا
 اعرجها ومى التي لا تسير مع القطيع ولا المقطوعة الاذن بخلاف

البين

وتمتعوا وسموا كسرا في النحر والظاهر
 وقت النحر الا اذا خلت راحة
 النحر من كل شيء من غير ان
 يكون الاثر

المشقة من غير ان يبين منها شيئا فانما تجزئ ولو تعدى الا المعينة فالظاهر
 الاشتغال بالصوم **قوله** وي التي ليس على كيتها شتم الكلية بضم الكاف معروفة
 به فلو كانت على انما منزولة فخرجت كذلك لم تجز ولو خرجت سميعة الجزئية
 وكذا لو شترت على انما سميعة فخرجت منزولة الصور اربع لانه اما ان
 يشترت على انما سميعة او على انما منزولة وعلى التقديرين اما ان يخرج
 كذلك او لا فان خرجت سميعة اجزت سواء شترت على انما سميعة
 او منزولة بمثل ذلك ان خرجت منزولة وقد شترت على سميعة لكن يجب
 ان يكون خروجها منزولة بعد الذبح لا قبله وان خرجت منزولة وقد شترت
 على انما منزولة لم يجز قطعاً وان خرجت سميعة ففي الرواية الصحيحة انها تجزئ
 وينبغي تقييدها اذا كان ذلك قبل الذبح لانه اذا ذبحها وهو يعتقد انها
 منزولة لم يكن جازماً ما بالنية ولا يعتقد الوجوب **قوله** ولو شترتها
 على انها تامة فبانت ناقصة لم يجز على كل حال والفرق بين النقص والعزل
 مع النص خفا العزل بخلاف النقص **قوله** والمستحب ان تكون سميعة
 تنظر في سواد وتترك في سواد وتشت في مثله لو روى النص بذلك
 واحتلف في تفسيره فقليل المراد ان يكون هذه المواضع منها سوداً وفي
 تطبيق اللفظ على هذا المعنى تكلف وقيل انه كناية عن سمها اما باعتبار
 عظمها الموجب لسعة ظلمها بحيث تشفى فيه وتنظر فيه وتترك فيه او
 باعتبار انها مشت و نظرت وبركت في السواد الذي هو المحضرة بحيث
 تمكنت من رعيها والثاني اقرب الى نفع الفقهاء **قوله** وان يكون صاماً

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

عرف به اي احضر عشية عرفه بعرفه ويكفي قول بايعها **قوله** قد بطلت
 بين الخف والركبة اي يداها معا وفي رواية ابى حذيفة تربط يداها اليك
 ويترك يده مع يده الذابح وينوي ان معاح استباحا باولو نوى الذابح
 وحده اجز **قوله** وليست ان يعتمه اثلاثا ياكل ثلثه ويتصدق
 بثلثه ويهدي ثلثه وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر للاصح وجوب التمتع
 وجوب الاكل لما يقع عليه الاسم من ثلثه وابدأ ثلث الى المتعة الذي
 هو اعنى من القانع والصدقة بثلث على القانع متسكاً بظاهر الآية
 وجمع القانع والمترعة المتغير المؤمن ومتى خالف اثم وينبغي ان يضمن
 ثلث الا بدء والصدقة ولا بد من النية في كل من الامور الثلاثة ويجب
 فيها قصد ذلك الفعل على وجهه وتعيين الحج المأني به فيه والوجوب
 والقربة والمقارنة للمفعول **قوله** ويكره التفحيط بالجاموس وبالشور
 وبالمجوس وكذا يكره التفحيط بالجل والمجوس يوم غرض الحصى **قوله**
 ومن فقد الهدى ووجد ثمنه قبل يحلفه عند من يشتره طول ذي الحجة
 وقيل ينقل فرضه الى الصدم وهو الاشبه **قوله** الاصح الاول لانه واحد
 لان الجدة هي الغنم ويشترط فيمن يحلفه عنده ان يكون ثقة اي عدلاً
 واذا فقدت صام عشرة ايام اي الهدى وثمنه **قوله** اقتصر على التروية
 وعرفه ثم صام الثالث بعد النحر طاهره اجز ذلك وان كان يعلم ان
 الثالث العيد واطلاق الرواية تقتضي **قوله** ويجوز تقديمها من اول
 ذي الحجة بعد ان يتلبس بالمعقة اي يجوز تقديم صوم الايام الثلاثة من

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

الظاهر في النحر والظاهر
 في النحر والظاهر في النحر
 في النحر والظاهر في النحر

اول ذي الجبلين لا يجذب من الهدى وهو خصة وروبه رواية وانما يجوز ذلك
 اذا كان قد تلبس بالمتعة بان الام بها ولو بالعمرة ولا يشترط التلبس بالعمرة
 الاصح لعدم الدليل لان التلبس بعمرة التمتع تلبس بالحج ولا يشترط قبل في الحج
 قطعاً **ح** ولو خرج ذوا الحج ولم يصحها تعين الهدى اى متخافاً في ذمته الى
 حين التمكن منه الضمير في لم يصحها يعود الى التمتع ولو صامها ثم وجد الهدى
 ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدى وكان له المضى على الصوم ولو رجع الى
 الهدى كان افضل لا فرق في عدم وجوب ذكبه اذا وجد بعد صوم الثلثة بين
 ان يكون وجده في وقت الذبح او لا على الاصح لان اشتغال المأمور به يقتضي
 الاجزاء ويجوز الوجوب اذا وجد في الوقت هو مقرب القواعد وكذا لا
 فرق بين ان يكون قد تلبس بالسبعة او لا لان الرجوع الى الهدى افضل
 والمراد انه افضل الواجبين منه ومن الصوم فان تخيره اى به ناويا الوجبة
 والام بسقط به باقى الصوم الواجب **ح** ولا يشترط فيها المودة على الاصح
 هذا هو المعتمد لكنها افضل **ح** فان اقام بكية انتظر قدر وصوله الى اهله لم يزد
 على شهر فان زاد انتظر مضي شهر والمراد بقدر وصوله الى اهله مضي مدة يمكن فيها الوصول
 عادة ولو اقام بغير بكية انتظر مضي شهر او وصوله الى اهله وان زادت على شهر اقتصاراً
 في الشهر على مورد النص تسكاً بظاهر قوله سبعة اذا رجعتم حلاً للرجوع
 على ما يكون حقيقة او حكماً **ح** وقيل بوجوب قضاء الجميع وهو الاشبه
 هذا هو الاصح لكن اذا تمكن من صوم العشرة ويتصور تمكنه بوصوله الى اهله او
 مضي المدة المشترطة ان اقام بكية ولو لم يتمكن من الجميع صام ما تمكن منه
قوله

لا يخرج هدى القرآن عن ملك سابقة وله ابداله والتصرف فيه وان اشعره او قلده
 ينبغي ان يحل كلامه على ما اذا لم يكن الاشعار والتعليق على الوجه المعتمد
 هو الذي لا يعقد به الاكرام او يوكده به اذا عقد بالتلبية لانه اذا
 اشعره او قلده كذلك تعين ذكبه او كرهه لقول صادق ع في صحيحه الحلي
 وان كان اشعره بخراً وبصرح في المشي وشمه يجب ذكبه لوصل فاقام
 غيره ثم وجد قبل ذبح الاخير وجع فلا يجوز ابداله ولا اطلاقه ولا التفريط
 فيه كما يدل عليه ما سياتي في عبارته لكن متى ساقه فلا بد من حجة بمعنى
 ان كان لا عزم بالحج وان كان للعمرة فبقينا الكعبة بالحرمة لا يراى سابقاً
 ام زائداً على شعاره او تقليده فان السياق بحجده لا يوجب ذلك اتفاقاً
 ومقتضى النص وكلام الاصحاب عدم الاحتياج الى ضميمته الى الاشعار
 او التقليد في ذلك فعبارة المصنف لا تخ من تدافع لان جواز ابداله
 يمنع من وجوب حركه متحماً ومن ضمانه مع التفريط ومن وجوب ذبح
 الاول اذا ضل فاقام بدله ثم وجده والحزرة مثل تسورة التل
ح ولو ملك لم يجب اقامه بدله لانه ليس بمضمون هذا اذا كان بغير
 تفريط **ح** ولو كان مضموناً كاللغارات وجب اقامه بدله اى لو كان
 هدى السياق مضموناً آه فيعلم منه اى هدى السياق لا يشترط ان يكون
 متبرعاً به فلو كان مستحقاً صح فاذا ساق هدياً قد وجب في ذمته بكفاية
 او نذر سابق لا هذا هدى في الذمة تعين بالسياق فان ملك يجب
 بدله لان في الذمة امر كلي لا يخص فمما ساقه ولا يشتر الذمة لا بد من

كيفية ما ساقه من صلات
 الدار وهو من خارج الملك
 صح

على الوجه المعبر ويمكن ان يكون معنى العبارة ولو كان الهدى مضمونا للفقار
 ان فالعبارة صالحة لان يكون هذا الهدى سياق من حيث ادخاله في احكام
 هدى السياق وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين عن الكفارة
 ونحوه وان لم يكن للسياق ويكون ذكره كسطر او اولى من من العبارة الى الهدى
 المعين عن الكفارة ونحوه وان لم يكن للسياق المستدور بعينه اذا ملكه بعينه
 تفريط لا يضمن **قوله** ولو خرج هدى السياق عن الوصول جاز انه يخرج ويخرج
 ويعلم بما يدل على انه هدى المستخرج كون ذلك كله على طريق الوجوب لان الذبح
 والنحر واجب فلا يسقط بتعذر مكانه وجب الاكل منه ان قلنا ان هدى
 السياق يجب شتمه كهدى التمتع وسيقا وجب متارئة النية لذبحه و
 اشتمالها على قصد الفعل تعيين الحج والوجه والقرية ووجوب الاعلام
 بكونه هدى بكتابة كتاب وجعله عنده للامر به في الرواية وكونه طريقا
 الى الصدقة به وجعل على ذلك منجز لمن مر به الاكل منه ويلزم من ذلك
 شيان الاكتفاء في التذكية بالعلامة والاعتماد في الاكل من مال الخير على الكتابة
 ونحوه **قوله** ولو اصابه كسر جاز بيعه والافضل ان يتصدق بثمنه او يقيم
 بدله هذا الحكم شك لان هدى السياق صار متعينا بخروجه فكيف يجوز
 بيعه وينبغي ان يكون هذا حكم الهدى المضمون في الذمة او اعينة في
 هدى يتولى هذا الهدى الفلاني فانه يتعين بغير خلاف ثقل الاجماع على ذلك
 في المشتري فاذا عرض كسر ونحوه بطل تعيينه على الاصح وعاد الى ملكه فوجب
 ان يقيم بدله لانه الواجب في الذمة ج فان شاء باع المنكسر او وهبه لكن

هذا هو الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر
 على الوجه المعبر

لان ذلك

ان باعه فالافضل الصدقة بثمنه وان شاء ذبحه وتصدق به استحبابا ولا ريب
 ان العبارة لا يستفاد منها هذه الاحكام ولا يمكن حملها على هدى السياق
 للقطع بعدم اقامته بدله وبطلان القول بجواز بيعه لتعين كونه با شعارة
 ولا فرق في هذه الاحكام بين كسره وسائر انواع عطية **قوله** ولا يتعين
 هدى السياق المصدقة الا بالنذر مقتضى هذه العبارة ما سبق ان الواجب
 هو النحر خاصة دون ما سواه فعلى هذا اذا نحره ولم يكن متدورا للصدقة
 فعليه ما يفعل سائر امواله وليس كذلك بل الاصح انه يجب فيه ما يجب في هدى
 التمتع **قوله** ولو سرق من غير تفريط لم يضمن ينبغي ان يكون هذا الحكم هدى
 السياق المستبرج به ويعلم من قوله من غير تفريط انه لو فطر فيه ضمنه وهو
 منافي لما سبق من قوله ولا يتعين هدى السياق للصدقة الا بالنذر لانه
 اذا لم يتعين للصدقة جاز التصرف فيه اي تصرف شاء فكيف يضمنه
 مع التفريط ولو حمل على انه مضمون في الذمة لوجب اقامته بدله مطلقا
 فخرطام لا **قوله** ولو ضل فذبحه الواجب من صاحبه اجزاء عنه الظاهر ان
 المراد به هدى السياق بدليل سوق العبارة فلا يرد ان ذلك ليس على ثلاثة
 بل يستثنى منه الكفارة والنذر المطلق الا ان الاعتناء بالنسبة على حكمه
 ام مطلوب لانه ربما اوبىهم ظاهر العبارة ارادة العموم وجميع ما سبق
 في هدى التمتع اذ اضل آيت هنا **قوله** ولو ضاع فاقام بدله ثم وجد
 الاول ذبحه ولم يجب فريخ الاخير ولو فريخ الاخير فريخ الاول نذبا الا
 ان يكون من ذورا ان كان هذا حكم هدى السياق المستبرج به فهو غير

ان ياب

مستقيم لانه لا يجب اقامه بدله ولا ذبحه فلو ذبحه لم يسقط وجوب ذبح
 الاول للمتعين ذبحه بالاستعارة او التقليد فان قيل الاول لانه في العبارة على
 وجوب اقامة البدل ولا على وجوب ذبحه فلا يمنع كونه هدي السياق
 قلنا لو لم يرد قوله ثم وجد الاول ذبحه آه انه لو لم يجده وجب ذبح الاخير
 وهو شيعر بوجوب اقامة البدل ومع ذلك فذبح الثاني لا يسقط به وجوب
 ذبحه فامتنع كونه هدي السياق وان اراد بالهدي المضمون اذ احتينه
 امكن الا انه ليس في العبارة ما يدل عليه ولو كان قد نذر ذبحه لم يسقط بذبح
 الثاني لوجوب الوفاء بالنذر **قوله** ويجوز ركوب الهدى ما لم يقصر به
 وشرب لبنه ما لم يقصر بولده يجب ان يكون هدي السياق الذي ليس بمضنون
 لانه لم يجز عن ملك سابقه كما سبق وان تعين ذبحه والصدقة به بخله
 ما لو كان منذورا ونحوه فانه لو فعل ذلك عزم لمساكين المحرم صرح به العلامة
 في المحتسف وابن الجنيدي ويعلم من قوله ما لم يقصر بولده ان حال ولده كماله في
 وجوب الذبح وهو الاصح **قوله** وكل هدي واجب كالنكارات لا يجوز ان
 يعطى الجزاء منها شيئا ولا اخذ شي من جلوده ولا اكل شي من لحمها فان اكل
 تصدق بمن اكل **قوله** وليجب ان يأكل من هدي السياق وان يهدي
 ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع بل الاصح وجوب ذلك للرواية وهو
 مقربا للدروس واختيارا الى الصلاح **قوله** فان اختلف اثنان جامع
 الاعلى والاولى والاولى والاولى ويتصدق بثلث الجميع قد كان الاشمل ان
 يقول فان اختلف قيمتهما جمع الجميع ويتصدق بمن نسبته الى المجموع كنسبة

الواحد الى عدد القيم فانه يقيم القيمتين والاربع وما زاد **قوله** وان يعطيهما
 الجزاء الى يكره ان يعطى جلود الاضاحي الجزاء وكذا اللحم والمراد اعطاه على
 انه اجرة فلو كان فقير المكيين اعطاه لفقده مكرها **قوله** القول في الحلق
 والتقصير الحلق افضل المراد انه افضل الواجبين المحييين **قوله** ويتأكد
 في حق الضرورة ومن تبد شعره وقيل لما تجزئ الا الحلق والاول اظهر تلبسه
 الشعر ان يأخذ عسلا وصمغا فيجعله في راسه لئلا يقع الوتيع والاصح انه
 لا يتعين الحلق عليه ولا على الضرورة لظواهر الآية ولا يخفى انه يجب الحلق
 والتقصير النية كما سبق **قوله** ويتعين في حق التقصير فلو حلق لم يجز بهن على
 الاصح للمنفى عن الابحاض تبعا للجملة المقصودة **قوله** ويجزئ من منه ولو مثل الاظفار
 المجزئ اقل ما يقع عليه اسم التقصير عرفا لا طلاق النقص وبه صرح في المنهقي
قوله فلو قدم ذلك على التقصير عامدا جبره بشاة ولو كان ناسيا لم يكن عليه
 شيء وعليه إعادة الطواف على الاظهر الاصح انه لا فرق في وجوب إعادة
 الطواف بين العابد والناسي ومن لم يجد السعي بينهم من العبارة العدم وقد
 صرح به العلامة في التذكرة والمنهقي بإعادته وهو الاصح لظاهر رواية ابن
 يقطين والاختلاف الدال على عدم الاعتماد بالسعي لولم يكن طواف ولا
 يعني ان المشار اليه ذلك في قول المصنف لو قدم ذلك هو الطواف السعي
 ولو قدمه عليه ما جازا في كونه كالعامد او كالناسي وجهان **قوله** فان لم
 يتمكن حلق او قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها اما الحلق والتقصير فانه لا
 واما بعث الشعر فانه مستحب **قوله** ولو لم يكن عليه شيء لم يكره ان يلمسه

البعث **قوله** ومن ليس على رأسه شعر اجزءه امرار الموسى عليه سوار كان عالما
 في احرام العمرة او كان اصليع لكن يجب الامر في الاول ويستحب في الثاني
 للرواية وهل يجزئ عن التقصير فيه قولان وفي رواية ما يدل على الاجزاء ولا
 ريب ان وجوب التقصير اولى ولا يمتنع وجوب الامرين على الخالق
 في احرام العمرة نظر الى امكان كون وجوب الخلق عقوبة واعلان
 في فوائد شيخنا الشهيد ما حاصله ان شق الحكم بامرار من لا شعر على
 الموسى على رأسه بغيرها على ان الواجب في الحج منوط بالرأس اختيارا قال
 قوله نعم حكيتين رؤوسكم ومقصرون ايما الخ لك **قوله** الا الطيب
 والنساء والصيد المراد بالصيد الصيد الذي حرمة الاحرام دون الذي
 حرمة الحرم فان ذلك يبقى تحريمه مادام في الحرم والاصح ان الذي حرمة الاحرام
 يبقى تحريمه الى ان يطوف للنسأوح فلو اتى بلحم صيد من خارج الحرم حل له
 وهذا الحكم للمستمع اما القارن والمفرد فان قدما طواف الحج وسعيه على
 الوقوفين اذ يجوز لهما ذلك اختيارا على الاصح حل لهما الطيب ايضا وانما
 ان المستمع اذا قدمه بالضرورة كذلك **قوله** اما طواف الزيارة
 حل له الطيب الاصح انه لا بد في حكمه من الايتان بالسعي ايضا **قوله** فان
 اخروا ثم وجزئ طوافه وسعيه قد سبق في كلامه انه يجوز تاخير الطواف
 والسعي للمستمع طول ذي الحجة فيكون هذا وجوبه عليه والاصح جواز التأخير
 على كراهية مؤكدة **قوله** فالواجب الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب
 والبدن انما تجب الطهارة في الطواف الواجب دون المندوب

على الاصح لا فرق بين الطهارة المائية والشرائية ولا بين طهارة دائم الحدث
 وغيره واما ازالة النجاسة فانها تشترط قطعها بل يعني عما يعيق عنه في الصلوة
 فيه قولان اصحهما العفو **قوله** وان يكون محتوما ولا تعبه في المرة بشرط الصحة
 الطواف ان يكون الطائفت محتونا اذا كان رجلا رجلا ولا تعبه في المرة ويركع
 في وجوبه على الرجل لكنه منقطع مع عدمه وهل يعبر في الخنثى والصبي بمثل
 ذلك كما يعبر فيها الطهارة مسكا يظهر ما روي في الصحيح عن الصدوق الا غفلت
 لا يطوف بالبيت ولا باسرا ان تطوف الميرة **قوله** والافضل ان يغسل من
 يمينه يمينه من الجفري حفرة في الجاهلية وفي في الايطح **قوله** والاخي
 منزله الظاهر ان مراد العبارة انه اذا تعدل الغسل قبل دخول مكة اغتسل بعد ذلك
 في منزله الذي يتزل فيه ولا يشبهه في ايامها غير هذا الكحل قادم سواء قدم على
 طريق المدينة ام لا ناسيا بالشيء وقيل ان هذا يختص بالقادم من المدينة والشام
 ويدخل من باب بني شيبه قيل لان قبل الصنم مدفون تحت عتبة باب بني شيبه
 فحسن الدخول منه ليطأوه بارجلهم قلت سمعنا ان هذا الباب الآن يدعى
 باب السلام وينبغي يعلم ان هذا الباب الآن غير معلوم لان المسجد قد
 ثبت انه ريد فيه لكن راعى الدخول من الباب الذي يساميه الآن فعلى هذا
 يدخل من باب السلام المعروف بذلك الآن **قوله** بعد ان يوقف عند
 قيل لا يسمع تانيث الباب في اللقمة والصواب تذكيره **قوله** التي يجب
 فيها قصد الطواف وما يطوف له من حج الاسلام او غيره تمتعا او غيره
 عمر الاسلام او غيره تمتعا او غيره ذلك مع الوجه والعربة **قوله** والبداء

قوله

من لم يجد ماء فليست
 بغيره

موضع القطع ليكمل منه بعد العود من حصول التفاوت ولو شك احتمل
بالاقل ويحتمل البطلان **فصل** ولو دخل في السعي فذكر انه لم يتم طوافه رجع قائم
طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تم السعي ولو لم يكن تجاوز النصف اعادة
الطواف والسعي معا واستلام الحجر على الاصح اى يستحب ذلك على الاصح وقال
سائر رجب والاصح الاستحباب والمعاد به استلام بيظنه وجميع بدنه اى معظمه جاز
فان تعذر فيه فانه تعذر بيظنه وكذا استحب تقبيله ولا يجب خلا فالسار
ولو لم يتمكن من تقبيله استلم بيده ثم قبلها واستلام بعضه من معناه السار فقال
من السلام بالكسر وهو الحجارة فاذا لمس الحجر بيده ومسحه بما قبله اتم السعي
السلام بيده او من السلام بالفتح وهو التحية اى يحكي نفسه عن الحج كما في قوله
اخدم اى خدم نفسه وقيل له بالهجر من الأثرة وى الدرر فيكون معناه اتخذه
جنته وسلاها **فصل** مقتصد في مشيه وقبل برمل ثلثا ومشي اربعاً اقتصاد
في المشي المتوسط من شدة الاسراع والبطء والقول باستحبابه هو المشهور بين
الاصحاب لقوله عشي بين المشيين والقول باستحباب الرمل ثلثا والمشي
اربعاً قول الشيخ رحمه الله طواف القدم خاصة والمعاد به اول طواف
يأتي به القادم الى مكة واجبا كان او متعمداً وبأسواء كان عقبيه سعي كطوف
العمرة المتمتعة بها وطواف الحج المقدم ام لا لاطواف الحاج اذا قدم فلا يلزم
في طواف النساء والوداع اجماعاً ولا في طواف الحج تمتعاً ولا في طوافه افراداً اذا
كان المفرد قد دخل مكة او لا ولو لم يكن دخل مكة حتى وقف رمل في طواف
الحج لانه قادم حج وانما يستحب على القول بالرمل الصحيح دون المرأة والحنثي

والمرضى بشرط ان لا يؤذى غيره ولا يتأذى هو ولو كان ركبا لمحرك وابته ولا
فرق فيه بين الركبتين اليمانيين وغيرهما وبعض العامة قال عشي ما بين الركبتين
في الاشواط الثلثة والرمل محرك هو الاسراع في المشي مع تقارب الخطى دون
الوثوب والعدو **فصل** في الجنب **فصل** وان يلزم المستحباب في الشوط
السابع وبسط يديه على حايطة ويلصق به بطنه وخرجه ويدعو بالدعاء المأثور
ولجب الاقرار بالذنوب فانه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان
الاخبر له **فصل** ولو تجاوز المستحباب الى الركبتين لم يرجع بل يرجع مستحباباً لم يبلغ
الركبتين اليماني نصيحة على بن يقطين عن ابي الحسن ومضى الشرم حفظ الموضع
الذي انتهى اليه طوافه ليعود اليه من التفاوت **فصل** واليهاني تخفيف
الي لان الالف عوض من باء النسبة على اللغة المشهورة **فصل** فان لم يتمكن فثلاثة
وستين شوطاً هذا هو المشهور وقوافع ظاهر النقل وزاد ابن زهر اربعة
ليصير الاخير طوافاً كاملاً قال شيخنا الشهيد واستقر به العلماء في جامع النظم
اشارة اليه لانه ذكر في سياق احاديث عن جماعة اثنان وخمسون طوافاً وقول
المصنف وتمام الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهية هنا بهذا الاعتبار
جواب سؤال يورد هنا صورته ان الثلثة الاشواط الاخير ان افوت
لزم الاتيان بالمتمتع به وان الحقت بطواف آخر كان قرأنا كروياً واجاب
بانها تنطبق بالطواف الاخير ويكون مستثنى من كراهية الزيادة باعتبار استحباب
ثلاثمائة وستين شوطاً **فصل** ومن راد على السبعة سموا الحكماء سبعة وعين
وصلى العريضة اولاً وكفى النافلة بعد انقراض السعي ما كان ان يقي يوقى

الجنب يقع ايام العود والاشواط
الاصح والاصح من السعي
دفع وثوب ووثوب
وحيثما استقر
خلفه وحيثما كثر

للثاني من الآن ولا بعد في تأخير النية في بعض كالعذر في الصلوة وتخير النية
 لمن عن الصوم في انشا الزمان ويمكن ان يكتفى بنية الاول ونظيره ما ورد من
 ان زاد في صلوة ركعة وقد وعد عقيب الرابعة بعد زمان التشهد
 يضم اليها اخرى ويكون صلوة مفردة وليس بعيد القول بتجديد النية حين
 تذكره حتى في الصلوة المذكورة ان قلنا بذلك وكيف كان فاعلم بكل مسئلة
 اذ لم تذكر الزيادة حتى يبلغ ركن الحج في الشوط الثامن فان تذكر قبله
 قطع وجوبا والابطال **قوله** الطواف ركن من ترك عامد البطلان بحمل
 تحقيق ما به يتحقق ترك الطواف فانه لو ينبغي قبل ان يطوف لم يعتد به
 وان اهرم بسك آخر بطلان الحج او يراجه فخرج من مكة بنية عدم فعله ويمكن ان
 العرف فاذا خرج في سكر آخر عازا على ترك الطواف بحيث يصدق
 الترك عرفا حكم ببطلان الحج او يراجه فخرج من مكة بنية عدم فعله ويمكن ان
 يوق ان كان الطواف لعمرة المتع يتحقق الترك اذا تركه بعد ضيق الوقت
 الا عن باقي المناسك وان كان للحج فبعد خروج ذي الحجة وان كان لعمرة
 الافراد فبعد الخروج من مكة او يحكم في هذا الاجزاء العرف او يوق فيه التضييق
 عليه بسك آخر يتحقق الترك او يوق لا كما يتحقق معنى التركة المقتضى ببطلان
 هذا لان العمرة المفردة هي المحللة من الاطرام عند بطلان السك فلو بطلت
 لا حجة في التحلل من اطرامها الى افعال العمرة وهو ظاهر البطلان ولا يخفى ان
 الركن ماعد الطواف الشاء **قوله** ومن ترك ناسيا فضاء ولو بعد التنا
 باوج من هذه العبارة ونظيره ان الترك يتصور بالاخلاق ولو قبل التنا

نسخ من كتابه
 في فقه الإمامية

فينفي تامل لك والجاهل كالعامد وعليه بذنه لصحيحة على بن جعفر من الالحاح
 قال في الله وس في وجوب هذه البدنة على العالم نظر من الاولوية ولو
 تعذر العود واستتاب فيه قال في الدرر من المراهبة المشقة الكثيرة ولا
 بأس به نظر الى المتبادر الى الفهم عرفا **قوله** وان كان في انشائه وكان سكا
 في الزيادة قطع ولا يشي عليه مثاله ان يكون متشاغل بالاطواف ويقطع
 بآية قد طاف سبعة الا انه شك في انه طاف ثامنا ام لا وجب قطع
 فان لم يفعل بطل طوافه وهذا انما يستقيم اذا كان عند الحج اما اذا كان في
 انشاء الشوط وعرض له هذا السك فان طوافه مبطل لان الحال اذ يربط
 الاكمال الموجب للزيادة عمدا والقطع الموجب للنقص **قوله** وان
 كان في النقصان استألف في الغرضية يندرج في ذلك ما اذا كان السك
 في الاكمال والنقصية وما اذا كان في الزيادة والنقصية **قوله** من زاد على السبعة
 ناسيا وذكر قبل بلوغ الركن قطع ولا يشي عليه المراهبة انه يقطع وهو ان زاد
 ولو سير البطل طوافه **قوله** من سعى طواف الزيارة حتى رجع الى اطله وواقع
 قبل عليه بذنه والرجوع الى مكة للطواف وقيل الكفارة عليه وهو الاصح ويجعل
 القول الاول على من واقع بعد الذكر القول الاول للشيخ وظاهر حجة حسنة
 معوية بن عمار والثاني لابن ادريس واكثر المتأخرين لان الناسي معذور وفي
 الرواية ما يؤيد ان الوجوب على من واقع بعد الذكر فضل عليه وهو المراهبة
 من قول المص ويحل القول الاول على من واقع بعد الذكر وهذا هو الاصح
 ويجب العود لاجله فان تعذر استتاب ولو تكرر الوطى عمدا فينفي نكر الكفارة

ولونى في طواف النساء جازله ان يستتيب هذا المتيقن حضوره ولم يكن
 من نية العود ولو تعد تركه وجب الرجوع ليصح به في الدركوس وكذا لو تركه
 جاهلا بوجوبه قال الجاهل عام وجواز الاستثناء انما ورد في الثاني فبقى ما عدا
 على حكم الوجوب **قوله** من طاف كان بالخيار في تأخير السعي الى العتمة لا يجوز القعدة
 الى لا يجوز تأخيرها عن العتمة مع القعدة على فعله فان انما ثم واجزه وهذا احد القولين
 والمشهور عدم جواز التأخير الى العتمة ويجوز ساعته والى السيل ولهذا التصريح في بعض
 الاخبار **قوله** يجب على المتنع الطواف في السعي حتى يقف بالموقفين ونقيض مناسك
 يوم النحر ولا يجوز التعجيل الا للبرص والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاقر لا يجوز
 التقديم لمريض يشق العود عليه او يوفيه الزحام وكذا الشيخ العاقر والشيخنة
 والمرأة التي تخاف الحيض المتأخر عن مناسك منى وفوت الرفقة ان انقضت
 الطهارة وكذا من جرى مجرى من ذوى الاعتذار وكان على المص ان يعلم الحكم في ذوى
 الاعتذار مطلقا فحصر جواز التقديم فمن ذكره غير مستقيم **قوله** ويجوز التقديم
 للفقار والمفرد على كراهية المرأة التقديم اختيارا فيبقى الكراهية مع الضرورة
قوله من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزه ولو كان عامدا لم يجزه
 في الجاهل تردد في الاعادة احوط **قوله** لا يجوز الطواف وعلى الطاليت
 برطلة ومنهم من خصص لك طواف العمرة نظر الى تحريم تغطية الرأس في بعض
 البناء والطاواسكان الزاوية تشديد اللام مع الفتح فاشوة طويلا كانت
 تلبس قدما وروى انما من روى اليهود والامم ان تحريم لبسها مخصوص بموضع
 تحريم تغطية الرأس كطواف العمرة ومثله طواف الحج اذ قدمه وهو في الحقيقة

حكم السعي في طواف النساء
 طواف النساء واجب في كل سنة
 من طواف النساء واجب في كل سنة
 من طواف النساء واجب في كل سنة

راجع الى القول بتحريم لبسها في الطواف لان تحريم تغطية الرأس في طواف
 العمرة وكونه لا يختص بل لبس الرطلة ممن نذر وان يطوف على اربع قبل يجب
 عليه طوافان وقيل لا يعتد بالنذر ومن عاقل بالاول اذا كان الناذرا امرأة اقتصر
 على مورد النقل الاصح عدم انعقاد النذر والرواية به لا عمل عليها **قوله** لا ياب
 ان يقول الرجل على غيره في نعد الطواف مستند هذا الحكم رواية وشيطة
 فيه البلوغ والعقل المذكورة والحجبة وهل يشترط العدالة فيه وجها وظاهر
 الاخبار عدمه لانه لما سئل عن ذلك لم يستفصل عنها ولا ريب ان اعتبارها
 احوط **قوله** الطهارة هي سبحة في الواجب والمندوب **قوله** وتعلم
 الحجر المراد بعد الطواف عند ارادة السعي **قوله** وان يخرج من الباب
 المحاذي البحر قال في الدرر كس انه الذي خرج منه النبي ص وهو لان من المسجد
 معلم باسطوا بين معروفتين فليخرج من بينهما قاله الظاهر استحباب الخروج
 من الباب الموازي لهما **قوله** وان يصعد الصفا بحيث يرى البيت
 من بابيه وفي بعض الاخبار ما يدل على استحباب الصعود على المروة ثم علية
 المشي **قوله** وان يطيل الوقوف على الصفا بقدر سورة البقرة ثم لا يركع
 بالنبي ص وروى انه يورث الفتي **قوله** النية وجب استمالها على تحريتها
 النعل وجهه والقرية على ان يجلس في الطواف ويجب استمالها على
 الى الفراغ ومقارنتها الوقوف على الصفا في اتي جزم منها التفق فان لم يصعد
 الصق عقبه لانا وما كان يصدق في كل شوط ذابا واصابعه عودا وكذا في
 المروة **قوله** يحسب ذابا شوطا وعوده آخر ولو سعى اربعة عشر معتقدا

قوله
 يجوز ان يقول على غيره في نعد
 الطواف كالجواز للصلاة في كل سنة
 وان يفرغ من السجدة

درسا
 الى مقام

الوقوف على الصفا
 محال باب الصفة
 ويكره

في اعتبار الصلوات
 معا لا تقتضي

ان ذنبه وعوده شوط واحد فقد اخطا وفي الرواية الصحيحة انه كاشى عليه **قوله**
 والهولة ما بين المنارة وزقاق العطارين الهولة هي الزلف والمنارة الى جانب
 المسجد وزقاق العطارين موضع معروف وعلى احتساب الرل في الموضع المذكور
 باذن من وادي محتر فاستحب قطع الهولة كما يستحب قطع وادي محتر بما ذكره
 في المشي وغيره وهذا الحكم انما هو للرجل خاصة فلا يستحب للمرأة والزقاق كغيره
 السكة **قوله** ولو نسي الهولة رجع القهقري وهو قول موضعها المراد جرحها
 الى المكان الذي يرمل فيه والقهقري بفتح القافين والراء وسكان الهالمشي
 الى خلعت من غير التفات بالوجه والرجوع مستحب لكن هذه الكيفية ذكرها
 الشيخ والاصحاب وعبارتهم مختلفة للوجوب والاستحباب وكل منهما محتمل
 راء السعي ركن من تركه عامدا بطل حجه تحقيق الركن كما سبق في الطواف
قوله ولو كان ناسيا وجب عليه الاتيان به هل الجاهل كالعامد ام
 كالناسي فيه وجهان والاول ليس بجديد **قوله** فان تعذر استئناف
 فيه المراح بالتعذر لزوم المشقة الكثيرة **قوله** ولا يبطل بالزيادة سهوا فان
 تذكر قبل اكمال شوط الثامن قطع وجوبا ولا يبطل وان لم يذكر حتى اكمل تحتر
 بين اهدر الثامن وبين اكمال السبعين ويكون السعي الثاني مستحبا
 قيل ولم يشترع استحباب السعي الا هنا **قوله** وينعكس الحكم مع انعكاس
 الفرض المراد بانعكاس الفرض ان يتيقن ما به به ويشك في العدد
 والمراد بانعكاس الحكم البطلان لان كان على الصفا والصحة ان كان على الهولة
 وذلك فيما اذا اشك في الزيادة وعدمها فانه اذا كان على الهولة تقطع

المسألة في الزيادة
 في الزيادة
 في الزيادة

والاشي عليه لان الاصل عدم الزيادة وان كان على الصفا لم يحقق البراءة ولا
 يجوز الاكمال حذر من الزيادة فيجب الاعادة **قوله** ولو كان متمتعا
 بالعمرة وظن انه اتم فاحل وواقع النساء ثم ذكر ما نقص كان عليه دم بقرة
 على رواية ويتم النقصان وكذا قيل لوقله لظفاره او قص شعره المراد
 ان ظن اتمام السعي ولم يكن اتم فسد ما ذكره الاول رواية عبد الله بن كان
 عن صادق ع وظاهر عبارته ان التقصير لا يجب فيه شي لان قوله فاحل
 مقتضاها انه قصر فيكون الحكم بالدم للواقعة الا ان تحمل على ان المراد بكونه
 احل انه اعتقد الاحلال في نفسه وكذا احكامية القول بوجوب البقرة فيه
 يشتر بضعفه عند مسند القول الحكمي ما رواه سعيد بن يسار عن صادق ع
 والقابل به هو الشيخ في النهاية واختار العلامة في كسبه ولا يابس بالرواية
قوله وكذا لو قطع لحاجة او لغيره هل يجوز قطعه اختيارا فيه اشكال فذكر
 ولوه ذكر في اثنا السعي نقصا من طوافه قطع السعي واتم الطواف ثم اتم
 السعي اطلاق العبارة يقتضي البناء ولو على شوط وهو الاصح وليس بجديد
 البناء على بعض شوط والعبارة لا تأباه **قوله** ويجب عليه ان يبني
 بها ليلى الحادي عشر والثاني عشر يجب في المبني في كل ليلة ليلة مقاربة
 لاول الليل ولا بد من القصد الى الفعل وهو مبني تلك الليلة وتعيين الحج
 والوجه والقربة والاستدانة **قوله** الا ان يبني بكة مستغلا بالعبادة
 سواء العبادة الواجبة والمندوبة العائنية والعمية ولا بد من استيعاب
 الليلة الا ان يضطر اليه من اكل وشرب ونوم ونحوه ولو كان مضطرا الى

نظر محرز ان يكون الحكم بالدم
 بعين المواضع والنقصان
 المستدرك في السعي
 فقط

والاستدانة في اثنائه وان لم يكن
 على ركن الشوط مع حفظ موضعه
 حذر من الزيادة والنقصان
 منع كنه

المبيت يعني كالموعدة حجة ضرورية او حفظ مال او غير بعض مريض وتوذلك
جاز الخروج من منى والمبيت هناك **هـ** او يخرج من منى بعد نصف الليل
وقيل يشترط ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر القول الشيخ والمحقق خلافه وقيل
لو مات الليالي الثلاث بغير منى لم يثبت شيئا وهو محمول على غرض التمس
في الليلة الثالثة وهو معنى اوله يتقيد الصيد والنساء انما يستقيم القول بوجوب
ثلاث شيا من كل ليلة شاة مع الحمل الذي ذكره المص اما اذا غرقت الشمس ليلة
الثالثة وهي ليلة الثالث عشر وهو معنى فانه يجب على المبيت وان كان من
يجوز له القوي الاول سواء كان مساهبا للخروج ام لا ولو خرج عن منى ثم رجع
ليسان شى فغربت الشمس لم يجب المبيت ولو ارتحل فغربت الشمس قبل مجاورة
منى ففي وجوب المبيت وعدمه اشكال واما اذا كان غير منق للصيد
او النساء فانه لا يحل له التعر في الاول وهو الثاني عشر والمراة بانقاء النساء
عدم ايصالهن في حال الاطعام بمعنى عدم الجماع لا مطلق ما يحرم على المحرم مما يتعلق
بهن كالقبلة واللسان شبهة على ما يظهر من لفظ الحديث وعبارة العلة
في المستقى والتذكرة اما الحديث فالمراد عن صادق ع من الى النساء في
الحرام لم يكن له ان يتفرق في الاول واما عبارة التذكرة فهي قوله واما يجوز التفرق
في النوا الاول لمن اتقى النساء والصيد في اهرام فلو جامع في اهرام او
قتل صيدا فيه لم يكن له ان يتفرق في الاول ومثله عبارة المستقى ولان المتبادر
الى العزم من اتقاء النساء وعدمه هو محابطة الوطى وعدمها وكذا انما هو
ان المراد من اتقاء الصيد عدم قتله كما هو ظاهر عبارة التذكرة والمستقى

ايضا ويحمل العموم في كل من الامرين والاصل يدفعه وفي بعض الاخبار اعتبار
تفريق جميع محرمات الاطعام واختاره ابن ادريس المشهور الاول والاتقاء معتبر
في اهرام الحج قطعاً وفي اهرام حمرة التمتع وجقوى لانها جزء من الحج ومن يفرق
بين العائد والناسي في الامرين معا فيكون الناسي متقياً ام في الشافعية
اذ لا شى على الناسي لو جامع بخلاف قتل الصيد سهواً ام لا بعد متقياً
فيهما فيه وجه ولم اظفر في ذلك بكلام للاصحاب لان المتبادر من الاتقاء
عدم الموافقة والعهد والنسيان غير متطور اليها اذ انقضى ذلك معنى كان
المبيت ليلة الثالث عشر واجبا باحد الامرين فاحل به وجبت الكفارة
نشاة ويجب هنا زيادة على ما تضمنه شروط الرمي الترتيب اشارة لقوله
هنا الى الرمي الواجب في ايام التشريق واراد بشرط الرمي ما بينه في ما
سبق مما يعتبر في رمي يوم النحر فوجب اليته على سبق وغيرها مما ستر بيان
وجوب زيادة عليها الترتيب ومن حصل له رمي اربع حصيات ثم رمى
على الحجة الرمي حصل الترتيب اى حصل له الرمي بالترتيب مع رمي اربع
حصيات فيكفي الاحمال لو كان دون الاربع فلا بد من الاستيناف على
الناقصة وما بعده وهذا اذا كان اشقاه عن المرمية اربعاً الى ما بعده
ناسياً وكذا الجاهل بض عليه في الدم وس والرواية يشمله اما العاقل فاذا
اشقاه عن الحجة قبل التحال رميها **و** ولو رمى يوم قضاء من العذر ثباتاً
بيداً بالفائت ويوجب بالحاضر لا ريب في وجوب تقديم الفائت
ولا بد من اتقائه بعد طلوع الشمس لوجوبه في الرمي مطلقاً وما يرميه لرميه

عند الزوال المراد بعده **قوله** فان خرج من مكة لم يكن عليه شيء اذا انقضى زمان
الرمي زمان الرمي هو ايام التشريق الثلاثة وحجب القضاء على اصح القولين
وتختبر بين فعل بنفسه والاستئابة فيه الا ان يتفق حضوره او يحجب عليه
الحضور فيلزم فعله وانما يقضى في ايام التشريق ولا يخفى ان قول المصنف
فان عاد في القابل رمي وان استناب فيه جاز لا يخرج من اجمال **قوله** بحيث
ان يقيم الانسان بمكة ايام التشريق لوقال الفضل ان يقيم الحاج اه كان
اولى والمعلوم عليه بالاستحباب هو المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافيه
وجوب الإقامة زمان الرمي ولا وجوب البيت لئلا ان شملت الايام
الليالي **قوله** وان رمى الحجرة عن يمينها الذي في الرواية رمى الاولى عن
يساره في بطن المسيل وفي الدرر وس عن يساره ويمينه وعبارة المضادة
لذلك والمعتبر في الرواية والمراد برميها عن يساره ان يقف عن جانب
يساره والمسحبة ربهامنه وكذا رمى الثانية **قوله** والتكبير على مسحبة
وقيل واجب الاصح استحباب وقال جماعة من الاصحاب بوجوبه **قوله** من
احد ثلث ما يوجب حدا او تعزيرا او قصاصا ويجا الى الحرم صنيق عليه المظم
والمشرب حتى يخرج فسر التضييق بان يطعم ويسقى ما يستد الزمق ولعله
منظور فيه الى معنى التضييق والذي في صحيحته معوية بن عمار عن صادق بن
الايطم ولا يستق ولا يباع وهو المختار **قوله** يكره ان يمنع احد من سكتي
دومكة وقيل يحرم والاول اصح الاصح الكراهية **قوله** يحرم ان يرفع احد
نهاء فوق الكعبة وقيل يكره وهو الاشبه الاصح الكراهية **قوله** لا يحل

لفظه الحرم قليلة كانت او كثيرة ويعرف سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ان
عليه وان شاء جعلها في يده امانة الاصح الضمان مع الصدقة والحفظ وينبغي
ان يكون موضع تحريم اخذ لفظة الحرم على انها لفظة فلو اخذ بالمحفظها
على صاحبها ويصورها عن التلف وتوصل الى ايصالها اليه فهو محسن و
المناسب للقوانين عدم تحريم ذلك وانتفاء الضمان عنه وظني ان
في التذكرة في كتاب اللفظة ما يناسب ذلك اذا ترك الناس
زيارة النبي ص عليه السلام لما يتضمن من المعافاة المحرم لا بعد في ذلك وان
كانت الزيارة مستحبة لان ترك المسحبة اذا اذن بحرم كان حقيقا بالمنع
منه ولا ريب ان اطباق الجمع الكثير على ترك زيارته ص جفا وله وجاؤه
محرم في الاخبار ان ترك زيارته ص جفا وقد جوزوا الاحبار على الاذن اذا
اطبق اهل البلد على تركه بل يقاتلون عليه ولا تفتت الى انكارين او
الاجاب من **قوله** وليست امام ذلك ست ركعات بمسجد الخيف
وكذا استحبابا عند المنارة التي في وسطه وفوقها الى جهة القبلة
بجنون ثلثين ذراعا وعن يمينها ويسارها كذلك المراد انه يستحب
امام العود ست ركعات بمسجد الخيف واكد المسحبة استحبابا وخطمه
فضلا الموضع المحدود فقد روي انه كان مسجد رسول الله ص وهو
عند المنارة التي في وسط المسجد وفوقها الى جهة القبلة بجنون
ثلثين ذراعا وعن يمينها ويسارها وخلفها كذلك ولا يخفى ان المنارة
من العبادة استحباب وفعل ذلك بل ليس ذلك بصحيح في نفسه وانما

المأذون والمنقول انه ليس يجب للمقيم ان يجعل صلواته في مسجد الخيف فربما نقلنا
وافضل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وقد سبق خبره في قد روى
انه صلى فيه الف نبي واما اذا اراد النفر فانه يستحب صلوة ست ركعات
في مسجد الخيف في اصل الصومعة للرواية عن صادق ع هذا هو المطلق لكلام
المحققين والمروى ولكنه بعيد عن عبارة المصنف **وهو** ويستحب التخصيص لمن
نفر في الاجرة المأذون به النزول للمسجد المحصن بالابطح ناسيا بالنبي وثق انه ليس
للمسجد اثر في هذه الازمنة كلها فينادي هذه السنة بالنزول بالابطح **وهو**
وفي الثانية عدد الياهي ثلث اواربع خمسون والمسجد وهو مقابل باب
الكنيسة عند الركن الثاني **وهو** ويستحب فخره من باب الخناطين هو باب
بني جهم وهي قبلة من قبائل قريش سمي بذلك قبل بيع الحنطة عنده وقيل لبيع
الحنوط ولا يكاد يوجد من يعرف موضع هذا الباب فان المسجد قد يزيد
فيه **وهو** ويحرم ساجدا اى خذ اراحة الخروج ويستحب الاطالة ثم يخرج **وهو**
ويشترى بدرهم ثم يتصدق به احتياطا لارادة المأذون بالدرهم المقرر شرعا
وليتصدق به قبضة قبضة ليكون كفارة لما عساه لحقه في الطرارة هو لا يعلم
من حكم او سقوطه قلة او شغره وكيفية فلو تبين استحقاق ذلك فهو لم يرد
قيل نعم وهو بعيد **وهو** ويستحب لمن حج ان يعزم على العود فانه يزيد
في العمر **وهو** ويكره المجاورة بركة هذا هو المشهور وعللت بخوف
الحالة وقلة الاحترام وهو منقوص بالمدينة فان المجاورة بها استحب
وبالحوف من طابسة الذنوب فان الذنب بها اعظم والنظام ان الموضع

الشرقية

الشرقية كلها كذلك وان تفاوتت وبارية ينبغي ان يكون المكلف
وايها مشتاقا اليها ولغذا ينبغي الخروج منها عند قضاء المناسك روى
ان المقام بها يقسى القلب واستحبها في الدرر كس اللواتق من نفسه وانظاير
الكرامية ولعل القلة خروج النبي ص منها كرها وعدم خوره اليها الا للثبوت
واسلمه الخروج منها واكثر الاحكام ثابتة بالناسي **وهو** ويستحب النزول
بالمعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به هو شديد الرزق فتمتعهم
من التعريس وهو النزول الى الليل للاستراحة اذا كان سائر الليل والمأذون به
النزول في مسجد النبي صلى الله عليه وآله الذي عرس به وهو على فتر من المدينة
يقرب مسجد البشارة بازائه مما يلي القبلة ذكره في الدرر كس ناشيا به سواء
كان النزول ليلا او نهارا **وهو** للمدينة حرم وحده من غير الى وغيره العقد
شجرة ولا بأس بصيده الا ما صيد بين الحرمين وهذا على الكرامة المؤكدة
غير ويحرم جبلان بالمدينة وغيره وجدة مضبوطا في مواضع معتمدة
بضم الواو وفتح العين المطة وفي الدرر كس انها تفتح الواو والماء بالحر
ترة ليلى ولاة ولاة واقم والحرة تفتح الحاء المطة من الارض التي فيها حجارة
سواء اذا جرفت ذلك فان هذا الحرم يريد في بريد اثنا عشر ميلا الحرم
قطع شجرة واصح القولين تحريم ما صيد بين الحرمين وفاقا للشيوخ والعلماء
في المتن واخبار المصنف الكرامة وقد فرق بين حرم مكة والمدينة باجور
احدا انه لا كفارة فيما يفعل فيه من صيد او قطع شجر بخلاف حرم مكة
الثاني انه يباح من شجرة المدينة وهو الحاجة اليه للعائف للثبوت في اعاد

في اثنين عشر ميلا

عطف البعير الثالث انه لا يجب دخولها بالانعام بخلاف مكة الرابع من دخل
 صيدا الى المدينة لم يجب عليه ارساله **مسألة** يستحب زيارة فاطمة عم
 من عند الروضة الروضة من مسجد ما بين قبة الشرف ومنه يستحب
 زيارتها من بينها والبقيع لان قبرها غير معلوم يستحب الحادثة بها الآثار
 والاخبار الواردة بذلك في مسجد الفتح في الدرر ان مسجد الفتح
 هو مسجد الاحزاب وكذا قال في المشي **مسألة** ومسجد الفتح بانصاف
 والخاء المعجمتين سمي بذلك لانهم كانوا يفتخون فيه التمر قبل الاسلام
 اي يشد حوته الدروس ان الشمس ردت فيه لا يمر المؤمنين عليه السلام
 بالمدينة الصدد بالبعد والاحصار بالمرض المعروف عندنا ان
 المحصور والمصد وكل منهما غير الآخر والخبر الصحيح الناطق بذلك
 وبينهما في فرق في الاحكام ايضا ثم يقتضي في القابل واجبا ان كان الحج
 واجبا والاندبا انما يقتضي واجبا اذا كان وجوب الحج مستقرا سابقا
 على عامة او مع تقصيره بحيث انه لو لا تقصيره في الخروج مع القاطنة
 الاولى مثلا لم يعرض له الصدد ولو اتفق الامر ان ظا وجوب ولا يحل
 الان بعد الهدى ونية التحلل اي بعد الحج الهدى نايابه التحلل ولا بد
 مع ذلك من التقصير على اصح القولين فلا يحل بدونه وموضع الذبح موضع
 الصدد كايما كان ويحل بذلك من كل اهرم منه حتى النساء من غير تقصير
 على طوافين فمن بخلاف المحصر **مسألة** وكذا البحث في المعتم اذا منع
 عن الوصول الى مكة المراد به المعتم عمرة مفردة لان المتمتع حايح والمعنى

وفي
 شذوذ
 فكل من وفرد

ان تحلل مع الصدد كتحلل الحاج اذا صعد بذبح الهدى للتحلل وكذا التقصير
 ولو كان ساق الهدى قيل يقتضي الى هدى التحلل وقيل يكفيه ما ساقه وهو الله
 الاصح ان هدى السياق ان كان مندوبا بمعنى انه لم يتعين ذبحه لانه لم يشترط
 ولم يلقاه ولم يتحقق منه ما يقتضي وجوب ذبحه من نذر وشبهه بل ساقه
 بنية انه هدى فقط كفي والافا الاصح انه لا يكفي ولا بدل الهدى التحلل
 فلو عجز عنه وعن ثمنه بقي على انعام ولو تحلل لم يحل اصح القولين انه لا بدل
 لهدى التحلل الاشقاء النص عليه بخلاف هدى التمتع ولو قلنا بالبدلية فهو
 عشرة ايام من غير تعيد بتتابع ولا عدمه لاني الحج ولا في غيره الاشقاء
 المقتضى ونقل شيخنا الشريفي ان رواية ثمانية عشر يوما متى لم
 يجد الهدى ولا ثمنه بقي على انعام ولو نوى التحلل لم بعده ذلك شيئا
 ويتحقق الصدد بالمنع من الموقفين وكذا ابا المنع من الوصول الى مكة
 ولا يتحقق بالمنع من العود الى منى لرمي الجمار الثالث والمبيت بهابل
 يحكم بصحة الحج ويستتبع في الرمي المصدود اما ان يكون حاجا ويدخل
 فيه المعتم تمتعا لان عمرة التمتع من اجزاء الحج او معتما فان كان معتمرا
 اذ اقام ان كان الصدد عن دخول مكة او عن دخول المسجد خاصة فهو
 مصدود والافا وان كان حاجا فان صد عن الموقفين او عن احداهما او عن المشرع مع اهرام
 مع فوات الآخر فهو مصدود لان صد عن مكة خاصة ولو صد عنها
 وعن منى خاصة او عن منى فقط فان امكن الاستئابة في الرمي والذبح
 فليس بمصدود وتحرير المبحث بصور حسن ان يصد الحاج عن الموقفين

ان اضطر الى رمي
 فاصدود العكس صحيح

معاقبة وهو مصدود ويحتمل ان يصدر عن احد تمام مع فوات الامر
وهو كذلك ج ان يصدر عن ملة خاصة بعد التحلل والاصح ان يصدر
بل يبقى على اهرامه الى ان ياتي بباقي الافعال ج ان يصدر عن ملة ومن قبل التحلل
والاصح ان يصدر ويصح ان يصدر عن ملة خاصة ولا يتحقق به صدق ان امكن
الاستنباط في الرمي والذبح اذا اقر ذلك علم ان قول المص وكذا بالمنع من الوصول
الى مكة غير المختار نعم لو كان معترا اذا اذن مصدود فيتحلل الا ان يشرع في
افعال العمرة فان المصلحة ان يبقى على اهرامه الى ان ياتي بالباقي **قوله** وعليه القضاء
ان كان واجبا وجوبا مستقرا قبل عام او مع التقريب **قوله** اذا غلب
على طنة انكشف العدو وقبل الغزاة جاز ان يتحلل لو علم ذلك معطعا
ففي جواز التحلل نردو وعدم الجواز اولى **قوله** لو ائسد حجة فصد كان عليه
بدنة وعدم التحلل والجح من قابل وينبغي ان يقر ان قلنا نحن ائسد الحج
ووجب عليه اكله والحج من قابل ان الاولى حجة الاسلام لم يكف الحج
الواحد لان حجة الاسلام اذا تحلل منه وجب الاثنيان به بعد ذلك اذا
كان وجوب سنة او الا لم تجب الا حجة العقوبة وان قلنا ان الاولى عقوبة
ففي كون العقوبة يقضي اذا تحلل منه وجبان ولعل الاقرب عدم فعلها هذا
لم يكن الوجوب مستقرا لم يكن عليه قضاء اصلا **قوله** ولو انكشف العدو
في وقت يتسع لاستئناف القضاء وجب وهو حج يقضي سنة وعلى ما
قلناه فحجة العقوبة باقية لو انكشف العدو وقد ائسد فصد وكان
في الوقت سعة بحيث يمكن ان ياتي بافعال الحج وجب عليه ذلك ثم ان

في حجة فامة الخلف فاما لو كانت في ان صغر
شأن الى سعة كان حجة الاسلام وكذا في الروا
وقد ائسد من ان الحج العام لم يكن في القضاء
فان قلنا بالاول بر وجوب القضاء وان
قلنا بالثاني كونه تخلف التذرع
مستحب

قلنا ان الفاسدة عقوبة فهو حج يقضي سنة بمعنى انه لا يجب حج آخر غيره
وانما يتم هذا اذا قلنا ان حج العقوبة لا يجب قضاؤه اذا تحلل منه وليس
معنى حج يقضي سنة الا هذا وان قلنا ان الفاسدة حجة الاسلام فهذا
الحج الذي يتسع الوقت له هو حج الاسلام ويبقى حج العقوبة واجبا عليه
ياقي به بعد ذلك واعلم ان قول المص وعلى ما قلناه يريد به القول بان الاول
حجة الاسلام ولا ينبغي ان لا سبق في كلام المص ما يدل على اختيار هذا القول
دلالة ظاهرة فيكون ذلك جاريا محجوي الا غاثره ان قوله وهو حج يقضي سنة
يظهر معناه مقابلة بقوله وعلى ما قلناه فحجة العقوبة باقية وقد ذكر الفاضل
في الدين في شرح القواعد في تحقيق هذا البحث ان كونه حجا يقضي سنة
تحت الاثنيان يمثل ما خرج منه وبني هذا على القول بان الاولى حجة الاسلام وهو
مخالف لظاهر كلام المص وما غيره ومع ذلك فهو غير مستقيم في نفسه
وقد حققناه في شرح القواعد ولو طلب بالالم يجب بذله ولو قيل
بوجوبه اذا كان غير محجف كان حسنا ما حسنة قريب قبل عليه المنع
بالعدو واذا ائسد دفعه حال وجب عند المصن اذا لم يكن مخفيا فلم لا يجب
دفع المال في المحجوس ظلم اذا كان قادرا عليه ولم يحجف وقد اطلق المص
عدم الوجوب فيما تقدم من كلامه وفرق بينهما بان المحجوس ليس لمضوي
المنع عن الحج ولهذا لا يذفع المحجوس لو اعرض عن الحج بخلاف منع
العدو وهذا الفرق غير ظاهر على ان قول المص فيما معنى وكذا الوجهين
ظلم يتحلل ان يكون المراد به التشبيه بالمحجوس بدني من حيث انه مع
العدو وفي الوقت سعة بحيث يمكن ان ياتي بافعال الحج وجب عليه ذلك ثم ان

قوله ان الفاسدة عقوبة فهو حج يقضي سنة بمعنى انه لا يجب حج آخر غيره
وانما يتم هذا اذا قلنا ان حج العقوبة لا يجب قضاؤه اذا تحلل منه وليس
معنى حج يقضي سنة الا هذا وان قلنا ان الفاسدة حجة الاسلام فهذا
الحج الذي يتسع الوقت له هو حج الاسلام ويبقى حج العقوبة واجبا عليه
ياقي به بعد ذلك واعلم ان قول المص وعلى ما قلناه يريد به القول بان الاول
حجة الاسلام ولا ينبغي ان لا سبق في كلام المص ما يدل على اختيار هذا القول
دلالة ظاهرة فيكون ذلك جاريا محجوي الا غاثره ان قوله وهو حج يقضي سنة
يظهر معناه مقابلة بقوله وعلى ما قلناه فحجة العقوبة باقية وقد ذكر الفاضل
في الدين في شرح القواعد في تحقيق هذا البحث ان كونه حجا يقضي سنة
تحت الاثنيان يمثل ما خرج منه وبني هذا على القول بان الاولى حجة الاسلام وهو
مخالف لظاهر كلام المص وما غيره ومع ذلك فهو غير مستقيم في نفسه
وقد حققناه في شرح القواعد ولو طلب بالالم يجب بذله ولو قيل
بوجوبه اذا كان غير محجف كان حسنا ما حسنة قريب قبل عليه المنع
بالعدو واذا ائسد دفعه حال وجب عند المصن اذا لم يكن مخفيا فلم لا يجب
دفع المال في المحجوس ظلم اذا كان قادرا عليه ولم يحجف وقد اطلق المص
عدم الوجوب فيما تقدم من كلامه وفرق بينهما بان المحجوس ليس لمضوي
المنع عن الحج ولهذا لا يذفع المحجوس لو اعرض عن الحج بخلاف منع
العدو وهذا الفرق غير ظاهر على ان قول المص فيما معنى وكذا الوجهين
ظلم يتحلل ان يكون المراد به التشبيه بالمحجوس بدني من حيث انه مع
العدو وفي الوقت سعة بحيث يمكن ان ياتي بافعال الحج وجب عليه ذلك ثم ان

في الدين في شرح القواعد في تحقيق هذا البحث ان كونه حجا يقضي سنة
تحت الاثنيان يمثل ما خرج منه وبني هذا على القول بان الاولى حجة الاسلام وهو
مخالف لظاهر كلام المص وما غيره ومع ذلك فهو غير مستقيم في نفسه
وقد حققناه في شرح القواعد ولو طلب بالالم يجب بذله ولو قيل
بوجوبه اذا كان غير محجف كان حسنا ما حسنة قريب قبل عليه المنع
بالعدو واذا ائسد دفعه حال وجب عند المصن اذا لم يكن مخفيا فلم لا يجب
دفع المال في المحجوس ظلم اذا كان قادرا عليه ولم يحجف وقد اطلق المص
عدم الوجوب فيما تقدم من كلامه وفرق بينهما بان المحجوس ليس لمضوي
المنع عن الحج ولهذا لا يذفع المحجوس لو اعرض عن الحج بخلاف منع
العدو وهذا الفرق غير ظاهر على ان قول المص فيما معنى وكذا الوجهين
ظلم يتحلل ان يكون المراد به التشبيه بالمحجوس بدني من حيث انه مع
العدو وفي الوقت سعة بحيث يمكن ان ياتي بافعال الحج وجب عليه ذلك ثم ان

عليه لا يتحمل ومع العجز عنه يتحمل **قوله** والمحصن هو الذي يمنعه المرض عن الوصول الى
مكانة او عن الموقفين يريد بالمنع عن مكة للمعتمر الموقفين للحاج كما سبق في
الصدقة فلا حاجة الى اعادته **قوله** فهذا بحث ما ساقه ولولم يسبق بحث يديا
او ثمة المشهور بين الاصحاب الاكتفاء بالهدى الذي ساقه وقال ابن بابويه
وابن ادریس يجب هدى آخر واختاره العلامة في المختلف والتفصيل السابق
يكون هدى السياق واجبا فيجب الغزيرة لتعدد السبب ومذوفا فيجزي
قوى ومن الواجب الهدى الذي اشعره او قلده **قوله** فاذا بلغ قصر واصل
الامن النساء خاصة **قوله** اكثر العبارات فيها قصر والظاهر انه لا يتعين الا في
عمرة التمتع بل يتخير فيها عدل ما بين الملقى والتقصير وكذا اكثر العبارات فيها الا ان
من كل شيء الا النساء في الدرر كذا كانت عمرة التمتع احل من النساء ايضا
اذ ليس فيها طواف النساء وهو قوى متين الا ان الاخبار مطلقة بعدم حل
النساء الا بطوافهن من غير تفصيل واعلم انه يجب على المحصور ان يستنيب
في ذبح الهدى بمنى او مكانه ويؤاخذنا به وقتا معينا فاذا بلغ الهدى محل الصلح
بالملق او التقصير على ما سبق ناويا له على وجهه **قوله** حتى يحج في القابل ان كان واجبا
او يطاف عنه طواف النساء ان كان تطوعا المراد الواجب وجوبا مستقرا
ووجه استمراره الى حين طوافه ان الاستنابة انما تجزى اذ لم يتحقق حضوره
ومع وجوب الحج فحضوره متعين بخلافه اذ اكان مذوبا ولم يستقر الوجوب
فان له الاستنابة اختيارا ولو عجز عن الحضور مع وجوب الحج ففي جواز الاستنابة
فيه قول حكاه في الدرر وسواء كان بقاؤه على اعراسه مع عجزه عن الحج

ضرر عظيم والتفصيل في العمرة يكونها واجبة ومذوفا كالحج **قوله** ولو بان
ان هديه لم يذبح لم يتحل تحله وكان عليه ذبح هدى في القابل قال الشيخ ويجب
عليه ان يبعث في القابل ويمسك عما يمسك عنه الحرم الى ان يذبح عنه لان في
صحبة معوية بن عمار عن ابي عبد الله انه يبعث من قابل ويمسك ايضا
ورده ابن ادریس شذوذا ولا ريب ان العمل به احوط **قوله** والاحتفال بعمرة
الحكم ظاهر ان لم يكن اصحابه قد ذبحوا فانه يعقب اعراسه الى العمرة المفردة ويأتي
بافعالها المأمع ذبحهم هديه فيحتل عدم الاحتياج الى العمرة لمحقق ذبح الهدى المقتضى
للتحل والاصح الاحتياج اليها لان الذبح انما يحل مع عدم التمكن من العمرة اما
معها فلا لعدم الدليل وهو مقرب الدرر وس والمعتمر اذا تحلل بغيره عند
زوال العذر وقيل في الشهر الداخل الخلاف هنا مبني على الخلاف في جواز
توالي العمرتين وعدمه والاصح الجواز والقضاء واجب مع وجوبها وجوبا
مستقرا ومع التفريط كالحج والامتنع **قوله** والقارن اذا احضر تحلل
لم يحج في القابل الا قارنا وقيل بآتي بما كان واجبا وان كان ذبا محج بما شاء
من اعراسه الاصح ان الواجب ان يتعين قارنا وجب ذلك للمعين ولا
يجزى غيره وان كان مطلقا يتخير وتحلل الرواية على ان الذي طرح منه كان
واجبا بنذر وشبهه واما المذوب فانه يتخير في انواع الحج شاء وظاهر
اختيار المحصن وجوب القرآن اذا تحلل من القرآن عملا بالرواية والظاهر
انه لا فرق عنده في ذلك بين الواجب والمذوب **قوله** وان كان الاثني
بمثل ما طرح منه افضل اى باقى بما كان واجبا وبما شاء ان كان ذبا والحال

ان الاتيان بمنزلة ما خرج منه افضل مطلقا سواء الواجب والمندوب وقوامع
ظاهر الرواية ورواها من الخلاف **مسألة** وروى ان باعث الهدي تطوعا لوجه
اصحابه وقتل له بجه او حرمه ثم يجنب ما يجنبه الحرم فاذا كان وقت المواجهة
احل لكن هذا لا يتي ولو اتى بما يحرم على الحرم كفر استحب با قد وردت اخبار صحيحة
بان من كان في افاق من الافاق واراد ان يبعث هديا مع بعض اصحابه ليوافقه
يوما معيننا لا شعارة او تقليده فاذا حضر ذلك الوقت اجنب ما يجنبه
الحرم فيكون ذلك بمنزلة الحرام لكن من غير تلبية الى يوم النحر فيحل شئ من ذلك
وكان بمنزلة الحج وفي جملة الاخبار ان نايبه يطوف عنه بسبوعا وانه اذا حضر
يوم عرفه نايبا وليس ثياه واتي المسجد فلا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس
ولو اختلف اصحابه الميعاد في الاستعارة او الذبح ونبي هو عليه فلا كبس و
بذلك اخفى اكثر الاصحاب وانكره ابن ادريس محتمل بان هذه اخبار احاد وانكار
غير ملتفت اليه واعلم ان عبارة المصنوع خالية من ذكر المواجهة للاشعار
او التقليد ولا بد منه **مسألة** الصيد هو الحيوان المستنع وقيل بشرط ان يكون
حلالا في كل من التعريفين خلل فالاول منقوص في طرده والثاني منقوص
في عكسه نحو الثعلب والارنب والابن ان يرد بالمستنع ما لا صالحة والا
لا تنقص في طرده بالاهل اذا توحش وفي عكسه بالوحش اذا تانس
وهو ما يبيض ويفرخ في الماء المراد ما يبيض ويفرخ في الماء ما يكون الماحل
بعضه وافراضه كالسمك اما ما لا يذم الماء ولا يبيض فيه كالطير فليس بحري
بل هو صيد وكذا كل ما يعيش في البر والماء اذا كان يبيض في البر فالمعيار

اخلاف
معدة فظف
سردن

في احكام الصيد
فالاول ما لا يتعلق به
كفارة

في البر والبحر والبيض والافراخ فان كان في الماء فبحري والافصيد ولو

اختلف جنسهما كالسلاحف فان منها برية ومنها بحرية فالحكم حكم نفسه ومثله
الدجاج الحبشي فانه ليس بصيد عندنا للنقص على ذلك خلافا لبعض العامة
مسألة ولا كفارة في قتل السباع كشية كانت او طائيرة الا الاسد فان على قاتله
كفارة اذا لم يرد على رواية فيها ضعيف يلوح من قوله ولا كفارة في قتل السباع
ان قتلها محرم وحكامه في الدرر قولان الجلي ويشهد له رواية معوية بن عمار لكن
قولهم ان من ادخل شيئا من السباع الى الحرم اسير اجاز افراده بوزن بالمال لا تعد
صيدا والرواية المشار اليها هي رواية الى سعيد المكاربي عن النبي محمد **مسألة**
وهي محمولة على الاستحباب والملاح بقتله اذا لم يرد ان لزوم الكفارة مقيد بما اذا كان
الاسد غيرهم يد للقتال فان اراده فقتل لم يكن عليه شيء قطعا وكذا الكفارة
فيما تولد بين وحشي والنبسي او بين ما يحل للحرم وما يحرم ولو قيل راعى الكسم
كان حسنا ما حسنة المص هو المعهود ولو اشفي عنه الاسمان فان كان متمتعاً به
صيد والا فلا **مسألة** ويرى الجذأة والغراب رميا الجذأة كغيبه طائر
معروف واحذ مجموع كغيب قال في حيوة الجبوان ومن الواد السود
والرئد والذي في رواية معوية بن عمار عن النبي محمد **مسألة** وارم الغراب
والجذأة رميا عن ظهر بعيرك وفي الرواية وتغذف الغراب فطائرتين
يشعر بعدم جواز قتلها الا ان يقتض الرمي اليه ويقضي ان رمي الجذأة
انما هو عن ظهر البعير لان في اول الرواية التي قتل الدواب كلها الا الاغني
آه فاما الغراب فمقتضى الثانية جواز رميه مطلقا وينبغي التقيد بالغراب

ظاهر الرواية ورواها من الخلاف
انما هو ما لا يتعلق به

بمسألة او البهائم

اي لو كان من طير البهائم
وهو ما كان له حظ

والذي في الفروع من النسخة التي في كتابنا
 في المحرم الذي هو واحد الفواسق الخمس اما المحلل فانه محترم لا بعد من الفواسق
 ولم اجد التقييد به في كلامهم **قوله** ولا يس بقول البرغوث في التذكرة
 والمنتهى انه يحرم قتله هو احوط وعدم التحريم اقوى لاشفاء المقتضى **قوله**
 وفي الزبور تردد الوجه المنع الوجه هو المعتد والزبور يضمن اهل باب
 تساع **قوله** وفي قبله عدا صدقه ولو كف من طعام الطعام صادق في
 كل ما يطعم من حنطة وتمر وزبيب وغيره وفي قوله ولو كف من طعام
 تنبيه على ان ما دون الكف لا يجزى وهو كذلك **قوله** ويجوز شراء القماري
 والدبسي جمع وشي يضم الدال طائر صغيرة منسوب الى ديس الرطب
 لانهم يغيرون في النسب كالدهري والادلس من البيط والمحل الذي في لونه
 خمر من السواد والحرمة والرواية **قوله** ولا يجوز قبلها ولا كلها يحتمل
 ان يكون المراد تحريم قتلها واكلها بجملة قبل الافراج فلا يحرم بعده ويحتمل تحريم
 ذلك مطلقا وان الذي يجوز انما هو الافراج لكن هذا بعيد لان جوازة
 الافراج لا يلحقها بغيره من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد الافراج **قوله**
 البغامة وفي قتلها بدنة هي من الابل لكل الخمسين ودخل في السكينة
 ولا فرق بين الذكر والانثى لقول صادق ع وفي البغامة حرور ويعني ثمنها
 على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان الموصود في كثير من المعالجة البر
 وفي عده احاديث الطعام ولو عجز صام عن كل مدين يوما قد يلحق
 العبارة انه لو نقص الطعام عن ستين باعتبار نقص القيمة وجب صوم
 ستين وهو مقرب القواعد ولا ريب انه احوط فان عجز صام

والذي في الفروع من النسخة التي في كتابنا
 في المحرم الذي هو واحد الفواسق الخمس اما المحلل فانه محترم لا بعد من الفواسق
 ولم اجد التقييد به في كلامهم **قوله** ولا يس بقول البرغوث في التذكرة
 والمنتهى انه يحرم قتله هو احوط وعدم التحريم اقوى لاشفاء المقتضى **قوله**
 وفي الزبور تردد الوجه المنع الوجه هو المعتد والزبور يضمن اهل باب
 تساع **قوله** وفي قبله عدا صدقه ولو كف من طعام الطعام صادق في
 كل ما يطعم من حنطة وتمر وزبيب وغيره وفي قوله ولو كف من طعام
 تنبيه على ان ما دون الكف لا يجزى وهو كذلك **قوله** ويجوز شراء القماري
 والدبسي جمع وشي يضم الدال طائر صغيرة منسوب الى ديس الرطب
 لانهم يغيرون في النسب كالدهري والادلس من البيط والمحل الذي في لونه
 خمر من السواد والحرمة والرواية **قوله** ولا يجوز قبلها ولا كلها يحتمل
 ان يكون المراد تحريم قتلها واكلها بجملة قبل الافراج فلا يحرم بعده ويحتمل تحريم
 ذلك مطلقا وان الذي يجوز انما هو الافراج لكن هذا بعيد لان جوازة
 الافراج لا يلحقها بغيره من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد الافراج **قوله**
 البغامة وفي قتلها بدنة هي من الابل لكل الخمسين ودخل في السكينة
 ولا فرق بين الذكر والانثى لقول صادق ع وفي البغامة حرور ويعني ثمنها
 على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان الموصود في كثير من المعالجة البر
 وفي عده احاديث الطعام ولو عجز صام عن كل مدين يوما قد يلحق
 العبارة انه لو نقص الطعام عن ستين باعتبار نقص القيمة وجب صوم
 ستين وهو مقرب القواعد ولا ريب انه احوط فان عجز صام

والذي في الفروع من النسخة التي في كتابنا
 في المحرم الذي هو واحد الفواسق الخمس اما المحلل فانه محترم لا بعد من الفواسق
 ولم اجد التقييد به في كلامهم **قوله** ولا يس بقول البرغوث في التذكرة
 والمنتهى انه يحرم قتله هو احوط وعدم التحريم اقوى لاشفاء المقتضى **قوله**
 وفي الزبور تردد الوجه المنع الوجه هو المعتد والزبور يضمن اهل باب
 تساع **قوله** وفي قبله عدا صدقه ولو كف من طعام الطعام صادق في
 كل ما يطعم من حنطة وتمر وزبيب وغيره وفي قوله ولو كف من طعام
 تنبيه على ان ما دون الكف لا يجزى وهو كذلك **قوله** ويجوز شراء القماري
 والدبسي جمع وشي يضم الدال طائر صغيرة منسوب الى ديس الرطب
 لانهم يغيرون في النسب كالدهري والادلس من البيط والمحل الذي في لونه
 خمر من السواد والحرمة والرواية **قوله** ولا يجوز قبلها ولا كلها يحتمل
 ان يكون المراد تحريم قتلها واكلها بجملة قبل الافراج فلا يحرم بعده ويحتمل تحريم
 ذلك مطلقا وان الذي يجوز انما هو الافراج لكن هذا بعيد لان جوازة
 الافراج لا يلحقها بغيره من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد الافراج **قوله**
 البغامة وفي قتلها بدنة هي من الابل لكل الخمسين ودخل في السكينة
 ولا فرق بين الذكر والانثى لقول صادق ع وفي البغامة حرور ويعني ثمنها
 على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان الموصود في كثير من المعالجة البر
 وفي عده احاديث الطعام ولو عجز صام عن كل مدين يوما قد يلحق
 العبارة انه لو نقص الطعام عن ستين باعتبار نقص القيمة وجب صوم
 ستين وهو مقرب القواعد ولا ريب انه احوط فان عجز صام

ثمانية عشر يوما

ثمانية عشر يوما لو قدر على اكثر من ثمانية عشر ففي الوجوب اشكال والطاهر
 عدمه وان كان الايمان بقدره احوط ولو عجز بعد صوم شهر احتل وجوب تسعة **قوله** وما قدر عليه والسقوط ولا استبعاد وجوب ثمانية عشر ولو عجز عن مجموع ثمانية
 عشر ففي وجوب مقدورة منها تردد في فراج النعامة روايتان احداهما قبلها
 في النعامة والاخرى من صفار الابل وهو كسبه **قوله** الاكثر عنده هو الاصح ومع العجز
 عنه فبدله كبديل الكبير حتى في الترتيب والتضييق **قوله** وفي الاربع والمغلب
 شاه وهو المروي وقيل فيه ما في النبطي الكلام في وجوب الشاة انما الكلام
 في وجوب البديل مع العجز فعلى القول الاول يستغفر الله ولا شيء عليه وعلى الثاني
 حكمها حكم النبطي فيقومها ويفق منها على البر ويطعم عشرة مساكين ان فسدت
 القيمة بذلك آه وبوالاصح **قوله** والابدال في الاقسام الثلاثة على التخيير وقيل
 على الترتيب وهو الاظهر الترتيب احوط والتخيير اقوى لظاهر الآية وللواة
 الصحيحة الدالة على ان اوفي القران للتخيير حيث وقع في كسر بعض النعامة
 اذ احركت فيها الفرج بكاره من الابل لكل واحدة واحدة البكارة بالغنم جمع
 بكر والمراد به الغنم من الابل لكل واحد واحد ولو بان البيض فاسدا او كان
 الفرج ميتا او عاش سويا فلا شيء عليه فان عجز فبدله بدل الكبير **قوله** وقبل الترك
 لارسال نحو الابل في اناث منها بعدد البيض فاشبع فهو مدي اي الاثنا عشر
 بعدد البيض اما الفحولة فيبقى منها ما حرمته العادة **قوله** ومع العجز الطعام
 عشرة مساكين اي ومع العجز عن الارسال يجب اطعام عشرة مساكين لكل
 مسكين مدرج به المص وغيره وبه وردت الرواية واعلم ان الخلاف

والذي في الفروع من النسخة التي في كتابنا
 في المحرم الذي هو واحد الفواسق الخمس اما المحلل فانه محترم لا بعد من الفواسق
 ولم اجد التقييد به في كلامهم **قوله** ولا يس بقول البرغوث في التذكرة
 والمنتهى انه يحرم قتله هو احوط وعدم التحريم اقوى لاشفاء المقتضى **قوله**
 وفي الزبور تردد الوجه المنع الوجه هو المعتد والزبور يضمن اهل باب
 تساع **قوله** وفي قبله عدا صدقه ولو كف من طعام الطعام صادق في
 كل ما يطعم من حنطة وتمر وزبيب وغيره وفي قوله ولو كف من طعام
 تنبيه على ان ما دون الكف لا يجزى وهو كذلك **قوله** ويجوز شراء القماري
 والدبسي جمع وشي يضم الدال طائر صغيرة منسوب الى ديس الرطب
 لانهم يغيرون في النسب كالدهري والادلس من البيط والمحل الذي في لونه
 خمر من السواد والحرمة والرواية **قوله** ولا يجوز قبلها ولا كلها يحتمل
 ان يكون المراد تحريم قتلها واكلها بجملة قبل الافراج فلا يحرم بعده ويحتمل تحريم
 ذلك مطلقا وان الذي يجوز انما هو الافراج لكن هذا بعيد لان جوازة
 الافراج لا يلحقها بغيره من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد الافراج **قوله**
 البغامة وفي قتلها بدنة هي من الابل لكل الخمسين ودخل في السكينة
 ولا فرق بين الذكر والانثى لقول صادق ع وفي البغامة حرور ويعني ثمنها
 على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان الموصود في كثير من المعالجة البر
 وفي عده احاديث الطعام ولو عجز صام عن كل مدين يوما قد يلحق
 العبارة انه لو نقص الطعام عن ستين باعتبار نقص القيمة وجب صوم
 ستين وهو مقرب القواعد ولا ريب انه احوط فان عجز صام

والذي في الفروع من النسخة التي في كتابنا
 في المحرم الذي هو واحد الفواسق الخمس اما المحلل فانه محترم لا بعد من الفواسق
 ولم اجد التقييد به في كلامهم **قوله** ولا يس بقول البرغوث في التذكرة
 والمنتهى انه يحرم قتله هو احوط وعدم التحريم اقوى لاشفاء المقتضى **قوله**
 وفي الزبور تردد الوجه المنع الوجه هو المعتد والزبور يضمن اهل باب
 تساع **قوله** وفي قبله عدا صدقه ولو كف من طعام الطعام صادق في
 كل ما يطعم من حنطة وتمر وزبيب وغيره وفي قوله ولو كف من طعام
 تنبيه على ان ما دون الكف لا يجزى وهو كذلك **قوله** ويجوز شراء القماري
 والدبسي جمع وشي يضم الدال طائر صغيرة منسوب الى ديس الرطب
 لانهم يغيرون في النسب كالدهري والادلس من البيط والمحل الذي في لونه
 خمر من السواد والحرمة والرواية **قوله** ولا يجوز قبلها ولا كلها يحتمل
 ان يكون المراد تحريم قتلها واكلها بجملة قبل الافراج فلا يحرم بعده ويحتمل تحريم
 ذلك مطلقا وان الذي يجوز انما هو الافراج لكن هذا بعيد لان جوازة
 الافراج لا يلحقها بغيره من الحيوانات التي لا حرمة لها بعد الافراج **قوله**
 البغامة وفي قتلها بدنة هي من الابل لكل الخمسين ودخل في السكينة
 ولا فرق بين الذكر والانثى لقول صادق ع وفي البغامة حرور ويعني ثمنها
 على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان الموصود في كثير من المعالجة البر
 وفي عده احاديث الطعام ولو عجز صام عن كل مدين يوما قد يلحق
 العبارة انه لو نقص الطعام عن ستين باعتبار نقص القيمة وجب صوم
 ستين وهو مقرب القواعد ولا ريب انه احوط فان عجز صام

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في ان الابدال على الترتيب او التخيير انما هو في كفارة قتل البقرة والغنم والطي
وفي حكمه واما باقي الاقسام فانها على الترتيب لا محالة واعلم ان ايضا الخلاف في
كون الابدال على الترتيب او التخيير انما هو فيما عدا اصوم ثمانية عشر في النعامة
وسبعة في بقرة الوحش وثلاثة في الطي وكونه اما به الصوم فانه مرتب على
الابدال الى الثلثة لا محالة **قوله** في كسبه من القطاة والقيح اذا تحرك الفرج حتى يفتقر
الغنى وقيل عن البضعة مخاض عن الغنى القيع وهو الجمل والمخاض هي ما من شأنها
ان تكون حاملا ووجهها هو اصم القولين وعليه نزلت صحيح سليمان بن خالد وهو
مشهور الاصحاب وعليه سوال سياتي والاول هو الذي تفضيه المناسبة وليس
له تقدير وضع العجز فغني في الفرائح فان عجز كان كمن كسر من الغنم اي
فان عجز عن الارسال كان كمن كسر من الغنم وقد قيل معناه ان يجب عن كل
بضعة شاة آه والاصح انه يطعم عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام ولم يذكر
قدر الطعام هنا والظاهر انه لكل مسكين **قوله** ما لا بدل له على الخصوص
يؤمن ان ما سبق له بدل على الخصوص وهو كذلك لان بدل ما سبق ورد النقص تبعية
بخلاف غيره **قوله** الحمام وهو اسم لكل طائر يدر ويغيب الماء وقيل كل مطوق
تذكر الفقهاء الحمام لقرنيتان واما تعريفان عند اهل اللغة احد ما نقله
الكسائي وهو كل مطوق والثاني ما يدر ويغيب الماء فيدخل في المطوق الجمل
ويدخل في الثاني القمارى والدبائى والغواخت والوراشين والقطا
ومعنى يدر انه يتواتر صوته ومعنى يغيب الماء كرجع كرا ولا يأخذه بمقار
قطره قطرة كالدرجاج والعصافير وكان الثاني اعرف بين اهل اللغة وكيف

الناظر الى بدل
على الخصوص

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل

في الجمل
في الجمل
في الجمل

الصدقة بها وما فدا والمملوك فلصاحبه كما يحب انشا الله تعالى **قوله** في كل واحدة
 من القطاة والنحل والدراج حمل قد فطم ورعى اى قد آن وقت فطامه وعمره
 وان لم يكن قد حصل وهو له اربعة اشهر وبما موضع السؤال الموعود به حاصل
 ان في بعض كل واحدة من هذه بعد تحرك الفرج مخاضا من الفم وهي ما يشاهدنا
 ان يكون حاملا فكيف يجب في فرج البهيضة مخاض وفي الطائر حمل فمثل ذلك
 في الدرس اما على ارادة بنت المخاض من المخاض وهو بعيد جدا او على وهو
 المخاض في الطائر بطريق اولى ويكفي ان يكون خلاف الاجماع او على التحين جميعا
 بين الاخبار وربما وقع الاشتكال بان بناء الشرعيات على الفرق بين المشكك
 والاستبعاد لا دخل له في الاحكام بعد ثبوت مداركها على ان القول بان في الفرج
 من صفار النعم كما اختاره النص والعلامة لا يخرج من قوة احكم ان هذه الكفارة
 يتحقق بالمحرم كسائر ما سبق سوى الحمام فلا كفارة المحرم في الحرم او المحل في نسيان
 حكمها **قوله** في قتل كل واحدة من القنفذ والضب والبربع جدي قال الشيخان
 وابن ادريس وكذا ما اشبهها وهو قريب **قوله** في كل واحد من العصفور
 والغبرة والصعوة مد من طعام وكذا ما اشبهها وكره الاصحاب والقبول بغيره
 نص عليه اهل اللغة وكذلك في العبارة وقد وجد في غير هذا الكتاب قبيحون
 وفي الصحاح اذن محرفات العامة والصعوة عصفور صغير واطلاق الطعام
 يتناول الحنطة وغيرها في قتل الجراد تمره والاطراف من طعام الاصبع اجزاء
 التمره في صحيح زرارة عن ابى عبد الله ع في محرم قتل جرادة قال يطعم تمره وتمره خبز
 من جرادة **قوله** وكذلك في القملة يلقيها عن جسده وكذلك يجب في قتلها بطريق

هذا
 في
 النسيان

اولى **قوله** وفي قتل كثير من الجراد دم شاه يمكن ان يراه بالكثير ثلثة فصاعدا
 وهو اولى لانه اقل مراتب الكثرة وبعض الاخبار قد يمكن جعله شاهدا
 يمكن رده الى العرف كسائر الامور العرفية **قوله** وان لم يكن التمر
 من قتله بان كان على طريق فلا ثم ولا كفارة المراد بعدم تمكنه من التمر من
 قتله ان يلزم من ذلك مشقة كثيرة عادة **قوله** وكل ما لا تقدير لعذية
 ففي قتله قيمة وكذا القول في البيوض اى ما لا تقدير لعذية شرعا
 من الحيوانات والبيوض ففيه القيمة السوقية بتقويم عدلين عاقلين
 وهذا اذا كان القاتل محملا في الحرم او محمرا في المحل ولا انقضاء لطف العذا
 مع اجتماعهما ومع بلوغ البذنة ففي النضاعف اشكال **قوله** وقيل في الهلابة
 والاوزة والكركي شاهة وهو حكم الاوزة بكسر اوله وفتح ثانيه مع تشديد
 ثالثه مفتوحا وهذا القول هو الاصح ويشهد له ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن ابن سنان عن ابى عبد الله ع قال في حمام ذبح في الحرم او الحرم في نسيان
 بهيمة الحديث وهو عام فيكون من المنصوص وكان المنصوص نظر
 فيه الى انه غير منصوص عليه فيجب التيقن وهو قول الشيخ والاقوى
 الاول **قوله** ولو فداه بمثل جاز اى ولو فداه بمجيب ولا يشترط في
 الجواز التساوى في العيب فلا يجزى الا عور عن الاعرج ويجزى
 اعور اليمن عن اعور اليسار وبالعكس وكذا اعرج احدى اليدين
 والرجلين عن اعرج الاخرى على ما صرح به في التحرير فقلة التفاوت مدر
 ويعزى الذكر بمثل وبالاخى وكذا الاخى وبالمائل احوط كذا افق الشيخ

اوردته من معاني

امراق
 ريعان

والجماعة محتجين في موجبات الضمان بأن هذا القدر من التماثل لا يقع
في المماثلة وهو قريب **قوله** الاعتبار بتقويم الجزاء وقت الافراج لان
الواجب هنا هو المثل فما دام لا يريد الافراج فلا حاجة الى العدول الى القيمة
انما يحتاج اليها عند اعادة الافراج كسائر المثلثات **قوله** وفيما لا تقدير لعذية
وقت الاطاف لان الواجب هنا هو القيمة وهي مثبتة في الذمة وقت
الجنائية فتح يعتبر قدرها **قوله** ولو اختلفت حينئذ ميتة الارش وموتها
قيمة ما حاطا ومجهضا اى سقطا فتدخل قيمة الحمل في ذلك ولا يتعين فداؤه
كان الحمل يتحرك او لا يعد حيوانا لا بعد وضعه حيا **قوله** فان اكله لزمه فداؤه
اخر وقيل يعذى ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه اى لزمه فداؤه افر وان
اكل لسيروا رواية على بن جعفر الدابة على ان كل من اكل من صيده عليه فداؤه
صيد كامل والعقل بانه يضمن قيمة ما اكل ولا يلزمه فداؤه كامل قول الشيخ
في الخلاف والاصح الاول للرواية الصحيحة **قوله** ولو ربح صيدا فاصابه ولم
يؤثر فيه فلا دية اى اذا قطع لعدم التأثير وهذا اذا لم يؤثر فيه ربح افر والا
ضمننا معا **قوله** ولو ربحه ثم راه سواي ضمن ارضه وقيل ربع القيمة الاصح
ضمان الارش **قوله** وان لم يعلم حاله لزمه العدا وكذا لو لم يعلم ارضه ام لا
لتوقف بقتن البراءة عليه وهو متوهم الاصحاب وروى في كسر قرني
الفرس نصف قيمة وفي كل واحد ربع وفي عينه كمال قيمة وفي كسر احدى
يديه نصف قيمة وكذا في احدى رجله وفي الرواية ضعفت العمل
بالرواية هو المشهور وضعفها بحجة الشهرة ومن ضرب بطير على الارض

على الاصحاب
على

كان عليه دم وقيمة اللحم وافرى لاستصغاره كذا في الرواية وظاهره
في ان المراد استصغار الطائر مع احتمالها لارادة استصغارا الحرم قيل
ونظرة الفائدة فيما لو ضرب بالطائر في غير الحرم فعلى الاول يلزم قيمة افرى
وعلى الثاني لا وعذى في هذا نظر لاحتمال ان يكون العلة استصغار الطائر
في الحرم فلا يتعدى الحكم الى محل الفرض **قوله** ومن شرب لبن طيبته في الحرم
لزمه دم وقيمة اللبن هذا اذا كان محرما للرواية عن صادق عه ولو كان في غير الحرم
فقيمة اللبن ليس الا ويحتمل وجوب الدم على الحرم في الحل والقيمة على الحل في الحرم
وفي هذا الاحتمال قوة فان تضاعف العدا بشيئين يقتضي وجوب الدم
مع الانفراد باحدهما والقيمة بالآخر **قوله** وكذا لو جعل في ركبه ما يقتل العقل
ثم ارم فقتله اى لا يضمن وينبغي ان يقتيد بما اذا لم يتمكن من ازالة الحال الاطرام
فان تمكن وقصر ضمن ومثله بالنصب شكة للصيد محلا فاصطادت محرما
ولو احتضره احملا ثم ارم وهو قادر على طردها فان كانت معدة للماء او نحو ذلك
فالطائر عدم الضمان بها ولو كانت معدة للاصطياد فليس بعيدا كونها كاشكة
المقصود فيما قلناه **قوله** من كان معه صيد فالرم زال ملكه عنه وجب
ارساله هذا عند سب الاصحاب وقيل لا معنى على ملكه وان وجب الارسال
ونظرة الفائدة فيما لو اخذه اخذ او جنى عليه جان فان له اشراره في الاول
والمطالبة بالعوض في الثاني **قوله** فلو مات قبل ارساله لزمه ضمانه اى ميت
الصيد وانما يضمن اذا تمكن ووطئ ولو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه
الارسال لزوال مقتضى وهو الاطرام وهذا اذا لم يدخل الحرم فان دخل

الرم ركبه

ثم انهم منه وجب اعادته اليه للرواية فان تلف فعليه ضمان **قوله** ولو كان الصيد
 تابيا عنه لم يزل ملاعنه المراد بالتأني ما صدق عليه ذلك عادة وكذا القريب
قوله ولو كانا في الحرم تضاعف العذر ما لم يكن بدنة الى ما لم يبلغ قيمتها وهذا
 هو الاصح والرواية به مرسله لكن بالعمل بها مشهور والتضاعف مطلقا احوط
 ولو نقل بيض صيد عن موضعه ففسد ضمنه ظاهر والله الاضمان ما لم يفسد و
 ظاهر عبارة الدرر كس الضمان الا ان يخرج الفرج سليما ويثاوت حكم العباين
 فيما لو جهل حاله ولو كان من شاة ان يفسد بذلك او تنفخ الام فلا تخصه ظهر
 قوة كلام الدرر كس **قوله** من اعلق على حمام من حمام الحرم وفرخه وبيض ضمن
 بالاعلاق فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو ملكت ضمن
 الحمام شاة والفرخ نجل وبيضته درهم ان كان محرما وان كان محلا في الحمامة
 درهم وفي الفرج نصف درهم وفي البيضة ربع وقيل ليس في الضمان بنفس
 الاعلاق بظاهر الرواية والاول اشبه بتوجيه الحكم في هذه المسئلة لا يخرج
 من اشكال لان الاعلاق المفروض ان كان في الحرم وجب اذا كان محرما
 الحكم بتضاعف الجزاء فنحجب العذر والقيمة ولا يجوز الشاة وهذا
 في الحامة مثلا وان كان محلا في الحرم لا يفسد في الحرم لا يفرق بين
 حمام الحرم وغيره عند جميع ولو نزلنا حكم الحرم المذكور على كون الاعلاق في
 الحرم وحكم الحرم على كون الاعلاق في الحرم وان كان خلاف ظاهر العبارة امكن
 ويكون المرشد الى ذلك ما سبق من بيان حكم الحرم في الحرم والحمل في الحرم
 وما سياتي من ان حمام الحرم لا يحرم في الحرم على الحمل ويعلم عقبتى المقام وهو

التضاعف على الحرم في الحرم الا ان ذلك غير مستحسن ثم ان قوله لو اعلق
 على حمام من حمام الحرم آه يكون تح التقييد بكونه من حمام الحرم خاليا من الغاية
 عند من لا يحرم حمام الحرم في الحرم واعلم ان مسند هذا الحكم رواية يونس بن
 يعقوب از سال عنه عن رجل اعلق على حمام من حمام الحرم وفرخه وبيض
 فق ان كان اعلق عليها قبل ان يحرم فان عليه لكل طير درهم وكل فرخ نصف
 درهم والبيض لكل بيضة ربع درهم وان كان اعلق عليها بعد ما حرم فان
 عليه لكل طير شاة وكل فرخ حملا وان لم يكن تحرك فدرهم وللبيض نصف
 درهم هذا القدر الرواية وما اوردناه وارده ولا يستقيم الحكم الا بما ذكرناه
 من التمثل وفي كلام التذكرة ايماء اليه فانه بعد ذكر الحكم السابق و اراد
 الرواية قال ولو كان الاعلاق من الحرم في الحرم وجب عليه الجزاء والقيمة
 اذا عرفت ذلك فظاهر الرواية ان الضمان بنفس الاعلاق وهو
 قول بعض الاصحاب والوجه انه انما يستقر بالهلاك نعم لو جهل
 حالها بعد الاعلاق اتجه الضمان كما لو رمى الصيد وجهل حاله ولا يورق
 في ذلك بين حمام الحرم وغيره **قوله** قبل ان يفرح حمام الحرم فان عاد فعليه
 شاة واحدة وان لم يعد فعن كل حمامة شاة اي لو فرح حمام الحرم فعاد
 كل الى مستقرة من الحرم فشاة عن الجميع والا فعن كل واحدة شاة يعني
 ان يكون فرض المسئلة فيما اذا افرح الحرم في الحرم لتثبت الفرق بينه
 وبين الحرم في الحرم فلو كان محرما في الحرم ففي وجوب العذر والقيمة
 مع العود او لا معه نظر ولو كان محرما في الحرم اقل عدم وجوب بشئ لعدم

النفس ويحمل القيمة لانه بمنزلة الاتلاف فان قلنا انه فضل يفرق بين عودده وعده
فيه نظر ويكن اجزاء الحكم السابق على عموم بحيث يعجز المحل والحرم ويكون هذا هو
فيه واعلم ان المص اورد المسئلة على طريق الحكاية وظاهرة استصحاب
الحكم لا اشياء الدليل فان الشيخ قد قال في هذا الحكم ذكره علي بن بابويه في رب النية
ولم اجد به حديثا مستندا او العمل به اقوى لانه كما يكون اجتماعا ولو نفر جماعة
واحدة فعادت في حكمها تزداد وليس بعيد عدم وجوب شئ بهما
قوله اذا رمى اثنان فاضات احدهما واخطا الاخر فعلى المصيب
فداء الجنابة وكذا على المحطى لاعتائه في الرواية ان هذا الحكم للرأيين المحرمين
ومنع ابن ادريس وجوب الفداء على المحطى والرواية حجة عليه ولو تعدد
الرماة ففي تعدد الحكم الى جميع من اخطا اشكال **قوله** اذا اوقع جماعة
نارا فوقع فيها صيد الزم كل واحد منهم فداء اذا قصدوا الاصططاب ولا فداء
واحد للمراد القاد الناصر في حال الاحرام قبل دخول الحرم كما في الرواية وفيها
ان الواقع حمامة او شبهها وفيها انه لو كان ذلك تعذر اليقع فيها الصيد
لزم كل واحد دم شاة فمقتضا عدم الفرق بين الحمامة وغيره من الصيد
لما في آخر الرواية وبه صرح في الدرر وسو لو كان ذلك في الحرم من الحرم
تضاعف الواجب ففي الحمامة يلزم شاة وقيمة ومن المحل يلزم القيمة و
لو قصد بعض وبعض لم يقصد اختص كل بحكمه ولو كان الموعد اثنين
او واحدا ففي الحكم مع قصد احدهما دون الآخر اشكال وكذا الواحد
اذا لم يقصد **قوله** اذا رمى صيدا فاضطرب فقتل فريضا او صيدا

في ذلك وقتا في وجوب
الدية في الوقت الواحد

آمر كان عليه فذا الجميع لانه سبب الاتلاف سواء كان الرمي محلا في الحرم
او محرم في الحل والحرم ويضمن في كل من الحالات بحسبها وانما يضمن الجميع اذا
حصلت الجنابة على المتعذر او جهل حاله السابق يضمن ما تجنبه دابة وكذا
الراكب اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تجنبه بيد ما يفهم من تقييد ضمان
الراكب بالوقوف ان السابق يضمن سواء وقف او سار والطلاق ضمان
الجنابة فيها يعم الجنابة بيدي الدابة ورجليها ورأسها وهو كذلك اما الرامي
السائر والقائدين فانها لا يضمنان ما تجنبه رجليها لانها لا يشاهدان رجليها
ح ولا يحكمان عليها وقد قال عمر بن الخطاب ما جئنا بها بيدها ورأسها
فانها مضمونة عليها **قوله** اذا امسك صيد اله طفل قتلت باسكك ضمن
وكذا لو امسك المحل صيدا لطفل في الحرم لا كلام في ان الحرم اذا امسك
الام فملك طفلها يضمن سواء كان في الحل او في الحرم وكذا الامساك
في الحرم من المحل ومثله لو امسك المحل في الحل فملك الطفل في الحرم
اما العكس ففيه تردة والضمان اقوى **قوله** لو نفر صيدا فملك بمصادمة
شئ او اخذه جازح ضمنه لانه مضمون عليه بتغيره الى ان يعود الى السكينة
قوله لو وقع الصيد في شبكة فاراد تخليصه فملك او عاب ضمن ان
تعدى او فرط فاجزى الى الهلاك او التعيب فلا شبهة في الضمان والافقية
اشكال فانه محسن وما على المحسنين من سبيل والضمان احوط **قوله** من شل
على صيد فقتله ضمنه اذا كان محرما في الحل او الحرم او محلا في الحرم
لان كان محلا في الحل ويضمن الدال كما يضمن القاتل **قوله** ولو شترك

جماعة في قتله فعلى كل واحد منهم فداء وفيه تردد ينشأ من ان المقتول واحد
فنجيب له فداء واحد على الجميع ومن ان كل واحد منهم فعل فعلا متلفا
فكان عليه الفداء ولرواية علي بن جعفر عن ابيه موسى وهو الاصح **قوله**
وهل يحرم وهو يؤثم الحرم قبل نعم وقبل كبره وهو الاشبه المراد به ما هو مقصد
الى دخوله بان يكون متوجها اليه وشهد القرابين بارادة دخوله واصح القولين
انه يكره للرواية الصحيحة بانه لا يحرم نخل دليل التحريم على الكرامة جمعها بين الادلة **قوله**
لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات منه وفيه تردد هذا كما استثنى فما قبله
ينشأ التردد من ان الجنابة غير مضمونة لوقوعها في غير الحرم ومن ان استنب
لا تلاف الصيد في الحرم فيضمة والاصح العدم والضمان احوط ويكره الاصل
بين البريد والحرم على الاشبه **قوله** اعلم ان الحرم هو ما خارجه وهو بريد من كل جانب
وهو وراء الحرم فالحرم بريد في بريد في وسطه وحرم الحرم بريد من كل جانب
حوله والعنى يكره صيد البريد حتى اتى جزءا كان من الجزئية مكرهه فعلى الشيخ
بحرم الرواية وهي منزلة على الاستحباب **قوله** فلو اصاب صيدا في فقه
عينة او كسر قرنه كان عليه صدقة استحبابا **قوله** نورود الرواية بالامر بذلك
وهي محمولة على الاستحباب وهل يستحب لو فعل غير ذلك من الجنائيات لا اعلم
فيه شيئا نفي ولا اثباتا **قوله** ولو كان في الحل ورعى صيدا في الحرم فقتله
فداء وكذا لو كان في الحرم ورعى صيدا في الحل فقتله اي لو كان المكلف
وهذه وما بعد في بيان احكام الصيد بالنسبة الى الحرم مع قطع النظر عن
الاوام **قوله** ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يكمل ريشه نعم

الضمان
الامر
بذلك

يرسله لورود الامر بذلك ولو ارسله قبل ان يكمل ريشه فالمناسب
الضمان لانه مقرر للثبوت فانه لا يمتنع ولو كان الصيد غير طائر وعرض له
ما لم يبق معه مستغاف في الحكم تروى وحفظه الى ان يصير مستغافا وانما
الاشكال اذا انيس من عوده الى الامتناع ويمكن جواز ارساله مع ضمان
البديل وبدونه لان التكليف بالمحافظة اياها خرج عظيم **قوله** وهل يجوز
صيد حمام الحرم وهو في الحل قبل نعم وقبل الا وهو احوط القولان الشيخ والتوفيق
رواية والعمل بها قوي **قوله** ومن شق ريشه من حمام الحرم كان عليه صدقة
وجوب ان يسلمها لتلك اليد مورد الرواية انه يتصدق بشيء باليد الجارية
فلا تجزى لو سلم بغيره على الاقوى ولو تعدد الريش فان كان شقها دفعة
او شقت **قوله** اثنتين فمضاعفة فالتظاهر وصوب الارش وان
كان شق كل واحدة دفعة ففي كل واحدة صدقة تتعلق بالحكم بكل واحدة
براسها ولو لم يكن المستوف ارش اصلا كمكثات ريشات من البط من
مواضع متفرقة بحيث لا يحدث بنتفها نقصان في القيمة ففي الحكم اشكال
ويجوز وصوب الصدقة بشي تطريق اولى ولو كان المستوف وبر صيد
او صوفه ففي السعدية اشكال ولا شبهة في وصوب الارش حيث يحدث
نقصان في القيمة **قوله** ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الاشبه وقيل
يدخل وعليه ارساله **قوله** وتظهر فائدة القولين في مثل ما لو كان مبيعا
فانه يبيع البيع ويملك النافع الثمن ويجوز على المشتري ارساله على القول
الثاني والاو هو الاصح **قوله** ان كان حاضر معه ينبغي ان يكون بهذا

نهي الصدقة
بذلك في نسخة الاصل

شرط لقوله ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد لبدل على انه اذا كان الصيد
 نائبا عنه يدخل في ملكه وهو واضح **قوله** يجتمعان على المحرم حتى ينتهي الى البدنة
 فلا يتضاعف اي حتى يبلغ قيمتهما وهذا هو الاصح والاحوط التضاعف
 مطلقا **قوله** ولو تعد وجبت الكفارة او لا ثم لا يتكرر وهو ممن ينتظم الله
 منه وقيل يتكرر والاول اشهر النص الصحيح الصحيح يدل على عدم التكرار
 كذا ظاهر القرآن وهو الاقوى **قوله** ولو اشترى محل بعض نعام الحرم فملكه
 كان على المحرم عن كل بيضة شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم الظاهر ان الوق
 بين كون المشتري في الحل او الحرم لاطلاق النص ولا يستبعد في ترتيب الحكم
 بذلك على المحل في الحل لان المسألة على المعصية لما كانت معصية لم
 يمنع ان يترتب عليها الكفارة كما سياتي في المحل اذا عقد المحرم ولا يشكل
 بانه لو اشترك المحل والحرم في قتل الصيد لم يضمن لانه لا يلزم من اشفاء
 الحكم في موضع لا شفاء النص اشفاؤه في موضع وجود النص كما هو ظاهر
 ولا بد من تقييد المسئلة بان لا يكسره المحرم بان يشترطه المحل مطبوخا
 او مكسورا او بطيخة او كسرة هو فلو تولى كسره المحرم فعليه الاكراه **قوله**
 بجعيد الحاق الطبخ بالكسرة كراهيه في منع الاستعداد للغرغ ولو شتره
 المحرم لنفسه مطبوخا حلالا فأكفه ففي وجوب الدرهم عليه مع الشاة نظرا
 ولو اشتره المحرم آخر فعلى كل منهما شاة **قوله** ولو كان في بلده تردد ولا شبه
 انه يملك ينشأ ممن وجود الاطعام وهو مانع ومن ان مانعية الاطعام انما هي
 مع القرب ولهذا لا يزول ملك الصيد البعيد بالاطعام وهو الاصح قوله

المحل مطبوخا
 او مكسورا
 او بطيخة
 او كسرة
 المحرم
 لنفسه
 مطبوخا
 حلالا
 فأكفه
 ففي
 وجوب
 الدرهم
 عليه
 مع
 الشاة
 نظرا
 ولو
 اشتره
 المحرم
 آخر
 فعلى
 كل
 منهما
 شاة
 قوله
 ولو
 كان
 في
 بلده
 تردد
 ولا
 شبه
 انه
 يملك
 ينشأ
 ممن
 وجود
 الاطعام
 وهو
 مانع
 ومن
 ان
 مانعية
 الاطعام
 انما
 هي
 مع
 القرب
 ولهذا
 لا
 يزول
 ملك
 الصيد
 البعيد
 بالاطعام
 وهو
 الاصح
 قوله

المحل مطبوخا
 او مكسورا
 او بطيخة
 او كسرة
 المحرم
 لنفسه
 مطبوخا
 حلالا
 فأكفه
 ففي
 وجوب
 الدرهم
 عليه
 مع
 الشاة
 نظرا
 ولو
 اشتره
 المحرم
 آخر
 فعلى
 كل
 منهما
 شاة
 قوله
 ولو
 كان
 في
 بلده
 تردد
 ولا
 شبه
 انه
 يملك
 ينشأ
 ممن
 وجود
 الاطعام
 وهو
 مانع
 ومن
 ان
 مانعية
 الاطعام
 انما
 هي
 مع
 القرب
 ولهذا
 لا
 يزول
 ملك
 الصيد
 البعيد
 بالاطعام
 وهو
 الاصح
 قوله

ولو اضطر المحرم الى كل الصيد اكله وقذاه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد
 ان امكنه الغذاء والا اكل الميتة ما ذكره من التفصيل اذا وجدت الميتة هو
 محتارا لاكثر وقيل باكل الميتة على كل حال وهو ضعيف للنص الدال على اكل الصيد
 والغذاء وانما ياكل قدر ما يندفع به الضرورة في سفره باعتبار حاجته الى الرد
 في مهماته وهذا اذا كان الصيد مذكي او امكن تذكيته بان يذبحه محل في الحل
 والآتين اكل الميتة لان تذكية المحرم للصيد لا تقيد الذكاة واعتل في الذكاة
 استثناء ذبح المحرم هذا بزال المنع وليس بعيد لان مناط عدم حصول
 الذكاة بذبح الميتة عنه فاذا انتفى انتفى والاول اولى **قوله** واذا كان
 الصيد مملوكا فقتله لصاحبه وان لم يكن مملوكا تصدق به ظاهر هذه العبارة
 ان ما يجب من الغذاء في الجنابة على الصيد يستحقه ماله وحى باطلاقتها
 لما اذا زاد عن القيمة السوقية وانقص ولما اذا كانت الجنابة غير موجبة
 لضمان الاحوال كالدلالة على الصيد وظاهره ايضا انه لا يجب قد تبع الجنابة
 شيء سوى ما يصرح الى مالك يظهر ذلك من قوله وغيره تصدق به وكذا
 يشمل اطلاقها اذا كانت الجنابة من المحرم في الحل وفي الحرم والحل في الحرم
 الا ان المتبادر من الغذاء هو ما يلزم بالاطعام وهو ما يلزم المحرم في الحل وان
 امكن حمله على طلق ما يلزم لان قذاه الشيء ما يندى به قل او كثر ولا بد ان
 يراد بالصاحب من يكون محرم المال فلو قتل صيدا الجري فهو كبيع الاصل
 فيحصل على العبارة اشكال الاول ان الواجب في المتلفات القيمة
 اذا لم يكن مثليه وحى ما كان معينا بالدرهم او الدنانير فاجاب البدنة

فالميتة

في النعامة مثلا فخرج عن مقتضى المالية وعدم الجاهل فخرج عن النص القاطع الثاني
انه لو عجز عن الفداء فالحجاب الصوم يقتضي ضياع حق المالك والحجاب القيمة
معه فخرج عن كون الجزاء للمالك وعدم الجاهل اصلا فخرج عن النص القاطع
الثالث ان العذراء ان نقص عن قيمة السوق لم يزم ضياع بعض حق المالك
وهو باطل لانه يستحق بالاطلاق في غير حال الاحرام ففي حال الاحرام اولى وان استحق
القيمة لم يكن الواجب هو العذراء من حيث هو فداء الرابع لو كان المنافع
بيضا وجب الارسال فاذا ارسل ولم ينتج شيئا يلزم ضياع حق المالك
المعلوم بطلانه وان اوجبت القيمة السوقية ونفعنا الارسال لم يزم المخرج
عن النص الخامس ان الجاهل ما يلزم الدال على الصيد والمملوك للمالك
فخرج عن القولين الفقهيين واكثر هذه الاشكالات انما زلت من اطلاق
كون العذراء للمالك ولو قلنا بوجوب القيمة بالسوقية للمالك وما عداها من
العذراء الذي اوجب الاحرام او ما تصاعف باعتبار الاحرام والحرم فكفارة
كما يقول جمع من المحققين ان دفعته وهو الاوجه لانه قد اجتمع في الصيد
المملوك حقان للذات باعتبار الاحرام او الحرم وللادعي باعتبار الملك والاصل
عدم التداخل وحيث ثبتت للمالك القيمة في كل موضع يتحقق الضمان كما في الجاني
والغاصب والقابض بالسوم وكذا ذلك دون الدال وبخلافه **قوله** وروى
ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة
مساكين قال عجز صام ثلثة ايام في الحج بي رواية معوية بن عمار والعمل عليها
قبيل انه لا تعييد فيها يكون الحكم بذلك في الصيد وجواب انها مسوقة للحكم

الصيد **قوله** فمن جملة زوجة في الصريح قبلا او دبر عايدا عالما بالتحريم فسد
حجه وعليه تمامه وبدنه والحج من قابل سواء كانت حجة التي افسد ما فرضا ونظرا
لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمتمتع بها على الاصح والمراد بالجماع الموجب للعسل
فلا يعتبر الانزال وايمان الاجنبية بزنا او شبهة والعلام كالزوجة على الاصح بخلاف
البرية واحترز بالعامد العالم عن الناسي والجاهل بالتحريم ويعتد بالحج اذا جامع
قبل الموقنين معا جمعا او قبل المشعر وحده على الاصح **قوله** وعليه ان لا يقرقا
اذا بلغا ذلك المكان حتى يقتضيا المناسك اذا جمعا على تلك الطريق ومعنى
الاقتراق لا يتج الا او معهما ثالث المراد بالمكان موضع الخطيئة ولا بد في الثالث
من ان يكون محترقا فلا يعتد بجو الطفل الذي لا يميز وكما يجب الاقتراق في حج
القضاء يجب الاقتراق في الحج القاسد من حين الخطيئة الى اخر المناسك و
مستند ذلك النص **قوله** ولو اكره ما كان حجها ماضيا وكان عليه كفارتان
ما بدنتان ولو اكرهها ثالث اكره احد ما فلا تنفي على المكره وفي محل المكره
الكفارة بزيادة وكذا لو اكرهته وفي وجوب الاقتراق في كل موضع يعتد فيه
الحج **قوله** وان جامع بعد الوقوف بالمشعر ولو قبل ان يطوف طواف
النساء أو طواف من ثلثة اشواط فمادون او جامع في غير الصريح قبل الوقوف
كان حججه صحيحا وعليه بدنه لا غير يعنى من تعليق وجوب الكفارة بطواف
ثلثة اشواط فمادون من طواف النساء ان الاربعة يلتقي معهما وجوبها
وهو اصح القولين خلافا لابن ادريس والمراد بالجماع في غير الفرجين الاستمتاع
بالتحديد وبما بين الأليين ونحوهما وصرح في التذكرة بعدم وجوب

والنفس مع ما ذكرته في كتابها طاعة العبد
وقال الاجنبى ان لا يدا وجان اقربا لعدم
الاصل ولو كان بالجماع بعد الوقوف فمادون
البدن لا غير سواء كان فوطا او لا

سوى البدنة وان انزل وكذا في المنتهى وترد في وجوب شيء اذا لم ينزل ولم
يعين موضع تعلق الكفارة بل اطلق في المنتهى وعم في التذكرة فيما قبل الموقنين
وبعد تمام عبارة المصنوع خاصة بما قبل الوقوف وليس هذا كالاكتفاء باليد
في وجوب الحج وصريح شيخنا الشهيد في شرح الارث وبان طلب الاضام فيمتني
لا فرق فيه بين كونه ما لعبث باليد او اي عضو كان او بحجره الشمس او التمثيل
والرواية وعبارات الاكثر لا تعد عليه **قوله** وفي الاكتفاء بدنة وتولية
الحج وحجب القضاء قبل لا وهو الاشبه قيد العلامة في التذكرة والقواعد
الاكتفاء يكون باليد واطلق المصنوع العبارة واضح القولين لانه يعنى به الحج
مع العمدة والعلم بالتحريم **قوله** ولو جامع احده محلا وهي حرمة ما ذهبت عن الكفارة
بدنة او بقرة او شاة وان كان معصرا فاشاة او صيام الملو صيام ثلثة ايام
على الظاهر وليس في الرواية تصريح به لكن قد علم غير مرة ان بدل الشاة من
الصيام ثلثة ايام **قوله** ولو جامع الحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان
عجز فبقرة او شاة المعروف ان الشاة مرتبة على البقرة وكذا في كبر من
العبدات ثم ان هذا التفصيل لا يكاد يوجد في النصوص شابه لكن هو عليه السلام
والذي في رواية معوية بن عمار وجوب يجوز واذا طاف الحرم من طواف
النساء وحسنه استوطا ثم واقع يلزمه الكفارة يعني على طوافه وقيل يعني في ذلك
مجاوزه النصف والاول مروي الاصح انه يعني مجاوزة النصف بان يطوف
اربعة **قوله** واذا عقد الحرم الحرم على امرأة ودخل الحرم فعلى كل منها كفارة
هي بدنة ويختص الافساد ووجوب القضاء مع الاتمام بالجامع ولم

في رواية معوية بن عمار وجوب يجوز واذا طاف الحرم من طواف النساء وحسنه استوطا ثم واقع يلزمه الكفارة يعني على طوافه وقيل يعني في ذلك مجاوزة النصف والاول مروي الاصح انه يعني مجاوزة النصف بان يطوف اربعة قوله واذا عقد الحرم الحرم على امرأة ودخل الحرم فعلى كل منها كفارة هي بدنة ويختص الافساد ووجوب القضاء مع الاتمام بالجامع ولم

في رواية معوية بن عمار

على تصحيح بحكم ما اذا لم يدخل **قوله** وكذا لو كان العاقد محلا على روايته سماعه
العمل على الرواية لشدة مضمونها بين الاصحاب وكذا يجب على المرأة وان كانت
محللة اذ علمت الزام الزوج للرواية المذكورة **قوله** ومن جامع في الزمان
قبل السعي فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤه هذا اذا كان غائلا عما لا يحرم
سواء الزوجية الدائمة والمستمتع بها والامة والاجنبية والعلام ويجب عليه ان يملكها
ايضا ولو كانت عمره التمتع فالاصح وجوب اكمال الحج والقضاء والافراق
كما سبق ولو طاف وخط الزوجة وجب عليها ما وجب عليه وهل يجب الافراق
في العمة المفردة يحتمل ذلك والروايات بالافراق ظاهرة في الحج وان كانا
فلا قضاء عليهما ووجوب عليه بدنة اخرى **قوله** والافضل ان يكون في الشهر
الداخل هذا اصح بناء على جواز توالي العتقين ولو نظر الى غير اهل فامني كان
عليه بدنة ان كان موسرا وان كان متوسطا فبقرة وان كان فقيرا
الظاهر ان ذكر الموسر والمتوسط والمعسر اشارة الى الترتيب فان شان
المتوسط غالب ان يعجز عن البدنة وبوالذي منه في الدرر كس فوكلا
ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو امني لو كان من عادته الامانة بالنظر
او قصده الامانة فنظر فامني ففي وجوب الكفارة نظر **قوله** ولو
قبل امرأته كان عليه شاة الملو بغير شهوة بدليل ما بعده سواء اعني ولا خلاف
لابن ادريس فانه اوجب مع الاثرال جرورا في بعض الاصحاب ما يصح ما يصح
به الادام ذكره في الصحاح **قوله** ابتداء او كسدة انه اذا اكلته ازال الله في حال
الاحرام قلوبهم يكن وقد استعمل قبل الاحرام فان لم يعلم بقاؤه الى حال الاحرام

في رواية معوية بن عمار وفي الفرق نظر عدم الوجوب بغيره وفي الفرق نظر وجوب ما جاء الى عدم وجوب شيء على المحل فانه سواء اكله فم

كان افضل التاخير

الاصطلاح بان من كثر

فلا شيء عليه وهل يجب ان يقبض على شئ من الظاهر نعم **قوله** او يجوز النجور
 كصبيور ما يتخذه ولا يجي مصدره بضم الباء ولا معنى لاسم المصدر في هذا التركيب
 فلو قال وتجر الكان اولى **قوله** وكذا الفواكه كالانترج هو بضم الهمزة
 والراء وتشد يد الجيم احدى لغاته **قوله** والتفاح ومثله السفرجل فان هذه
 لا تعد طيبا ولا يجب القبض على الالف ومثله الشج والقبصوم والاذخر
 والرواية بالقبض على الالف عند اكل التفاح والانترج محمولة على الاستحباب
 لدلالة غيرهما على ان الانترج لا يعد طيبا **قوله** والرياحين كالورد والنيلوفر
 اختار العلامة في المحتمل التحريم فيها للرواية الصحيحة وهو الاصح **قوله**
 وفي كل ظرف من طعام وفي اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد
 يجب الشاة في اظفار اليدين او الرجلين اذا لم يكن قد كفر عن المأخوذ من الصانع
 فان فعل وجب للباقي لكل ظرف من يديه ورجليه في مجلس واحد وجب
 شاة واحد ولو قلم يديه ورجلا او بعضها او بعض الرجلين في مجلس واحد قدم
 واحد بطريق اولى او في مجلسين ففي اليدين دم وفي الباقي فديته ولو
 قلم يده او رجلا فالعذية دون الدم ولو قلم اليدين في مجلس والرجلين
 في آخر فذان **قوله** ولو اقمى بتقليم ظفر فاداه لزم المفتي شاة **قوله** ان شرط
 لذلك كون المفتي مجتهدا وعد لا يحتمل ذلك لان الوصفين شرط في جواز
 الاستفتاء ويحتمل العدم نحو النص وكلام الاصحاب عن اعتبارهما وفي
 الدرر كس لا يشترط الاجتهاد وظني انه لا بد ان يكون المفتي بزم المستفتي
 ممن يرجع اليه في الفتوى فلا يشترط اهرامه وقطاعه ولو تعد المستفتي الاداء

تجر هذه راجع الى كذا ما يذكر في النجور

ولو كان له الصنيع زائدة او
 في زائدة فانظر الى هذا
 كالاصلية في دروسنا

ولو تعدد المفتي فمقتضى ما ذكره
 التعدد عليهم ولا يقتضي الاول
 ويحتمل التعدد في الاثر فيقتضي
 تعدد العالم في الاداء
 في دروسنا

فلا شيء على المفتي **قوله** المحيط حرام على المحرم فلو لبس كان عليه دم ولو اضطر
 الى لبس **قوله** القبا قلبه غير مغلوب وجبت الشاة على الظاهر ولو لبس
 المحيط بالبدن وهو الثوب المشوح كله وليس محيط ببناء على تحريم لبس او
 عقد الا زار بناء على تحريم عقده او زوال الطيلسان ففي تعلق العذية نظر **قوله**
 حلق الشعر وفيه شاة او اطعام عشرة مساكين لكل منهم مد وقبل سنة لكل
 مدان او صيام ثلثة ايام **قوله** وحوب الكفارة معلق بمسمى الحلق وان قال المشعر
 ومطلق الازالة بنورة وغيره كالحلق والقول باطعام عشرة مساكين هو المشهور
 بين الاصحاب **قوله** ولو فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يلزمه شاة وكذا
 العسل ايضا وبه صرح في الدرر وسوينبغي ان يكون التيمم وازالة العناسة
 كذلك ولا فرق في الوضوء بين الواجب والذنب وينبغي في العسل والتيمم
 كذلك **قوله** ولو نتف احد ابطيه اطعم ثلثة مساكين ولو نتفما لزمه
 شاة الحلق كالنتف في ذلك ويلوح من بعض عبارات ان الازالة مطلقة
 كالنتف ولو زال بعض شعر الابط لم بعد الحاقه بالابط جميعا لان ازالة
 الشعر مطلقا محرمه وحققا وجوب الدم الا ان ما يجري للابط جميعه يجري
 لبعض بطريق اولى **قوله** وفي التظليل سائر اشاة وكذا الوضوء على راسه
 ثوب او طيبة بطين فستره او ارتس في الماء او حل ما يستره لا بحث
 في وجوب الشاة للتغطية الراس ثوب او طين سائر او بار تاس
 في الماء لا ينجو خاصة على الرأس وكذا التحريم لو حل سائر او لا يحرم تليده
 الشعر بالعسل والصنع الفاقد وكذا استرة باليد ذكره في العنتري وبالجواز

ولو لم يسم حلقا فمقتضى مسمى
 في دروسنا

وجب العذية بتقليم بعض
 في دروسنا

فان زادة
 في الدرر
 في الدرر
 في الدرر

رواية ولو وضع على راسه ما يظلم مع التغطية لم يجد وجوب كفارة بن اما
 التظليل فان اطلاق الحجاب الشاة به يحتاج الى تحقيق لانه ربما اوتهم وجوب
 الكفارة بمس التظليل وتعددها بتعددها اذا تغير الوقت كستر الرأس لان
 النقط ان السراحي باللبس ليس كذلك فان الاحجاب في كفارة الاستطال
 اقوالا لكل يوم وشاة لكل يوم وشاة لكل سنة لا اعمدة التمتع وجهه فان
 فيها شاتين على قول قوي وشاة لكل يوم ان كان مختارا ومجلة المدة ان كان مضطرا
 واختار العلاقة في المنتهى وجوب دم واحد وهو ظاهر اختياره في التذكرة
 والمختلف وغيرهما والاخبار لا تنهض بزيادة وجوب دم في السك المختار
 والمضطر ويوضح منها انه لا فرق في ذلك بين القليل والكثير والمنكر وغيره وهو
 قوي **قوله** المجدل وفي الكذب من مرة شاة ومربعين بقرة وثلاثة مازاد
 على الثلث اذ لم يكن قد كفر عن الاول فان سبق التكفير عما فعله ففي
 ما ياتي بعد ذلك مقتضاه **قوله** وفي الصدق ثلثا شاة ولا كفارة فيما دونه
قوله ولو زاد على الثلث ولم يسبق التكفير عن الثلث ففي الجمع شاة
 اما لو سبق ففي ما ياتي بعد ذلك مقتضاه **قوله** قلع شجرة الحرم وفي الكبيرة
 بقرة ولو كان محلا وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمة وعندى في الجميع تردد
 من الشاة من ضعف مستند ذلك ومن اعتضاده بالشاة والاصح الوجوه
 وهو المشهور بين الاصحاب ولا فرق في الحكم بين المحل والحرم وبينه في تحريم
 الشجرة كون شئ منها في الحرم سواء كان اصلها او فرعها والمراد بقطع الشجرة
 قطعها من اصلها وهو في معنى القلع وبه عتبر كثير من الاصحاب واما الابعاض

فانه لما لم يكن لها مقدار شرعا وجب فيها بالقيمة السوقية وهذا في غير العنصل المنكر
 الذي هو في حكم المبان واليابس وكذا الشجرة اليابسة **قوله** ولو قلع شجرة
 منه اعادة ولو جفت قيل يلزم ضمها المراد ان اذ اقلع شجرة من الحرم وجب
 عليه اعادةها الى الحرم كما كانت مفروسة سواء موضع القلع وعينه قال ثبتت
 فلا شئ عليه اصلا وان جفت فكفارة القلع بها لها واعلم ان قوله ولو جفت
 قيل يلزم ضمها مرادها موثمة شوت ضمان شئ بالانجاف سوى كفارة القلع وعبارة
 النية اعدا محجب من يده فانه قال فان جفت قيل ضمها ولا كفارة ولا يحصل
 لها وحكم المسئلة انه بالقلع يجب الكفارة فان اعادة ما غرسها ونبتت
 سقطت الكفارة والا فوجهها باق ولا كفارة في قلع الخشيش وان فاعله
 ما فوفا لا يجب في قلع الخشيش سوى قيمته سواء كان يابسا او اخضر اما قطع
 اليابس فيجوز ولا شئ عليه **قوله** ومن ستمل دهنًا طيبا في الزمان ولو في
 حال الضرورة كان عليه شاة على قول هذا القول هو المعتمد **قوله** وكذا قتل
 فيمن قلع ضرب الخ هذا هو المعتمد وبه رواية مقطوعة وطاهر كلام المنتهى
 انه مع الحاجة المحذورة لا شئ عليه وتشهد له رواية الحسن الصيقل وفيه قوة
 وهل يلحق به السن فيه احتمال والطيب بوزن قيمه الدهن المشتعل على ما في الطب
قوله ويجوز لكل ما ليس بطيب من الادوية كالسمن والسمج ولا يجوز
 الادوية به ولو فعل ذلك مختارا او مضطرا فحل يجب الكفارة قال
 الشيخ ست اعرف به لضا والاصل البراءة وصرح في المنتهى بعدم الكفارة
 فيه وهو قوي **قوله** اذ اكر الرطوي لزمه بكل مرة كفارة قد سبق في الصوم

ان

الطبيب

مما ذكره

لا كفارة في غير الطبيب منه

تحقيق معنى تكرار الوطى **قوله** ولو كرر الخلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر
 الكفارة وان كان في وقتين تكررت الملاءمة من الوتين الوقتان المختلفان
 عرفنا قال في التحرير كان يخلق بعض راسه عذوة وبعضه عشية ومستند ذلك
 صدق التعدد العرفي **قوله** ولو تكرر منه اللبس والطيب فان التحد المحل
 لم يتكرر وان اختلف تكرر في رواية محمد بن مسلم ان لكل صنف من الثياب
 فداء وفي المنهني لو لبس قميصا وعمامة وسراويل وجب عليه لكل واحد فدية ولا
 ماس به وعلى هذا فلو التحد الصنف اعتبر اتحاد الوقت عادة وعدمه لا اتحاد
 المجلس وكذا القول في تكرار الطيب فمتى تراخي الزمان كساعة ثم ساعة
 اخرى كذا في عبارة الشيخ ثبت التعدد وهذا اذا لم يكره عن السابق فان كفر
 عنه وجب ما بعده كفارة اخرى اما القام فيعتبر فيه اتحاد المجلس واختلافه
 للنص **قوله** تسقط الكفارة عن الجاهل والناسي والمجنون الا في الصيد
 فان الكفارة تلزم ولو كان سهوا لا ريب ان الكفارة في الصيد يجب على العامة
 وغيره وعلى المجنون وغيره فان كان قد احرم به الولي فالكفارة عليه وان
 طرأ جنونه بعد الشروع فالكفارة في ماله هذا هو الذي تقتضيه النظر **قوله**
 وقد تجب بالنذر وما في معناه والاستحجار والافساد والعوات والرجل
 الى ملكة الملاءمة بالعوات فوات الحج فانه يجب ان يتحمل عبقر مفردة بان
 يقلب الحرام الى احرام العترة ثم يأتي بافعالها ويتحمل الملاءمة فلا فساد
 العترة فانه يجب اتقانها وقضاؤها **قوله** مع اشفاء العذر وعدم تكرار
 الدخول من العذر ان يكون الداخل عبدا ولم ياذن له السيد وكذا الدخول

في كل واحد من هذه
 ما لا يكره من تكرار
 الوطى في وقت واحد
 ولو كرر في وقتين
 لم يكره

كتاب العمرة

باعتبار مباح **قوله** والمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام اي يلزم باصل الشروع
 ولا ريب انه مع الاستطاعة ولو استطاع الحج الافراد دون حمة فلا تقرب
 وجوبه لان كل منهما مكسب مستقل وينبغي ان يكون العكس ايضا كذلك **قوله**
 وافضلها ما وقع في رجب فقد ورد انها تلحق بالحج في الفضل **قوله** ومن احرم
 بالمفردة ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع ويلزمه دم انما يجوز له ذلك اذا لم يكن
 المفردة متعينة عليه بسبب من اسباب التعيين **قوله** ولو دخل مكة متعينا
 لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحج لانه مرتبط به وذلك لان عمرة التمتع كالجزء
 من الحج **قوله** نعم لو خرج بحيث لا يحتاج الى استيناف احرام جاز هذا مستثنى
 مما قبله والمراد به لو خرج وعاد قبل ان يصير من عودته واحلاله من العمرة شهر حار
 اما لو خرج على وجه يقتضي تحلل الشهر او عزم على المفارقة فانه لا يجوز **قوله**
 ويكره ان يأتي بعمرتين بينهما اقل من عشرة وقيل يحرم والاول اشبه وقيل لا
 يكون في الشهر الا عمرة واحدة والاصح جواز توليها على كراهية والافضل
 ان يكون بينهما شهر واقله عشرة ايام **قوله** وهو واجب في العمرة المفردة
 بعد السبعين كل معتمر من امرأة وخنثى وخصى وصبي وكذا المجنون اذا احرم
 به الولي او تجدد جنونه بعد الشروع ويجب على الولي ان يمنعهما من النساء
 قبل الاثنيان به ومتى لم يأت **قوله** المعتمر بطواف النساء يحرم عليه التلذذ
 وبين والعقد على الاصح **قوله** ولا على المملوك سواء اعتق بعضه ام لا وسواء
 امر سيده ام لا **قوله** بشرط وجود الامام المراد بوجوده كونه ظاهرا متكاملا من
 التصرف او من نصبه للجهاد يتحقق نصبه للجهاد ونصبه اليه ونصبه

اذا كانت من اهل البيت
 او كان من اهل البيت
 على

كتاب الجهاد

في قطر على وجه العموم بحيث يتناول الجهاد **قوله** ولا يتعين الا ان يعينه الامام
لاقتضا المصلحة او لقصور القايين عن الدفع الا بالاجماع او تعيينه على
نفسه بنذر وشبهه سوق العبارة يقتضي ان تعيينه بتعيين الامام اما
لاقتضا المصلحة ذلك باعتبار جودة راي المعين حسن تدبيره او شدة
اطلاعه على احوال ذلك القطر مثلا واما لقصور القايين بالجهاد عن الدفع
الامع ذلك المعين فيكون اقتضا المصلحة مع تعيين الامام وكذا يكون قصور
القايين مع تعيين الامام موجبا للتعيين وظاهر ذلك يقتضي ان لا يكون
القصور بذاته موجبا للتعيين وليس كذلك ويرد عليه ايضا ان التعيين
لقصور القايين تعيين لاقتضا المصلحة والاولى ان يكون التعيين حاصل
بموجبها تعيين الامام ومنها عجز القايين ومنها النذر وشبهه واعلم ان الجهاد
في الاصل واجب كفاي الا انه قد يصير عينيا بالعارض فلا يكون تعيينه متافيا
ما هو عليه في اصله **قوله** ويغنيها عن عدو ويخشيها منهم على نفسه وعبارة
الشيخ يقتيد العدو الذي دهم اهل الحرب بكونه كافرا فعلى هذا الوجه
المسلمون لم يجب الدفعة فيساعدونهم فاعان نفسه اى يجب ان
يقصد ذلك **قوله** ولا يكون جهادا اى فلا يسقط عنه احكام العمل والتكليف
لو قتل ولا يحرم عليه الفرار **قوله** والمرضى المانع من الركوب والعدو
اى المانع من مجموعهما ولو بالعجز عن واحد لان قدرته على الركوب لا يفيد
اذا قد يصير ما شيا يتصل بانه ونحو ذلك فيصير ما شيا ويحتاج الى العدو
قوله ويختلف ذلك بحسب الاحوال يمكن ان يكون المراد ويختلف الفقهاء المانع

بحسب اختلاف الاحوال والاشخاص فكم من شخص يعيد فقيرا باعتباره او
بذلك الاعتبار لا يعد فقيرا رب حالة لا يمنع فيها الفقر من الجهاد لكن
يجاد في بلد حيث لا يلزم قوات كوفته ونحوها ولا يمكن ان يكون الضمير لجهاد
الى كل من الفقر والمرض لان بعض الامراض بالنسبة الى بعض الاحوال قد لا يكون
مانعا من الجهاد وان منع من الركوب والعدو كما لو كان القتال في موضع
لا يحتاج الى ركوب ولا عدو **قوله** ولو كان جالا وهو معسر قبل له مفود وهو
بعيد قبل له منع لان في الجهاد وذباب نفسه والافضح لعدم **قوله** لو
تجد العذر بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه على نزوه الامع العجز عن القيام
به مشاؤه من عدم قوله فتح اذا القيم فيه فاثبتوا من ان وجود العذر
مانع من وجوب الجهاد والاصح السقوط الا ان يلزم في المسلمين انفسهم
وتحاذل فلا يسقط **قوله** واذا ابدل للمعسر ما يحتاج اليه وجب ان
قبل البذل لو كان على وجه لازم والافضل شكل الوجوب لانه واجب مشروط فلا
يجب تحصيل شرط كالج **قوله** ومن عجز عنه بنفسه وكان موسرا وجب اقامته
غيره وقيل يجب وهو شبهه الاصح الوجوب والمراد انه يتعلق به وجوب
الاستيثار كما يتعلق بالقادر وجوب الجهاد على الكفاية ويسقط بوجود
من فيه كفاية **قوله** ويجب المهاجرة عن بلد الشرك على من يضعف عن اظهار
شعار الاسلام مع الكفنة اذا كان المكلف غير قادر على اظهار شعار الاسلام
في بلاد الشرك والمراد بها الامور التي يختص بشركها دين الاسلام كالصلوة
والاداء وصوم شهر رمضان وحل الاربع وتحريم ما زاد ونحو ذلك وجب

تحاذل معركه اذ قد يشق
واليس كذا في ضعيف كونه
عجز الوجوب في مواضع الاول اذا كان
البذل للامام على ان اذ كان البذل
على وجه لازم بحيث يحتاج الى البذل
لنحو العجز عن الجهاد الى البذل كما
اذا جفت عليه الحاجة اليه في الجهاد الثالث
الرابع اذا ابدل له جهدا فانه لا يجب من وجوب
بعد البذل الوجوب للمكلف كما لو استأجره او طرد
وذلك وجوبه ما ذكره في كونه عدم الجهاد
عدم وجوبه كسقط شرط الوجوب
ارضا على

عليه المحاربة عنها الى بلاد الاسلام واصل الشعائر الثوب الاضيق بالبدن و
 ما وروى من قوله لا تجزى بعد الفتح فهو من اجل ان المراد لا تجزى من مكة
 لانها صارت بعد الفتح بلاد الاسلام وان المراد سقوط الحجرة عمدة لان
 معظم البلاد صارت بعد الفتح بلاد الاسلام فلا يجب الحجرة الا على بعض وجه
 هذا التنزيل الجمع بينه وبين دلائل وجوب الحجرة فانها عادة ولان مقتضى وجوب
 الحجرة وهو الضعف عن اظهار الشعائر في الموضعين موجود والى هذا اشار
 المصنف بقوله والحجرة باقية مادام الكفر باقيا اما من لا يضعف عن اظهار شعائر
 الاسلام لكونه ذا بصيرة وعشيرة فان الحجارة لا يجب عليه وينقل عن شيوخنا
 الضبيد ان البلاد التي يتجزأ المكلف فيها عن اظهار شعائر الايمان يجب الخروج
 عنها وجنح الان الظاهر ان هذا انما هو مع ظهور الامام عند بحيث يرفع
 التقية اصلا او ركنها مع عينته فهذا الحكم غير ظاهر لان جميع البلاد لا يظهر
 فيها شعائر الايمان ولا يكون انفاذا الا بالمسائفة وان تفاوتت في ذلك
قوله لحفظ الشجر الشجر هذا هو الموضع الذي يكون بين بلاد الاسلام والكفر
 يخاف منه هجوم المشركين على بلاد الاسلام وكل موضع يخاف منه يقال له شجر
قوله ولو نذر المربطة وجبت مع وجود الامام وفقدته وكذا لو نذر ان
 يصرف شيئا في المربطين على الاصح وقيل يحرم ويصرف في وجه البر لا مع
 خوف الشنعة والاولى كشيء لو نذر المربطة في حال الغيبة وجبت
 لانها طاعة فيبعت نذرها وقضية قول الشيخ بانه لا يجب صرف المال
 الذي نذره المربطين اليهم الا بعد اخاف الشنعة انه لا يجب الوفاء بنذر

المربطة

المربطة لا مع خوف الشنعة والمختار الوجوب ولو نذر المربطين
 شيئا وجب صرفه اليهم سواء كان الامام طاهرا أو مستورا وسواء
 خاف الناذر على نفسه بترك صرف ما نذره الشنعة من المربطين
 باخلاله بالنذر اولا وقال الشيخ وجماعة لا يجب صرف ذلك الى المربطين
 بل يصرفه في وجوه البر الا ان يسمع نذره احد من المربطين فيخاف
 على نفسه الشنعة بتركه تعالى على رواية لا تمنع حجة على ذلك والاصح
 الوجوب ايضا **قوله** ولو اقر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام
 مستورا وقيل ان وجد المستأجر او ورثته رد ما والا قام بها والاول الوجوب
 من غير تفصيل الاصح الوجوب والقول المحكي ضعيف **قوله** اما لكم
 ان تعلموا انما التقلد الى الاسلام قيل يمكن ان يكون لغا ونشر امر تعالى ان يكون
 لكم للبقاء ولتقلدكم الى الاسلام للمقتسمين الاقر من لان البقاء مسلمون
 وانما يطلب منهم عن الخروج عن طاعة الامام وفيه شيء لان البقاء عندنا
 كفار مردون فان قيل فكيف قيل امير المؤمنين ع توبة من تاب من الخوارج
 مع ان المرتد لا يقبل توبته عندنا قلنا يمكن ان يكون الشهادة عذرا في قبول
 التوبة قبل دفعها والذي ينبغي تعلو الحكيم بالافساح التوبة فانه يطلب
 نقل كل منهم الى الاسلام مع التمسك منه والا فيطلب منهم عن المسلمين
قوله والاولى ان يبذل بقتال من عليه الا ان يكون الا بعد اشتداد خطر
 هذا الحكم واجب لقوله نعم قاتلوا الذين يلوونكم من الكفار والامم للوجوب يلحق
 بالحوث من الاعداء اذ كان الاقرب بها ونا لاضرر منه وان لم يحث من الاعداء

وكما يجب قتال الاقرب قتل من يليه كذا يجب قتال القريب قبل من يليه
ايضا وبهذا **قوله** الابعاد الدعاء الى محاسن الاسلام هي الشهادة
والاقرار بالتوحيد والعدل والنبوة والامامة وجميع شرائع الاسلام
واحكامه **قوله** الا المتحرف المتحرف الاشغال من حالة الى حالة
الفرى هي ادخل من تمكنه من القتال كطلب منع الموقف ونحوه **قوله**
او نسوية لامية هي بالهزيمة الدرر **قوله** او المتحرف الى فيه المتحرف بالتحرف
الى فيه الانضمام اليها ليستجد بها في القتال مع صلاحيتها لذلك اي كونها
بحيث يترجي فيها ذلك فلا يجوز التحرف الى نحو الرضى والمهرى الذين لا دفاع
فيهم ويشترط ان لا يكون بعيدة جدا بحيث يخرج بالتحيز اليها عادة عن كون
مقاتلا **قوله** ولو غلب عنده الهلاك لم يحز النظر وقيل يجوز لوقوعه
ولا تلقوا بايديكم الى الهلكة والاول اظهر لقوله تع اذا القيم فيه فاشتبوا
فرض المسئلة فيما اذا كان العدو على الصعف او اقل والاصح وجوب
الوثبات وتمنع كون الوثبات على هذا الوجه القاء باليد الى الهلكة
قوله وان غلب القطب قبل يجب الانصراف وقيل يجب وسببه
عدم وجوب الانصراف قوتى لان نيل الشهادة عرض مطلوب ولان
ظاهر قوله تع كم من فيه قليلا غلبت فيه كثيرة باذن الله الترغيب
في الثبات **قوله** ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الوثبات
وقيل يجب وهو المروي هي رواية الحسن بن صالح عن عاصم بن عدي
قوى **قوله** ويحرم بالقاء السم وقيل بكراهة وهو اشبه الاصح التحريم ان كان

الاستعداد
نصرت هذا المتن

الفتح بدونه ولو رد الرواية بالمعنى عنه **قوله** ولو ترسو بالنساء الصبيان
منهم كفت عنهم الا في حال التمام الحرب لاربيب انه لا يجوز قتل النساء الصبيان
من الكفار ولو ترسو اهلهم الا اذا كانت الحرب قايمة ولم يكن توقي النسي
ولا يلزم القتال دية ويلزمه الكفارة هي كفارة واحدة لظاهر قوله تع فان
كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن بغير ريقية مؤمنة ولقائل ان يقول ان
الآية واردة فيمن قتل المسلم خطأ وما نحن فيه من قتل القتل العمد حيث
ان الرامي بالترس السم فيحمل الجواب دية العمد الا ان يبق انه لما لم يكن
في الاصل قاصدا قتل المسلم وانما المطلوب قتل الكفار لم يجعل عامدا
او ان هذا القتل لما كان ماذونا فيه شرعا وما مورايه لم يكن عمدا وكل
من الامر من احتمال وكيف قلنا فينبغي ان يكون الدية من بيت المال لان
ذلك من مصالح المسلمين **قوله** ولا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان
ولا النساء منهم ولو عاونهم الامم الا اضطرار لو قال ولو عاونوهم لكان
اشمل وكذا لا يجوز قتل الخنثى المشكك لا الشيخ الهرم الغالي ولو عاون
الشيخ فالمناسب جعله في جملة المعانلة **قوله** ولا يجوز التمثيل بهم ولا
الغدر اي لا يجوز التمثيل بالكفار حين قتلهم بمثل جديع الا انوف ولا اذان
ولا يجوز العذر بهم بعد الامان **قوله** وليتجنب ان يكون القتال بطرزال
لان ابواب السماء تفتح عنده ولان اقرب الى الليل وتقبل الرصم و
تترك النظر وهو اقرب الى الليل واجد زمان يقل القتل وان يكون بعد صلاة

قوله

عالم ص

العذر ترك الوفاء
عذر موافق كونه
جوع مدال عن مسوط
يريد ان لب كونه من جنس وكثرة

انظر من لانه رجا حصر وقت صلواتها فلا يمكن ان اولها **قوله** وان تعرب
 الاربعة وان وقعت به اى يكره للمسلم ان تعرب وابته بدليل قوله وان
 وقعت به ومرجع الضمير لدلول عليه بالمصدر الحاصل من ان والفعل ولا
 يحرم ذلك اما الكراهية فليثبت انتهى من ذلك وانما عدم التحريم فلان
 الناس مسلطون على اموالهم ولان التنازل والبراءة رجا اوى الى استعانة
 الكفار بها وقد فعل ذلك جعفر بن ابى طالب حيث علم انه مقتول
 واما وابته الكفار فجوز ان تعرب لانه يقتضى الى اعتناهم ويجوز خلاف الذب
 بالذكاة على كل حال **قوله** والمبارزة بغض اذن الامام وقيل يحرم الاتصاف
 ويحرم طلبها لما ورد من النهي عنه وانه يعنى **قوله** ويجب المبارزة اذ رتب
 اليها الامام ويجب اذ الرتب لهما بان امر شخصاً ببيعة بها ولو امر بها في الجملة
 فهو واجب كفايى ولو منع منها مرم قطعاً ولو طلبها المشرك يستحب
 للقوى الموائى من نفسه بالنفوس الى فعلها لكن يجب له ان يستاذن الامام
 لا ما امر ان ياذن **قوله** ولو لم يطلب له لم يحرم محاربة وقيل يجوز له بشرط الامان
 حتى يعود الى فية الاصح عدم جواز محاربة **قوله** او يصحب رفقة فيقتولها
 اصالة اى يتوهم صحبتها اماناً فيكون مرجع الضمير بانفسه يصحب **قوله** ويجوز
 ان يلزم الواحد من المسلمين احاد من اهل الحرب المراء باحاد الكفار اليكثيرين
 والتعاقد القليلة والحصن الصغير واعلم ان يذم بضم اوله وكسر ثانيه مضاع اذم
 اى اجاز **قوله** وهل يذم لقرية او حصن قيل نعم كما اجاز على عليه السلام فامام الواحد

الاربعة

اى اذ التفرع

العدد

العدا

لحصون من الحصون وقيل لا وهو الاشبه الاصح العدم لكن الحصن الصغير
 مستثنى لانه يلحق بالاحاد وكذا كل كناية علم بها ذلك من قصد العائد اى و
 كالذى دل على الامان صريحاً كل كناية علم بها بقصد ذلك فيكون الواقع
 فى العبارة هو الكناية بالنون بدليل مقابلتها واعتبار علمها قترانها بالقصد
 ويمكن ان يكون الكناية بالناء المشناة من فوق وكيف كان فكما دل على ارادة
 الامان من كناية وكتابة فهو مشتمل للامان **قوله** ولو قال لا ياس عليك او لا تخف
 لم يكن زاماً لم يضمن اليه ما يدل على الامان الضميمة كالقتران بالحياة والتعالية
 كما لو طلبهم ليؤمنهم او طلبوا منه الامان فاطهر الرضا بذلك وقال لهم هذا اللفظ
 وامثاله **قوله** ولو اقر المسلم انه اذم لشرك فان كان في وقت يصح منه انشاء
 الامان قبل اى فان كان الاقرار في وقت يصح انشاء الامان فيه كما لو كان
 كما لو كان جامع للصفات المعبرة فى العقد والام يعتبر كما لو كان المشرك
 ماسوراً وان اسندته الى ما قبل الاسر **قوله** ولو اذى الحربى على المسلم الا
 فانكره فالقول قوله من غير احتياج الى اليقين لان القتل والاسر كان ثابتاً
 على الحربى ويجوز دعواه لا يسقطان وانكار المسلم لا ياتى على حق بترتيب
 عليه بل على ما يقتضى سقوط ما قد علم ثبوته **قوله** وفي الحالين يرد الى ما منه
 ثم هو حرب اى فى حال انكار المسلم دعوى الحربى الامان وفى حال الجلولة
 بين المسلم وبين الجواب وانما يرد الى طامنة المشبهة **قوله** واذا عقد
 الحربى لنفسه الامان ليسكن فى ادم الاسلام دخل ما يتبعه لان الاثاف
 المال ضرر والامان يقتضى عدم الضرر **قوله** اشترط امانة لنفسه ودون ماله

ان كانا معا
 ان كانا معا
 ان كانا معا
 ان كانا معا

لا يثبت تبعاً فيقول تبعاً لانا نقول قد علمت التبعية في الثبوت لافي الزوال
والاصل عدمها **قوله** ولو اشترى المسلمون فاسترق ملك ماله تبعاً التبعية في الملك
لا في المالك لان المال يكون للامان **قوله** ايضا العدم لا يخاف عليه واشفاء السلطة
عنه ولو عتق بعد ذلك لم يعد الى ملكه بخبر وجه عنه **قوله** فسرقة وجوب اعادته
اي فسرقة شياً والصغير في وجوب اعادته يعود الى شئ فان لم يكن مذكوراً لانه مدلول
عليه بسرق فانه يقتضيه **قوله** وحرم عليه ليولهم بالشرط لانه شرط صحيح
من اهل في محله فيدخل في عموم المؤمنين عند شرطهم **قوله** ولو اطلقوه على
مال لم يجب الوفا به لان الحر لا عوض له **قوله** ولو اسلمه الحر في ذمة مبر
لم يكن للزوج مطالبة ولا لوارثها لانها اهل حرب ولا امان لها على هذا المهر وبنحو
الذي قلنا ان قلنا بان المديون اذا اسلم سقط دينه من ذمته كما بينا ما كان فهذا
الحكم صحيح وان قلنا ان الذي سقط عنه ما كان عتقاً او اطلاقاً وان ثابتت
بالسراحي كالتشني ونحوه فهذا الحكم مشكل فان الصداق ثبت في الذمة بالشرعي
فلا يسقط كالتشني وقد صرح جمع من الاصحاب بعدم السقوط في الفتن ونحوه
قوله ولو ماتت ثم اسلمت او اسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم دون
الحرابي اما اذا ماتت قبله ولها وارث مسلم ثم اسلم فلا استحقاق وارثها المسلم
المهر قبل اسلام المهر الزوج فلا يسقط من ذمته بل يطالب به الوارث المسلم دون
الحرابي على ما سبق وبجى فيه الاشكال السابق واما اذا اسلمت قبله ثم ماتت ثم اسلم
فاظهر لان المهر في ذمته عند الاسلام حق مسلمة فان كان لها وارث مسلم ولا وارثها
الا لأم **قوله** ويراعى في الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة ويشترط ايضا ان

يكون مجتهداً في احكام الجهاد لا امتناع الحكم من غيره **قوله** وهل تراعى المذكورة
والحرية قبل نعم وفيه تردد بنينا من اصاله عدم الاشتراط ومن ان المهر والعبد
ليس اهل لرتبة الحكم والاصح اشتراطهما **قوله** ولو مات احد من رجلين الباقي
لان الحكم منوط برأى الجميع لان الظاهر من تعيين المتعدد عدم الرضا بحكم واحد
قوله ولو حكم بالقتل والبيع واخذ المال فاسلموا سقط الحكم في القتل لافي المال
انما يسقط الحكم بالقتل خاصة على الاصح لان الاصل لا يحقن الدم ولا ينفى الاشتقاق
قوله فان كانت المعاملة من ماله ديناً اشترط كونها معلومة الوصف والعدد
وان كانت عيناً فلا بد ان يكون مشاهدة او موصوفة وذلك لان هذا
جعلاً وشروطها العلم بالعوض لكن سياق في المعاملة انشا الله تعالى ان جعله
العوض لا يهدح اذ الميركس مانعة من التسليم كالمال قال من روى عبد بن الفضل
قوله وان كانت من مال الغنيمة جاز ان يكون مجزأة كجارية ونوب الفرق
بينه او ما قبله ان الحاجة تدعو الى هذا وورد البعض بجوازه واعتقاده الاجماع
بخلاف السابق **قوله** وان تغامر فسمحت العدة ويردون الى ما منهم
ويحتمل عدم الفسخ لان مراعاة المصلحة العامة اولى من مراعاة المصلحة الخاصة
فان اختلف مال الغير عند معارضة المصلحة الكلية او توقفت دفع الضرر
الاقوى عليه جاز وقد يجب والاصح اتباع المصلحة في ذلك فان كان نقض الصلح
لا يضر بالمسلمين لقوتهم واستقلالهم بنقض واخذت الجارية والا لثبي و
دفع اليه قيمتها **قوله** فاسلمت قبل الفسخ لم يدفع اليه سواء كان المحلول
له مسلماً او كافراً لانها قد عصمت نفسها باسلامها ولا يجوز استرقاقها **قوله**

وكذا لو اسلمت بعد الفتح وكان المبعوث له كافرا اى تدفع اليه القيمة لان الكافر لا يملك
المسلم **قوله** والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة فاما المسلم
اى ان كانت الحرب قائمة وقت اسرهم ولو اسلموا والحال هذه فعبرة العلامة
في التذكرة والمشتبه والتحرير شعر بالتوقف في الحكم والشيخ رحمه الله يكون الامام عليه السلام
مخيرا بين المن والعزاء والاسترقاق ولم يصرح المصنف بما يشي وعدم نصريحه
باحتلال امرين احد مما منع هذه الاحكام الا ان لم يكن له استرقاق في حال الكفر
ففي حال الاسلام اولى وهو قولى متين الثانی التبعين الاسترقاق كما هو قول بعض
العلماء لان المن مضيع للمالية الثابتة بالاستيلاء والعزاء لم يثبت قبل الاسلام
فكذلك بعده استصحابا لما كان والاول اقوى **قوله** والامام مخير ان شاء ضرب
اعناقهم وان شاء قطع ايديهم واسرجلهم من خلاف هذا تخيير في صنف القتل
وهل هو تخيير مصلحة واجتهاد ام تخيير شهوة لم يجد نصريحا بشئ والمتبادر انه
تخيير شهوة **قوله** وتركهم يموتون حتى يموتوا يتزفون بضم الباء وفتح الزاوى
قوله حتى يموتوا تنبيه على انه لا بد من موتهم فلو لم يموتوا فلا بد من الاجازة **قوله**
وان اسروا بعد تفتن الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين المن والعزاء
والاسترقاق هنا احكام الاول التخيير تخيير اجتهاد في المصلحة لا تخيير شهوة وبه
صرح العلامة في التذكرة والمشتبه لانه وفي المسنين فلا بد من تخرى المصلحة لهم
الثاني لاضيق بين الكتابي وغيره على الاصح للجمهور وخرق الشيخ حكمه بان غير الكتابي
يتخير بين المن والعزاء دون الاسترقاق لانه لا يقر على مية وهو من الثالث
لا يثبت القتل في هذا القسم وابنه بعض الاصحاب وهو **قوله** ولو عجز

انما
رفق
اجزاء
مؤدود
وجنته

عن المشتبه لم يجب قتله ينبغي ان يراد بنفى الوجوب نفي الجواز فيراد بالاعم
توسعا والمادة بالاسير هنا الماخوذ والحرب قائمة لا بعد انقضاءها كما يشعر به
التعليل المذكور في العبارة وان كان كل منهما لا يعلم حكمه الامام فيه لان الاول
مخير فيه بين انواع القتل اما الثاني فانما يتخير فيه بين الامور التي ليس القتل
واحد منها على الاصح **قوله** ولو بدر مسلم فقتله كان بدرا وكذلك
قتله كافرا **قوله** وبكره قتله صبرا القتل صبرا هو الحبس على القتل وفي المشتبه
معتاد بحبس المقتول فان اريد قتله قتل على غير ذلك الوجه روى الشيخ
في الصحيح عن محمد الجلي عن ابي عبد الله قال لم يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
صبرا قط غير رجل واحد عقبته بن ابي معيط الحديث وربما قال ان
المردية التعذيب وقيل قتله جبريل بن الناس **قوله** وحمل راسه المعركة
اى حمل راس المقتول من المعركة ولا يكره لو كان فيه نكابة الكفار **قوله**
ولو سبي منفردا قيل يتبع السابي في الاسلام اى لو سبي الطفل منفردا
عن ابويه والقول للشيخ رحمه الله شكنا بظاهر قوله وانما ابواه يهودانه
وينصرانه فانه قد اقطع عنهما فانفع المقتضى لكفره وقيل ان التبعة
في الاسلام للسالى انما هو في الطهارة خاصة وهو الاولى اقتضارا على
موضع البيهقي **قوله** اذا اسر الزوج لم يفسخ النكاح يعنى من قوله فيما
بعده لو كان الاسير طفلا ان المرد هنا بالزوج الكبير وذلك لان الكبير لا
يترق بغيره والاسير خلاف الصغير ومثله المرأة **قوله** ولو قيل تخيير الغنائم
في الفسخ كان حسنا المراد ان الزوجين اذا كانا رقيقين قبل الاسر حسنة

من مولود الاول على القتل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

حسن كمالها السابى بالبيع **قوله** وكذا لو كانت الحرية حاصلا من السلم
بوطى مباح كالموكان بوطى الشبهة او بملك المتعدي موضع يجوز **قوله** ولو
اعتق مسلم عبدا اذعتيا بالذمة فتحق بدار الحرب فاسره المسلمون حارسا شرفا
وقبل لا تعلق ولا المسم. انما قيد المتعدي بكونه بالذمة من غير ما عني ان عتق
العبد الكافر لا يصح مطلقا واصح القولين انه يشترى عتقا بالعدم وتعلق
الولا لا يقتضى المنع فانه لا يلزم بطلان اصله او اساء **قوله** ملك بنفس بشرط
ان يخرج قبله اى بشرط ان يخرج العبد الى دار الاسلام قبل مولاه والامة كالعبد
فى هذا الحكم نضر عليه فى المشتى عتقا بالاستصحاب **قوله** ومنه من لم يشترط
خروجه والاول اصح الاصح الاشتراط **قوله** فالغنيمة هى الفايذة المكتسبة
سواء اكتسب برأس مال كارباج التجارات وغيرها او ما يستفاد من دار الحرب
الغنيمة جنس يعم المكتسبات بالتجارة والزراعة ونحوهما والحاصل بالهبة
والغلبة باجاف الخيل والركاب والثاني هو المرد منها فعلى هذا الغنيمة
باقية فى موضعها اللغو لم ينقل الى المعنى الثاني كما نرى بعض العامة **قوله**
وقيل يجوز لهم تناول ما لا يدر منه كعليق الدابة واكل الطعام هذا القول اصح
سواء كان الاخذ غنيما او فقير العموم فكلوا مما غنمتم **قوله** او يجوز التلاف
وابقاءه للتحميل وهو حسن يعلم من هذا ان القران لا يكتفى فى ثبوت
الغنيمة وان قويت جدا والالم يظهر المحم بالحليل وطاهرهم الطهارة
نعم لو قلنا ان الغنيمة العارضة لا يمنع حصول الطهارة بالانقلاب لشي
ذلك **قوله** ويمكن ان يرقى فى قدر حصته ويكون الثاني احق باليدى قول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

هذا الاختلاف من لانه لا يعلم وقوع البيع فى المستحقين لذلك المبيع لجواز
ان يخرج فى سهم غيره ولو سلم فان قدر نصيبه محمول لا يصح بيعه والقول
باحقية الثاني بالبدوى سبب استواء نسبتها اليه وانفراد ذى اليد بها
قوله فحكم اللقطة وقيل تعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو محكم وذلك
لانه انما يعرف سنة اذا كان لقطة وعلى هذا التقدير فكيف يرجع غنيمة والاصح
الاول **قوله** قيل ينعق نصيبه ولا يجب ان يشترى حصص الباقيين وقيل
لا ينعق الا ان يجعل الامام فى حصته او حصته جماعة هو احدى ثم يرضى بغيره
شرا حصص الباقيين ان كان موسرا القولان يلتفتان الى انه يملك المحصة
بالاستيلاء او انه بالاستيلاء ملك ان يملك فعلى الاول ينعق نصيبه على الثاني
لا ينعق وعدم الاعتناق قوى **قوله** كل ارض فتحت عنوة وكانت محمية
فى المسلمين قاطبة والغامون فى الجيلة المرد يغتصبها عنوة فتحت بالقر والغلبة
والعنوة يفتح العين المملوكة واسكان النون **قوله** والمرد يكون محمية
كونها كذلك وقت الفتح وهذا احداق ام الارض والثاني الارض التى اسلم
ايها عليها طوعا والثالث ارض الصلح والرابع الأنفال فالاقسام اربعة
قوله والنظر فيها الى الامام يذامع ظهوره عما وفى حال الغيبة يخص بها من
كانت يده بسبب شرعى كاشراء والارث ونحوها لانها وان لم يملك قبتها
لكونها لجميع المسلمين الا انها تملك تبعات آثار التصرف ويجب عليه المخرج والمقاسمة
ويتولاها الجائر ولا يجوز محمد بها ولا منعها ولا التصرف فيها الا بآذنه باتفاق
الاصحاب ولو لم يكن عليها يد لاحد فخصه كلام الاصحاب توقف جواز التصرف

الثاني فى احكام الارض

فمنه اصل ملك

فيما على اذنه حيث حكموا بان المقاسمة او الخرج منوط برأيه وبما كالعوض
عن التصرف فيها على اذنه حيث حكموا بان المقاسمة واذا كان العوض منوطا
برأيه كان المعوض كذلك وتحتل جواز التصرف مطلقا ويلزم احد الامرين
فان قيل كيف يعلم كون الارض منقوضة عنوة او لا بعد تقاول الارزنية
قلنا ما في الجملة قبل النقل الثابت في كلام الفقهاء والموثوق بهم من المورخين فقد
صرحوا بان ارض العراق المقررة بالسواد تحت عنوة وكيفية واما على
سبيل الخصوص فان ذلك يستفاد بقرائن الاحوال ومن جملة الاسباب
ان يكون الخراج مضر وباعلى الارض المعينة او يوجد منها المقاسمة وان
كان ذلك من الجابر لان الاصل في افعال المسلمين الصحة حتى يعالج فيها
قوله ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها المراد انه لا يصح شيء من ذلك
ولا ينفذ في رقية الارض لكنه يصح في آثار التصرف كما صرحوا والمراد
بآثار التصرف العمارة مثل البناء والعرس والزرع والاعداد له فاذا
باع بايع الارض المذكورة مع شيء ذكرناه دخلت الارض في البيع ^{الوجه معناه الخراج}
على طريق التبعية واستحق المشتري الاختصاص بها مادام شيء من تلك
المذكورات موجودا فاذا ذهبت المذكورات وخرت الارض
انقطع حق المشتري عنها وكذا القول في الهبة والوقف وسائر الاسباب
الناقلة للملك وبهذا صرح جميع محققي الاصحاب **قوله** ويعرف
الامام حاصلها في المصالح مثل سند الثعور ومعونة القراءة ونبأ القناطر
على المراد بالمصالح مصالح المسلمين مثل بناء القناطر وعمارة المساجد و

ترتيب ائمة الصلوات والمؤذنين والقضاة وغير ذلك **قوله** وما كان
مواتا وقت الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز احياؤه الا باذنه ان كان
موجودا الموات المذكور من جملة الانفال لا يجوز احياؤه شيء منه الا باذن
الامام فان كان ظاهرا في حال العينة من سبق الى شيء فاحياه ملكه **قوله**
الاول ما يوجد من الارض المفتوحة عنوة في هذه الازمنة معمورا ولا يعلم
حاليه حين الفتح يؤول فيه بقرائن الاحوال ومنها ضرب الخراج عليه واخذ
المقاسمة من اهل نواحيه فان استفت جميعا عمل فيه بظاهر الحال وهو الملك
المقتضى الثاني ما يوجد من هذه الارض سوانا في هذه الازمنة التي لم
تقر على ان كان معمورا من القديم ومضروبا عليه الخراج لكثير من
ارض العراق فهو ملحق بالمعمور وقت الفتح وحيث انه لا اولوية
لاحد عليه فمن احياه كان احق بها وعليه الخراج او المقاسمة الثالث
الموات المتعلق بالامام عند احياه محمي في حال العينة لم يجب فيه
حق الخراج او المقاسمة بحتم لعدم لظاهر قوله من احياه ارضا مبيته
في رد الام بعيد الملك وبوقتيه عدم الثبوت وتحتل الثبوت
لانها ملك الامام عند ملك الغنم لا يباح مجانا ويومي الى هذا قول الاصحاب
في باب الحبس واصل لنا خاصة المساكين والمتأهين والمناكح فان احد
التفسيرات للمساكين هو كون المساكين المستثناه من المنفعة في ارض
الانفال وتحتل بناء ذلك على ان المحمي لهذه الارض يملكها ملكا حقيقيا
او يختص بها مجرد اختصاص فان قلنا بالاول لم يجب عليه احد الامرين

لانه لا يجب عليه في ملكه عوض التصرف وعلى الثاني يجب ولا اعلم في ذلك
 كلاما للاصحاب الرابع لو كانت الارض من الانفال معمورة في حال الغيبة
 كما لو انجلى الكفار عن ارضهم فهل لكل احد التصرف فيها ام يتوقف
 على اذن الامام ام على اذن سلطان الجور وعلى كل تقدير فهل
 يجب فيها ام يتوقف على اذن الامام عوض التصرف لا اعلم في ذلك
 كلاما للاصحاب واطلاق المصنوع وكلام الاصحاب ربما يقتضي
 كونها كالارض الخراجية اعني المفتوقة عنوة **قوله** كان على المصنف
 طسقمها الطسقم مقرب تشكك والمراد به اجرها **قوله** ويملكها
 المحبي عند عدم من غيرها اذن اى في حال الغيبة وظاهر اطلاق
 المحبي يعم المؤمن والمخالف بل والكافر وقد صرح به شيخنا الشهيد في
 بعض الحواشي المأثورة عنه **قوله** ولو باجها المالك من صحتها
 ما عليها الى ذمة البايع والمراد باجها الجزية وذلك اذا ضربت
 الجزية على الارض **قوله** وان كان لها ملك معروف فعليه طسقمها
 ذكر عاثة الاصحاب هذا الحكم كذا ونقيل ان يقول كيف جاز التصرف
 في ملك الغير بغير اذنه قلنا في حكم الارض اذا ضربت للاصحاب اختلاف
 ففي قول انها وان بقيت على ملك مالها الا انه يجوز احياؤها بغير رضى
 مالها على المحبي طسقمها وهو قول الشيخ وشرط في الدرر اذن المالك
 فان تعذر فاذن الحاكم فان تعذر جاز الاحياء بغير اذن وفي قول
 انها يخرج عن ملك الاول فيسوغ احياؤها لغيره ويملكها المحبي فصل العلامة

في التذكرة فقال ان الارض ان ملكت بغير الاحياء كالشراء والارث لم يخرج عن
 ملك المالك بموتها اجماعا وان ملكت بالاحياء فعرض لها الموت خرجت
 عن ملكه وجاز احياؤها مطلقا وفي قول انها على ملك الاول ولا يجوز
 لاحد احياؤها بغير اذنه الا ان تشهد القران بانه قد عرض وكرها
 اصلا او اسافا فانها تخرج بياح لمحبيها كما يباح النقاط السبل المتناثر حيث
 يعلم عرض المالك عنها وبه القول هو الاصح واختاره ابن ادريس وقد
 كتبنا لتحقيق ذلك مسئلة مفردة وبيننا الدلائل من كل جانب والمذكور
 به هنا يخرج على الاقوال الثلاثة فعلى ما اخترناه نيرل اطلاق الحكم في المسئلة
 المذكورة على اذن المالك في الاحياء مع طلب عوض التصرف ومثل
 ما لو تجدد العلم بالمالك بعد الاحياء ورضى بالآخرة كالجبايل
 والسلب السلب محركة على القول من ثياب وسلاح وجبة للمحب
قوله وبما رضى للنساء والعبيد والكفار ان قالوا ما اذن الامام
 الرضخ هو العطاء اليسير المشروط من الوالي **قوله** ثم يخرج المحسن قبل بل
 يخرج المحسن مقدما على الباكية والاول اشبه المعتمد الاول والجواب
 عن الاحتجاج بالآية القول بالموجب فان المشروط كالحارج من الغيبة
قوله حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة ولا فرق بين كون
 ابويه او احدهما حاضرا او لا **قوله** وكذا من اتصل بالمقاتلة من الدد
 ولو بعد الحيازة قبل القسمة يشترط لحاقه بهم وحضوره معهم قبل القسمة
 فان لم يلحق بهم الا بعد فلا شيء له اجماعا **قوله** والفارس سهران وقيل

عليهم بالنسبة **قوله** سواء كانوا عربا او عجميا وقال ابن الجنيدي ان نصارى ثعلبة
 لا يؤخذ منهم الجزية لما قيل من انهم تمصر واقل مبعث البني فيه ولم يثبت
 ولو ادعى اهل الحرب انهم منهم وبذلوا الجزية لم يكلفوا البيعة اقرؤا ولو ثبت خلافها
 اشقت على العمد اى لو ادعى اهل الحرب انهم من الفرق الثلاث وانما لم يكلفوا
 البيعة لانه ربما تقدر او تعسر الاطلاع على احوالهم الا من قبلهم ويقول قولهم في دينهم
 الذي يدعون به ولو رجع بعضهم عن هذه الدعوى لم يدرج في ذمة الباقين نعم
 لو سلم منهم اثنان وسعد لانه شهدا بخلاف دعواهم قبل فيعتكفون فان قيل
 لم لم يحكم بكون ذلك شبهة قلنا لان الامان انما وقع على تقدير شئ رخصه ومع
 علمهم بعد ذلك ان يكون في الامان معلوما عندهم **قوله** ولا تؤخذ الجزية من الصبيان
 والمجانين سواء كان الجنون مطبقا او منقطعا **قوله** ويل سقط عن ائمتهم
 قيل نعم وهو المروى وقيل لا الاصح انها لا تسقط للمعوم وفي التفسير بان ان كان
 ذراعى او قتال اخذت منه والافلاوة **قوله** وقيل يسقط عن الملوك
 هذا هو الاصح لانه مال لا يقدر على شئ **قوله** ولو قيل الرجال قبل عقد الجزية فسال
 النساء اقرارهن ببذل الجزية قيل لا يصح وقيل لا وهو الاصح الاقوى عدم الصفة
 نعم لو كن في حصن ولم يكن التوصل الى فتحه جازي عقد الامان لهن كما لو طلبن
 ذلك من اهل الحرب اما الجزية فلا يجوز اخذها منهن على حال **قوله** ولو كان
 بعد عقد الجزية كان الاستصحاب حسنا المهاد بالاستصحاب هنا استصحاب
 العقد الذي وقع مع الرجال والقول به ضعيف فالاصح بطلانه **قوله**
 فان كان يتيق وقيل يعمل بالاعلى الاصح انه لا الجزية عليه **قوله** ولا حد

انفسال
 انفسال على العود
 ص

هذا هو الاصح
 انفسال على العود
 ص

لهما تقدير بالالى الامام بحسب الاصل هذا هو الاصح **قوله** وما قدر وعلى عليه السلام
 محمول على اقتضاء المصلحة في ذلك الحال هذا جواب عن سؤال تقديره قد
 روى عن علي ع انه يضرب على الفن ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسط
 اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما وتقرر الجواب ان ذلك
 محمول على اقتضاء المصلحة في ذلك الوقت هذا التقدير فلا يجب العمل به
 لو اقتضت المصلحة خلافه **قوله** ومع اشفا وما يقتضي التقدير يكون
 الاولى اطرحة تحقيقا للصعاء اى اذا انتفى ما يقتضي التقدير حيث
 لم يقتض المصلحة قدرا بعينه يكون الاولى اطرحة اى اطرحة التقدير
 لان في ذلك تحقيقا للمعنى الصغار بناء على ان الصغار عدم علم الكافر
 بمقدار الجزية ورميها بانه الامانة او باجراء احكامنا عليهم **قوله** ولا يجمع
 وقيل بجوانه ابتداء وهو الاشبه اى لا يجمع بين الامرين وهو وضع الجزية
 على الرؤس والارضين جميعا والمهاد بقوله وقيل بجوانه ابتداء جواز الوضع
 عليهما من اول الامر واحترز به عما لو وضع على رؤس بعضهم شيئا وعلى
 ارضي بعض منهم فانتقلت الارض المضروب عليها الى من ضربت
 الجزية على راسه فانه لا كلام في جواز ذلك والاصح الجواز اتباعا مع
 اقتضاء المصلحة **قوله** وان تكون الضيافة معلومة بان يعين عدد
 الايام وعدد من يضاف وقدر القوت والادم وعلف الدواب
 وحسن كل واحد من هذه **قوله** ولو اقتصر على الشرط وجب ان يكون
 زايده على قلم مراتب الجزية انما اشترطت الزيادة لتحقيق الامر ان

بعد الاصل لسن

قول المؤلف انما الخلف
في السقوط اذا لم يسم
ص

الحق الجزية والضريبة معا التي هي مشروطة على الجزية زايده او بهذا اصرح
الشيخ في المبسوط والمتأخرون لان مصرها مختلف **قوله** واذا استتم قبل
قبل الحول او بعده قبل الاداء سقطت الجزية على الاظهر لا كلام في السقوط
اذا استتم بعده والاصح السقوط لامتناع اخذ الجزية من المسلم ولان الكلام
بحيث ما قبله **قوله** في شرط الذمة وهي ستة الى قوله والساكن ان يجري
احكام المسلمين التحقيق ان الامور المذكورة على اصناف فصنف لابد
منه في عقد الذمة ولا يعتد به من دونه وهو قبول الجزية والالتزام الى
احكام المسلمين بحيث يجري عليهم لان الصغار في الآية مفسر بذلك على الاصح
وفي معناه ان لا يفعلوا ما ينافي الامان كالغرم على حرب المسلمين وامداد
المشركين وصنع ليسر كتمان في العقد لكن ان شرط عليهم مخالفة العوا نقض
العهد والافلا نقض لكن يقال المخالف بما يقتضيه شرع الاسلام من حاد
تحرير وهو امور ترك الزنا بالمسلمة وكذا اللواط باولاد المسلمين و
السرقه من المسلمين وقطع الطريق عليهم والخمس للمشركين والى اوجه كلامهم
ودلالة المشركين على عوارض المسلمين والتظاهر بالمناكير كغريب الخمر وكل
لحم الخنزير ونكاح المحرمات وصنف ان لا ينقض العهد وان شرط وهو
احداث البيع والكنايس في موضع ليس لهم احداثها فيه وضرب التوك
واطالة البنين بحيث يعلموا على بناء المسلمين او يبايهم وهذا قول
الشيخ وجماعة والاصح ان هذا ايضا ينقض العهد ان شرط كالصنف
الثاني فيرجع اليه وصنف خضاضة على المسلمين ويؤثرهم تبع او بنيهم
فله منقح

المعتمد

لبره

بسبب وجب به القتل على فاعل فينتقض خصاصه عنده ولو ذكر كما دون
السبب او ذكر ذنبه او كتابه بالآية يعني وكذا ديننا وكتبا بخبر فاعل
ذلك ثم ان كان قد شرط في العقد الكف عنه نقض والا فلا اذ لم يسم
ذلك علم ان المصطلح باحدر كعني العقد وهو الالتزام الى احكام
المسلمين بحيث يجري عليهم فلم يذكره فيما يجوزون من الذمة بخالفه وانما ذكره
اخر او اطلاق قوله في الرابع ولو تظاهروا بذلك نقض العهد ليس على من يفتي
وقد سبق انه لا ينقض الامع شرط الكف والمخالفة **قوله** وهل له قتلهم
واسترقاقهم ومفاد انهم قبل نعم وفيه تردد بيننا ومن انهم دخلوا اسرا الام
بامن فوجب رد بهم الى ما منهم ومن انهم باشتقاض امانهم لا امان لهم ولا
شبهة امان فيقتبر الامام فيهم بين القتل والاسترقاق والخن والعداء وهو
الاصح **قوله** سقط الجميع عدا القود والحد واستعادة ما اخذ المظلم
بالجميع ما ذكر من القتل والاسترقاق انه وان لم يسقط القود اذ كان لا قد
فعلوا موجبه وكذا الحد اذ اوقع منهم موجبه وكذا المال اذ اخذه
آخذ منهم فلان ذلك قد ثبت فيستحب حكمه كالدين **قوله** ويستحب
ان يضطر الى اضيق الطرق المراد ان مع استطراق المسلمين يستحب
ان يضطر الذي الى اضيق الطرق بمعنى ان يمنع من صدر المجادة ليعطى
الى جانيها فيضيق عليه **قوله** سواء كان البلد مما استمده المسلمون مثل
الكوفة والبصرة وبعدها **قوله** فلا بأس بما كان قبل النسخ اي في جميع ما
ذكر حتى في التي مصرها المسلمون بان كانت الكمية مثلا في قلاة ثم دخلت

في خطة بلد المسلمين فاذا انتهت كنيته حالهم استدامت احوالهم وقل
لا الاصح عدم الجواز نظائر قوله لا كنيته في الاسلام **قوله** ويجوز مساواة
على الاشبه الاصح عدم الجواز لان الاسلام يعلى **قوله** ويقسم على المساواة
فادول بناء منه على جواز المساواة والاصح عدم **قوله** ولا اعتبار فعال من
الميرة وبين حلب الطعام **قوله** ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور
الاستيطان هو السكنى على هذا القول **قوله** وقيل المراد به مكة والمدينة بالاصح
ان الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخالبها ونواحيها وانما سمي حجازا لانه
مخرج بني نجد وتها كيمس التاء ارض معروفة وراية مكة وقديق مكة تهاية
والخالف الكور واحد مختلف **قوله** وفي الاجتياز به والاعتبار منه تردد
ينشأ من اطلاق الامر باخراجهم منه ومن ان المساواة من ذلك منع السكنى
والاصح الجواز **قوله** ولا جيزة العرب وقيل المراد بها مكة والمدينة واليمن
ومخالبها وقيل هي من عدن الى ريف عبادان طولاً ومن تهاية وما والاها
الى اطراف الشام عرضاً اي ولا يجوز لهم استيطان جزيرة العرب وفي تجديد
قولان احدهما الثاني عدن بالتحريك بلد باليمن والريف هي المزارع موضع
المياه وعبادان بفتح العين وتشديد الباء الموحدة جزيرة يحيط بها شعبان
من دجلة والفرات وانما كانت هذه المدكورة جزيرة لان بحر الهند الذي هو
بحر الحبشة وبحر فارس والفرات ودجلة تحيط بها وانما نسبت الى العرب لانها
منزلهم ومسكنهم ومعدنهم ولا يجوز لهم الاجتياز بالحرم اصلاً ولودفن احد منهم فيه
نبش قبره **قوله** وهي المعاقدة على ترك الحرب مدة معينة زادت في التواعد

الاعتبار

كل دور كور

في غيرها

في غيرها قوله من غير عوض وشبه على ان المهادنة ليست موضوعاً ومبنية على
العوض كالحزبية فيجوز اشتراطها لانه شرط سابق وعدمه لعدم منافاة
موضوعها **قوله** وهي جائزة اذا تضمنت مصلحة للمسلمين وقد نص
واجبة مع الحاجة وفي التذكرة والمنتهى انها لا تجب بحال العموم الام بانقال
والاصح الاول **قوله** او لما يحصل به الاستظهار اي بربا حصول ما يحصل به
الاستظهار في قتالهم وهو زيادة القوة **قوله** ومتى ارتفع ذلك كان
في المسلمين قوة على الخصم لم يجزها اشار بقوله ذلك الى ما تقدم ذكره مما
يتضمن المصلحة وفي اطلاق عدم الجواز مناقشته فان المهادنة اذا تضمنت
مصلحة للمسلمين ولا ضرر عليهم كيف يستقيم اطلاق تحريمها **قوله** ولا يجوز
اكثر من سنة على قول مشهور الاوجه الثاني ولا يجوز الى سنة فان الآية
تدل على وجوب المهادنة في السنة ولو جازت المهادنة سنة لا شغى الجهاد
فيها وهو غير جائز مع الامكان وبه صرح شيخنا الشهيد في الدرر كس قال
وتقدر المهادنة بما دون السنة في اعي الاصح وفي المبسوط ولا يجوز الى
سنة وزيادة عليها باخلاف **قوله** وهل يجوز اكثر من اربعة قيل لا لقوله
تبع فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل نعم لقوله تبع وان جنى المسلم
فاجز لها والوجه من اعادة الاصح الوجه هو المعنى به والجواب عن الآية
الاولى ان الام لا يقتضي العود **قوله** ولا يصح الى مدة محمولة ولا مطلقاً
الا ان يشترط الامام لنفسه الخيار في النقص متى شاى يمكن ان يعود الاستثناء
الى كل من الجهتين اعني المتضمنة للمدة المحمولة والمستضمنة للاطلاق و

وجهه ان التراضي اذ وقع على ذلك كان في الحقيقة شبيهة بالبيع اعني الامام
 والمشركون ولا مانع من ذلك لان الجهالة يفتقر الى **قول** لكن يعاد على زوجها
 ما سلم اليها من مهر خاصة اذ كان مباحا احتراز بخاصة عما عدا المهر من نفقة
 ونحوها وانما يعاد المهر اذ اطلبها زوجها في العدة فلو كان الطلب من غير الزوج
 ولم يكن وكليلا او كان في العدة لم يجزى لان الطلب حق الزوج خاصة ولا
 زوجية بعد العدة ويعبر من قوله ما سلم اليها انه لو لم يكن قد سلم اليها المهر
 لم يدفع اليه شي وهو كذلك لظاهر قوله تع وآتوهم ما انفقوا ومن لم يدفع
 شي لم ينفق شي فان المهر هو المهر خاصة ويشترط ايضا كون المطالبة بها
 للامام او ناپيه لان الدفع من بيت المال من سهم المصالح ولا يتولى ذلك
 الا الامام ونابيه فلو طالب بها غير الامام او ناپيه وجب المنع ولم يستحق
 شيئا **قوله** ولو ماتت قبل المطالبة لم يدفع اليه وفيه تردد بيننا من ان
 المحيلولة فصلت بالموت فلا يستحق مهر او من سبق الاسلام عليه الموجب
 للمحيلولة فنحب المهر وفيه نظر لانه لا بد في الاستحقاق من طلب الزوج
 لها ولا اثر للطلب بعد الموت فالاصح انه لا شيء له **قوله** ولو شرط في
 الهدنة اعادة الرجال مطلقا قيل بطل الصلح اه البطلان قوي ولا يخفى
 ان المتبادر من العبارة هو شرط اعادة الرجال من غير تقييد بشئ بقرينة
 انه حكى القول بالبطلان ولم يفت به ولو اراد المعنى الآخر المحتمل وهو شرط
 اعادة الرجال من يؤمن افتتانه ومن لا يؤمن مقيد بذلك فيكون المهر
 بالاطلاق ح اشتراط اعادة الرجال على كلا التقديرين لم يكن لتوقعه في البطلان

الشيء وقيل يجوز على كراهية وهو كسب التبريم وبطلان البيع اولى واحوط ولا يكاد
 الاحاديث يخلو من الآيات القرآنية فالمنع لا يخرج من قوة **قوله** لو اوصى الذي
 بينا وكنته او بعبه لم يجوز لانها معصية لان جعلها ميثرا للمارة من اهل الذمة
 والمسلمين اوصى اهل الذمة خاصة ان ذلك لا يعيد معصيته بخلاف ما لو اراد منها
 المقصود الاصل وهو كونها بيتا لعبادتهم الفاسدة وفي بعض كلام شيخنا الشهيد
 ان من ليس على اطلاقه بل هو في موضع ليس لهم الاستحداث وليس شيء لانه وان
 ثبت لهم جواز الاستحداث ليس لنا تنقيده بحد الوصية لانه وصية في آخر
 محرم ولا يراد من الحكم بصحتها الترتيب اثرها عليها وشقيذ نعم ليس لنا ان
 نتعرض اليهم اذ لم يترافعوا اليها ولو ارادوا النفاذ لما لبنا في موضع ليس لهم
 فيه ذلك منعناهم من البناء فيه خاصة وبهذا الواو اوصى احداهم في شراء المحر
 وانخريرا او اوصى بالوقف عليها فالتزم لم يترافعوا اليها او يتظاهروا
 بالتمسك لا تعرض لهم **قوله** وكذا الواو اوصى بصرف شيء في كتابة التورية
 والابحار الحكم في هذه الوصية كالحكم في الوصية ببناء البيعة والكنيسة
قوله ولو اوصى للرأب والقسيس جاز كما يجوز الصدقة عليهم اي
 لو اوصى لها الذي جاز عندنا وصح شقيذ الوصية اذ ليست وصية في محرم
 اذ لا يحرم عليهم التصديق على الرأب والقسيس ولا يمنعون من ذلك
 قطعوا وان تظاهروا به واعلم ان الصمير في قوله كما يجوز الصدقة عليهم يمكن عوده
 الى الرأب والقسيس اما لان لام الجنس فيها يفتقر بالمستعد او لان اهل الجمع
 اثنان حقيقة عند بعضهم ومما زاد عند الأكثر ويمكن ان يكون مرجع الصمير

انما ذلك ان في موضع كونه
 ذلك كانه من اوصى بالبناء
 على انهم عليهم السلام
 ولم يترافعوا اليها
 لهم

رأب زاهد سايان
 القسيس
 وشمس سايان

اهل الذمة اي كما يجوز الصدقة على اهل الذمة كلهم بان يتصدق بعض على بعض
 ويكنى في الدلالة على مرجع هذه الصمير سابق الكلام **قوله** يجب قتال من فرج
 على امام عادل فظاهر العبارة يقتضي اعتبار روجه باسيف لانه المتبادر من
 قوله فرج على امام عادل وهو مجموعا يتناول الاحاد وما فوقهم واعتبر الشيخ وابن
 ادريس كثرتهم بحيث يكونون في صنعة وحقو العلامة في المهدي الاول مع الخرج
 عن قبضة الامام حتى لو كان واحدا كما في عبد الرحمن ابن ملجم لعنه الله وفيه
 قوة واعتبر فيه تبعا للشيخ فوجه عن قبضة الامام والفراد هم عند بيلا وبأية
 وكذا اعتبر في التذكرة في اول كلامه واعتبر ايضا ان يكون لهم تاويل سابع عندهم
 والافهم قطاع الطريق وانما يقاتلون بعد سواهم وكل شبهتهم ان كانت **قوله**
 واذا قام به من فيه غنا سقط الباقي من الماستهضة الامام على التعيين للكلام
 في ان وجوب جهاد البعثة على الكفاية وقوله غنا هو بفتح الغين البعثة تقول
 اغنى عنه غنا فلان اي اجري مجراه **قوله** وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل
 ويحول قبل المأذ كراه من العلة وقيل نعم على السيرة على عهده هو الاظهر المراد سيرة
 عه في اهل البصرة لما عفرهم والاصح الجواز وهو اكثر من الاصحاب واختاره
 العلامة في المختلف **قوله** ومن سب الامام العادل وجب قتله يجب قتله
 على كل سماع مع الامن **قوله** ولو ائلف الباغي على العادل مالا او نفسا
 في حال الحرب ضمنه المراد بالعادل هنا من كان متابعا للامام العادل وان
 كان ذميا **قوله** المعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنة
 اذا عرفت فاعله ذلك او دل عليه كانه حاول بقوله اختص بوصف زائد

الرابع في قتال اهل الذمة

انما ذلك ان في موضع كونه
 ذلك كانه من اوصى بالبناء
 على انهم عليهم السلام
 ولم يترافعوا اليها
 لهم

على حسنة الفراج المباح والمكره ومقتضى القيد الاخير ان الحسن كذلك لا يكون معروفا
 الا مع معرفة فاعله بحاله وكذا الحال في المنكر وفيه نظر والحسن هو اللقار عليه يتمكن
 من العلم بحاله ان يفعل او لا لم يكن على صفة توثر في استحقاق الذم والقيح بخلاف
 وفي هذه التعريفات بحث ليس هذا موضع ذكره **قوله** وجوبها على الكفاية
 يسقط بقيام من فيه غنا وقبل بل على الاعيان وهو شبه الاصح ان وجوبها
 على الاعيان ليس المراد بوجوبها على الاعيان ان اذا امر امر يجب على غيره
 الامر ايضا سواء حصل التام لا يشترط الا لا يشترط الامر والنهي بعد الامتنال و
 الاطلاق وانما المراد ان على تقدير كون الوجوب كفايا اذا وجه المكلف من
 تصدى الامر والنهي او غلب على ظنه قيام غيره به يسقط الوجوب عن ذلك المكلف
 لو كان الوجوب عينيا لم يسقط الى ان يحقق الامتنال ويصير يعلق الوجوب
 بالمكلف مستغاون به وان ذلك يكون الوجوب متعلقا بجميع فوائده وفي بعض
 وتختلف بعض كان انما وان حصل المنطق ببعض **قوله** ولا يجب النهي
 عن المنكر ما لم تكن شروط اربعة النظم ان وجوب الامر بالمعروف مشروط
 بذلك عند ايضا وانه انما يترك النهي اعتمادا على وصح كون الامر كذلك
 وقد صرح العلامة في القواعد بانها معا مشروطان بالامور الاربعة ولقبيل
 ان يقول ان في اشتراط الوجوب بالامر الاول نظر فان من علم ان زيدا
 قد صدر منه منكرا ترك معروف في الجملة بخلاف شهادة عدلين ولا يعلم المعصية
 والمنكر ينبغي ان يتعلق به وجوب الامر والنهي ويجب عليه تعلم ما يقع معه
 الامر والنهي كما يتعلق بالمحذرت وجوب الصلوة ويجب تحصيل شروطها والاصل

في ذلك ان لا دليل يدل على اشتراط الوجوب بهذا الامر فان الامر بها و

مطلقا وتقييده بتوقف على الدليل هو مستغنى وظاهر تعليمهم بيشه الى
 ذلك فانهم علوا اشتراط الوجوب بذلك بانه بدونه لا يامن الغلط فيام المنكر
 ويترى عن المعروف وظاهر ان هذا لا يستلزم ما اوعده لا على ذلك الاحتمال
 توجب عليه بعد الاحاطة بترك المعروف في الجملة التعليم ثم الامر **قوله** وان
 يجوز تأخير النكار فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثر لم يجب بشكل ذلك
 اذ جعلنا ادنى مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اعتقادا وجوب
 المتروك وتحريم المفعول فان هذا لا يعقل سقوطه باعتبار عدم تجويز التأخير
 والذي يقتضيه التحقيق هو ان يقع ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يعقل
 كونها بالقلب وحده اذ لا يبعد ذلك امر او لا يهاب للغة ولا عرفا ولا يبعد من اعتقاد
 ذلك امر او لا يهاب فالوجوب من هذا الباب لا يعقل وانما اعتقاد ذلك
 بالقلب من توابع الايمان بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من اعتبار امر او النهي في المرتبة
 الاولى بضميمة تعد في الامر والنهي وهو ظاهر عدم الرضا لضرب من الاعراض
 واطهار الكراهية او النهي **قوله** ومراتب الانكار ثلثة بالقلب وهو يجب
 وجوبها مطلقا الصواب ومراتب الانكار ثلث لان المرتبة مؤنث والامر
 في ذلك سهل والمراد باطلاق الوجوب في هذه المرتبة عدم تقيده بتجويز
 التأخير واشفاء المعصية ويرد عليه منافاة لما سبق في كلامه انه اذا غلب
 على ظنه انه لا يؤثر لم يجب والصحيح ما قدمنا من اعتبار كثر زائد لبعض
 الامر والنهي فيكون الاوجه استغناء قوله وهو يجب وجوبها مطلقا ليس دفع

المناقاة **قوله** ويجب رفع المنكر بالقلب اولاً كما اذا عرفت ان فاعله نيزجر
 باظهار الكرامة **قوله** هذا امثال المرتبة الاولى التي هي اقل مراتب الامر والنهي والعبارة
 صريحة في ان المراد بالانكار بالقلب صيغة شئ زائد يصدق معه الامر والنهي فيكون
 منقحاً لما سبق لكن قوله وهو يجب وجوباً مطلقاً ليندفع المناقاة **قوله** ويجب
 رفع المنكر بالقلب اولاً كما اذا عرفت ان فاعله نيزجر باظهار الكرامة **قوله** هذا امثال
 المرتبة الاولى التي هي اقل مراتب الامر والنهي والعبارة صريحة في ان المراد
 بالانكار بالقلب صيغة شئ زائد يصدق معه الامر والنهي فيكون منقحاً لما
 سبق لكن قوله وهو يجب وجوباً مطلقاً لا يستقيم على ذلك التقدير لانه قد
 ثبت المصنعة مع اظهار الكرامة فلا يكون الوجوب في هذه المرتبة مطلقاً
 ولو سقطها من العبارة وجعل او في المراتب اظهار الكرامة لم يبق في
 العبارة منسداً **قوله** ولو اقتصر الى الجراح والقتل بل يجب قيل نعم وقيل لا
 الا باذن الامام وهو الاظهر الاول قول السيد وقوله العلامة في المنتهى لان
 الجمع والقتل فعلى هذا بل يجب الامر والنهي في زمان الغيبة على العقبة الجامع
 شرائط الفتوى مع الاقتصا الى الجراح والقتل ينبغي بناؤه على جواز
 اقامة الحدود في الغيبة ومع عدمه يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه
 المراد بعدم الامام عدم ظهوره وهو زمان غيبته وهذا الحكم مشهور
 بين الاصحاب بل كاد يكون اجماعاً فالعمل به هو المختار وقد ذكرناه
 وروده في جواز ذلك رخص وإطلاقتهم يقتضي عدم اشتراط النصف
 المولى بصفات الحاكم نعم لا بد من علمه بالحد لئلا يتجاوز حده وينبغي ان يكون

قوله نيزجر بالامر والنهي
 غير مقصود بين الوجوب
 مطلق والثاني هو الاصح
 لما يخشى من تور ان الفتنة
 يترتب

جواز ذلك حيث لا يحتاج الى اثبات الوجوب بالبيئة لان هذا انما يتولاه
 الحاكم وهل يقتضي الرجل المدعي ولده وروجه فيه تزود بينه من ورود
 الرخصة بجواز ذلك ذكره الشيخ مرة ومن اصابه العدم وعلم ان عبارة
 الاصحاب في ذلك مطلقة وهي محتملة لكون المسئلة مفروضة في من سيجع
 شرائط الحكم وغيره ويلوح من عبارة المختلف الاشارة في الجمع حتى
 في العبد وعلى هذا فيكون استثناء هذه من عموم المنع من اقامة الحدود
 والاصح انه لا يجوز اقامة الحد على الولد والزوجة الامع الالهية واما المملوك
 فان الحكم بالحد فيه كاد يكون اجماعاً وقد ذكرنا استفاضة النقل في الرخص
 فيه وما يذاشانه فتقيد به لا يكون بدليل ولا يشترط في الزوجة دوام النكاح
 على الاصح ولا الدخول ولو أدى الى الوالي من قبل الجارية وكان قادراً على اقامة
 الحدود لم يلزم اقامتها قيل نعم بعد ان يعتقد انه يفعل ذلك باذن الامام الحق
 وقيل لا وهو احوط **قوله** يلوح من عبارة جمع من الاصحاب ان هذا الحكم
 في من ليس بصفات الحكم وعبارة النص محتملة وقد يرق الى افراد من
 تولى الفقهاء في حال الغيبة اقامة الحدود ويشتر بان استجماع صفات
 الحكم غير معتبر بها وان كان قوله بعد ان يعتقد انه يفعل ذلك باذن الامام
 قد يشعر بالشرائط استجماعها لان اذن الامام انما يكون مع الاستجماع لا بدونه
 والاصح الجواز مع وجود اشتراط المنع بدونه **قوله** ما لم يكن قبلها
 ظاهراً لانه لا يقيته في الدماء **قوله** قال شيخنا في الدرر وسن في الإبرار الجرح
 مجرأ خلاف قطع الشيخ في الكلام بانه كالقتل في عدم جوازه بالاكراه

النقل

قلت عموم التعليل بأنه لا يقية في الدأيتنا وله فإن النكرة في سياق النفي للعموم
قوله وقيل يجوز للفقهاء العارفين إقاعة الحدود في حال غيبة الإمام كما يعلم
الحكم بين الناس مع الأمن من ضرر سلطان الوقت ويجب على الناس مساعدتهم
على ذلك ذهب الشيخان وجمع من الأصحاب إلى جواز ذلك لرواية حفص
بن غياث عن صرهم ورواية عمر بن حنظلة عنه م ويؤيد ذلك أن تعطيل
الحدود ويقتضي إلى ارتكاب المحارم وانتشار المفاسد والقول بالجواز مع
التكلم من إقامتها على الوجه المعتبر والأمن من الضرر له وبغيره من المؤمنين
ومن ثوران فتنة لا يخرج من قوله . ولا الحكم بين الناس وكذا الافتاء
والفرق بينه وبين الحكم أنه إنشاء قول في حكم شرعي يتعلق بواقعة شخصية
كالحكم على زيد بنبوت ومن عمره في ذمته وأما الفتوى فإنها بيان حكم شرعي
لا يتعلق بمادة مشخصة إنما يوجب على وجه كلي في الحقيقة بيان مسئلة
شرعية ولا كلام في أن غير المتخصص بالأوصاف المذكورة لا يجوز له الحكم
بين الناس ولو حكم كان حكمه لا غيا ولم يعتد به فلا يمنع من تأخير رجوع
الشاهد ولأمن نفسه بالاجتهاد وإن كان ما حكم به حقا وكذا لا يجوز له الافتاء
بحيث يستند الفتوى إلى نفسه أو يطلق بحيث لا يميز فاما إذا حكماء على جهة
الذي يجوز العمل بفتواه فإن ذلك جائز ويجوز التمسك به مع عدم التمسك
لعدم الحكاية فتوى وانما هي حكاية لها ولو اطلقت عليها الفتوى فانما
هو بالجواز والحدود بالمجهدة الذي يجوز العمل بفتواه هو العدل العارفت
بالأحكام الشرعية عن أولئك التفصيلية المستتبع للامور التي يتوقف

^{مدارضا}
عليها رد الضرر إلى أصولها وقد تكفل ببيانها مطا في كلام الأصوليين
والفقهاء مع ثبوت الملكة التي بها يمكن من استنباط المسائل من أدلتها وقد
صرح جمع من الأصوليين والفقهاء بما شرط كون المجهدة جبا لجواز العمل بفتواه
فلا يجوز العمل بقوله المجهدة بعد موته وهو متبته ويدل عليه وجوه الأول أن المجهدة
إذا مات سقط بموته اعتبار قوله شرعا بحيث لا يعتد به وما هذا شأنه لا يجوز
الاستئذان إليه شرعا أما الأولى فلا جماع على أن خلاف الفقيه الواحد لسائر
أهل عصره يمنع من انعقاد الإجماع اعتداد بقوله واعتبار الجنازة فإذا
مات وانحصر أهل العصر في المخالفين له انعقد الإجماع وصار قوله غير منظور
إليه شرعا ولا معتد به وأما الثانية فظاهرة لا يرق إنما انعقد الإجماع في
الفرض المذكور بموت الفقيه المخالف لأن حجة الإجماع عندها إنما هي دخول
العصر في أهل العصر من أهل العقد وموت الفقيه المخالف في الفرض
المذكور تبين أنه غير لازم فتعين ح وجوب الإمام في السابقين فمن تم انعقد
الإجماع بموته ولا يلزم من ذلك أن لا يبق الميث قول شرعا لا نأقول مغلي
هذا يلزم من موت الفقيه المخالف انكشاف خطأ قوله فلا يجوز العمل به
من هذا الوجه فيحصل أن موت هذا الفقيه يقتضي عدم اعتبار قوله الثاني
أن دلائل الفقه لما كانت ظنية لم تكن مستلزقة المنسبة ولم يقطع بلزوم
الأحكام عنها بحيث يمتنع الصدد وما هذا شأنه لا يكون كافيا في ثبوت
المدعى بعينه بل لا بد معها من حصول الظن الراجح بسببها في نفس الفقيه
لأنها معارض لها راجع منها عنده ومن ثم لم يجز لغيره من أهل عصره الاستئذان

استفادة الاحكام من تلك الدلائل لعدم اعتبار الظن ضمن الالهية له ولا ملكة
عند فح يكون المثبت للاحكام هو تلك الدلائل الموجبة للظن باعتبار
اشقاء المعارض حتى لو تغير هذا الظن في نفس الفقيه وظهره معارض تلك
الدلائل راجح تغير الحكم وجوب الرجوع عن مقتضى الاول مقتضى الثاني فثبت
من هذا ان تلك الدلائل لا يستلزم ذلك الحكم هذا التابل بالظن الحاصل باعتبار
اشقاء المعارض وهذا الظن يمنع بقاءه بعد الموت بل يزول فيزول مقتضى
بزواله فينبغي الحكم خاليا من سند يخرج عن كونه مبررا شرعا فيمنع الاستئناس به
والعمل به في هذه الحالة الثالثة انه لو جاز العمل بقول الفقيه بعد موته امتنع
في زماننا هذا للاجماع على وجوب تقليد العلم والادب من المجتهدين والوقوف
لاهل هذا العصر على العلم والادب مع بالنسبة الى العصر ان يكون
مستعاضا به اذ اوجد الفقيه في مسئلة قولان انما يجوز تقليده والرجوع اليه
في القول الاخير لوجوب رجوعهم بوجوه عن الاول اليه وجوب اعلامه ان كان
قد قلده في الاول يرجوع عنه واكثر المسائل يخيل قول الفقيه الواحد فيها
ولا يكاد يفرق بين قول الاول والاخير الا نادرا فينبغي تعذر الرجوع من هذا الوجه
ايضا تنبيه على عرض للفقيه العدل فسق والعبادة بالله او حيون او
طعن في السن كثير بحيث اختل هذا متبع تقليده لوجود المانع ولو كان قد
قلد مقلد قبل ذلك بطل حكم تقليده لان العمل بقوله في مستقبل الزمان يقتضي
الاستثناء اليه وقد خرج من الالهية لذلك فكان تقليده باطلا بالنسبة الى مستقبل
الزمان فان قيل فعل هذا فماذا يصنع المكلفون اذ اخطا العصر المجتهد قلنا يجب

على

على جميع المكلفين الاجتهاد لانه واجب على الكفاية فاذا لم يقم به احد لم يل القطر لتعلق
التكليف بجمعهم ويجب عليهم استغناء الواسع في تحصيل هذا الفرض فان قيل فماذا
يصنعون في تلك المدة وقت السعي والاكساب والاجتهاد قلنا عند سقي
وقت الصلوة مثلا ياتي المكلف بها على حسب الممكن كما يتقن في من الحس القراءة
والاذا ذكر عند الضيق بقيت بقدر زمان القراءة ثم يركع وعلى هذا الوجه حكم
سائر التكليفات ليس بمعبد في هذه الحالة الاستعانة بكتب المتقدمين
على معرفة بعض الاحكام فان قيل فانقول فيما ينقل عن الشيخ السعيد رحمه الدين
انه نقل عن والده جواز التقليد للموتى في هذه الحالة قلت هذا بعيد جدا
لانه قد صرح في كتبه الاصولية والفقهية بان الموت لا يجوز قول له واداء
كان بحسب الواقع لا قول له لم يتفاد عدم جواز الرجوع حال الضرورة و
الاختيار ولعله اراد الاستعانة بقول المتقدمين في معرفة صور المسائل والاحكام
مع اشقاء المرجع اليها بالعبادة على وجه الضرورة لانه اراد جواز تقليد مرجح فضل
من ذلك توهم غير المراد **فجوابه** مع اتصاف المتعرض بالحكم بذلك يجوز الشرايع
اليه وبحسب على المضمون **فجوابه** اذ ادعاه للحاكم عنده المشار اليه بذلك هو كونه عاونا
بالاحكام مطلقا على ما ذكره على الوجوه الشرعية والاصل في ذلك ما رواه الشيخ عن
عمر بن حفص قال سالت ابا عبد الله عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما منازعة
في دين او ميراث فتحاكما الى السلطان والى القضاة يحل ذلك من تحاكم الى
طاعتين في حكمه فاما باخذ شيئا وان كان حقه ثابتا لانه اخذ حكم الطاعة
قد امر احد من رجل ان يكفر بها قلت كيف يصنعان قال انظروا الى من كان بينكم

قد روي حديثنا ونظري طلائعنا وعرف احكامنا فارضوا به حاكما فاني
قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بكمنا فلم يقبل منه فانما حكم الله استحق وعلينا ردة
الردة علينا راد على الله وهو على حد الشك بالله عز وجل دل هذا الحديث
على ان كل من كان بهذه الاوصاف المذكورة فيه مضمون من قبله فيكون
نصبا على وجهه وعلى هذا فيكون الجامع للصفات المذكورة في زمان العينة
منزلة المنسوب من الامام على الحكم وقت ظهوره على وجه خاص فوجب الرفع
اليه ويجب على الخصم اجابة خصما اذ عاد الى ذلك وعن ابي حنيفة قال قال
ابو عبد الله ع اياكم ان تحكم بعضهم بعضا الى اهل الجور ولكن انظروا الى حكمكم
يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه بكم فاني جعلته قاضيا فتحاكموا اليه فان
قبل هذا الحديث دل على جواز تجزية الاجتهاد قلنا لا دلالة فيه لان معرفة
شي من القضاء المنسوب اليهم عم بالفعل لا ينافي التيقن والاستدلال معرفة
جميع الاحكام وعلمها بالقبلة القريبة من الفعل اذا عرفت ذلك فاعلم انه
ينبغي لمن عرف الاحكام من اخذ ما من الشيعة الحكم والافاضا اذ لم يخف
على نفسه والا على احد من اهل الايمان وبما وجب عليه ذلك اذا لم يقع
به غيره **قوله** ولو امتنع واثر المضي الى قضاء الجور كان منكميا للملك
اي لو امتنع الخصم من اجابة خصمه وقد جهاه الى المتصفت بصفت
الحكم من الامامية واثر المضي الى قضاء الجور اى اختار المضي الى
قضاء المخالفين كان منكميا للملك متعديا للحق لانه معاونة على الاثم
والعدو والى دورى الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله

قال ايمان مؤمن تقدم مؤمنا في حضرة الى قاض وسلمان جابر فقضى عليه بغير
حكم الله فقد شرك في الاثم وعن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع قول الله
عز وجل قد علم ان في الالة حكما يجوزون اما انه لم يقن حكما العدل لانه
عنى حكما الجور يا ابا محمد انه لو كان على رجل حق فدعوته الى حكم اهل
العدل فابى عليك الا ان يرفعك الى حكم اهل الجور ليقضوا له كان
من حكم الى الطاعون وهو قول الله عز وجل لم تزل الى الذين يرمعون
انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى
الطاغوت اذا تقررت به فانه يجب على كل مكلف منع الطالب لقضاء الجور
بلسانه ويده مع تمكنه من ذلك وكذا مساعدة عزيمته على الترافع الى القضاء
الحق ولو نصيب الجابر قاضيا مكره له جاز الدخول معه دفعا لظهوره
كان على عتق الحق والعمل به ما استطاع يفهم من قوله مكره له انه اذا لم يكن
لا يجوز الدخول معه وليس بجديد على اطلاقه بل يجب التفصيل فيكون ان كان من له
الهيئة القضاء قادرا على تنفيذ الاحكام الشرعية فاطعانا له لا يتعدى الواجب
ولا يتركب القبيح متمكنا من وضع الاشياء في مواضعها من الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر علما بذلك علما يقينيا جاز له قبول الولاية من قبل الجابر وطلبها
ايضا وبدون ذلك لا يجوز له القبول لانه يقرض نفسه الارتكاب لا يجوز
فيه وفيه ايضا معاونة على الاثم والعدوان ولو اكرس الجابر على القبول
فلا يمنع ح وجب عليه تحري القبول والعمل بالحق ما استطاع وتحقيق الاكراه
بالخوف على نفسه او ماله او عرضه وتحيل ذلك باختلاف احوال الناس

في كتابه ولا تأكلوا اموالكم
بكم بالباطل وتدلوها اليها
الحكام فق يا ابا بصير ان الله
عز وجل صرح

وسبق في الطلاق انشاء الله تع شفع معنى الاكراه **قوله** وان اضطر الى العمل بهذا
 اهل الخلاف جازا فلم يكن التخلص من ذلك ما لم يكن قسرا غير مستحق وعليه يتبع الحق
 ما لم يكن قد سبق انه يجب تحري الحق ما لم يكن فان دعت ضرورة التقية الى ارتكاب
 ما يجاوز وجب عليه ارتكاب ما لا يمكن التخلص منه لوجوب التقية ولو اكره
 على امرين فاندفع الخوف بارتكاب احدهما لم يجز ارتكاب الاخر اهلا
 ولا يستثنى من وجوب ارتكاب ما لا يمكن التخلص منه لا القتل المحرم فان
 التقية لا يبيح وان خاف على نفسه القتل اذ لا تقية في الدماء وقد سبق
 الحاق المخرج به في قول الشيخ ولانه لا يخرج من قوة **قوله** القسم الثاني في العقود
 اى القسم الثاني من الاقسام الاربعة التي اشتهر الفقهاء والعقود جمع
 عقد والمردوب ما تركب من الابحاب والقبول على الوجه المعبر والاصل ان
 اثبات وقد يتولاها الواحد كما لو كان وكلا من الجانبين تنسبه العقود
 ينقسم الى معاوضة محضة كالبيع والصلح الناقضين للملك الجانبين
 ومفاداة محضة كالشراء بعيد ظاهر ايعلم المشتري انه في نفس الامر حر
 وما فيه شائبة المعاوضة والغالب عليه العباداة وهو النكاح وقية
 ذلك والغالب عليه المفاداة كالحلع وينقسم باعتبار آخر الى لازم
 من الطرفين كالبيع والصلح والى لازم من احدهما كالرهن فانه جائز
 من طرف المهرتين لازم من طرف الرهن ومثله الحلع لانه جائز من طرف
 الزوجة خاصة والى جائز من الطرفين كالوديعة والوكالة والوصف
كتاب التجارة وقد حرم الجماعة التجارية في باب الزكوة لبيان

كتاب التجارة

بالتجارة لانه من متعلقات الزكوة بانه عقد معاوضة آه فاعية وانى كونها
 تجارة قصد الاكساب سواء كان بعقد البيع او الصلح او غيره وما ظاهرهم
 في هذا الباب عدم اشتراط قصد الاكساب حيث غموا التجارة هنا في مطلق
 المكاسب والشيخ رة وجماعة اقره ذلك بالمكاسب واقر للبيع وكيف كان
 فالمذكور في الزكوة لا يطابق ما هنا لان تعريفهم للتجارة منه بيع الصلح والمعون
 بالتجارة هنا ليقه وقد اوردوا في التجارة هنا مثل كسب الحجام والقابلة
 وليس من التجارة في شئ الا ان يق ان ذكره ذلك يستلزم ادى او يتناول
 التجارة له بان المناقع احوال فتقابلتها بال على طريق المعاوضة تجارة
 نعم بعض الاشياء المذكورة في هذا الباب مثل حكم حواير الظالم ومثل حكم الولاية
 من قبل العادل والمبار ومالوى هذا المجرى استطرادية لا محالة **قوله** وينقسم
 الى محرم ومكروه ومباح المتبادر من اللفظ عود الصيغة ينقسم الى ما في قوله
 ما يكتب به ويكون المعنى وينقسم ما يكتب به الى محرم ككتابه وغير محرم
 ويمكن عوده الى الاكساب لانه مذكور في الفعل صننا وهذا النسب بالمقام
 من وجهين احدهما ان التحريم واخويه من عوارض فعل المكلف ولا يثبت
 للاعيان الا بما ولى ومن ثمه اصبح في قوله حرمت عليكم الميتة الى العدد من
 الظاهر وحمل اللفظ على ان المراد حرمت عليكم وجوه الاشغاعات بالميتة
 الثاني ان المقصود هنا بالاصالة هو تقسيم التجارة لانها المهرية
 هنا لا ما يبيع فيه التجارة مع ما يحتاج اليه من العدد من الظاهر ولا يد
 هذا لان الاعيان لا يحرم ولا يباح واعلم التجارة تنقسم باقسام

كما صرح به غير المص فيكون تقسيم قاصر الحاضر أو انما انقضت التجارة
 بانقسام الاحكام الخمسة لانها في الاصل لم يوضع عبادة فكان حقها استواء
 طريقتها الامسحح والمخرج لاحد بما لتفاوت يمنع النقيض وعدم حصلت
 الاحكام الاربعة بخلاف العبادة الحقيقية فانه يمتنع فيها استواء الطرفين
 اذ لا بد منها من كونها قريبة في حدة الداء وهذا التقسيم ليس من خصوصيات العبادة
 بل اكثر الابواب وكلها كالصلح والاجارة يجري فيه ذلك واعلم ايضا ان هذا
 التقسيم ليس من مقتضو العقود فان الفقيه انما يبحث فيها من حيث يصح
 ويصح ومن حيث يحل ويحرم اما من حيث كونها متعلق الثواب ام لا فان
 ذلك من عرض العبادة وان كان لا محذور فيه لان الشيء قد يكون معاملة
 بملاحظة شئ آخر يكون عبادة

تحريرا في عدة جميع الاول ختم
 بالخير والاقبال سنة
 ثمان عشر واللف
 من الهجرة النبوية
 صلاية عليه السلام

٢

الحياتي ام الحنفية حرة الوارثا فانها محترمان من النسب من
 الرضا على طام الحنفية فانها بتلك اوزوجة ابنك ولو ارضعت اجنبية
 وليك لم تحرم اما حرة الولد فانها امك وام زوجك ولو ارضعت اجنبية
 ولذلك كانت اهما حرة ولذلك ولم تحرم عليك قال المدة او في استغناء هذه
 الصورة فظهر لان النسب انما دل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضا
 والجهة التي في هذه الصورة تلي جانب الحرمة في النسب فان جهة الاخوة
 الابن مثلا لم يعبر فيها جهات الحرمة بل المعبر فيها انما كونها ربيبة وانما كونها ابنة
 وابنة جهة اخرى غير جهة النسب لو وجدت كانت محرمه وتوضيحه ان اخوت
 الابن اذا كانت بنتا يكون لها جهتان جهة الاخوة المأبنة وجهة البقية
 لك ولا شك في تغايرهما والنسب دل على الحرمة من جهة البنت لان جهة
 الاخوة المأبنة وكذلك اذا كانت ربيبة وجهة الحرمة منها ليست الا كونها
 ربيبة على ان جهة الحرمة بحسب المصاهر ولا بحسب النسب فلا يصح كونها
 من جهة حرمة النسب بهذا الكلام فلو كانت اذا تأملت هذه الكلام وجدت
 شواهد لا يردوا احيا ملان ما نحن بسند دعائه وقد وقع الى الحق كنية
 قد عاين بعض هذه المسائل وهي امرأة الرجل اذا ارضعت ابن اجنبا
 هل تحرم عليه لانها صارته عمه ولدها في غيره لاختصاصه ام لا وحاصل المسئلة
 في الجواب ان العمومة من طرف الابح النسب فمن طرف العمل على صاحب النسب
 فان صاحب الابن لا قرابة بينها وبينه بحسب وهو ظاهر وارضاعه لا يدرم الرضا
 بل من فعل واحد والمعتق في الحر في عمه الولد القرابة بينهما وبين ابيه اعني

رسالة الرضا عليه
 توضيح حكم النسب
 شيخنا على بن عبد العالي
 قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله كما هو اهل والصلوة على محمد وآله وفقك الله انه قد
اشتهر على السنة الطلقة في هذه العصر تحريم الحمل على بعلها ما مضى
من سنن كبر لا يعرف لهم في ذلك اصلا يرجعون اليه ككتاب اوسنة او
اجماع او قول لاحد من المعتمدين او عبارة يعتد بها يشعر بذلك او دليل مستنبط
في الجملة يقول من مثله بن الفقهاء فانما الذين شاهدناهم من الطلبة وصدانهم
يرجعون انه من فتاوى شيخنا الشهيد قدس الله روحه ونحن لاجل مبانيته
هذه الفتوى لاصول المذهب استبعد كونها مقالة لمثل شيخنا على غدارة
علمه ونعوبه لاسيما ولم يجد لهؤلاء المدعين لذلك سند متصل
لشيخنا في هذه الفتوى يعتد به ولا مرجع يركن اليه ولنا نأين لهذه
النسبة عنه رحمه الله استعانة على القول بعينها وهذه الفتوى فان الاول
على ما هو حق اليقين واختيارنا الميادين الحمد لله كثيرا جدا لا نستوحش
معها من قلة الرقيق نعم اختلف اصحابنا في ثلث مسائل وقد توهم منها
القاصر عن درجة الاستنباط ان يكون دليل الشئ من هذه المسائل او شاهد
عليها وتبليين المسائل التي نحن بصدد ما حمل يتعرض اليه الاصحاب
والثالث التي ذكرنا للاصحاب فيها اختلاف فاحيطين بالبحث حقة في القايين
سالكين محجة الانصاف في المقصدين غير تاركين لاحد في ذلك نفعلا ما دام
على جادة العدل تخليا لجلية التحقيق وهذا وان الشروع في المقصود
بعون الله تعالى **فنقول** المسائل المتصورة في هذا الباب كثيرة

لائحة مختصر والذي سنح لنا ذكره الآن خارج عن المسائل الثلث المتناهي
اليها صور **الاول** ان ترضع المرأة بلبن فحلها الذي هي في نكاحه حين
الارضاع اذ اياها واختها بالولاء او لاحدهما **الثاني** ان ترضع ولدا اختها
الثالث ان ترضع ولدا اختها **الرابع** ان ترضع ولدا ولدا ابنا او بنتا وشمله
مالو ارضعت احدى زوجته ولدا ولدا لاخرى **الخامس** ان ترضع حملا او
عمتها **السادس** ان ترضع خالتها وخالتها **السابع** ان ترضع ولدا عمتها **الثامن** ان ترضع
ولدا خالتها او خالتها **التاسع** ان ترضع اخا الزوج او اخته **العاشر** ان ترضع ولدا
ولدا الزوج **الحادي عشر** ان ترضع ولدا اخ الزوج او ولدا اخته **الثاني عشر** ان ترضع
عم الزوج او عمته **الثالث عشر** ان ترضع خال الزوج او خالته **الرابع عشر** ان ترضع
صوره يتبين بها حكم ما لم يذكره **اما** المسائل الثلث التي اختلف فيها
الاصحاب **فالأول** جدات المرتضع بالنسبة الى صاحب اللبن هل يخل
له ام لا قولان للاصحاب وقريب منه ام المرتضعة وجداتها بالنسبة
الى اب المرتضع **ب** اخوات المرتضع نسب او رضاعا بشرط
اتحاد الفحل هل يخلل له ام لا قولان ايضا **ج** اولاد صاحب اللبن
ولادة ورضاعا وكذا اولاد المرتضعة ولادة وكذا رضاعا مع اتحاد
الفحل بالنسبة الى اخوات المرتضع هل يخلل لهم ام لا قولان ايضا اذ اختلفت
ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الاول وهو **أ** المتك
بالبراة الاصلية فان التحريم حكم شرعي فيتوقف على مستد شرعي قال
قيل كما ان التحريم حكم شرعي فكذا الاباحة ايضه حكم شرعي فالمطالبة

بالمشدد ايضا قائمه احسنها بوجهين **الاول** انه قد تقر في الاصول ان الاصل في
المنافع الاباحة والمشارع منفعته لانه الغرض فيكون مباحا **الثاني** ان القائل بالتحريم
ثبت والقائل بالاباحة ناق وقد تقر ايضا ان الثاني لا دليل عليه فيخص
مدعى التحريم بالمطالبة بالدليل فان قيل القائل باحد المعنيين نافي للآخر فلم
يخصصت القائل بالاباحة بكونه ناقيا فلنا معلوم ان التحريم امر ذاتي على
الذات والمنافع له يتحقق في المنع برة وان لم يصح بدخول الاباحة
وح فالاباحة ثابتة بطريق اللزوم والتحقيق ان يقال ان ارت بالاباحة
الاول الصريح المسوغ لذلك مسلم بوجه المطالبة عليه ونحن لا ندعيه
فان مطلوبنا غير متوقف عليه وان ارت الاباحة المستفادة من
الاصول المقررة المذكورة سابقا فهو مدعانا ولا سلم توجه المطالبة بحجنا **ثالث**
الاصول جمع عدم الدليل الناقل وقد وجد منها فان الروايات التي
سند ذكرنا تدل على التحريم قلنا اما الروايات فيأتي الكلام عليها في المواضع
اللاحقة بها وبين ان لا حجة فيها ولا لالة توجب من الوجوه ويتسع ذلك وجها
من كلام الفقهاء الدال على المراد **رابع** عموم ايات الكتاب العزيز الدالة
على الاباحة مطلقا مثل قوله تعالى **فاما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث**
ورباع فانها بعمومها تناول محل النزاع فاقى ما من ادوات العموم وكذا
قوله **وانكحوا الايامي منكم** والايامى جمع ايم وهي التي لا زوج لها بكر كانت
او ثيبا ولجميع المعرف باللام للعموم فيشمل محل النزاع وغير ذلك من عموم
الكتاب والسنة الدالة على الزوج من غير تعيين فانها بعمومها تناول

فسيان حكم

محل النزاع وهي كثيرة جدا بل لا تحصى وظاهر العموم حجة كما تقر في الاصول
فان قيل العموم فيما ادعيته غير مراد قطعنا تناول ظاهره ما ثبت تحريمه
فيتحقق دلالة **فان** ما ثبت فيه التحريم يخص للعموم ويبقى ما عداه على حكمه
فان العام المخصوص حجة في الباقي فان قيل يحصل العموم في المشاريع ايضا قلنا
التخصيص بغير دليل بطل ولا دليل سواء القياس على ما ثبت فيه التحريم
من المحرمات بالرضاع ولا يجوز التمسك به فضلا عن ان يخص بعموم الكتاب
ح قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم بعد تعدد المحرمات المذكورة
في الآية وذلك نص في الباب ودلالة على المطاظر فان المعنى والقدم
واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة في الآية ولا ادلة في مفهومه ولا يدل
عليه بوجه من الوجوه المعتمدة في الدلالة فاذا اعدد الحكم انواعا وخصها
بالتحريم ثم احل ما سواها امتنع عدم الحل في غير المذكورات والالكان مغرا
بالفتح فان قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكورات كما في
المطلقة تسعا للعدة والمعقود عليها في العدة مع العلم والدخول وغير
ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم المحذور ولو لم يكن هناك معارضات تنقض
مخصص الكتاب لاما مع فلا محذور ولا شئ مما ادعى تحريمه خارجا عن المذكور
في الآية ثبات فيه التحريم الاول مشاهد بمتك بمثله ويصلح تخصيص الكتاب
والغرض ان المشاريع لا تشمل اطلاقا واصلا واسا فن ادعى شيئا فعليها
الرابع الاجماع فان جميع العلماء نقلت اقوالهم واستهزئت مصنفاتهم
عد المحرمات في النكاح واما جواز النكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شيئا من المشاريع

من لم

في جملة المحرمات بل ولا تعلق عن أحد الأئمة الذين يرجع إلى قولهم ويجوز على
امثالهم في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى وسنبيته اليه في موضع من ادعى التحريم
في شيء من ذلك احتاج مع إقامة الدليل إلى سلف نوافذ من امن ان
يكون صار فالاجماع فان قبل هذا الاجماع الذي اذنته لو ثبت لكان اجماعا
سكوتيا وهو غير حجة عند المحققين كما تقرر في الاصول قلنا الاجماع ليس كوني
حقيقة ان يبقى واحد من اصل العصر بحضرة الباقي فلا يقصر حوز بوقائه ولا
برؤونه فتواء ولا كذلك محل النزاع لان الغداه لم لا عقد والمحرمان
في النكاح بابا فاستوفوا اقسامهم فيه وتحترروا ان لا يدعوا من قيام
المحرمان شيئا الا ذكره كان ذلك جاريا مجرى التصريح بكل ما سألوا
وهذا حقيقي لا سكوتي فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك
إلى الشهيد رحمه الله فقد ثبت القائل بالتحريم فضل السلف وان دفع
المخذور قلنا هذه نسبة غير ثابتة عندنا فان لم نجد في مصنف منسوب
اليه رحمه الله ولا سمعنا ممن يركن إلى قوله سماعا يوثق بمثله ويشبه اليه
كما نجد في كتبه في غير بعض كتب الفقه مستنده اليه وفي خلال المحاوره كنا
نسبها من الطلبة الذين عاصروا هم وبولاء ايضا لو طولوا باسناد وفي اليه
تسكن النفس إلى مثله ولم يجدوا اليه سبيلا ولا مثالا هذا لا ينبغي علة ولا يقطع
علة وقد رايت عصر كشي من الحواشي والقيود منسوبة اليه رحمه الله واما
اجرم لنفسه تلك النسبة والسرف في ذلك تصرف الطلبة الذي نقض سلامة
من الزيادة والنقصان والخطا وسوء النظم وما هذا شأنه كيف يجوز ان

يجوز قول لا احد من المعتبرين وتحترروا على مخالفة للاجماع او ما يكون
اجماعا ومخالفة ظاهر الكتاب والسنة والاوله الجلية الصريحة وتحريم الاجل تحريم
ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح وتحل الزوجه الرجل بسببه لمن سواه
ويحكم بسقوط احكام الزوجية الثابتة شرعا بغير شبهة ان هذه الامم عظيم وبلاء
مبين **الخامس** الاستصحاب وهو من وجوه **ا** استصحاب الحال فان الزوجه
حل قبل الرضاغ المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى ان ثبت الناقض عن
حكم الاصل الثابت ولم يوجد من ادعى شيئا فعليه البيان وما يمكن ان يتحقق
به المحرم من الاخبار باضعف سبب سيدين فافيه مستوفيا انشاء الله تعالى
ب استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان المرأة قبل الرضاغ
المذكور حلال اجماعا فكذلك بعده عملا بالاستصحاب وهذا ان السوكان من
الاستصحاب حجة كما تبين في موضعه **ج** ان حقوق الزوجية ثابتة
قبل الرضاغ المذكور من الطرفين فكذلك بعده لما تقدم من الاستصحاب
ففيهما يحتاج الى دليل **د** الاحتياط فان العرف مبنية على الاحتياط
التمام ولا ريب ان حل المرأة المذكورة لغيره من وجوه له بحجج الرضاغ
المذكور قول مجانب للاحتياط بل للمدين وفيه من الاجر على الله والمخالفة
لارشاد السنة المطهرة ما هو بين على فان قيل بقاء المرأة المذكورة على حكم
النكاح مع بعلمها ايضا مخالفا للاحتياط لو كان الدليل من الكتاب والسنة
والاجماع على خلافه او كان ثم اختلاف للفقهاء ظاهر شهر على انه ثبت
وذلك لم يستويا فان الحكم بحل ما تحريمه ليس كالحكم بحل ما كان

هو
جليل
ص
فتعاضد الاحتياط
بمثل قلنا لا نسلم
فان ذلك انما هو
الاحتياط ص

خلا لا وابن هذين ذلك **في** انتفاء المقتضى للتحريم في المسائل
 المذكورة من حيث المولد بالمعنى ما يصلح كونه سلة للحلق
 في المسئلة المعنى **الاول** فان الموضع اعني اخا المرضعة صا
 ولدا لها وللحلق واخت الولد اغا تحرم بالسنة او بالذوق
 بامها ولهذا اذا انتفى الامرات جاز النكاح كما في احتياج
 الولد مع اختلاف العلاقة ومعلوم انتفاء الام من هنا على
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغا يحرم من الرضع
 ما يحرم من النسب واخت الولد اغا تحرم من جهة النسب
 اذا كان نسا والافتح بما بالمصاهرة اعني كونها رتبة مدخولا
 بامها والرضاع كالنسب للمصاهرة **والثاني** فلان اقصى
 ما يقال ان الزوجة اعني المرضعة صارت اما الولد وعنه
 ولا يتصور من ذلك تحريم لان عمه الولد اغا تحرم على
 من هو اخيه اذ ليس في الكتاب والسنة ما يدل على تحريم
 عمه الولد بوجه من الوجوه الا اذا كانت اختا وح
 فالعرب يسب الاخوة لا بسبب عمومة الولد ولا اخوة
 بين المذكورة وبين اب الموضع اعني زوجها بنسب
 والرضاع والحكم والمسئلة الثالثة اظهر حالة الولد
 لا تحريم الجمع بينهما وبين اختها وذلك مستفاد هنا **من**
 قلنا اقصى ما يقال ان المرضعة صارت جرة ولد الولد

الرضاعة سببا في بياضة في الكلام على المسائل الثلاث التي
 هي موضع خلاف للاصحاب على انه لو ادعى انتفاء التحريم فيها
 بغير خلاف لم يكن فطر الخوف الرضاع المسكوك في
 كونه محرما للنكاح المعلوم حله وان بعد لان الظاهر
 عدم الفرق **والثاني** فلان المرضعة اعني الزوجة قد صارت
 بنت اخي ولد صاحب اللبن وبنت اخي الولد اغا تحرم
 باحد السابقين اعني كونها بنت اللبن او كونها بنتا
 ابن الزوجة المدخول بهما وكلاهما متنفذ **والثالث**
 فلان المرضعة صارت بنت اخي ولده والتقريب ما تقدم
 ومن ذلك يعلم الوجه والثانية في السابقة لان المر
 صارت بنت ابن عم ولده او عمته او بنت ابن خال ولده
 او خالته **والرابع** فلان الزوجة قد صارت اما اخي الرضع
 وام الخ اغا تحرم بالامومة ويكونها مدخولة الاب
والخامس فلان وان صارت اما الجارية الا انها لا تحرم
 الا بكونها زوجة ولده **والسادس** فان ظهر لان امر ولد
 الاخ لا يحرم **والسابع** فلانها وان صارت امرعة او
 لا يحرم اذا لم يرب في ذلك لامومة الاب او كونها
 من خولة الجد وقريب منه الحكم **والثامن** او ما
 يشهد لذلك من عبارات الفقهاء قول الشيخ في طبعه

ذكر احكام الرضاع فاذا ثبت هذا فانما يحرم الرضاع من الاعيان السبع
التي مضت حرفا بحرف واما اولاها اعيان السبع الامهات والبنات
والاخوات والعمات والجدلات وبنات الاخ وبنات الاخت وهذا
صريح في الملهة وقال ايضا يجوز للمخل ان يتزوج بام المرتضع وبنته وخته
وجدة ويجوز لوالده هذا المرتضع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لما جاز
ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ام ولد الرضاع
اولى بالوليس لا يجوز ان يتزوج بام ام ولد الرضاع فكيف جاز ذلك
وقد قلتم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قلنا ام ام ولد من النسب
ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجود النسب والبنى صلى الله عليه وآله
انما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فانظر ما ارشد اليه رحمه الله من
التعليل والتوجيه وان التحريم في الرضاع فرع التحريم في النسب ما مضى
فانظر لحرمة النسب حقيقة للتحريم حكمي العلاقة في المختلف عبارة ابن حنبل وهي
لا يح من اضطرب ولكن ذكر في آخر ما صورته ويجوز للمخل التزوج بام ام
وجدة والوالد البني التزوج بالمصعقة وبامها ويجوز انما قال ابن البراء
في المذهب ويجوز ان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنه وكذلك
يزوجها من بنته غير لذي ارضعته لانها ليست اما لهم وانما هي ام اخيه
الذي ارضعته فلا يحرم عليهم لانها ليست بزوجة لا بهم ولذا احرمت الله
سبحانه قبا لا اما وهذه المرأة ليست من الاب سبيل وهكذا يجوز ان
يتزوجوا ابنتها التي هي رضيع اخيهم وولداه وولد ولدا وكذلك

يتزوج الرجل بنات المرأة التي ارضعت ولده وبناتهن ايضا لانهن لم
يرضعن من لبنه ولا يبنى وبنته قرابة من رضاع ولا غيره وانما يحرم كما نحن
عن الموضع فانظر الى وجه تخلص التحريم في المذكورات ينبغي المعنى له
حسب ان المعنى له اما العزوبة بالنسب او الرضاع او المصاهرة وجميع
ذلك مشفى في المذكورات وهذا بعينه ان في المسائل المذكورة والحاصل من
ذلك ان تحريم الرضاع مقصور على نظير المحرمات بالنسب دون المحرمات
بالمصاهرة والحديث النبوي صلعم يرشد الى ذلك وقال العلامة في التذكرة
ما صورته ويجرم في النسب اربع نسوة وقد يحرم من الرضاع وقد لا يحرم
أ ام الاخ في النسب حرام لانها اما ام او زوجة اب واما في الرضاع
فان كانت كذلك لم يحرم كما لو ارضعت اجنبية اخاك واختك لم يحرم
ب ام ولد الولد حرام لانها اما بنته او زوجة ابنة وفي الرضاع
قد لا يكون احدا كما مثل ان ترضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد يولد
وليست حراما حدة الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام زوجتك
وفي الرضاع قد لا يكون كذلك اذا ارضعت اجنبية ولدك فان امها
حده وليست بامك ولام زوجتك **ج** اخت ولدك في النسب حرام
عليك لانها اما بنتك او زنتك فاه ارضعت اجنبية ولدك فبنتها با
ولدك وليست بنت ولا زنته ولا تحرم اخت الاخ في النسب ولا في الرضاع
اذا لم يكن اختا له بان يكون كاخ من الاب والاخت من الام فانه يجوز للاخ
من الاب نكاح الاخت من الام وفي الرضاع لو ارضعتك امرأة او ارضعتك

نا فيا بالمعاليه الحضم
وقال في سيار لابن
ان شكم ام البنت التي
لم ترضع قلت امرأة
صحه

أخراين **أحد** أم الحفدة **وإنما** واحدة الولد فانها تحتمل من النسب دون
الرضاع أم أم الحفدة فانها تلك أو زوجة أمك ولو أرضعت أحبة وكذلك
لم تحرم واحدة الولد فانها أمك ولم زوجك ولو أرضعت أحبة وكذلك
أما واحدة ولدك ولم تحرم عليك قال المقداد في استثناء هذه الصورة
نظرا لأن النسب اتحد على أن جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والخبر
الذي في هذه الصورة ليس جهات الحرمة في النسب فان جهة الأختة الابن مثلا
لم يعبر جهات الحرمة بل العبرة فيها ما يكونا ربيبة وما يكونا بنتا وأختة من
ثلاثين أختين ولو وجدت كانت محرمة وتوضيحه أن أخت الابن إذا كانت
بنتا يكون لها جهتان جهة الأختية للابن وجهة البنية لك ولا شك في تقاربا
والنصف على جهة الحرمة من جهة البنية لأن جهة الأختية للابن وكذلك إذا كانت
ربيبة وجهة الحرمة منها ليست إلا كونها ربيبة على أن جهة الحرمة تحجب المصاهرة
ولا تحجب النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا الكلام وأنت
إذا تأملت هذا الكلام وجدت شارحا للمراد وأخيرا بيانا لما نحن بسنده
ببانه وقد وقع إلى محقق كينته قد عاين على بعض هذه المسائل وهي امرأة
الرجل إذا أرضعت ابن أختها لم تحرم عليه لأنها صارت عمه ولده فهي بمنزلة
أخته أم لا وحاصل كينته في الجواب أن العمومة من طرف الأخ النسب لا
من طرف النخل اعني صاحب اللبن فإن صاحب اللبن لا قرابة بينها
وبينه سبب وهو ظاهر ولا رضاع لعدم ارتفاعهما بل من نخل واحد والعمومة
للتحريم في عمه الولد القرابة بينهما وبين ابنه اعني أختها أما النسب أو

بالرضاع فان ثبوت محرمته المذكورة تابع لاحقة الاب وهي مشقة طرف الغل
اصلا وراسا ونحوها من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من الاب لا
بقتضي ثبوتها من طرف الاخر قطعا فيبقى التحريم بينهما اذ هو فرع الزاوية
المنتهية والذي اوقع في الغلط طردق اسم العمة للولد على المذكورة
مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الغل والاب فان قيل قد روي الشيخ في الصحيح
عن علي بن مهران قال قال سالم بن عيسى بن جعفر بن جعفر الثاني هذا ان امرأة
ارضعت صبيا فهل يحل لي ان اتزوج ابنة زوجها فقال لي ما اجد ما سالت
منها بوي ان تقول للناس حرمت علي امرأة من قبل لبن الغل هذا يقول الغل
لا غيره فعلت له الجارية لست ابنة المرأة التي ارضعت لي ابنة غيرها
فقال لو كن عشر متقربات ما علي لك من شئ ولكن في موضع بناءك وروي
ابن يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كنت الى ابي جعفر ان
امرأة ارضعت ولدا للرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة ام لا فوقع لا يحل له
وروي ابو بوب ابن نوح قال كنت على ابن شبيب على الى الحسن بن امرأة
وارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولديا فكتب
لا يجوز ذلك لان ولدا صار بنتا بمنزلة ولدك فهذه الروايات الثلاث
دالة على ان من صار بالرضاع في موضع المحرم حرم نكاحه وذلك دالة على
التحريم في المسائل المتنازع فيها فلما الخواص ذلك من وجود **ا** ان الروايات
الثلاث تضمنت واقعة معينة فلا عموم لها وما هذا شأنه لا يكون جهة على
على محل النزاع فان قيل ليس قد تضمنت تعليل التحريم باثنين في موضع ثبوت

ثبات اب المرفوع فاذا انتفت الدالة الصريحة يمكن الاستدلال منصوصا
العلم اجنبيا بان الثانية منهن لا تعليل فيها فلا دلالة لها بوجه واما الاولى
والثالثة فان بما وان تضمنت التعليل في السؤال الا ان ذلك لا يغني
ما ادعاه المحقق لان التعليل في النصوص انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت
تلك العلة بغيرها لا حيث ثبتت ما اشبهها فان ذلك عين القياس المنوع
منه ونحن نقول بالموجب فانما بعد تسليم الدلالة المذكورة وانشاء التوابع
يحكم بالتحريم حيث صارت بمنزلة الولد وهو النصوص والمتنازع فيه
ما اذا صار بنتا بمنزلة المحرم مطلقا وابن هذا من ذلك فمن حاد ول تعدية
الحكم المستند الى محلة المنصوص عليها الى الموضوع انتفت فيه تلك العلة
لكن ثبت فيه وما هو مشبهها فقد اربكت العمل بالقياس وخرج عن الاصول
المقررة وذلك باطل قطعا وقول في الدين بغير علم **ب** ان التعليل
المذكورة اجمالا وليس الا في موضع الثبوت الحقيقي ومنه لمتن في قوله
وكن في موضع بناءك وقوله بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى
له والمحار غير متعين لاحتمال ارادة المساواة في الوصف المقضي
للتحريم و ارادة غير ذلك كالا حرام واستحقاق الشفعة مثلا ومع الاحتمال
المذكور كيف يمكن الحمل على ذلك المعنى ليحصل تعدية الحكم الى محل آخر سلما
الحكم على المساواة لمعبيد فالمراد من هذه المساواة ام من بعض الوجوه
ام من جميعها يراد ان يرد البعض والاليت التحريم بالمساواة في امر
ما لا يختص بالتعليل المذكور ولا جائز ان يراد المساواة من جميع الوجوه

كما ذكرهم

لا مشاع تحقيقه ولا من وجه معين مخصوصه لعدم اشعار اللفظ بالشيء اذا
 سلنا دلالة الروايات المذكورة على المراءى بغير مانع من ما ذكرنا من اللفظ وجه
 آخر وذلك لان حكاية الحال في السؤال اعني قوله امرأة ارصعت لي صبيا
 فهل يحل في ان التزوج ابنه زوجها صاحب اللبن وغيره ومع ذلك فيحل كون
 المذكورة منها ومن غيرها وترك الاستفصال في نحو ذلك وكما ليل العموم فيقتضي
 يحرم بنت الزوج من غير ما وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن وهو بطر الجاه
 لذلك الرجل ان يتزوج ابنته هذه المرأة وقوله هل يجوز في ان التزوج بعض
 ولدا كما يحل ان يكون ابنته المرأة وقوله هل يجوز في ان الزوج بعض ولده
 كما يحل ان يكون ابنته المرأة ابنته لصاحب اللبن كونهما يحل ان يكون ابنته
 لغيره ايهما وكما يحل كونها ابنته لها من النسب يحل كونها ابنته لها من النسب
 يحل كونها ابنته لها من الرضاع فيقتضي ثمة الاستقبال بحريم بنت المصغرة
 من الرضاع بالبن محل الفرع على اب الصبي وهو باطل قطعا ومع ذلك منها
 مكاتبان وما هذا شأنه كيف يشك به بل كيف بعد حكمه اى غيره
 قياسا والمسائل الثلث التي يكمل فيها الاحصاء **فالأول** ام ام المرفوعة
 نسباً او رضاعاً هل يحرم على صاحب اللبن اعني المحل ام لا قولان للاصحاب
 اجمعين وبه قال الشيخ في المبسوط وابن حجر وابن سراج والعلامة في التحرير
 والقواعد والنكاح فطحاوية في الارشاد عدم التحريم لعدم المقتضى
 له فانه ليس الا كونه امة ابنته وذلك لا يصلح دليلاً على التحريم لان حدة الولد
 انما حرمت بالمصاهرة اعني الدخول باسنتها وذلك مشتق منها فيتمسك باصالة

ومثل هذا يعني
 من الثانية والثالثة
 لان قوله في السؤال
 هل يحل صح

المحل الى

المحل الى ان ثبت الدليل المحرم **فالثاني** وبه اعني الشيخ في الخلاف ونصه
 ابن ادریس واختاره العلامة في مختلف مع اعترافه بقوله المذهب
 الاول وفي تذكيره لم يصح بشي لكن الظاهر الميل الى تحريم وجوبه المقدم
 من الاخبار الصحيحة ووجه الاستدلال بها حكمهم اخذت الابن من الرضاع
 وجعلها في موضع البنت واخذت الابن تحريمها بالنسب اذا كان بنتا
 وبالنسب اذا كانت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة وقد جعل الرضاع
 كالنسب في ذلك فيكون في ام الام كذلك وليس قياسا لا ابنته يحرم
 من كل على حكم الكل كما اخرج شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظر **فالأصل**
 فلان المشار اليه بقوله في ذلك هو تحريم بنت الزوجة اى جعل الرضاع
 كالنسب في تحريم بنت الزوجة اى كما تحرم بالنسب تحرم بالرضاع معلوم
 ان تحريمها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم
 قوله جعل الرضاع كالنسب في ذلك **والثالث** فلانه لا يلزم من نبوت
 التحريم في هذا الفرع المعين مع حروجه عن حكم الاصل فطحاوية
 المقررة الورود انفس عليه بخصوصه تعدية الحكم الى ما شبهه المسائل
 فان ذلك عين القياس وادعائه على القياس عنه واعتداده بانه
 محرم من كل على حكم الكل لا بعيد شيئا لان تعريف القياس صادق
 عليه فقد عرفت بانه تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعلته معتد بهما
 والاصل فيما ذكره هو اخذت الولد من الرضاع او العز عن مودة الولد
 من الرضاع والحكم المصلوب تعدية هو التحريم الثابت في الاصل

كذا

بالرضع وينطق كونه علة التحريم هو كون أخت الولد من الرضاع في موضع
يحرم من النسب اعني النسب وهذا بعينه قائم في جدة الولد من الرضاع
فالذا في موضع جدية من النسب بل ما ذكرنا من القياس لا يك
قد عرفنا ان القياس بعديّة الحكم من خبر من الاخر لا من القياس لا من
علة الحكم وهو رحمه الله قد ما ول تعدية الحكم من الجزين الى الكل ووجه العلة
وثبتها في الفرع اقل كلامه واعرب في عبارته سمي ذلك ببلنها على الحكم والقي
عند اسم القياس وذلك لا يحض من الاراد ولا يلبس عن الناظر المتأمل كونه
قياسا **الثانية** اولاد النخل والامهدة ورضاعا فكل يحرم على اب المرضع
ام لا الخلاف هذا كما الخلاف فيما سبق غير ان التحريم هنا راجع على اظهر
دلالة الموضوع السابقة ولا محذور في استنباط هذه المسئلة من قاعدة
عدم التحريم في الرضاع بالمصاهرة لاختصاص بالرضع فان قل الموضوع
السابقة دلت على تحريم اولاد المرضعة وهو شيئين **احدهما** عدم الام
تحريم اولاد النخل من غير ما فكيف عمهم التحريم والثاني تحريم اولاد
من الرضاعة وان كان بلبن في آخر لعدم صدق اولادها عليهم وانهم لا
يقولون به قلنا اما الامر اول فمصحح بالنسبة الى الروايتين الاخريتين
واما بالنسبة الى الاول فلانها مخرجة للتحريم اولاد النخل فان اول السؤل
معنون به ولا يضر التخييل بالزوج فانه وان كان اعم من النخل الا ان
الاصحاب يطبقون على ارادة صاحب اللبن ولعلمهم منهوة من لفظ
او اعتمد اليه باقتضار الاجماع له واما الامر الثاني فالعموم بحسب

الظاهر ثابت لكن الاجماع منعقد على اعتبار اتحاد النخل في ثبوت التحريم
فان قيل هذا شأن اولاد النخل بالنسبة الى اب المرضع فما نقول في اولاد
اب المرضع ولادة ورضاعا واولادها هل يحرم على النخل ام لا قلنا النخل
اساق جار هنا وقد صرح العلامة بعدم التحريم قال في التحرير في البحث السادس
من اللواحق ما صورته قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يحل النخل
نكاح اخت المرضع بلبنه ولا لاهده من اولاده من غير المرضعة ومنها لان
اخوته واخوانه صابر وعمر له اولاده وليس بمعتد وفي القواعد بعد ان
هو عدم تحريم الرضاع بالمصاهرة فرض عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة
وصرح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال فلنخل نكاح ام المرضع واخته و
جدة وظ عدم الفرق بين بنات النخل بالنسبة الى اب المرضع واحدا
المرضع بالنسبة الى النخل نظر الى العلة المذكورة في الحديثين السابقين
فان كانا جهة وحسب التمسك بمقتضى العلة المنصوصة والا شئ التحريم
في المعايين وعلى كل حال فالعمل بالاحتياط فيهما اولى واحواي الثالثة هل الاولاد
والمرضع الذين لم يرضعوا من لبن ان ينكحوا في اولاد و
المرضعة ولادة وفي اولاد فحلها ولادة ورضاعا ام لا قلنا ان البصير
كنحو ما سبق لكن القابل بالتحريم هنا هو الشيخ في الخلاف ونهاية قال ابن
ادريس قول شيخنا في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخت هذا
المولود المرضع وبين اولاد النخل وليس حصل اختهم لاهدهم ولا لاهدهم بلبن
صلى الله عليه وآله جعل النسب اصلا للرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع

ما يحرم السب وفي السب لا يحرم على الألسان اخت احية التي لا من امة
ولا من امة وفي المبسوط حكم بعد التعميم في ذلك والنجاء الى ما اصله
من ان التعميم متعلق بالمرتضع وحده ومثلي كان من لند دون تركان من
طبقه وهذا من طبقه لانه لا سب عليه وليس اخت احية ولا رضاع وهو
واضح فان قيل النص السابق يدل على التعميم هنا التزاما لانه مانع من تحريم
الاولاد على اب المرتضع مطلقا بانهم بمنزلة الاولاد في التحريم لزم من ذلك
ان يكونوا الاولاد فالأخوة فيحرم بعضهم على بعض لان النبوة لصاحب البيت
والأخوة لا اولادهم متساوون فيمتنع ثبوت احدهما مع انقضاء الاخرى
وقد ثبت النبوة بالنصوص السابقة فليست الاخوة فيلزم التحريم قلنا
يمتنع لدلالة التسمية هنا لان من شرطها اللزوم الزم بالمعنى الخاص
وليس ثبات بل يمتنع التلازم اصلا فان ثبوت نبوة شخص الآخر
يعتق نبوة الاخوة لا اولادهم لا ثبوت الاخوة لا اولادهم وذلك عين

مقتضى التحريم بوجه من الوجوه

تمت الكتاب بعون

الملك الوهاب

في شهر ربيع الحجة

السنه ١٢٠٤



مجلس علمای
تبریز ۱۲۰۴
مهر ۱۲۰۴